

مخنارات السرائيلية



Jan. - 2009

السنة الخامسة عشر. العدد ١٦٩ يناير ٢٠٠٩



ترجمات عبرية

إسرائيل تستعد لبشع عدوان على غزة وحماس تهاجم مصر

أعياد حزينة في قطاع غزة وحماس تحتفل

حلف شمالي الأطلسي يعزز علاقاته العسكرية مع إسرائيل

الانتخابات الإسرائيلية: اليكود يتقدم والعمل يتماسك

رؤية عربية

إسرائيل وإفريقيا: قراءة في المشهد السياسي السوداني قراءة في التقرير النهائي للجنة "فينوجراد"

مخزنات الاسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٦٩ - يناير ٢٠٠٩

مدير المركز
د. عبد المنعم سعيد

رئيس مجلس الإدارة
مرسى عطا الله

رئيس التحرير
د. عماد جاد

مدير التحرير
أيمن السيد عبد الوهاب

وحدة الترجمة

عادل مصطفى
محمد اسماعيل
مدحت الفرباوي

د. أشرف الشرقاوي
منير محمود
كمال أحمد
محمود صبري

د. يحيى عبد الله
محب شريف
شريف حامد

الإخراج الفني
مصطفى علوان

المستشار الفني
السيد عزمي

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس - ٢٣٢ ٥٧٨٦٠

المحتويات

٤	* المقدمة..... د. عماد جاد
	أولاً : الدراسات
٥	١ - كتاب "نقطة اللاعودة" (القسم الثالث-٥)..... رونين برجمان
١٨	٢ - كتاب «عدم المساواة» (الجزء الثامن)..... أوري رام - نيتسا بركوفيتش
٣٦	٣ - الشركاء الاستراتيجيون الجدد لإسرائيل: تركيا والهند (٢-٢)..... إفراسيم عنبر
	ثانياً: الشهادات
٤٤	العميل المزدوج بين الشاباك وحماس..... شمعون أفيرجين
	ثالثاً: الترجمات العبرية
	* الانتخابات العامة في إسرائيل:
٤٦	١ - عضو الكنيست ساعر: «إسرائيل في حاجة لفكر نتيهاو الاقتصادي»..... ميراف دافيد
٤٧	٢ - سفي ريفلين انضم لليكود: «أرائي كانت معروفة دائماً»..... تومار فيلامير
٤٧	٣ - فليكونوا حميراً..... افتتاحية هاآرتس
٤٨	٤ - الحاخام عوفاديا: «المرأة يمكن أن تصبح رئيسة وزراء»..... هيئة تحرير ידיעות أحرونوت
٤٩	٥ - نتيهاو يشعر بالانزعاج من القائمة «الأشكنازية»..... مزال موعلام وليلي جاليلي
٥٠	٦ - مطلوب تغيير للنهج..... افتتاحية هاآرتس
٥٠	٧ - ما الذي سيؤدي إلى انهيار حزب العمل...؟..... جاي بادا
٥٢	٨ - أسبوع الكراسي الموسيقية..... ليرون تمام
٥٣	٩ - نتيهاو يلحق الضرر بالحزب..... مزال موعلام وفادي عديات
٥٣	١٠ - وجوه جديدة في الليكود..... شلومو تسزنا وماتي توخفيلد
٥٤	١١ - حزب إسرائيل حزقا في حملته الجديدة: نحارب الجريمة..... زوهر سوسنكو
٥٥	١٢ - ميريس يستعد للانتخابات الداخلية مع الحركة الجديدة..... أريك بندر
٥٦	١٣ - طلاب ممتازون في كلية الأكاذيب..... إيتان هابر
	* الشأن الفلسطيني:
٥٧	١ - أبو مازن لأوباما: «للتبني المبادرة العربية»..... علي واكد
٥٨	٢ - هذه هي غزة...!!..... عميراهس
٥٩	٣ - ماذا ينبغي أن نفعل إذا صدر قرار القيام بعملية عسكرية في غزة...؟..... ميخائيل أزولاي
٦٠	٤ - عيد حزين في قطاع غزة..... علي واكد
٦١	٥ - موظفو غزة يحصلون على أجورهم..... روعي نحمياس
٦١	٦ - من يسحق الفلسطينيين...؟..... موردخاي كيدار
٦٣	٧ - غموض مهدد..... أليكس فيشمان
	* علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية:
٦٤	١ - الحاخامات لأوباما: "يجب أن تقي بوعدك بشأن حماية إسرائيل"..... تولي بيكراش
٦٤	٢ - قريباً سفارة لفيتنام في إسرائيل..... روني سوفير
٦٥	٣ - فرصة أوباما..... افتتاحية هاآرتس
٦٦	٤ - ليفني تدعو نظيرها التايلاندي إلى تخفيف عقوبة الإعدام..... روني سوفير
٦٦	٥ - الخوف من إيران يدفع لتوثيق العلاقات بين إسرائيل والناثو..... يوسي ميلمان

- ٦ - أكليل زهور إيراني على النصب التذكاري لضحايا المحرقة النازية.....ران برحي ٦٧
- ٧ - تراث يهود بولندا مهدد بالدمار.....د. رفكا شفق ليسك ٦٧
- ٨ - اختيار السفير الإسرائيلي لدى النمسا أفضل شخصية عامة هذا العام.....روعي مندل ٦٨
- ٩ - إسرائيل تطالب بمساعدات أجنبية لحماية المؤسسات اليهودية.....روني سوفير ٧٠
- ١٠ - قليل من التواضع لن يضر.....افتتاحية هاآرتس ٧١
- ١١ - حلف الناتو يوطد علاقاته الأمنية مع إسرائيل.....هيئة تحرير موقع omedia ٧٢
- ١٢ - السائحون يجيئون إلى إسرائيل لتلقي العلاج الطبي.....جاليت يتسحاق ٧٣
- ١٣ - إسرائيل مستمرة في تجاهل جرائم الصينيين.....روتان ملاح ٧٤
- ١٤ - التحول السعودي.....جاكي حوجي ٧٥

* المجتمع الإسرائيلي:

- ١ - ارتفاع معدل انتحار المهاجرين.....نوعام تلمور ٧٦
- ٢ - تزويد مدارس بات يَم بالحواسب الآلية.....دافيد باراك ٧٧
- ٣ - خطر هادئ على الديموقراطية.....افتتاحية هاآرتس ٧٧
- ٤ - الدولة تمارس تمييزاً ضد المزارعين اليهود في الضفة الغربية.....أوري باز ٧٨
- ٥ - بروش: "٦٧ ألف عامل سيصبحون عاطلين عام ٢٠٠٩".....تسفي لافي ٧٩
- ٦ - الخليل - عاصمة دولة يهودا.....تشلو روزنبرج ٧٩
- ٧ - صلاة من أجل سلامة الاقتصاد العالمي.....يانير أتينجر ٨٠
- ٨ - النساء في يافا تخشى الخروج.....يوفال جورن ٨٢
- ٩ - ٧٠ ألف معاق ليس لهم دخل.....روتي أفراهام ٨٣
- ١٠ - الماء: الحديقة، الحمام والخزائن الجوفية.....أمونا آلون ٨٤
- ١١ - حاخامية بدون حدود.....عاموس هرئيل ٨٥

* حوارات:

- حوار مع "لينات بيلو" أفضل ممثلة في إسرائيل هذا العام.....جالي جينات ٨٧

* استطلاعات:

- ١ - مقياس الحرب والسلام لشهر نوفمبر ٢٠٠٨.....إفرايم ياعر وتمار هيرمان ٩٠
- ٢ - الليكود يحافظ على قوته والعمل يتناسك.....هيئة تحرير موقع walla ٩٢
- ٣ - الأحزاب الدينية تدفع الجمهور للتفوق من الدين.....هيئة تحرير ידיعوت أحرونوت ٩٢
- ٤ - معظم الفلسطينيين يريدون إنهاء ولاية أبو مازن.....هيئة تحرير هاآرتس ٩٤
- ٥ - الإسرائيليون لا يحبون منظمات حقوق الإنسان.....عوفري إيلان ٩٤
- ٦ - ٧٥٪ من الحريديم يحرصون على تناول الطعام الصحي.....عيدان يوسف ٩٥
- ٧ - المزيد من العاملين وأجور أقل.....عوفير ولفسون ٩٦

* شخصية العدد:

- الزعيم اليميني المتطرف "موشيه فيجلين".....ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي ٩٧

رابعاً: رؤية عربية

- ١ - الحالة الثقافية للطائفة اليهودية في مصر ما بين الانتماء والبحث عن الذات.....د. منصور عبد الوهاب ١٠٠
- ٢ - إسرائيل وإفريقيا: قراءة في المشهد السياسي السوداني.....محمد عبد الستار ١٠٥
- خامساً: مصطلحات عبرية.....إعداد: وحدة الترجمة ١٠٩

مقدمة

العدوان الإسرائيلي والأداء العربي

بدا واضحاً مع اقتراب موعد انتهاء التهدة التي دامت ستة أشهر، أن إسرائيل بدأت الاستعداد لشن عدوان جديد على قطاع غزة لاعتبارات عدة.. في المقابل كانت حركة حماس تجتهد في منح إسرائيل مبررات شن العدوان، فالحركة كشفت، على لسان المتحدثين باسمها، عن رفض تجديد التهدة، وأنها ترغب في التجديد بشروط جديدة، أبرزها رفع الحصار المفروض على القطاع وفتح المعابر. أما الحكومة الإسرائيلية فقد كثفت من الحديث عن رغبتها في تجديد التهدة، مؤكدة أن عدم التجديد سوف يعني حمامات دم، وأن إسرائيل لا ترى مبرراً لسفك دماء جديدة.

ومع انتهاء فترة التهدة في الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة الموافق التاسع عشر من ديسمبر، بدأت حركة حماس في توجيه الصواريخ مجدداً إلى مدن الجنوب الإسرائيلي، مع تهديدات بتحويل جنوب إسرائيل إلى جحيم. في نفس الوقت بذلت مصر جهوداً مكثفة من أجل ضمان تجديد تفاهات التهدة كخطوة أولى على طريق استئناف الحوار الوطني الفلسطيني الذي يعد المدخل الطبيعي لإعادة تمثيل الموقف الفلسطيني، وهي الجهود التي رفضتها حركة حماس.

ومع اقتراب موعد انتهاء التهدة بدأت مسيرات ومظاهرات في طهران ضد السفارة المصرية تهاجم مصر ودورها وتسبب قيادتها، محملين مصر مسئولية استمرار الحصار على قطاع غزة.. بعدها مباشرة انطلقت المظاهرات ضد مصر في الضاحية الجنوبية لبيروت، حيث سير حزب الله مظاهرات ومسيرات ضد مصر صباح يوم انتهاء التهدة.

ووجدت إسرائيل في كل ما يجري فرصة سانحة لشن عدوان شامل على القطاع، وفي نفس الوقت يبدو أن قادة حركة حماس لم يتعاملوا بجدية مع مؤشرات الخطر القادم من إسرائيل، فقد كان غريباً أن تجري حركة حماس احتفالاً بتخريب دفعة من رجال الشرطة صباح السبت ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨، والذي شارك فيه المئات من رجالها في ظل سماء مكشوفة، ودون امتلاك قدرات للدفاع الجوي، وقد كان ذلك بمثابة الطعم الذي سال له لعاب الجيش الإسرائيلي، فكان قرار شن الغارات، والبداية كانت قصف الموقع الذي تجري فيه احتفالات تخريب عدد من رجال شرطة حركة حماس، وهو الأمر الذي أدى إلى سقوط أكثر من مائة قتيل من بين رجال الشرطة، وتواصلت الاعتداءات بعد ذلك.

وقد أدى بدء العدوان الإسرائيلي إلى شن حملة إعلامية صاخبة ضد مصر.. وإذا كانت هذه الحملة قد بدأت قبل العدوان الإسرائيلي، فإن بدء العدوان قد ضاعف من حملات الهجوم الإعلامي على مصر، وهناك من قفز إلى القول بأن مصر أعطت إسرائيل ضوء أخضر لشن الهجوم على قطاع غزة، وهناك من تواضع في أوهامه فقال أن إسرائيل أبلغت مصر بقرار شن العدوان على غزة، وموعده بدء العدوان وأن مصر لم تبلغ حركة حماس بذلك.. صحيح أن توقيت استقبال الرئيس مبارك لوزيرة الخارجية الإسرائيلية لم يكن موفقاً، إلا أن ذلك لا يعني على الإطلاق أن مصر يمكن أن توافق على شن عدوان إسرائيلي.

عموماً بدأت الحملة على مصر، والتي وصلت إلى درجة مهاجمة السفارات المصرية في بيروت والخرطوم وعدن ونواكشوط ودمشق... وجرى حرق العلم المصري في اليمن، ووجه حسن نصر الله، زعيم حزب الله، خطاباً إلى الشعب المصري مطالباً إياه بالخروج لفتح المعبر ومطالباً القوات المسلحة بالخروج على النظام.. وهكذا بدت مأساة العرب واضحة، مأساة تعكس طبيعة العقل العربي العاجز عن الفعل الإيجابي، والذي يناضل من خلف الميكروفونات، ويتناول على دولة بحجم مصر. والمأساة الأكبر أنه كان لهذه الحملة ولعملية الإثارة والتهميش أنصار ودراويش في مصر، فخرجت مظاهرات ومسيرات تهاجم القيادة المصرية.. فإذا كان طبعياً أن تخرج المظاهرات منددة بالعدوان الإسرائيلي، ومطالبة بوقف هذا العدوان ومحكمة القتلة من المجرمين الإسرائيليين، إلا أنه من غير المنطقي أن يخرج مصريين يرددون شعارات بدأت في طهران وانتقلت إلى دمشق ثم إلى عدد من العواصم العربية، التي لا يجيد قاداتها سوى النضال خلف الميكروفونات والتناول على مصر.

د. عماد جاد

♦ دراسات ♦

١

كتاب «نقطة اللاعودة» الاستخبارات الإسرائيلية في مواجهة إيران وحزب الله القسم الثالث: الإرهاب الدولي

تأليف: رونين برجمان - ترجمة وإعداد: محمد إسماعيل

(٥)

أسامة من..؟

في منتصف التسعينات، أثناء ملاحقة الجهاد الإسلامي، جناح فتحى الشقاقى، اصطدم الموساد بإرهابى من نوع جديد، احتضنه الإيرانيون، إنه مقاول سعودى اسمه أسامة.

* مقر الموساد فى تل أبيب، مبنى القيادة، مقر عمليات 'قيصرية'، ١٣ أكتوبر ١٩٩٥. قال المتكلم فى يأس: «إن لم يكن موجوداً فى دمشق، إذن لا أدري كيف ومتى نقطع رأس ابن العاهرة هذا، ربما بالرغم من ذلك سيذهب (ح) ورئيس الموساد إلى رئيس الوزراء وليُقنعوه بالتنفيذ فى دمشق». كان (ح) فى تلك الفترة يشغل منصب قائد 'قيصرية'. وكان رئيس الموساد هو شفتاي شاييط وكان رئيس الوزراء يتسحاق رابين. رد أحدهم: «لا أمل. فرايين أعلن أنه لن يسمح لأحد بتقويض المفاوضات مع سوريا». «عندئذ سيقولون لرئيس الوزراء، إننى لا أعرف كيف أنجز المهمة».

قبل ذلك بعشر أشهر، فى ٢٢ يناير ١٩٩٥، فجر مخرب انتحارى تابع لمنظمة الجهاد الإسلامى نفسه فى محطة تجمع جنود إسرائيليين عند مفترق بيت ليد. وعندما وصل جنود ومواطنون لتقديم المساعدة فجر مخرب آخر نفسه وسط الزحام. كانت المحصلة الدموية للحادث: مقتل ٢٠ جندياً وأحد المدنيين، وإصابة ٦٨، بعضهم فى حالة خطيرة. كانت تلك هى أشد عملية تخريبية عرفتتها إسرائيل منذ سنوات. وقد وجه رئيس الوزراء رابين، الذى ما أن وصل إلى موقع الهجوم الانتحارى فى نفس اليوم، أصدر أمره لرئيس الموساد بتصفية زعيم الجهاد الإسلامى المسئول عن العملية، فتحى الشقاقى. نمت منظمة الجهاد الإسلامى الفلسطينية من نواة مجموعة طلاب فلسطينيين كانوا يدرسون منتصف السبعينيات فى جامعة

الزقازيق في مصر، التي تُعرف بأنها مفرخة للتطرف الديني. التحق فتحي عبد العزيز الشقاقي لدراسة الطب بها منذ عام ١٩٧٤. وهناك زامل طلاب آخرين منهم د. رمضان الشلح (الذي خلفه بعد موته في قيادة المنظمة)، وعبد الله الشامي، الذي أصبح بعد وقت قليل أحد كبار ممثلي التنظيم في المناطق وعبد العزيز عودة، الداعية الديني من معسكر جباليا للاجئين، الذي طرد من المناطق بسبب نشاطه المتطرف. وتبنت هذه المجموعة الرؤية الدينية للإخوان المسلمين. وعاد أعضاء المجموعة إلى المناطق في بداية الثمانينات وكان نجاح الثورة الإيرانية بمثابة حافز مُشجع لهم. في عام ١٩٨١ بدأ الشقاقي، الذي عمل كطبيب (يقال إنه كان ناجحاً في هذا المجال)، في تكوين خلايا سُميت في البداية «الإنقاذ الإسلامي» ثم «الجهاد الإسلامي».

أعلنت هذه الخلايا السرية تأييداً حماسياً للخميني وللثورة الإسلامية في إيران. وتحولت النزعة المؤيدة لإيران إلى الشعار المميز للتنظيم. وفي تلك المرحلة اندلع صراع بين الجهاد الإسلامي والأخوان المسلمين، الذين بدأت خلاياهم تتشكل في غزة آنذاك، وبعد فترة قصيرة تحولت لتصبح حركة حماس. وعارضت هذه الخلايا تأييد الجهاد الإسلامي للثورة الإسلامية في إيران. وكان هذا الخلاف المحلي يزداد اتساعاً على خلفية الاختلاف الأيديولوجي بين هذه الجماعات. وعلى غرار قيادة الإخوان المسلمين في مصر، عارض زعماء الحركة في غزة النظرية العامة التي وضعتها جماعة الجهاد.

كانت العلاقة بين إيران وبين حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية هي واحدة من نقاط التقاء كثيرة بين طهران الثورية الشيعية وبين حركات إسلامية سنية متطرفة في كل أنحاء العالم، حركات أفرزت ظواهر مثل تنظيم القاعدة وموجة التفجيرات الرهيبة التي بدأت في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ ولم تلوح نهاية لها على المدى المنظور، وهذا ما يُسمى «الجهاد العالمي». وهناك على السطح أمر غريب في هذه العلاقة. فالإسلام الشيعي يعتبر أن الإجحاف الذي نال نصيبه منه على يد السنة على مدى التاريخ هو ركن رئيسي من تصوره للواقع، وأن السنة - لصوص وأوغاد. ومع ذلك، فطبيعة المصالح، والزخم الذي استقاه السنة المتطرفون من نجاح الثورة في إيران، ورغبة طهران في تصدير نفسها إلى الخارج وعوامل أخرى جعلت من هاتين الظاهرتين - إيران الثورية من ناحية والجهاد العالمي من ناحية أخرى - مسارين متوازيين، وأحياناً متنافسين، ولكن في حالات كثيرة مُتعاونين، وسيأتي ذكر بعض الأمثلة في هذا الفصل.

كان أعضاء الجهاد الإسلامي من أوائل المشاركين في الانتفاضة الأولى، وعمل التنظيم، في هذه الحالة بالتوازي مع حماس، على تصعيد المواجهة مع إسرائيل وتحويلها إلى صراع مسلح. في ظل هذه الظروف تردد الشقاقي على السجون الإسرائيلية عدة مرات. كان يُعتبر داخل السجن مرجعية دينية بشكل ما وكان يُلقى دروساً دينية ودروساً في أمور أخرى على بقية السجناء. بعد اعتقاله الثاني عام ١٩٨٧ نُقل إلى سجن غزة، ومن هناك إلى سجن أشكلون، ومنه إلى سجن نفح، لعزله عن بقية زملائه. بعد ذلك أعيد إلى سجن أشكلون (عسقلان) وفي عام ١٩٨٨ طرد من إسرائيل. وفيما بعد اعتُبر طرده خطأً جسيماً. في لبنان التقى الشقاقي بصديقه القديم في مصر، عبد العزيز عودة. تم رصد الاثنان على الفور من قبل استخبارات الحرس الثوري، الذي شملها برعايته. رتبت إيران للشقاقي تصريح إقامة ووفرت له عملاً في دمشق وضخت له أموالاً وهيأت له الظروف المعيشية. كانت إيران قد حاولت في السابق الارتباط بحماس، لكن زعيمها، الشيخ أحمد ياسين، رفض بشدة الحصول على أي مساعدة منها. لقد خاف ياسين تلويث شبكات الدعوة، والتبرعات المبررة لحماس في الخارج، وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة، بالتدخل الإيراني، فقد أراد بمحض إرادته أن يكون مستقلاً تماماً. ولما تعذر عليها تبنت إيران الشقاقي.

كان لتصدير الثورة ملامح خاصة في كل ما يتصل بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. تقول وثيقة لوحدة الأبحاث التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) تعود إلى أبريل ١٩٩٦: «سعت إيران منذ مؤتمر مدريد لعرقلة المسيرة السياسية التي تهدد، من وجهة نظرها، بخلق واقع يصعب تحمله ينذر بعزلها سياسياً، وتقليص تأثيرها الإقليمي وضرب مصالحها (لبنان). وكانت النتيجة أنها عززت علاقاتها مع المنظمات المعارضة لمسيرة السلام؛ الجهاد الإسلامي الفلسطيني / جناح الشقاقي، وحماس والجبهات الأخرى. ذلك، بهدف أن يعيق هؤلاء، ومعهم حزب الله، خاصة باستخدام العمليات التخريبية المعادية، أي تقدم في المفاوضات على المسار الإسرائيلي الفلسطيني (الذي اعتبرته طهران أضعف حلقات المسيرة السياسية) وتقويض موقف عرفات.

«أيديولوجيا النظام الإسلامي الحاكم في طهران وسعيه لأسلمة النزاع الإسرائيلي العربي تعني تحويله من نزاع سياسي يتصل بالأرض إلى صراع ديني، لا يسمح بأي تسوية، ويُكسب إيران دور الريادة في الصراع ضد إسرائيل، من منطلق كونها دولة شريعة... ففقد النظام في طهران لا يبذلون جهداً لإخفاء هذا الموقف ولا يترددون في التصريح علناً بتطرف وحدة ضد مجرد وجود دولة إسرائيل، التي يصفونها بالعدو (رغم جهودهم للظهور في ثوب الاعتدال، من أجل الحصول على مساعدات اقتصادية من الغرب)».

منذ بداية طريقه لم يزعم الجهاد الإسلامى الفلسطينى منافسته لحماس فيما يتصل بالعمل الاجتماعى أو السياسى. فقد كانت واستمرت حركة عسكرية، صغيرة، ومتناسكة وصارمة، كل هدفها أن توجه الضربات الموجعة قدر المستطاع "للعُدو الصهيونى".

وبفضل التأييد الإيرانى تأسس الجهاد الإسلامى فى دمشق، وبتوجيه وتدريب من الحرس الثورى تمكن من بناء شبكة من النشاط فى المناطق المحتلة. وبدأ التنظيم بسلسلة أعمال إرهابية منها الهجوم المعد جيداً فى فبراير ١٩٩٠ على حافلة سياح إسرائيليين على مسافة ٥٠ كيلومتر شرق القاهرة، قتل خلاله تسعة سياح إسرائيليين وأصيب ١٩ آخرون، وتوفيت الشابة هلنا راف فى بات يام فى الرابع والعشرين من مايو ١٩٩٢. بعد اتفاق أوصلو، «عندما بدأت تشتعل الانتفاضة»، حسب بيان الجهاد، بدأ الذراع العسكرى للتنظيم عمله، واسمه 'القسم' (الأحرف الأولى من عبارة: قوة إسلامية مجاهدة، وتعنى ككلمة واحدة أيضاً البار بقسمه)، بدأ بسلسلة من العمليات ضد إسرائيل تبنى فيها خط 'العمليات الانتحارية العسكرية'، بهدف نسف المسيرة السلمية. ووصلت هذه العمليات إلى ذروتها ببضعة هجمات انتحارية، فجر فى إحداها هشام حامد نفسه عند حاجز نتساريم فقتل ثلاثة ضباط بالجيش الإسرائيلى فى نوفمبر ١٩٩٤ والهجوم الانتحارى المزدوج فى بيت ليد فى يناير ١٩٩٥.

لقد فرقت إيران بين تأييد وعلاقات مع دول ذات سيادة والمنظمات التى حظيت على الأقل بشرعية نسبية فى الغرب، مثل حزب الله، وبين تأييد مباشر للمنظمات التى صنفتها الولايات المتحدة وأوروبا كمنظمات إرهابية. وفيما يتعلق بتأييد الجهاد الإسلامى قال من كان رئيساً فى تلك الفترة، على أكبر هاشمى رافسنجاني إن «هذه الاتهامات لا أساس لها، وأثيرت ضدنا مرات كثيرة ورددنا عليها فى كل مرة. لقد أعلننا بصورة لا لبس فيها أننا لا نؤيد أى جماعة إرهابية وأننا ندين أى صورة من أعمال الإرهاب. وبالنسبة للفلسطينيين، فاعتقدنا أن عملية السلام التى تجرى مفاوضاتها حالياً هى خطة لن تكلل بالنجاح أو أنها غير عادلة. لكننا لن نقدم على فعل شئ سوى إصدار هذا البيان».

عندما أمر رئيس الوزراء راين بتصفية الشقاقى، حدد الموساد مكانه بسهولة نسبياً فى مقر قيادته بدمشق. وقد حذر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية أورى ساجى، منسق المفاوضات مع دمشق، أن عملية التصفية تلك، التى ستسبب دون شك لإسرائيل، ستؤدى حتماً إلى وقف الاتصالات مصحوباً بغضب سورى شديد. قبل راين رأيه وأصدر توجيهاته للموساد بإعداد خطط بديلة.

كان من الصعب على الموساد أن يتغلب على هذا المأزق. اتضح أن الشقاقى الذى عرف أنه مُستهدف من الموساد، لم يكن سعيداً بمغادرة سوريا. توجه إلى إيران، وبرحلة طيران مباشرة. فى الاتصالات التى أجراها مع أفضل أصدقائه د. رمضان الشلح الذى كان يدرس وقتها فى إحدى جامعات كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، أعرب أيضاً عن مخاوفه من أن تحاول الاستخبارات الإسرائيلية عرقلة تحويلات الأموال من إيران إلى حساب التنظيم وقال إنه سيحول جميع الأموال على حساب سرى فى أحد بنوك لندن.

نجح الشلح فى أن يبقى على مدى سنوات طويلة بعيداً عن رادار جهاز الأمن العام (شاباك)، رغم أنه كان معروفاً كداعية دينى متشدد فى المناطق. فى صيف ١٩٨٥، غادر طواعية وليس مطروداً، متوجهاً إلى بريطانيا، وسجل اسمه هناك لنيل درجة الدكتوراه فى جامعة دورهام، وموضوعها 'الإسلام واقتصاد الشرق الأوسط'. فى المقابل شكل سلسلة من تنظييات الجبهة لأعمال الجهاد الإسلامى وقيادة فرعية للمنظمة، بعد أن طرد الشقاقى من المناطق المحتلة. كانت إحدى وسائل الاتصال بين الشلح والمناطق تتوفر عن طريق أخيه الأصغر، عمر. وكان الشلح، طبقاً لمصادر فى جهاز الأمن العام (شاباك)، يتصل بأخيه فى غزة مستخدماً فى المحادثة كلمات كودية، يفهم منها عمر ضرورة الانتظار ليلاً فى ساعة معينة لتعليمات تنفيذية. بقى فى مكان عمله فى المصنع، فى منطقة حولون، وفى الليلة المحددة أجرى الأخوان حديثاً مطولاً دون خوف من التنصت. ويتم خلال هذه الحوارات بصفة عامة نقل صيغة البيانات، والتعليمات التنفيذية وتعليمات توزيع الأموال.

اعتقل عمر الشلح عام ١٩٩٠ على يد الشاباك (جهاز الأمن العام). وأثناء التحقيق أفاد بأن شقيقه حوّل له عام ١٩٨٩ من لندن ١٣٠ ألف دولار عن طريق أحد الصيارفة. ومنذ أن أطلق سراحه عاد للعمل مع الجهاد. فى عام ١٩٩٤ اعتقلته السلطة الفلسطينية وحُكم عليه بالسجن المؤبد بتهمة تدريب انتحاريين. وأطلق سراحه عام ٢٠٠١.

أيضاً محمد العوامنة، الذى كان حتى اعتقاله عام ١٩٩١ قائد الجهاد الإسلامى فى الضفة، جرت اتصالاته بالقيادة عن طريق رمضان الشلح فى لندن. وتم الاتصال من كابينة تليفون عادية فى المكتب الرئيسى للبريد بالقدس. فى نهاية ١٩٩١ حيث كان البريطانيون، الذين بدأوا بالتدريج فى الاستجابة لمطالب إسرائيل، يلاحقون الشلح. وبالتفاق مع الشقاقى قرر نقل مركز نشاطه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جامعة تمبا. وفى هذه الجامعة رحبوا باستقباله، ولم يتحروا بدقة فى ما يحمله ماضيه. كما أنهم لم يعارضوه عندما فتح لديهم فرعاً لمنظمة WISE، أو معهد تنمية الدراسات الإسلامية، الذى كان كيانه تابعاً للجهاد

الإسلامي. ونجح المعهد في إقامة ندوة واحدة، شارك فيها د. حسن الترابي، الزعيم السوداني المتطرف، الذي حصل بطريقة ما على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة.

في مطلع أكتوبر ١٩٩٥ وصلت إلى الشقافي دعوة للمشاركة في مؤتمر يضم زعماء منظمات متمردة فلسطينية وعربية أخرى يُعقد في ليبيا. وأعلن الشقافي أنه لن يذهب. غير أن الموساد علم أن سعيد موسى مرارة سيكون ضمن المشاركين. واشتهر هذا الرجل بكنية 'أبو موسى'، وهو يتزعم الفيلق الذي انشق عن فتح في مايو ١٩٨٣. وقام هذا التنظيم على الأسس التي تبنها الجناح اليساري في فتح وعلى الوحدات العسكرية التي بقيت في لبنان وسوريا. ضم الفيلق بضع مئات من الأعضاء ويقع مقره الرئيسي في دمشق. ويعتبر أبو موسى منافساً للشقافي. يقول أحد رجال الموساد «إذا وصل أبو موسى، لن يفلح عميلنا في السيطرة على الموقف، أبلغوا المجموعة أن تستعد».

فشل الموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية في التأكد في الوقت المناسب إن كان الشقافي سيتوجه بالفعل إلى ليبيا. بات الطريق الذي سيسلكه الشقافي إلى ليبيا في حال حضوره المؤتمر معروفاً من خلال أسفاره السابقة، وقد وضعوا خيارين. الأول، اختطاف الشقافي أثناء انتقاله من مالطة إلى ليبيا، إذا سافر إليها. وعارض راين هذه الخطة خوفاً من تعقد المسألة دولياً. ولم يكن هناك ارتياح في الموساد للعمل في ليبيا ولذلك اقترح خيار تصفية الشقافي في مالطة.

توجه رجال الموساد إلى مالطة وانتظروا الشقافي في المطار الذي كان من المقرر أن يهبط فيه، في طريقه إلى المؤتمر. في الرحلة الأولى لم يكن موجوداً. وفي الرحلة الثانية أبلغ العميل بأنه لم يره بالمرّة بين الركاب. وكانت الرحلة الثالثة كسابقاتها. بدأ اليأس يتسلل إلى مقر قيادة الموساد. «لحظة واحدة» جاء صوت أحد عملائه فجأة بهذه العبارة، «هناك شخص ما يجلس في ركن، بمفرده. سأذهب لأتحقق منه». وزاد التوتر. بعد دقيقة واحدة جاء صوت العميل من جديد: «يبدو لي أننا تعرفنا عليه. هو بسوالف كثيفة وربما شعر مستعار، لكن المنطق يشير إلى أنه الزبون المطلوب».

انتظر الشقافي في مطار مالطة ما يُقرب من ساعة وبعد ذلك صعد إلى الطائرة وذهب إلى المؤتمر في ليبيا، لم يكن يعلم أن مصيره قد حُسم. هناك التقى أبا موسى، وكذلك طلال ناجي، الرجل الثاني في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، منظمة أحمد جبريل. عندما عاد إلى مالطة في ٢٦ أكتوبر علموا في الموساد أنه يحمل جواز سفر ليبي باسم إبراهيم شاويش، ولم تكن هناك مشكلة في تتبعه. في تمام الساعة العاشرة صباحاً وصل إلى فندق 'دبلوماسي' في بلدة سليمة الاستجمامية، التي نزل بها المرات التسع السابقة التي مر خلالها من مالطة، واستأجر غرفة لليلة واحدة. كان يحمل مفتاح الحجرة رقم ٦١٦. وضع حقائبه في الغرفة وخرج من الفندق الساعة ١١:٣٠، في جولة تسوق قصيرة. في محل 'ماركس أند سبنسر' اشترى لنفسه قميصاً واشترى من محل آخر ثلاثة أردية أخرى من التريكو. كانت الساعة ١٢:٥٧.

لم يلاحظ الشقافي أي شيء غريب وواصل الجولة. ولم ينتبه لدراجة بخارية من طراز ياماها ذات لوحة ترخيص QM6904 بدأت في الساعة ١٣:١٥ تنهياً لقطع جولته. وبالتدريج اقتربت منه الدراجة البخارية، حتى أصبحت بجواره تماماً. عندئذ أخرج الراكب الخلفي مُسدساً بكاتم صوت وأطلق على قائد تنظيم الجهاد ثلاث طلقات. اثنتان في الجبهة وواحدة في مؤخرة الرأس، حام الفاعل حول المكان وتأكد مع الوقت، أن الرجل لن يخرج حياً.

كان للمسدس جيب صغير مُثبت به تحفظ فيه الخراطيش الفارغة، وبالتالي لم يتبق لرجال المعمل الجنائي في مالطة إلا أقل القليل من الأدلة. وُجدت الدراجة البخارية، التي كانت قد سُرقت قبل يوم واحد من الحادث، على شاطئ البحر فيما بعد. وفرّ العملاء عن طريق البحر وعادوا إلى إسرائيل. والجدير ذكره أن الخلية التي نفذت هذه العملية كانت ضالعة بعد عامين في محاولة الاغتيال الفاشلة لخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، فتم حلها.

اعتُبرت عملية تصفية فتحى الشقافي، على مدى سنوات، نموذجاً لإمكانية التأثير في المنظمات الإرهابية عن طريق تحييد (أو إقصاء) قادتها، رغم أنه بعد يومين من الاغتيال، عندما اتضح سبب تأخر الشقافي في العودة إلى دمشق، استدعى الإيرانيون د. رمضان الشلح من الولايات المتحدة ليقود التنظيم. وفيما بعد كان الأمر صادماً عندما اتضح أن الشلح، أحد أهم المطلوبين لدى إسرائيل، قد مارس نشاطه دون أية معوقات في الولايات المتحدة رغم تحذيرات وتنبهات غير محدودة من إسرائيل.

والواقع أن الجهاد الإسلامي تحت قيادة الشلح لم يكن نفس الشيء. وإذا كان الشقافي يحظى برعاية إيرانية، فإن الشلح كان دمية بحق، وإن كان يُعتبر قائداً أقل نجاحاً من سابقه. كانت المشكلة الأولى التي واجهته مالية - أين بحق الجحيم الحساب السري الذي أودع فيه الشقافي أموال المنظمة، وكيف يمكن سحب الأموال من هناك...؟ في نهاية المطاف تم التفاهم مع زوجة الشقافي، فتحية، التي طردت من إسرائيل في يونيو ١٩٩٥، لتتحقق من موت زوجها، ومقابل عمولة سخية حوّلت أموال الحساب السري إلى الشلح.

بعد اندلاع الانتفاضة الثانية اتضح أن السُّبُبات العملياتي الذي دخل فيه الجهاد الإسلامي بعد مقتل الشقافي كان مؤقتاً

فقط. ولكن في عام ١٩٩٥ لم تكن الانتفاضة الثانية بادية في الأفق واعتُبر القضاء على الشقاق نجاحاً كبيراً. وسمح اضمحلال المنظمة للاستخبارات الإسرائيلية بتوجيه موارد لأماكن أخرى، لا تقل أهمية. فقد كانوا في الموساد يأملون أن تتاح لهم الفرصة لتهدئة ملاحقة معسكرات التدريب التابعة للمنظمة في السودان، وهي مهمة استخبارية معقدة استحوذت على اهتمام الموساد منذ بداية التسعينات. وهو خطأ وقع فيه الموساد. في هذه الأثناء حدث في نفس المكان شيء آخر استلزم الانتباه.

حدث ذلك في السابع من يوليو ١٩٩٥، بالقرب من أديس أبابا، العاصمة الإثيوبية. اقتحمت سيارة فان زرقاء نهر الطريق، لتغلقه بشكل مفاجئ. ترجل من السيارة الفان وأخرى كانت تقف بالقرب من المكان خمسة رجال مسلحين بكلاشينكوفات وقذائف آر بي جي، وعلى ظهورهم حقائب صغيرة سوداء مليئة بالذخيرة والمواد المتفجرة، وبدأوا يُمطرون بالرصاص إحدى سيارات الليموزين المرسيديس المصفحة. كذلك فتحت النيران باتجاه الموكب من حديقتي الفيلتين المطلتين على الطريق. كان الموكب يُقل الرئيس المصري حسنى مبارك، الذى وصل إلى إثيوبيا للمشاركة في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية. وحكى الرئيس فيما بعد «عندما وصلنا إلى هذا الشارع استشعرت أن هناك شيئاً غير طبيعي يحدث. اقتربوا من الموكب وكأنهم في رحلة أو نزهة خلوية، انبطحوا على الطريق وبدأوا في إمطارنا بالطلقات. ولم يتعرض أحد لهم أو يعتقلهم». وبعد ثوانٍ قليلة من بدء الهجوم تعامل رجال أمن الرئيس المصري مع الموقف وردوا بإطلاق النار فنجحوا في إصابة ثلاثة مهاجمين على الأقل. وتحت وابل من تبادل إطلاق النار نجح الموكب في التحرك إلى الخلف والفرار باتجاه المطار. صعد الرئيس مبارك إلى طائرته وعاد فوراً إلى القاهرة. التقدير السائد أن الرئيس نجا بحياته بسبب الخطأ في تحديد السيارة التى كان يستقلها، وكذلك لأن المهاجمين لم يستعدوا بقذائف آر. بي. جي. والعبوات الناسفة أو لم ينجحوا في استخدامها. كما وُجد على سيارة الرئيس المرسيديس آثار ١٢ طلقة، اخترقت واحدة منها للداخل، رغم أن السيارة من المفترض أنها مُصفحة.

كان الهجوم الذى تعرض له موكب الرئيس مبارك هو باكورة العمليات الإرهابية التى تُعرف اليوم بالجهاد العالمى. «هذا من وجهة نظرنا مرحلة جديدة في العمليات الإرهابية» يقول يورام شفيتسر، الذى تولى مناصب عديدة في الموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية على صلة وثيقة بمكافحة الإرهاب، وانتقل مؤخراً إلى السلك الأكاديمى. ويضيف: «كل محاولة لاغتيال زعيم دولة هى عملية استراتيجية، بالطبع ينطبق ذلك على الرئيس المصرى. لكننا هنا اكتشفنا شيئاً مختلفاً تماماً، لم تكن عملية وليدة اللحظة، بل قامت على قاعدة تحتية ضخمة وجديدة».

وهناك من طرحوا تفسيراً، وخاصة المحللين المصريين، بأنه من المحتمل أن تقع موجة من الإرهاب الدولى، لا تبدأ بالضرورة بسبب مصالح دولة ما (سوريا، إيران، ليبيا أو العراق، مثلاً)، إنما بسبب ظاهرة أخرى، تحتاج لإيضاح أكبر في كتاب مستقل يحمل عنواناً عاماً هو 'الإسلام المتطرف'. وفي إصدارات شبه رسمية في مصر عام ١٩٩٢ جرى الحديث عن ما يُسمى التنظيم الدولى، على غرار مجلس إدارة لمنظمات إرهابية إسلامية وفلسطينية رافضة لاتفاق أوسلو ويُشرف، برعاية أطراف مختلفة (إيران، مثلاً)، على الإرهاب العالمى. وفي نفس الفترة بدت هذه التصريحات بالنسبة لوحدة الأبحاث الخاصة بشعبة الاستخبارات العسكرية كتمثيلية أخرى مختلفة من الإعلام المصرى. وبمرور الوقت ظهرت هذه النبوءة برؤية مختلفة.

بعد وقت قصير من وصوله إلى القاهرة اتهم مبارك إيران بمحاولة الاغتيال. قيل ذلك بكل ثقة، ولكن من وراء الستار طلب المصريون من سى. آى. إيه. المساعدة في التحقيق. ولم يكن هذا الطلب الأول من نوعه. في عام ١٢٠٠ كشف الإعلام الأمريكى عن وجود معسكرات اعتقال سرية تستخدمها السى. آى. إيه في أوروبا الشرقية لمطالبات التحقيق مع متهمين بالإرهاب باستخدام وسائل يحظر استخدامها قانوناً في الولايات المتحدة. وقد وُجدت ترتيبات مُشابهة أيضاً في مطلع التسعينات، في إطار المساعدة التى قدمها السى آى إيه وجهات استخبارية أخرى لمصر لرصد واعتقال متهمين بالعمل الإرهابى خارج البلاد. وبعد تسليمهم لمصر جرى التحقيق مع هؤلاء المتهمين بموجب أفضل القواعد المتبعة. ومقابل المساعدة تقاسم المصريون المعلومات التى حصلوا عليها في التحقيق مع الأمريكيين ومع وكالة استخبارات شرق أوسطية أخرى تعاونت معهم. كان تخمين المصريون الذى صاحب طلبهم مساعدة السى آى إيه بعد محاولة اغتيال مبارك أن عناصر تعمل من السودان هى التى تقف وراء هذه العملية. ولما كانت إمكانات السى آى إيه هناك فقيرة، لجأ الأمريكيون للاستخبارات الإسرائيلية.

في بداية الثمانينات أصبحت السودان الدولة الثانية، بعد إيران، التى يحكمها الإسلام المتطرف. كان زعيمها الروحى هو د. حسن الترابى، رجل دين وخريج أكسفورد. أما نظام الحكم نفسه فكان بحوزة الجنرال عمر البشير. كان الترابى يمثل لغزاً بالنسبة للغرب. مُتشدد دينى حاصل على درجة الدكتوراه، يتحدث الإنجليزية والفرنسية بطلاقة. واهتم فيما قدمه من كتب، بالتناقض الذى يجده كثيرون بين شرائع الإسلام ومبادئ العصر الحديث التى سادت مؤخراً. وأنكر الترابى وجود هذا التناقض، وأوضح لماذا لا يوجد تعارض بين الدين وبين الدولة الحديثة واقترح تشريعاً شاملاً بروح إسلامية في كل العالم

العربي. ووعد الترابي، بازدهار دولة الشريعة السودانية، وستحذو حذوها دول أخرى. لقد كانت السودان بلا شك دولة شريعة. فهل ازدهرت، هذه بالفعل مسألة أخرى. ففي السنة الأولى من حكمه فرض نظام البشير قيود صارمة على تحرك النساء. إذ فرض عليهن عدم التجوال إلا بصحبة شخص بالغ، ذكر، ولا يحق لها السفر خارج البلاد إلا بصحبته، وبالوصول على إذن كتابي من رجل تربطه به صلة قرابة. كذلك حاول النظام فرض زى إسلامي معين على النساء، بما يتعارض تماماً مع وعود الترابي عندما كان في المعارضة. في عام ١٩٩١، وبمناسبة زيارة الرئيس الإيراني رافسنجاني للخرطوم ألزم قانون جديد النساء بارتداء الحجاب.

وسارعت إيران فعرضت على النظام الحاكم في الخرطوم نفعاً ومساعدات لتطوير البنية التحتية، ويبدو أن كل هذا كان مجاناً. في أكتوبر ١٩٩٠ تم رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية بين السودان وإيران إلى مستوى السفراء، وعُين في منصب السفير الإيراني لدى السودان على أكبر محتشمي بور، الذي كان سفير إيران لدى دمشق وشكل قوة دفع مهمة في إنشاء حزب الله. في ١٨ أكتوبر ١٩٩١ أقيم في طهران المؤتمر الدولي للثورة الإسلامية لتأييد كفاح الشعب الفلسطيني، بمشاركة أكثر من ٤٠٠ ممثل لستين دولة. وكان من بين المدعوين أيضاً حسن الترابي، الذي حظى بتقدير خاص. ولدى عودته إلى السودان عمل الترابي بتصميم على تحسين قدرة حركات التمرد والإرهاب الإسلامية بمساعدة إيران.

أصبحت السودان وبسرعة تابعاً بارزاً لنظام آيات الله، وطبقاً لتقرير الكونجرس الأمريكي باتت السودان معبراً للسلاح الإيراني الذي أرسل لجماعات إسلامية متطرفة. واستقر مئات من أعضاء الحرس الثوري في قاعدتهم بالخرطوم. واستخدم الأسطول الإيراني ميناء بورسودان كمحطة إمداد، وتمتع سلاح الجو الإيراني بحق الهبوط في السودان. ووفر نظام البشير والترابي ملاذاً لأعضاء منظمة أبو نضال، وحماس، والجهاد الإسلامي الفلسطيني، وحركة إف إي إس الجزائرية، والحركة النهضة التونسية ولتطرفين مصريين. وقد تدرّب أعضاء هذه المنظمات سوياً مع الجيش السوداني وليس في معسكرات منفصلة. وعُرفوا باسم 'الضيوف'. وخلال التسعينات أقيم في السودان أكثر من اثني عشر معسكر تدريب وإعداد لمئات النشطاء الإسلاميين المتطرفين. وكان الإيرانيون يوفرون برامج التدريب والإرشاد، بواسطة رجال الحرس الثوري، وبإشراف الهيئة الوزارية الإيرانية للاستخبارات والأمن. وتباهت إيران بعلاقاتها بالسودان، بما في ذلك العلاقات العسكرية، رغم أن السودان اعتُبرت من قبل الولايات المتحدة دولة راعية للإرهاب.

بداية من عام ١٩٩٠ اكتشفت الاستخبارات الإسرائيلية شحنات كبيرة من الأسلحة تأتي من إيران ويتم تفريغها في ميناء بورسودان. وكانت أهم مكونات هذه الشحنات الذخيرة بمختلف أنواعها، ومدفعية متوسطة المدى، ومعدات قتالية كان من الصعب على السودان الحصول عليها من السوق الدولية.

في تلك الفترة، وبسبب ظروف داخلية وخارجية مختلفة، تحولت الصومال من دولة إلى منطقة مستباحة، يتصارع للسيطرة عليها عدة ميليشيات مسلحة. وانتهزت إيران والسودان الفرصة. وتوجه إلى معسكرات التدريب في السودان متطوعون إسلاميون من إثيوبيا وإريتريا وكينيا وأوغندا ومن الصومال. وكان د. علي الحاج، أحد مساعدي الترابي، مشغولاً عن إدارة معسكرات التدريب وتأهيل الأجانب.

في منتصف ١٩٩٣، وفي إطار الاستعدادات لتوسيع العمليات في أفريقيا، تدفقت موجات المتطوعين من أرجاء العالم الإسلامي إلى السودان. جزء من المقاتلين تم نقلهم بواسطة أسطول من سفن الصيد إلى شواطئ مجهولة في الصومال، ومن هناك نُقلوا بوسائل محلية إلى ساحة القتال في مقديشيو؛ وجزء آخر نُقلوا بواسطة طائرات خفيفة، حطت ليلاً في مهابط سبق تحديدها في الصومال؛ وجزء ثالث تسللوا إلى الصومال عبر حدودها مع إثيوبيا وكينيا. وتلقى الجنرال عبيد، أحد المتنافسين الرئيسيين للسيطرة على الصومال، مساعدات مالية وعسكرية من السودان وإيران. وأرسل الترابي أيضاً متطوعين تدربوا في السودان للقتال في صفوف عبيد ضد قوات علي مهدي محمد.

خلافاً للقاعدة الجغرافية لانطلاق النشاط كان لإيران مصلحة أخرى في الارتباط بنظام إسلامي سُني، رغم الخلاف في الآراء، وأحياناً الكراهية، بين التيارين الإسلاميين. وكثيرون في الغرب وفي إسرائيل لا يفهمون ذلك لكن جميع الجماعات الإسلامية المقاتلة يغلفون ممارساتهم وأعمالهم بفتاوى شرعية. ولكل جماعة نص شرعي تستند إليه، الذي يُعد حكمه بالنسبة لها مصدراً شرعياً لا بديل له. فحكم الشريعة في نظر قادة إيران الشيعية غير مقبول بالنسبة لعضو الجماعة الإسلامية في مصر أو في 'جبهة الإنقاذ الإسلامي' في الجزائر. فمن الضروري الحصول على دعم وسند من عالم تربطه به وجماعته أو تنظيمه صلة. من أجل ذلك فإن الاقتران بمرجعية دينية غير شيعية مثل الترابي، أو عناصر أخرى تصل لتدرب وتجد ملاذاً في السودان، يُعد أمراً في غاية الأهمية للإيرانيين.

وبداية من عام ١٩٨٩ تجمعت لدى إسرائيل معلومات مفادها أن السودان يتدرب فيه متسبون لحماس والجهاد الفلسطيني

من المناطق. وبدأت شعبة الاستخبارات والموساد وجهاز الأمن العام في استئثار هذه الاتصالات للتحقيق في محاولة اغتيال مبارك، ودخلت عملية 'أعطى' وحُذِّ حيز التنفيذ بمشاركة الموساد والوحدة ٥٠٤ التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان). وكلما تغلغل الاستخبارات الإسرائيلية في القضية، زاد الاهتمام بها، ليس لمجرد مساعدة المصريين. ولما تجمعت نتائج التحقيق لدى شعبة الاستخبارات، ونقلت إلى السى آى إيه وإلى الاستخبارات المصرية اعتقد كثيرون في الولايات المتحدة ومصر أن الإسرائيليين يهدون.

في المرحلة الأولى من عملية 'أعطى' وحُذِّ رُصدت اتصالات وطيدة بين عناصر إرهابية إسلامية متطرفة في مصر، خاصة من تنظيم الجهاد الإسلامى وتنظيم الجماعة الإسلامية، وبين الشعبة ١٥ بالهيئة الوزارية للاستخبارات الإيرانية، المستولة عن تصدير الثورة إلى دول عربية أخرى، بهدف زعزعة أنظمتها الحاكمة وإقامة حكم إسلامى بدلاً منها، هذه الاتصالات كانت تتم عبر السودان وتركيا. كان الناشط المصرى البارز في تلك الفترة، كما حدده الموساد، هو أيمن الظواهري، الذى قبع في السجن المصرى نظير دوره في اغتيال السادات عام ١٩٨١، وبعد ذلك أطلق سراحه وانتقل إلى قيادة الجهاد الإسلامى المصرى من خارج البلاد. وطلب المصريون من كل الأطراف التى يعرفونها إبلاغهم بمكان الظواهري لئيهوا حسابهم معه، لكنه كان ينجح في الهروب دائماً، وخلال التحقيق في محاولة اغتيال مبارك حدد الموساد مكانه في السودان.

كان واضحاً لرجال الاستخبارات الإسرائيلية الذين حققوا في محاولة الاغتيال أن المسلحين كانوا مصريين غادروا من السودان إلى إثيوبيا. كان رئيس الخلية هو رفاعى طه، القائد التنفيذى للجماعة الإسلامية المصرية، يليه كقائد ميدانى شخص يُكنى 'أبو حمزة' واسمه الحقيقى مصطفى حمزة. وبالرغم من الكشف عن هذه التفاصيل أدركوا في إسرائيل أن هناك شخص مفقود في هذا التسلسل. وبعد بذل المزيد من الجهد اتضح أنه إلى جانب الظواهري وعصابته تعمل في السودان مجموعة كبيرة أخرى من المتطرفين الإسلاميين، بعضهم ممن خاضوا حرب العصابات التى دشنها الأمريكيون في أفغانستان ضد الغزو السوفيتى في التسعينات، وبعضهم من دول أخرى في الشرق الأوسط، وجدوا ملاذاً في السودان المؤيدة لهم، وسعوا من هناك إلى إطلاق نشاط إسلامى ضخم في أنحاء العالم.

العائدون من مقاتلى أفغانستان، هم هؤلاء الذين تلقوا تدريبهم في معسكرات التدريب التابعة للاستخبارات الباكستانية برعاية أمريكية وبعد ذلك تم إطلاقهم ضد الروس، وعُرفوا بالمجاهدين، أو المتطوعين. لقد توجهوا إلى هناك بموجب فتوى، أصدرها الشيخ عمر عبد الرحمن، دعاهم فيها إلى الخروج للتطوع في الحرب ضد الروس. وقد كافأت الاستخبارات الأمريكية عمر عبد الرحمن في منتصف الثمانينات على هذه الفتوى بمنحه 'الجرين كارد' إلى الولايات المتحدة، وتجاهلت بعد ذلك أيضاً أنه هو الذى كتب الفتوى التى مهدت الطريق لاغتيال السادات. وفيما بعد سيُدان عبد الرحمن وسيودع السجن المؤبد بسبب تورطه في تجنيد المخربين الذين ساعدوا شخصاً يدعى رمزى أحمد يوسف في محاولة تفجير برجى التجارة العالميين في ٢٦ فبراير ١٩٩٣.

عن طريق أيمن الظواهري نشأت علاقة بين إيران والعائدين من أفغانستان. والواقع أن التعاون بين حركة القاعدة السنية وطهران لم يكن منطقياً. فالأمر يتعلق بتيارين من الصقور والمتشددين في الإسلام. وكان هذا التشاحن الطائفى هو أساس الصراع الخطير بين نظام آيات الله في إيران وبين نظام طالبان في أفغانستان. ورغم ذلك قادت المصالح المشتركة، برعاية نظام الترابى، إلى صداقة المنفعة والاستقرار بين الطرفين.

داخل هذه المجموعة من مقاتلى أفغانستان رصدوا في إسرائيل شخصاً واحداً كان أبرزهم. مقاول سعودى طُرد من بلده وتحول إلى ناشط من نوع خاص في أفغانستان وبعدها في السودان، مع استمراره أيضاً في أعمال المقاولات العقارية، التى توفر له غطاءاً للعمل السرى. كان اسمه أسامة بن لادن. وكانت إحدى شركات البناء الخاصة به تسمى 'القاعدة'. واتضح للاستخبارات الإسرائيلية أن بن لادن نفسه كان صديقاً للظواهري وأنه كان متورطاً بقوة في محاولة اغتيال مبارك. معلومة أخرى شكلت أساساً للהלح أن بن لادن اعتبر إسرائيل هدفاً مفضلاً لهجمات مستقبلية.

هذه المجموعة التى رُصدت في السودان لم تعمل فقط ضد مصر وداخل السودان، بل حافظت على علاقة وطيدة بالبقية من مقاتلى أفغانستان في كل أنحاء العالم، وعملت بلا كلل لخلق شبكات وعلاقات غير محدودة، بنقل خبرات القتال والتخريب وجمع الأموال، وبناء بنية تحتية وغير ذلك. ويقول أحد رجال الموساد الذى عمل في هذا الملف: «كان الشعور السائد أن هناك شيئاً مهولاً يتم إعداده وهو يختلف عما عرفناه سابقاً. الأمر لم يكن يعنى دولة ترسل مخربين، بل يعنى أن تنظيماً ما يعيش مرحلة التكوين التى تسبق الولادة». وابتكر أحدهم لهذا التنظيم اسم «الجهاد العالمى»، كذلك أنشئ مكتب خاص لجمع المعلومات اهتم بمتابعة الموضوع. وكانت شعبة الاستخبارات العسكرية والموساد بناءً على ذلك هما أول من تنبهوا لهذا الخطر.

أحيطت القيادة السياسية علماً بنتائج عملية 'أعطى' وحُذِّ. وتقرر بعد التشاور مع رئيس الوزراء أن يقوم الموساد بخطوات

تجميع وإحباط أخرى في السودان. واتضح أن كاتم الأسرار المقرب من بن لادن هي سكرتيرة شركة القاعدة للتشييد والبناء، وكانت أسرة هذه السكرتيرة تقيم في إحدى دول الشرق الأوسط، التي تقيم مع إسرائيل قليلاً من العلاقات المعلنة وكثيراً من العلاقات السرية. ومن خلال التشاور المشترك بين كبار مسئولى الاستخبارات في إسرائيل وهذه الدولة تقرر تنفيذ عملية ثلاثية المراحل: في المرحلة الأولى، استخدام عائلة السكرتيرة لإحضارها لوطنها بأية ذريعة. وخلال الزيارة، التي بدأت بالفعل، أقنعتها عناصر استخباراتية محلية بمبررات قوية بمساعدتهم. وفي المرحلة الثانية كان من المقرر أن تجمع السكرتيرة أكبر قدر من المعلومات عن نشاط شركة القاعدة والرأس الكبير، أسامة بن لادن. وفي المرحلة الثالثة كان من المقرر أن تقضى السكرتيرة على بن لادن وتخلص العالم من عقابه.

جرت المرحلة الأولى، بنجاح. تم تجنيد السكرتيرة ووافقت على أن تتعاون، مبدئياً على الأقل. لكن آنذاك حدثت واقعة مأساوية ألقت بآثار سياسية خطيرة على المنطقة، وتجمدت كل أشكال التعاون الإيجابي مع تلك الدولة الشرق أوسطية، وشمل ذلك أيضاً عملية تصفية بن لادن. وحاول أعضاء الفرقة ٥٠٤ استخدام السكرتيرة معتمدين على أنفسهم، لكنهم فشلوا. وعندما استأنفت هذه الدولة تعاونها مع إسرائيل كانت الفرصة قد فاتت. والمعروف في إسرائيل، أن هذه المحاولة كانت أقرب نقطة تصل إليها أى أجهزة استخبارات من المطلوب الأول في العالم، أسامة بن لادن. وشركاء هذا السر في عملية 'أعطى وخذ' ينجلون حتى اليوم من فشلها كلما ذكرت. «كان بمقدورنا أن نوفر الكثير من الصداق على أنفسنا والكثير من الحزن للعالم أجمع».

خلاصة العملية أن كل ما يتصل بالسودان قد تحقق: فرضت الولايات المتحدة عليها مقاطعة وأدرجتها في قائمة الدول الراحية للإرهاب. وضغطت عليها مصر عن طريق الحرب النفسية كما استخدمتها إسرائيل ضد إيران. وبالرغم من المساعدات الإيرانية استمر التدهور الاقتصادي، ولم يكن تطوير شبكة الطرق ليُطعم جموع الجائعين في السودان. وفي الجنوب حقق المتمردون نجاحات عسكرية كبيرة وبدأت إيران - في ظل أزمة اقتصادية ألت بها - تطالب بمقابل مالى نظير خدماتها. وعندما اتضح لمصر من الذى يقف وراء محاولة الاغتيال هدد مبارك السودان بأنها إذا لم تطرد الإرهابيين من أراضيها وتسلمهم لمصر، فإنه سيتخذ ضدها خطوات عسكرية. ورضخت السودان، فأغلقت معسكرات التدريب وطردت نشطاء كثيرين من أراضيها. وأفاق الترابى وكان مستعداً لإعادة بناء العلاقات مع الغرب ومع مصر، حتى ولو على حساب العلاقات مع إيران. مقابل ذلك، وبالنسبة لكل ما يتصل بالتعاون بين إيران ومقاتلى أفغانستان السابقين فقد جنى الغرب فشلاً ذريعاً. وبدأت الاستخبارات الإيرانية وبن لادن في نقل 'لاجئى السودان' إلى خمس دول: اليمن، باكستان، أفغانستان، إيران ولبنان. وفي المعسكرات التى أنشئت هناك وُلد تنظيم القاعدة كما نعرفه. وأعاد بن لادن تشكيل قيادته في أفغانستان.

مكان آخر أرادت إيران أن تُصدر إليه ثورتها، والذهاب لمساعدة أقلية إسلامية في محنة، هو يوغوسلافيا السابقة. هناك أيضاً التقت مصالحها مع مصالح بن لادن. في ٥ ديسمبر ٢٠٠١ وصل إلى مكتب مُنير على بافيتش، أعلى مسئول عن أجهزة الاستخبارات في البوسنة والهرسك، أحد كبار المسئولين في شعبة 'تفيل' التابعة للموساد ليحصل منه على موجز لأهم النتائج الأولية للتحقيقات التى جرت هناك حول تنظيم 'الجهاد العالمى' في أعقاب تفجيرات برجى التجارة. وتحدث على بافيتش عن احتياجه لمساعدة عاجلة من الغرب. ودُهِشَ مسئول الموساد من ضخامة التغلغل الإيراني في هذه الدولة المنكوبة. وقال له على بافيتش موضحاً: «لقد أصبحت دولتنا مرتعاً للاعبين، ساحة صراع للتأثير والهيمنة بين إيران الشيعية والسعودية السنية». وفي نهاية المقابلة تقرر أن يكون هناك تعاون بين الدولتين لمكافحة الإرهاب.

يمكن أن نرصد جذور تحول البلقان إلى قاعدة للإرهاب الإسلامى مع بداية التسعينات، خلال الحرب الأهلية، عندما وقف العالم الغربى بعيداً عن الأحداث. دانيال كورسكى، أحد خريجي مركز العلاقات الدولية في جامعة كمبريدج، قدّم بحثاً تحت عنوان 'المجموعة الدولية في مناطق الأزمات' - الإرهاب في البلقان، ورد فيه: «من غير المريح للعالم بصفة عامة وللولايات المتحدة بصفة خاصة أن يتذكروا اليوم الظروف التى جعلت جمهورية البوسنة والهرسك مرتبطة بتبرعات عربية وأسلحة إيرانية في الحرب، دون التحدث عن ما سببه لها الحصول على حوالى ٣٠٠٠ متطوع مسلم بين صفوف جيشها، في الوقت الذى لم يكن أمامها مُنقذ آخر. وفيما عدا الدولة نفسها لا أحد يتذكر تلك الظروف التى وجدت البوسنة فيها نفسها غارقة في إرث المجاهدين».

بالنسبة لإيران، لم يكن تفتت الكتلة السوفيتية هو نهاية التاريخ كما تنبأ فوكوياما. بل العكس هو الصحيح، إذ كان ذلك إشارة لبداية جديدة. فبعد انهيار الدولة أحادية الحزب الكافرة في يوغوسلافيا عام ١٩٩١ وصلت إلى البلقان بعثات من شتى أرجاء العالم الإسلامى، وخاصة من إيران ومن السعودية، وأحضرت هذه البعثات أموالاً، الكثير من الأموال، وبفضلها بدأت

أعمال ترميم المساجد المهملة والمهدمة، وبُنيت بداخلها فصول لتعليم الأطفال القراءة باللغة العربية. وفي حالات كثيرة كانت المساعدات الإسلامية أكثر إفادة من المساعدات التي يقدمها الغرب. يقول جيمس ويلزى رئيس السى آى إيه فى تلك الفترة: «لقد تابعنا بقلق بالغ الأموال الطائلة التي وصلت، خاصة من إيران، لدعم نوع محدد من الإسلام فى البلقان».

كان تأثير هذا التدخل واضحاً تماماً. والآن يوجد فى البوسنة مسلمون متدينون بكثرة ممن كانوا موجودين عام ١٩٩٢. مساجد تاريخية عادت لتكون أماكن عبادة، وليس مجرد مزارات سياحية. وفى كل ركن بزغت مساجد جديدة - بُنيت بصفة عامة على طراز متواضع كالسائد فى الخليج الفارسي، الذى يختلف تماماً عن الطابع المحلى - ومراكز دراسات إسلامية. ويمكن للمتجول فى شوارع سرايفو أو زينيتسا أن يرى اليوم، بجانب الفتيات بالبنطلونات القصيرة، عدداً غير قليل من النساء المرتديات الزي التقليدي. وصار من النادر جداً أن تجد فى المطاعم لحم الخنزير.

وقد أشعل هذا الاتجاه، بطبيعة الحال، محاولات تنفيذ تطهير عرقي ضد المسلمين فى يوغوسلافيا السابقة، والحرب الأهلية، وتدخل حاكم صربيا سلوفودان ميلوسوفيتش فى الصراع وتجاهل الغرب ما يحدث. فتوجه رئيس الحكومة وزعيم الأغلبية المسلمة، على عزت بيجوفيتش، للدول الإسلامية طالبا المساعدة. واستجابت إيران والمملكة العربية السعودية برحابة صدر وأرسلتا مساعدات بالمخالفة للحظر الذى منع البوسنة من التسلح بشكل قانوني. كان فتح قنوات للأموال وإتمام صفقات الأسلحة يتركز فى سفارتى إيران والبوسنة فى فيينا. واستُخدم مطار فيسوكو، إلى الشمال الغربى من سرايفو، كمهبط سرى لشحنات الأسلحة من إيران، وعن طريقه نُقلت إلى المسلمين فى البوسنة الأسلحة الخفيفة، وذخيرة المدفعية المضادة للطائرات، وصواريخ مضادة للصواريخ. وبقي فى البوسنة خلال تلك الفترة حوالى ٢٠٠ مستشار ومدرّب من حرس الثورة، و كان لمتطوعي حزب الله دور فى القتال.

خلال هذه الفترة نسّجت فى البوسنة علاقات تعاون مشوب بالشك بين إيران وبين ما يُعرف اليوم باسم 'الجهاد العالمى'. وكان عام ١٩٩٤ حاسماً فى اتساع رقعة الإسلام المتطرف فى البلقان. ونشر بن لادن نفسه فى ذلك العام مقالاً ورد فيه: «العالم شاهد على كل هذا. فالأمر ليس مجرد أنهم لم يحركوا ساكناً تجاه هذه الأحداث البشعة، بل إنهم أيضاً يمنعون أناساً لا سند لهم من شراء الأسلحة اللازمة للدفاع عن أنفسهم. كل هذا الأمر يمثل مؤامرة بين الولايات المتحدة وحلفائها، تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة الظالمة».

والواقع أن اتفاقات دايتون منذ نوفمبر ١٩٩٣، التى أنهت الحرب فى البوسنة، قد حوّلت الدولة إلى تجمع فيدرالى كبير يضم البوسنة والهرسك بأغلبية الثلثين من المسلمين، وجمهورية الصرب بأغلبية صربية. كما طالب اتفاق دايتون أيضاً بتفكيك 'وحدات المتطوعين الأجانب' من البوسنة. وكان المقصود بهم المجاهدين. وكان هذا الالتزام شرطاً مُسبقاً من الناتو قبل أن يُرسل جنوداً إلى البوسنة، وفيما بعد كان شرطاً للحصول على مساعدات اقتصادية واستخباراتية من الولايات المتحدة. وسارع البوسنيون بالفعل إلى تفكيك هذه الوحدات العسكرية، لكنهم، وحتى الحادى عشر من سبتمبر، لم يفعلوا شيئاً تقريباً لطردهم من الدولة.

عماد المصرى، أحد الزعماء الكبار لوحدة 'المجاهد' فى الجيش البوسنى، الذى تلقى تدريبات فى إيران طبقاً لمعلومات سى. آى. إيه، كتب حول اتفاقات دايتون: «هذا ليس سلام، إنه مهانة. هذا ليس سلام، إنه مؤامرة للقضاء على الإسلام والمسلمين، أين كانوا (يقصد الغرب) فى السنوات الماضية، عندما قتل المسلمون وسقطت مدنهم واحدة تلو الأخرى...؟» وقد اعتُقل المصرى بالبوسنة فى ١٨ يوليو ٢٠٠٢، بناءً على طلب مصر، بسبب تورطه فى مقتل سياح فى مصر، واسمه الحقيقى هو الحسينى حلمى عرمان أحمد.

ظل حوالى ١٠٠٠ مجاهد فى البوسنة بعد الحرب. بعضهم استقر فى مدن، وبعضهم فى قرى، وبعضهم الأخير أسسوا لأنفسهم قرى جديدة خاصة بهم، وتجمع حولهم مئات المؤيدين المحليين، وبنوا نظاماً لا يعترف بقوانين البوسنة إطلاقاً بل يعترف فقط بالشريعة. فى قرية بوتشينا استوطن المجاهدون فى منازل المسيحيين الذين طردوا واتبعوا نظاماً دينياً صارماً، يُذكرنا بقرى طالبان أكثر بكثير من أوروبا القرن ٢١.

جميع الشبكات التى خلفها الحرس الثوري ورائه فى البلقان، خاصة فى البوسنة وألبانيا، استمرت طوال الوقت تبادر بمحاولات للقيام بأنشطة إرهابية وتوفر ملاذاً للمطلوبين. من ذلك، على سبيل المثال، أنها أوجدت مكاناً آمناً لزوجات وابن صبرى البناء الذى اشتهر بكنية 'أبو نضال'، وقتل عام ٢٠٠٣ فى بغداد (أُشيع أنه مات منتحراً). كان أبو نضال فى ما سبق زعيم 'منظمة فتح القيادة الثورية'، التى اعتُبرت فى حينه أشرس منظمة إرهابية فى العالم. وبالفعل فى عام ١٩٩٨ أمرت المدعية العامة فى سويسرا، كرهل دل بونت، بإجراء تحقيق سرى حول حساب بنكى فى زيورخ، يحتوى حوالى ١٥ مليون دولار، كانت مُودعة باسم هيام البيطار البناء، زوجة أبو نضال. كانت شكوك دل بونت أن تكون إيران هى مصدر هذه الأموال وأنها تُدار من

هناك في أعمال إرهابية. وكاد السويسريون يُصدرون أمر اعتقال دولي ضد السيدة التي تمكنت، وبشكل مفاجئ، من الحصول على الجنسية البوسنية. وبموجب القانون البوسني يحظر تسليم أى شخص يحمل الجنسية البوسنية إلى دولة أخرى. أما ابن أبو نضال، عدنان البنا، المطلوب أيضاً من قبل السويسريين، فقد عمل إماماً ثانياً لمسجد القربى، أحد المساجد المهمة في سرايفو. وكان الإمام الأول لنفس المسجد، محمود حاجيموليتش، حسب شهود عيان في البوسنة، مسئولاً عن جرائم حرب بشعة ضد الصرب. وقد قطعت رؤوس الكثيرين من ضحاياه.

تضمنت لائحة الاتهام التي قدمت عام ٢٠٠٣ ضد ثلاثة من كبار المسؤولين السابقين في جهاز الاستخبارات البوسنية - بكير أليسبييتش، القائد السابق للجهاز، واثنين من كبار مساعديه، إربان ليكوفيتش وإنبار ميزينوفيتش - شرحاً لكيفية قيامهم بتمرير الجنسية البوسنية لزوجة أبو نضال، لتجنّبها التحقيق. ووجهت إلى الثلاثة الاتهامات التالية؛ وجود اتصالات غير قانونية بينهم وبين الهيئة الوزارية الاستخبارية الإيرانية، بيع أسرار لطهران، والتخطيط لعمليات إرهابية. وقد أمر على بافيتش لدى تسلمه منصب المسئول الأعلى للاستخبارات في الدولة بالتحقيق في جميع الاتصالات التي نسبت لسابقه مع إيران. وقدم مجمل التحقيق، في تقرير من مائة صفحة، إلى المحكمة. وفي القلب من هذا التقرير الحملات التي قامت بها قوات السلام الدولية (SFOR) في بعض المواقع الجبلية في البوسنة، ومن بينها قرية بوجرالتيسيا الصغيرة. حيث اكتشف كوخ خشبي ضخم في القرية، يبدو من الخارج وكأنه يستخدم للمستجملين والمتزلجين على الثلوج، وكان يُديره، حسب ما ورد في الاتهامات، كبار مسئولى استخبارات البوسنة كمدرسة صغيرة للإرهاب، برعاية إيرانية. داخل الكوخ وجدت فصول ومخزن للأسلحة يُعج بالمتفجرات والمسدسات وبنادق القناصة، وقاذفات صواريخ وقنابل يدوية وذخيرة.

ووجد على إحدى الطاولات دفتر احتوى على خطة عمل لختطف ضابط اتصال صربي من مقر قيادة الأمم المتحدة في سرايفو. وفي الدفتر أيضاً صور للمكان الذي كان تحت حراسة جنود فرنسيين تابعين للأمم المتحدة، وفي السنوات الأخيرة تحت حراسة جنود الناتو. كما وجدت تفاصيل ممرات الهروب ونقاط الدفاع داخل المبنى، ووجد في المكان كذلك نماذج كرتونية لمنازل ومبانٍ استخدمت كوسائل إيضاح للتخطيط لهجمات على أهداف مدنية.

في البداية أنكر المتهمون ما نسب إليهم مما أسفرت عنه حملات قوات السلام الدولية على المكان وادعوا أن الكوخ الكبير كان مدرسة رسمية للتجسس تخص عملاء يعملون لحساب الحكومة البوسنية. لكن مجموعات الوثائق المكتوبة بالفارسية وصور آية الله الخميني، وحقيقة أن ثلاثة إيرانيين اعتقلوا في المكان تشير إلى أهداف مختلفة تماماً للمكان. والأكثر من ذلك أن أحد الإيرانيين كان يحمل جواز سفر دبلوماسي.

في فبراير ١٩٩٨ اتحدت بقايا الجهاد الإسلامي المصري، بزعامة أيمن الظواهري مع حركة القاعدة وكونوا «الجهة الإسلامية العالمية للجهاد ضد اليهود والصليبيين». أيمن الظواهري هو المسئول عن التخطيط لهجمات ١١ سبتمبر، بل ومن المقرر أن يكون خليفة بن لادن وحامل رايته في حال مقتله، أو وفاته بأمراض الكلى والعظام التي يعاني منها.

طبقاً لمعلومات جمعتها أجهزة الاستخبارات الغربية استمر الظواهري في دور محور الربط أيضاً بعد البوسنة بين المقاتلين العائدين من أفغانستان وبين إيران. يقول المحقق كينيث تيمران، المشتغل بالشأن الإيراني لسنوات طويلة، إن معلومات موثوقة بها للغاية قد وصلت إلى الاستخبارات الأمريكية تشير إلى أن الظواهري خلال التسعينات سافر عدة مرات إلى إيران ضيفاً على وزير الدفاع والاستخبارات على فلحيان، ورئيس العمليات الإيرانية في الخارج أحمد وهيدى. كان وهيدى هو قائد قوة القدس، المنتسبة لحرس الثورة ويُعتبر المسئول عن عمليات إرهابية كثيرة تمت ضد معارضي النظام في أوروبا. وطبقاً لهذه المعلومات، فقد نقل الظواهري إلى القاعدة معدات ورجال من إيران إلى أفغانستان. واستخدمت إيران حزب الله كوسيط. كذلك قدّم الحرس لثوري مساعدات مالية ولوجستية لخلية إرهابية تابعة للقاعدة، كانت تعمل في هامبورج بألمانيا.

يقولون في الاستخبارات الأمريكية إن الدعم الإيراني للقاعدة كان حيويًا. وعلى الرغم من العلاقات الطيبة لإيران مع باكستان حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فقد أرادت الاستخبارات الباكستانية (إي إس إي) أكثر من مرة إرسال أى شخص للأمريكيين، وتسليم مُتهمين بالإرهاب. وكان رمزي أحمد يوسف، الذي حاول تفجير مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣، قد اعتُقل في أفغانستان عام ١٩٩٥. ومير أمل كنزى، الذي أطلق النار على مقر قيادة السي آى إيه في لانجلي فقتل حارسين، اعتُقل في أفغانستان. وبسبب ذلك فضل بن لادن وحركته استخدام إيران كنقطة اتصال. ومنذ أن وصل إلى أفغانستان استعان الظواهري مرات عديدة بالسلطات الإيرانية لنقل معدات ورجال إلى مقاتلي القاعدة عند مناطق الالتقاء الحدودي مع أفغانستان. وقام هذا الارتباط رغم العداء الشديد بين نظام طالبان، ظهير بن لادن في أفغانستان، وبين طهران.

وفي طهران نفسها كان يمثل مصالح القاعدة شخص يُدعى غلب الدين حكمتيار. ولم يكن حكمتيار غريباً عن أجهزة

الاستخبارات الأمريكية والبريطانية. وخلال الثمانينات كان رئيس أحد أجنحة المجاهدين في أفغانستان، وهو الحزب الإسلامي الذي ناضل ضد الوجود السوفيتي في أفغانستان، وكان من أوائل الذين جندتهم البعثات السرية البريطانية والأمريكية لتكدير حياة الروس بحرب العصابات. وكان رجل الاتصال مع حكمتيار هو عضو الاستخبارات البريطانية، توم كراو، الذي أرسل سرا إلى أفغانستان ضمن عملية 'برادى' لتقديم مساعدات للمتمردين. لكن وكثيرين من المجاهدين، لم يعتقد حكمتيار أيضاً في ضرورة الولاء للبريطانيين والأمريكيين نظير مساعدتهم، بل اعتبرهم كفاراً ومحتلين يجب طردهم في الوقت المناسب. وبعد انسحاب الروس دخل في نزاع مع قادة طالبان ولذلك لم يُدرج في الحكومة التي شكلوها. في نفس الوقت، لم يكن متوافقاً أيضاً مع رجال التحالف الشمالي، لذلك وجد مكانه في طهران.

خلال هذا الربط بين إيران والقاعدة لم يغيب أيضاً دور عماد مغنية. في عام ١٩٩٨ اعتُقل جندي المظلات الأمريكي، من أصل مصري، على محمد، بتهمة التورط في تفجير سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا. ووضح في شهادته أنه حاول لفترة زمنية طويلة التسلسل داخل وكالة الاستخبارات الأمريكية، لكنه فشل. وبعد ذلك انتقل للعيش في الولايات المتحدة، وحصل على الجنسية وانضم باعتباره مصدر خبير في شئون الشرق الأوسط إلى قوة خاصة تابعة للأسطول في بورت براغ. سافر عام ١٩٨٩ إلى أفغانستان وانضم إلى الجهاد الإسلامي وإلى بن لادن. وحسب رواية أخرى - كان عميلاً مزدوجاً يعمل أيضاً مع الإ.ب.ى. وعلى حد قوله، بدأ في تدريب إرهابي القاعدة على «المواد النافذة الأساسية والعسكرية»، وكذلك على أساليب جمع المعلومات لاستخدامها في هجمات ضد أهداف أمريكية. وشهد محمد بأنه هو شخصياً الذي «اهتم بالترتيبات الأمنية للمقابلة التي جرت في السودان بين عماد مغنية، ممثلاً لحزب الله، وبين بن لادن». وبعد هذه المقابلات وفر حزب الله للقاعدة الإرشاد والتدريب في موضوع المتفجرات. وقال محمد إن «الكثير من هذه التدريبات تمت في معسكر تدريب بـ إيران، تشرف على إدارته الهيئة الوزارية الاستخبارية».

حالة أخرى شك خلالها الأمريكيون أن أعضاء القاعدة تلقوا مساعدة كبيرة من إيران وهي عملية تصفية مسعود مسعود، القائد العسكري الأعلى لقوات التحالف الشمالي. فقد زودت السفارة الإيرانية في بروكسل قاتلين من القاعدة بجوازات سفر بلجيكية مزورة وتأشيرات أخرى، دخلاً بفضلها بدعوى أنها صحفيان إلى شمال أفغانستان، ونجحاً في ترتيب موعد لمقابلة صحفية مع مسعود. إنها عملية اغتيال بحرفية عالية، تميزت بالجرأة، والقدرة على التخطيط، والإبداع، وحسن الاقتراب، ومنتهى التأنى. لم يقترب 'الصحفيان' من مسعود مباشرة، بل ظلوا أياماً طويلة داخل أفغانستان وأجروا مقابلات حقيقية مع مسئولين آخرين في التحالف الشمالي ونسجوا حول أنفسهم قصة مختلقة للغطية. بعد وقت قصير من بدء المقابلة الصحفية فجر الاثنان نفسيهما، بعبوة من مادة تي إن تي أخفيت داخل إحدى الكاميرات، فأودت بحياة مسعود وحراسه الشخصيين.

كان التحقيق في هجمات ١١ سبتمبر قد أظهر أن إيران غير متورطة بها. ومع ذلك، وصل بعض الخاطفين إلى أفغانستان عبر إيران. وتقول تقديرات الموقف إن إيران انتهجت بعد ١١ سبتمبر سياسة حذرة. لم تكن تريد أن يرتبط اسمها بعمليات للقاعدة، لكنها أيضاً لا تنكر أنها وفرت ملاذاً آمناً بطريقة أو بأخرى لأعضاء التنظيم. وقالت جريدة الشرق الأوسط السعودية اللندنية اليومية إن مسئولين في القاعدة منهم نجل أسامة بن لادن، سعد، وسيف العدل رئيس الجناح العسكري للقاعدة، ظلوا لفترة زمنية كبيرة في إيران. أحد هؤلاء المسئولين الكبار، أبو خالد، هو شقيق خالد الإسلامبولي قاتل السادات. وطبقاً لذات التحقيق الصحفي بقي هذا الشقيق لمدة خمس سنوات في جنوب شرق إيران تحت رعاية حرس الثورة. وإلى جواره عاش هناك مصطفى حمزة الذي قاد محاولة اغتيال مبارك في إثيوبيا. واختبأ في إيران أيضاً أحمد حسن العجيزي، البالغ من العمر ٤٠ سنة، وهو زعيم التنظيم المصري المتطرف 'طلّاع الفتح الإسلامي'. وبعد انقضاء خمس سنوات طرد إلى السويد، التي سلمته إلى مصر، وهناك حُكم عليه بالسجن المؤبد.

وقد نشرت عدة مصادر عربية أن الرئيس الإيراني خاتمي فوجئ بالكشف عن وجود شبكات إرهابية تتبع للقاعدة في طهران، وفي مشهد، وفي زاهدان وأصدر أوامره لوزير الاستخبارات على يونسى بالقبض عليهم. وقالت الشرق الأوسط في تقرير آخر إنه بعد انكشاف دور سيف العدل، القائد العسكري للقاعدة ورقم ٣ في التنظيم، في تفجيرات السعودية في بداية ٢٠٠٣ أمر يونسى بالقبض عليه وعلى بقية أعضاء القاعدة، لكنهم نجحوا في الهروب بمساعدة حرس الثورة في مايو ٢٠٠٣. وأشار نفس التقرير، إلى أنه في يونيو ٢٠٠٣ اتضح لخاتمي أن أيمن الظواهري أيضاً يقيم في منزل حكومي يخضع لسلطة استخبارات الحرس الثوري عند حدود إيران - باكستان - أفغانستان. فأمر خاتمي على الفور باعتقال الظواهري ونقله إلى سجن عسكري في طهران. لكنه نجح أيضاً في الفرار إلى الخارج بمساعدة أصدقائه من الاستخبارات الإيرانية. وأعلن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي في فبراير ٢٠٠٣ أن إيران طردت من أراضيها أكثر من ٥٠٠ مُتسلل هناك شك في وجود علاقة لهم بالقاعدة. ولم يجهد نفسه ليعلم عدد من لم يتم طردهم بعد.

وفي أول أكتوبر ٢٠٠٦ نُشر على مواقع إسلامية سنية، مُصنفة مع حركات الجهاد في العراق، وثيقة إيرانية بدرجة «سري للغاية» منذ مايو ٢٠٠١، تشير إلى علاقات مبكرة للغاية بين جهاز الاستخبارات الإيراني، التابع لمكتب الزعيم الروحي الإيراني علي خامنئي، وبين القاعدة. وذكرت الاستخبارات الإسرائيلية وعناصر في الاستخبارات الأمريكية قامت بفحص الوثيقة، أنها حقيقية، والهدف منها، على ما يبدو هو إحراج الإيرانيين الذين أقدموا على قطع العلاقات مع القاعدة في نفس الفترة.

الوثيقة التي وقعها على أكبر ناطق نوري، رئيس جهاز استخبارات الزعيم الروحي لإيران، علي خامنئي، نصها الآتي:

الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جهاز استخبارات الزعيم (خامنئي) - سري للغاية

التاريخ: ١٤ مايو ٢٠٠١

مستند: ٤-٣٢٥-٨٠ س / م

من: رئيس جهاز استخبارات الزعيم

إلى: مدير عام الإدارة التنفيذية ٤٣ (في الهيئة الوزارية الاستخبارية)

الموضوع: تسليم أمر بشأن قرارات فخامة الزعيم

إلى سعادة: حُجة الإسلام (مصطفى) فوركناد (مدير عام الإدارة ٤٣)

تمنيتي بالنجاح لك ولطاقمك المخلص والشجاع، لقد نوقش تقريرك بمختلف الآراء، وفي نهاية المطاف، وإزالة الالتباس القائم بشأن تأييد الخطط المستقبلية للقاعدة، أكد فخامة الزعيم أن مكافحة 'الغرور العالمي'، وعلى رأسه أمريكا وإسرائيل، هو جزء لا يتجزأ من نظامنا الإسلامي، وتشكل هدفه الأساسي.

كذلك فإن إلحاق الضرر بالنظام الإقتصادي وتحويل بقية أذئاب العدوين المتحددين للنظام الإسلامي إلى مُنعدمي السمعة في إطار التصدي للمؤامرات السياسية وتعريض استقرار وأمن (أمريكا وإسرائيل) للخطر، هو واجب يجب تنفيذه.

أكد فخامة (الزعيم) ضرورة أن تكونوا يقظين تماما في أعمالكم، وطالب بمضاعفة الانتباه. كذلك أكد (ضرورة) توقع الآثار السلبية المستقبلية كنتيجة لهذا التعاون (بين إيران والقاعدة).

ونوه فخامته إلى ضرورة توسيع هذا الصراع، عن طريق توثيق أكثر للتعاون مع أجهزة الاستخبارات والأمن الداخلية ومع المؤيدين في الخارج، وبالتالي الإبطاء من وتيرة أنشطة العدو... واستجابة لإنجازكم، من الضروري أن تخضع جميع القضايا لرقابة مباشرة من الإدارة الأمنية التابعة لقيادة الجهاز (استخبارات الزعيم خامنئي). وبطبيعة الحال سيكون تشخيص الأضرار ضمن مسئولية الإدارة النشطة واليقظة (الإدارة ٤٣ بالهيئة الوزارية الاستخبارية الإيرانية).

كما تقرر، ضرورة عقد مناقشات ومداولات سعياً للوصول إلى هدف واضح بشأن إزالة العقبات الرئيسية والمشكلات التي تحول دون تحقيق الأهداف وتطوير كل ما يتصل بتوسيع مساحة التعاون مع مقاتلي شبكة القاعدة وحزب الله.

وفي النهاية، يسرني أن أعرب لكم عن الرضا والتأييد الكامل (من خامنئي) لتنفيذ البرامج المستقبلية للإدارة المذكورة. ويُدرك فخامته الأدوار المهمة والخطيرة الملقاة عليكم، وأكد أنه في كل ما يتصل بتأييد القاعدة لا يجب الإبقاء على أية معوقات تتمخض عنها آثار سلبية تستعصى إزالتها، وضرورة الحد منها أمام قناة الاتصال الحالية المتمثلة في عماد مغنية والظواهري. أدعو الله الكريم أن يوفقكم، والسلام عليكم...

على أكبر ناطق نوري.

دليل آخر على التعاون بين قادة النظام الإيراني وزعماء القاعدة كُشف عنه في فبراير ٢٠٠٣، في مقابلة صحفية نشرتها صحيفة 'الشرق الأوسط' مع مسئول في الحرس الثوري، حميد رضا زكري، الذي انشق على النظام وفر من إيران. سأل الصحفي زكري «هل علمتم بالتخطيط للهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك...؟»

زكري: «لا. ولكن في قيادتنا نماذج لبرجين، والبيت الأبيض، والبتاجون ومبنى السي. آي. إيه في لانجلي. لذلك جاء عماد مغنية لإيران، والتقى بعدد من كبار مسئولى الجهاز الأمنى للزعيم الروحي وسلمهم خطاباً من د. أيمن الظواهري تضمن الآتي: «نحن في حاجة لمساعدتكم لتنفيذ عملية مهمة للغاية على أرض الشيطان الأكبر». عُرض الموضوع، لكن طلبه رفض. بعد ذلك قرر رئيس إدارتنا ونائب ناطق نوري، رئيس دائرة التحقيقات في مكتب الزعيم وممثله في المجلس الأعلى للأمن، تكليف مغنية بمواصلة الاتصال بالظواهري ورفاقه، بشرط عدم التورط في نشاطهم».

وفي مقابلات أجراها في نفس الفترة مع ويليام رويس، مدير إذاعة صوت أمريكا الناطقة بالفارسية، قال زكري إن بن لادن أرسل أكبر أبنائه، سعد بن لادن، إلى إيران قبل ١١ سبتمبر بأربعة أشهر وأسبوع. وبقي نجل بن لادن في إيران ثلاثة أسابيع

وعقد جلسة واحدة مع خامنئي، وشارك فيها هاشمي رافسنجاني وبعض كبار آيات الله الإيرانيين. ولم يُعرف ما الذي دار في هذه الجلسة.

كانت نقطة الالتقاء التالية بين إيران وأعضاء 'الجهاد العالمي' هي العراق، بعد الغزو الأمريكي لها. فقد اعتبر الطرفان الدولة الممزقة مرتعاً خصباً لنشاطهما. الجهاد الإسلامي مُعلنًا الحرب على كل ما هو أمريكي. وإيران - محاولة أن تُثبت للولايات المتحدة أن رغبتها في تطبيق الديمقراطية بالقوة تفتقد للواقعية، وحتى لا يفكر الرئيس بوش في إمكانية التعامل مع نظام آيات الله بالطريقة التي اعتمدها مع صدام حسين. ويوماً بعد يوم زاد عدد الضحايا، أمريكيين وعراقيين. وقد حقق الجهد المضني الذي بذله الجيش الأمريكي لدحر الإرهاب نتائج مرحلية جيدة، في بعض الحالات، لكنه لم ينجح في تقليصه بشكل ملموس. في يونيو ٢٠٠٤ حدث تصعيد - إذ قتل جندي أمريكي داخل سيارته المصفحة بعد انفجار عبوة ناسفة شديدة القوة من كمين على جانب الطريق مرت فوقها السيارة فاخترقتها. رجال وحدة المتفجرات بالجيش الأمريكي الذين وصلوا إلى المكان اكتشفوا نوعاً جديداً من الوسائل القتالية. أطلقوا عليه EFP (Explosively Formed Penetrator) أو (تركيبة تفجير مُحترقة) وبدأوا في اكتشاف هجمات بها مرة بعد أخرى. ومع نهاية عام ٢٠٠٦ قتل هذا السلاح ١٧٠ من جنود التحالف وأصاب ٦٢٠. ولم ينجح الأمريكيون إلا في بداية فبراير ٢٠٠٧ فقط في الإيقاع بشحنة واحدة من EFP، من خلال جهد استخباري دقيق. وادعت السي. آي. إيه أن السلاح صنعته قوة القدس التابعة لحرس الثورة الإيراني وتم تهريبه إلى داخل العراق. "دولة فقط يمكن أن تُتاح لها القدرة التكنولوجية لإنتاج سلاح كهذا، ولدينا أدلة دامغة أن هذه الدولة هي إيران". هكذا جاء الإعلان عن سقوط الشحنة في مؤتمر صحفي في بغداد تم بصورة احتفالية بعد وقت قصير من اختفاء الجنرال علي رضا عسكري، القائد الأسبق لقوة القدس، من فندقه في استنبول مُنشقا على ما يبدو، ولاجئاً للاستخبارات الأمريكية. أشار مسئول استخباري كبير إلى أن عملية فرار مُعقدة لشخص مثل عسكري تم التخطيط لها لفترة طويلة. وإذا كان يقف بالفعل طرف غربي وراء الاتصال السري بعسكري لمدة طويلة فقد يحمل ذلك تفسيراً ما أيضاً لنشر قوة دلتا في مدينة أربيل بشمال العراق، الذي ألقى القبض خلاله على عشرة نشطاء تابعين للحرس الثوري، برئاسة حسن عباسي، قائد قوة القدس، أحد مساعدي عسكري السابقين. المثير للاهتمام من أين توفرت للأمريكيين المعلومات التي أدت إلى نشر قوة دلتا.

♦ دراسات ♦

٢

كتاب «عدم المساواة» - الجزء الثامن

تحرير: أوري رام - نيتسا بر كوفيتش - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشراوي

التعليم
بقلم: جل ليفي

وردت في كتاب «أميل: أو عن التعليم» (١٧٦٢) للفيلسوف جان جاك روسو تلميحات عن الأهمية التي سيكتسبها التعليم في المجالين الفكري والسياسي في العصر الحديث، وعن الصراعات التي ستدور حوله في المستقبل. وفي القرن التاسع عشر كان عالم الاجتماع أميل دوركهايم هو الذي قام ببلورة دور علم الاجتماع في تحديد الطريق إلى الفكر التربوي، وذلك على ضوء التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها ذلك القرن، من أجل ضمان ألا يكون التعليم مقتصرًا على التركيز على تنمية القدرات الشخصية للطفل (الذي أكد عليه روسو)، وأن يمتد ليشمل تطور الطفل ككائن اجتماعي. وكما فعل كثير من الباحثين التقليديين والليبراليين في عصره فقد كان دوركهايم يؤمن بأهمية الدولة الأخلاقية كعنصر عالمي قادر على أن يحل محل الدين في نشر المبادئ الأخلاقية في المجتمع. وبناء على ذلك كان يرى أن الدولة لديها مسئولية أخلاقية نحو تنمية قدرات الطفل ككائن لديه وعي ومسئولية اجتماعية. وفي القرن العشرين وضع الباحث والمفكر الماركسي أنطونيو جرامشي مصطلح «الدولة المعلمة»، واقترح نظرية تتعارض بشكل جوهري مع العالمية. وقد أشار جرامشي بهذا المصطلح إلى الطريقة التي يسهم بها جعل التعليم مسئولية الدولة وليس الطبقة الرأسمالية في تشكيل ملامح النظام الاجتماعي، ودعم مكانة الطبقة الرأسمالية باعتبارها الطبقة المسيطرة. ليست عالمية التعليم إذن هي الحل لمشكلات التحديث والعصرنة حسب زعم دوركهايم، وإنما هي أيديولوجية تسمح بوجود واستمرار النظام الرأسمالي. وفي وقت لاحق تعمق الفكر النقدي بتياراته المختلفة في البحث في أساليب عمل التعليم في إطار نظرية الإنتاج الرأسمالي، وفي أهمية التعليم وإسهامه في اكتساب رصيد ثقافي، وفي الوسائل التي يمكن أن تجعل من التعليم وسيلة للتحرر الاجتماعي.

ترجع جذور التعليم العصري في إسرائيل / فلسطين إلى الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر. في ذلك الوقت بدأت تظهر براعم العصرنة، سواء في التشريع الذي جعل التعليم مسئولية الدولة أو في تطور مضامين التعليم (ليتحول من تعليم ديني إلى تعليم علماني). قام الاستيطان اليهودي والحركة الصهيونية مع نهاية ذلك القرن بإعطاء دفعة للتغيير في هذا الاتجاه، الذي تم ترسيخه في أيام الانتداب البريطاني، سواء في الإطار العام الذي زاد من انتشار التعليم بين السكان المسلمين، أو في الإطار الخاص للطوائف المسيحية اليهودية. وفي سنوات الانتداب اتسع نطاق شبكة التعليم الأساسي (واتسع بقدر أقل نطاق التعليم الإعدادي) بين كافة السكان. وزادت نسبة الدارسين والدارسات في هذه الأطر زيادة كبيرة. في ذلك الوقت كانت المحاولات

القليلة التي جرت لتطبيق قانون التعليم الإلزامي أو لإيجاد أطر تعليمية يهودية عربية مشتركة محكوماً عليها بالفشل. وكان السبب في ذلك إصرار الحركة الصهيونية على استقلالية التعليم اليهودي وتصعيد النزاع اليهودي الفلسطيني. ومن هنا جرى تحديث التعليم في مسارين متوازيين، زادت حدة الفصل بينهما عندما انتقل التعليم لسلطة الدولة. فقد كانت المؤسسة التعليمية الصهيونية هي المحرك الرئيسي لتشكيل ملامح النظام التعليمي الجديد. وبالتالي فعند مناقشة مستقبل التيارات التعليمية (وهو ما سيرد ذكره لاحقاً) بدا للحظة أن من الممكن إدماج التعليم العربي في مؤسسات الدولة على أن يتمتع باستقلالية، بل وبدا من الممكن إقامة نظام تعليمي موحد على المستوى العام في إسرائيل. كانت المناقشات في هذا الصدد افتراضية بعد حرب ١٩٤٨ وفرض الحكم العسكري على الأقلية العربية. واليوم أيضاً بعد أربعة عقود من إلغاء الحكم العسكري، وبعد نحو ثلاثين عاماً من إقامة قطاع التعليم العربي في وزارة التعليم، بقي التعليم العربي خاضعاً للرقابة الأمنية، وتمتع بقدر محدود من الاستقلالية، وبقي الفصل بين القوميتين من المبادئ الأساسية في مجال التعليم.

هناك مبدأ آخر فارق أورثته شبكة التعليم الصهيونية للدولة، وهو فصل التعليم الديني عن التعليم غير الديني. وترجع جذور هذا الفصل إلى الجدل الذي دار داخل أروقة المنظمة الصهيونية بشأن مكانة المنظمة في المجال التعليمي، والذي أسفر عن إقامة منظمة «أجودات إسرائيل»، وأدى إلى انشغال المنظمة الصهيونية بالعمل الفعلي في المجالات المعاصرة، وليس فقط بإيجاد حل لمشكلة يهود أوروبا. وكحل وسط تقرر في مؤتمر لندن الذي انعقد عام ١٩٢٠ أن تتمتع حركة «هامزراحي» التي انبثقت عنها «أجودات إسرائيل» باستقلالية في إدارة كافة تيارات التعليم الديني اليهودي في فلسطين. وكان هذا القرار هو الأساس للاعتراف باستقلالية المدارس التابعة للمنظمة الصهيونية عام ١٩٢٤، ولانقسام التعليم إلى تيارات متعددة. وقد أقامت منظمة أجودات إسرائيل مؤسسة تعليمية مستقلة برعاية الانتداب البريطاني، ومع قيام دولة إسرائيل تم الاعتراف بها لتصبح «تيار التعليم المستقل». وحتى بعد صدور قانون التعليم الحكومي عام ١٩٥٣، وقيامه نظرياً بإلغاء تيارات التعليم، بقي هذا الفصل بين الجانبين على حاله، حيث أصبحت حركة هامزراحي هي المسؤولة عن التعليم الحكومي الديني. وفي العقد الثامن من القرن العشرين قلد حزب شاس النموذج التعليمي الخاص باليهود الأرثوذكس (الحريديم) وأسس شبكة تعليمية مستقلة أخرى أطلق عليها اسم «إيل هامعيان».

على وجه العموم كان تأسيس الدولة مصحوباً باتجاهين أحدهما يدعو للاستمرارية والآخر يدعو للتغيير. فكان قانون التعليم الإلزامي الصادر عام ١٩٤٩ بمثابة اتجاه إلى التغيير بمجرد إخضاعه التعليم لسلطة الدولة، أما الاستمرارية فيظهر أثرها في قانون التعليم الحكومي الصادر عام ١٩٥٣. ومن الناحية العملية فقد عبر هذا القانون عن استبدال مؤسسة تعليمية منفصلة (وهي المؤسسة الصهيونية) بأخرى (وهي الحكومية)، حيث لم يختلف منطق هذه المؤسسة المنفصلة عن سابقتها سوى قليلاً. جدير بالذكر أن التيارات التعليمية كانت صورياً للتعبير الأيديولوجي عن حركات ترجع جذورها إلى أوروبا الشرقية، وكان الأساس في نشاطها السياسي والتعليمي أنه موجه، بما يتفق مع احتياجات أبناء هؤلاء المهاجرين (وآبائهم) في فلسطين. وعلى سبيل المثال فعندما طلب المهاجرون من اليمن الاعتراف بمؤسساتهم التعليمية كمؤسسات تعليمية ذات طابع خاص - وصفوه بأنه حريدي صهيوني - قوبل طلبهم بالرفض، بزعم الخوف من الانقسام والطائفية. وقد أبدت المنظمة الصهيونية معارضة مماثلة لما طالب به ممثلو الاستيطان السفارادي القديم من إلغاء التيارات المختلفة، وتكريس الموارد لخدمة الصالح العام للاستيطان كله. وبذلك بقي مبداءان رئيسيان من المبادئ التي حكمت التعليم في الاستيطان القديم حكراً على يهود أوروبا، وهما الاستقلالية والحق في تقرير المصير. وفي أوائل العقد الرابع من القرن العشرين، عندما نظرت الوكالة اليهودية إلى يهود الشرق على أنهم مصدر لدعم المشروع الصهيوني تأسس تيار «العامل المتدين» كتيار فرعي يهدف لاستيعاب أبناء المهاجرين من اليمن في حركة العمل. ويمكن القول بأن الانقسام الأيديولوجي في التعليم الصهيوني أخفى وجود الانقسام العرقي، الذي تمثل في توجيه أبناء المهاجرين من أوروبا لمدارس معينة، وفي تجاهل الاحتياجات الاجتماعية الثقافية لليهود الشرق. ولم يرقم قانون التعليم الحكومي بإخفاء هذه المشكلات وإنما قام بكشفها.

أدى الصراع الشديد حول التعليم في فترة الهجرات الكبيرة إلى ظهور ملمح آخر من ملامح الانقسام في مجال التعليم هو التطابق بين الانقسام الديني والطائفي. جرى الصراع - الذي أدى إلى تشكيل أول لجنة للتحقيق في مزاعم التمييز الديني (والطائفي) في معسكرات المهاجرين - بين تيار العمال وبين تيار التعليم الصهيوني الديني، وعلى حساب المهاجرين من الشرق، الذين لم يتمتعوا بحق الاختيار وتقرير المصير في مجال التعليم، بعكس قدامى المهاجرين وبالعكس المهاجرين الجدد من أوروبا الغربية. وأدت نهاية هذا الصراع - من خلال التسوية التي تبلورت بين حزب ماباي وحركة هامزراحي إلى تمهيد الطريق للاتفاق على قانون التعليم الحكومي، وتقرر فيه من الناحية العملية أن الهوية الدينية لليهود الشرق تجعلهم ينتمون بالضرورة إلى التعليم الحكومي الديني. واكتسى التعليم في إسرائيل طابعاً عرقياً واضحاً. وأصبح هناك تعليم منفصل لليهود وآخر للعرب،

كما أصبح هناك فصل بين التعليم الدينى وغير الدينى، قام على التمييز بين أبناء المهاجرين من الشرق «المتدينين» وبين الفئات الأخرى.

هناك أسلوب انقسام آخر ظهر فى ذلك العقد الأول وهو التوجيه إلى التعليم الفنى. فقد صاحب قيام الدولة تحول فى التعليم الإعدادى وانتشاره فى المناطق النائية. كان أبناء الاستيطان اليهودى القديم من ناحية هم الذين طلبوا التوسع فى التعليم العام لإتاحة الفرصة لأبنائهم للتأهل للعمل فى مهنة الطبقة المتوسطة. وقد أتاح هذا الأمر التحديد العملي للمدارس العامة التابعة لتيارات التعليم المدنى والعمالي. وقد اعتبر المعارضون من معلمى حركة العمل هذا الأمر مساساً بالتعليم الموجه، وبقدرة التعليم على أن يحمل طابعاً أيديولوجياً. ومن ناحية أخرى جاءت المطالبة بالتوسع فى التعليم الثانوى من جانب أولياء الأمور فى المدن النامية، الذين طالبوا لأبنائهم بما كان يعتبر أمراً بديعاً فى وسط البلاد. وكانت مطالبتهم بذلك هى الأساس الذى أدى لإقامة المدارس الشاملة، التى وفرت تخصصات فنية، ووفرت على الهامش تعليماً نظرياً. ولم يكن التوسع فى التعليم الثانوى عامة وفى التعليم الفنى بشكل خاص، والدور الذى لعبه ذلك فى خلق طبقة العمال اليهودية الشرقية من قبيل الصدفة. ففى العقد السادس من القرن العشرين عندما أصبح انتشار التعليم الثانوى بين السكان اليهود أمراً واقعاً كان وجود أطفال شرقيين فى مسارات التعليم الفنى وانتشار التعليم العام بين الإشكناز بمثابة أمر بديهي.

جرت العادة على الزعم بأن سياسة التعليم فى إسرائيل تطورت على ثلاث مراحل. كانت أولها سياسة المساواة فى مستلزمات التعليم التى اتسمت بالنظرة الموحدة إلى المؤسسات التعليمية. وبما يتفق مع ذلك حدثت مساواة فى تخصيص الموارد المادية (الموازنية) والتعليمية (برنامج دراسى موحد). ونظراً لتزايد الفجوة التعليمية فى منتصف العقد الخامس من القرن العشرين تم تبني سياسة التعليم التعويضي، التى تهدف إلى إعطاء الأولوية للفئات السكانية الضعيفة، ولا سيما الشرقيين. وربطت هذه السياسة بين الانتماء العرقى وبين الإنجازات الدراسية، نظراً لأنها قررت اعتبار المدارس التى تضم أبناء الشرق مدارس «تحتاج لرعاية» وتقديم دعم لها. وقد أصبح هذا الوصف يلاحق الشرقيين والشرقيات فى مجال التعليم حتى يومنا هذا. وقبيل نهاية العقد التالى، وفى إطار الإصلاح التعليمى الذى كان يستهدف دعم أداء التعليم الثانوى كعنصر من عناصر التصنيف تم تبني سياسة التعليم المتكامل. وفى إطار هذا البرنامج الذى تم وضعه بناءً على طلب أولياء الأمور الشرقيين جرى العمل على رفع مستوى تعليم أبنائهم. ولكن سرعان ما تبين أن هذه السياسة كانت نسخة من السياسة السابقة، حيث فى الأماكن التى تم تنفيذها فيها تم تقسيم الطلاب إلى فصول بناءً على مستواهم، وهو ما أدى لثغرة فى التعليم المتكامل تسببت فى الفصل بين الطلاب الشرقيين والإشكناز. واعتباراً من العقد الثامن من القرن العشرين يمكن رصد مرحلة جديدة من السياسة التعليمية تتمثل فى الخصخصة والانتشار. وتظهر أصداء هذه السياسة فى تقرير لجنة دوفرات (الذى صدر تحت عنوان «الطلبة القومية للنهوض بالتعليم»). ويضفى هذا التقرير شرعية - وإن كانت غير معلنة - على إعادة تنظيم التعليم بما يتفق مع الاتجاه الليبرالى الجديد، الذى هبت رياحه على إسرائيل فى تلك الفترة. وعلى سبيل المثال فقد تم التخلي عن سياسة التعليم المتكامل بكل مساوئها لصالح سياسة تؤكد على «الإدارة الذاتية» و«التميز» و«الإنجازات التعليمية»، وهى مبادئ تتناسب مع عالم الأعمال وليس مع التعليم. وكما فعلت السياسات السابقة فقد استخدمت سياسة الخصخصة شعارات مثل المساواة فى الفرص، غير أنه بعكس تلك السياسات كان تأكيد هذه السياسة على «الانتقاء» يعكس رؤيتها الأيديولوجية، التى ترى أن الفرد هو المسئول عن نتائج العملية التعليمية وليس الدولة.

يضيق المجال هنا عن بحث تفاصيل كل من هذه التطورات. ولكن الجدير بالذكر أن افتراض أن هذه التقلبات تعبر عن مسار التطور الثابت للتعليم فى إسرائيل هو خطأ ومضلل. يعد هذا الافتراض خطأ لأنه ليس بالضرورة أن تلغى أى سياسة تعليمية جديدة ما سبقها من سياسات. ومن هذا المنطلق فإلى جانب التعليم المتكامل ظلت هناك بعض الممارسات الخاصة بالتعليم التعويضي تكرر أنماط الانقسام. وهو افتراض مضلل لأنه يخفى الأنماط التى تحفظها هذه التقلبات بل ويزيد من عدم المساواة الدراسى والتعليمى، وبالتالى يزيد من فشل المؤسسة التعليمية فى مواجهة مشكلاتها الحقيقية. ومن هنا فإن التقلبات فى السياسة التعليمية ليست مجرد قصة تطور وتقدم ومحاولة لرسم ملامح مجتمع قومى عصري، نظراً لأن تاريخها يدل على دور التعليم (والدولة) فى خلق انقسام اجتماعى وبلورة هويات اجتماعية (قومية وعرقية وجنسية)، كان التعليم بالنسبة لها قصة فشل وليس قصة نجاح.

إن أى محاولة لتوضيح «وضع التعليم» يعيها استخدام بيانات تعبر عن صورة مؤقتة وجزئية. والأدهى من ذلك أن اختيار البيانات نفسه ليس عشوائياً. فكيف يمكن تقييم أهمية التعليم؟ هل المقاييس المتعارف عليها مثل نسبة النجاح فى الثانوية العامة

ونسبة التسرب من التعليم، ونسبة الحصول على شهادات مختلفة هي مؤشرات تدل على جودة التعليم؟ مما يدعو للسخرية أن عرض البيانات في حد ذاته هو استسلام لنظام تعليمي يقدس هذه البيانات ويجعلها هي الغاية من التعليم. كما أن القبول بهذه البيانات هو بمثابة تبرير لحتمية التفاوت في مجال التعليم (وذلك نظراً لأن النظام التعليمي الذي يعمل بموجب هذه البيانات والمؤشرات هو بالضرورة نظام يحول بتحديد الفئات المناسبة لكل مسار من المسارات التعليمية). جدير بالذكر أن احتكار الدولة للتعليم من المفترض أن يعنى جعل التعليم أداة لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهذا ما يجعل للتعليم طبيعة محافظة. وبالتالي فإن محاولة قياس أوجه النجاح لا يجب أن تقتصر على قياس الإنجازات التعليمية التي تخضع دائماً لمنطق السوق الذي يشكل ملامح التعليم في العصر الحديث. وهذه الأفكار ليست أفكاراً فلسفية بحتة. وعلى سبيل المثال فإن الحصول على شهادة هو السمة الرئيسية للتعليم العصري، وقد تسبب الزيادة في أعداد الحاصلين على شهادات معينة في انخفاض قيمة هذه الشهادات في سوق العمل (ويزعم البعض أن هذا سيؤدي أيضاً إلى الانخفاض في مستوى هذه الشهادات). وبالتالي فإن ارتفاع أعداد الحاصلين على الثانوية العامة لا يشهد بالضرورة على تحسن أوضاع الحاصلين على هذه الشهادة. وبنفس الطريقة فليس من المفترض دائماً أن تكون الزيادة في أعداد المستفيدين من أى تغيير تعبيراً عن ارتفاع في مستواهم بسبب هذا التغيير. ويمكن من المشكلة النسائية على سبيل المثال - أن نستدل على أن الحد من الفوارق التعليمية بين النساء والرجال (من مستوى الثانوية العامة إلى مستوى الدكتوراه) لا يدل على حدوث التغيير العميق المطلوب في وضع النساء الاجتماعي والسياسي. وأخيراً فإن التأكيد على المقاييس الكمية يعطى أهمية أكبر للمشروعات التي تهدف إلى زيادة عدد الحاصلين على الثانوية العامة، حتى في الحالات التي يكون من الأهمية بمكان فيها القيام بنشاط تعليمي قائم على التغيير الفكري. في ظل هذه القيود سوف أطرح الخطوط العامة لأحدث صورة تعبر عن الثغرات القومية والعرقية والجنسية في مجال التعليم. وكما سأوضح فإن هذه البيانات تدل أساساً على طبيعة التوسع في مجال التعليم، التي تتسم بعدم المساواة، وعلى تزايد عدم المساواة القومية والعرقية والجنسية في المجتمع.

تفيد أهم البيانات أو المعلومات المتاحة لدينا بأن السياسة التعليمية تكاد تكون موجهة بالكامل لخدمة احتياجات الأغلبية اليهودية، فيما لا يبقى سوى مجال ثانوي لخدمة احتياجات الأقلية العربية. ويتمثل هذا في سياسة تحديد المناطق التي تكون لها أولوية قومية، والتي تعطى ميزانية إضافية للتعليم في المناطق المحتاجة. وقد حلل مركز إدفا هذه المعطيات (عام ١٩٩٨) وتبين له أنه رغم وجود البلدات العربية في أدنى درجات السلم الاجتماعي والاقتصادي فإنها لم تحظ بوضع مناطق ذات أولوية قومية، وحتى ما تمتع منها بهذا الوضع لم يتلق الخوافز التي يتم تقديمها لمجال التعليم. أضف إلى هذا أن ١٦ بلدة من بين ١٨ بلدة أبعدت عن خريطة البلدات المحتاجة أو تدهور وضعها كانت بلدات عربية، وأن ثمانية بلدات فقط من بين ٤٢ بلدة وضعت في هذه الخريطة أو تطورت وضعها كانت بلدات عربية. وبنفس الطريقة فإن تقرير جمعية سيكوى التي تتابع تنفيذ الخطة الخمسية للنهوض بالتعليم في القطاع العربي يشير إلى عدم وجود تمويل للخطة، وذلك بما يتعارض مع توصيات اللجان المختلفة التي كانت توصياتها أساساً لهذه الخطة (حيث بلغت الميزانيات المرصودة ٢٥٠ مليون شيكل، في مقابل ١٥٠٠ مليون شيكل أوصت بها اللجان). كما يشير التقرير إلى عدم الاهتمام بالمشكلات الخطيرة في البنية الأساسية التي تتسم بها شبكة التعليم في القطاع العربي. كما يشير التقرير أيضاً إلى أن الستين التاليتين لبدء تنفيذ الخطة شهدتا عدم اشتراك أعداد كبيرة من المعلمين في تنفيذها أو عدم معرفتهم بأهدافها، كما لم يتم إشراك المعلمين والمتخصصين في التعليم في القطاع العربي مسبقاً في وضع الخطة. ويدل تقرير جمعية سيكوى لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ هو الآخر على عدم المساواة في عدد الساعات الدراسية، وعلى ارتفاع نسبة التسرب من التعليم في القطاع العربي (بما يصل إلى ضعف القطاع اليهودي)، وعلى انخفاض جودة التعليم في القطاع العربي. وقد كان لهذه الثغرات أثرها الواضح في الإنجازات التعليمية أيضاً.

نسبة النجاح في الثانوية العامة: لم تصل الزيادة في نسبة الحاصلين على الثانوية العامة بعد إلى أكثر من نصف الفئة المستهدفة (التي تدور أعمارها حول ١٧ سنة). وإذا كانت نسبة الحاصلين على الثانوية العامة من أبناء هذه الفئة قد وصلت عام ١٩٩٧ إلى ٣٧,٧٪ فقد زادت هذه النسبة عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٤٦,٥٪. غير أن هذه المعلومة تصبح مشكلة إذا علمنا أن هذه السنة شهدت انخفاضاً مقابلاً في نسبة الشهادات التي تستوفي المعايير التي وضعتها مؤسسات التعليم العالي للالتحاق بهذه المؤسسات. ففي مقابل زيادة نسبة الحاصلين على الثانوية العامة ممن يصل عمرهم إلى ١٧ عاماً بنحو ٨,٨٪ زادت نسبة من يستوفون معايير الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي من بين أبناء هذه الفئة في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢ بنحو ٦,٩٪ فقط، حيث كانت هذه النسبة ٣٢,٧٪ وأصبحت ٣٩,٦٪. أضف إلى هذا أن الفترة التي كانت فيها زيادة نسبة الحاصلين على الثانوية العامة هدفاً رئيسياً لوزراء التعليم انخفضت نسبة الذين يستوفون معايير القبول بالجامعات بين هؤلاء من ٨٦,٢٪ إلى ٨٥,١٪. وهذه المعلومة تعنى انخفاض النسبة بين الأغلبية اليهودية بحوالي ١,٥٪، بينما كانت الزيادة في الحاصلين على الثانوية العامة بين

الأقلية العربية لا تعوض الفارق في نسبة من لم يلتحقوا بالجامعة (التي ارتفعت من ٤, ٦٩٪ عام ١٩٩٧ إلى ٧٣٪ عام ٢٠٠٢). ويمكن أن تضاف إلى ذلك الأمر المعلومات عن الفوارق التي في غير صالح التعليم الفني والتعليم الحكومي الديني، مقارنة بالتعليم العام والتعليم الحكومي غير الديني (حيث ترتفع في الأولين نسبة الشرقيين مقارنة بالإشكناز)، كما تضاف إلى ذلك أيضاً المعلومات البشعة بشأن موقف التعليم في القطاع البدوي، حيث بلغت نسبة النجاح في الثانوية العامة هناك عام ٢٠٠٢ إلى ٢٦٪ فقط، ولم يستوف باشرطات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي منهم سوى نسبة ٤٦٪ فقط.

التعليم العالي: يبدو التعليم العالي من الناحية الشكلية مختلفاً عن التعليم الثانوي لأن قرار الالتحاق به هو قرار يرجع إلى اختيار شخصي. وكما سبق أن أوضحنا فقد تم حجب الاختيار عن بعض الفئات، التي تتمثل في الغالب في سكان المناطق النائية من اليهود الشرقيين وعرب إسرائيل. وبالتالي فرغم فتح أبواب الجامعات على مصراعها، ورغم التزايد في أعداد الحاصلين على درجات جامعية بقى التعليم العالي قاصراً على الأقلية. ووفقاً للبيانات التي نشرها المكتب المركزي للإحصاء فإن نسبة ٢٧, ٤٪ فقط ممن أنهوا التعليم الثانوي في عام ١٩٩٤ بدأوا الدراسة في مؤسسات التعليم العالي حتى عام ٢٠٠٢. ووصلت هذه النسبة إلى ١٧, ٩٪ في البلدات التي تحتل المراتب الأخيرة من السلم الاجتماعي الاقتصادي مقابل ٤١, ٧٪ في البلدات التي تحتل المراتب الأولى من هذا السلم الذي يمثل مقياساً متوسطاً للسلم الاجتماعي والاقتصادية للبلدات المختلفة. وتشير التحليلات الأخرى إلى وجود ثغرة في غير صالح الأقلية العربية (بلغت نسبة العرب ٥٪ فقط في مقابل ٢٩, ٥٪ لليهود)، وفي غير صالح خريجي التعليم الفني (١٥, ٧٪ فقط مقابل ٣٦, ٦٪ من خريجي التعليم العام)، وفي غير صالح المهاجرين من آسيا وإفريقيا (٢٣, ٣٪ فقط مقابل ٣٩, ٥٪ بين المهاجرين من أوروبا وأمريكا). وفي مقابل كل هؤلاء فقد وجد أن ٣٠٪ من النساء الذين أنهوا الدراسة الثانوية في عام ١٩٩٤ بدأوا الدراسة في مؤسسة أكاديمية خلال تلك السنوات الثمانية في مقابل ٢٤, ٦٪ من الرجال. غير أن الزيادة في نسبة النساء بين الطلاب في كافة الدرجات الجامعية لم تصاحبها زيادة مماثلة في تمثيلهن في وظائف السلك الأكاديمي. كذلك لم يظهر أثر للتفوق التعليمي النسائي في سوق العمل. ففي عام ٢٠٠١ بلغ إجمالي الدخل الشهري للنساء اللاتي درسن لمدة ١٣-١٥ عاماً حوالي ٤١١٥ شيكلاً مقابل ٨٨٧٢ للفئة المقابلة من الرجال، كما كان هناك فارق كبير بلغت نسبته ٤٦٪ لدى النساء اللاتي درسن لمدة ١٦ عاماً فأكثر (حيث بلغ راتبهن في المتوسط ٧٤٠١ شيكل مقابل ١٣ ألف ٥٨٧ شيكلاً للرجال في تلك الفئة).

تعبّر البيانات التي أشرنا إليها آنفاً، والتي تمثل الجانب الظاهر من الموضوع عن الورطة التي يواجهها من يريدون النظر إلى التعليم على أنه دافع للتغيير الاجتماعي. فمن وجهة النظر الناقدة يبدو أن الطفرة الكبيرة التي شهدتها مجال التعليم في إسرائيل صاحبها قدر كبير من عدم المساواة على أساس الانتماء القومي والعنقي والجنسي، مما يوضح أثر التعليم في تكريس التفاوت بين هذه الهويات بل وتشكيل ملاحظاتها. ويرتبط عدم المساواة المشار إليه بشكل جزئي فقط بالسياسة التعليمية المتغيرة أو بهيكل التعليم. ولكنه يعكس بشكل أساسي مكانة ومهمة التعليم في الدولة العصرية، وفي العلاقات بين الدولة والمجتمع. فقد كان التعليم في العصر الحديث أداة، سواء في أيدي الدولة، التي تسعى إلى وضع نظام اجتماعي يتناسب مع أهدافها القومية والسياسية، أو في أيدي المواطنين الذين ينظرون إلى العنصر المؤثر فيه. حيث يتلخص تأثير التعليم في نظر الطرفين في كونه تعبيراً عن الملامح العالمية للدولة العصرية، غير أن هذه هي نقطة ضعفه أيضاً. فحري بنا أن نتذكر أن الدولة تعمل من آن لآخر على النهوض بمصالح فئات معينة في المجتمع، وليس على تحقيق الصالح العام. وبالتالي فإن الفئة التي تتمكن من السيطرة على التعليم والتأثير على طبيعته تتمكن من تجنيد الدولة ومواردها لصالحها الشخصي. ولا يتناقض هذا مع قدرة الدولة على السيطرة على التعليم. بل العكس هو الصحيح. ففي السنوات الأخيرة التي انسحبت فيها الدولة وتركت الساحة لقوى السوق لم يبق سوى نظرة الدولة إلى المدرسة على أنها دفيئة تنمو فيها المبادئ الوطنية (اليهودية بالطبع) مع التأكيد على تحقيق «إنجازات» في هذا الصدد. وهذا المزيج يقلل من مساحة الديمقراطية في إسرائيل لتركه قبيهاً مثل التكافل الاجتماعي وتعدد الهويات الثقافية والمشكلات الاجتماعية الناتجة عن عدم المساواة وعدم العدالة خارج نطاق التعليم. وهذا الأمر يضمن تزايد الهاوية المنفرجة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ويقلل من قدرة التعليم على تقديم حل لها.

توزيع الدخل

بقلم: مومى دهان

هل هناك قدر كبير من عدم المساواة في إسرائيل؟ إن الرد على هذا السؤال يشبه محاولة الرد على السؤال: هل أصبح فلان بدينا؟ من الممكن أن نقارن بين وزن المرء بالأمس ووزنه اليوم ومن الممكن أن نقارن بين وزنه ووزن شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص، ومن الممكن أن نقارن بين وزنه وبين الوزن المثالي من الناحية الصحية أو من أى ناحية أخرى. ويمكن تطبيق هذه الاختلافات الثلاثة أيضاً على عدم المساواة. فعلى المستوى الأول من الممكن المقارنة بين عدم المساواة السائد لدينا الآن بعدم المساواة الذى كان سائداً لدينا في وقت مضى، وعلى المستوى الثانى يمكن مقارنة عدم المساواة لدينا بعدم المساواة في دولة أخرى أو مجموعة من الدول (ولتكن الدول الغربية)، وعلى المستوى الثالث يمكن مقارنة عدم المساواة السائد حالياً بعدم المساواة الذى يجب أن يكون موجوداً. وفي هذا المقال سوف نتعرض للمستويين الأولين. وربما يكون أى انحراف كبير عن عدم المساواة في هذين المستويين بمثابة إشارة واضحة إلى عدم المساواة المطلوب وجوده.

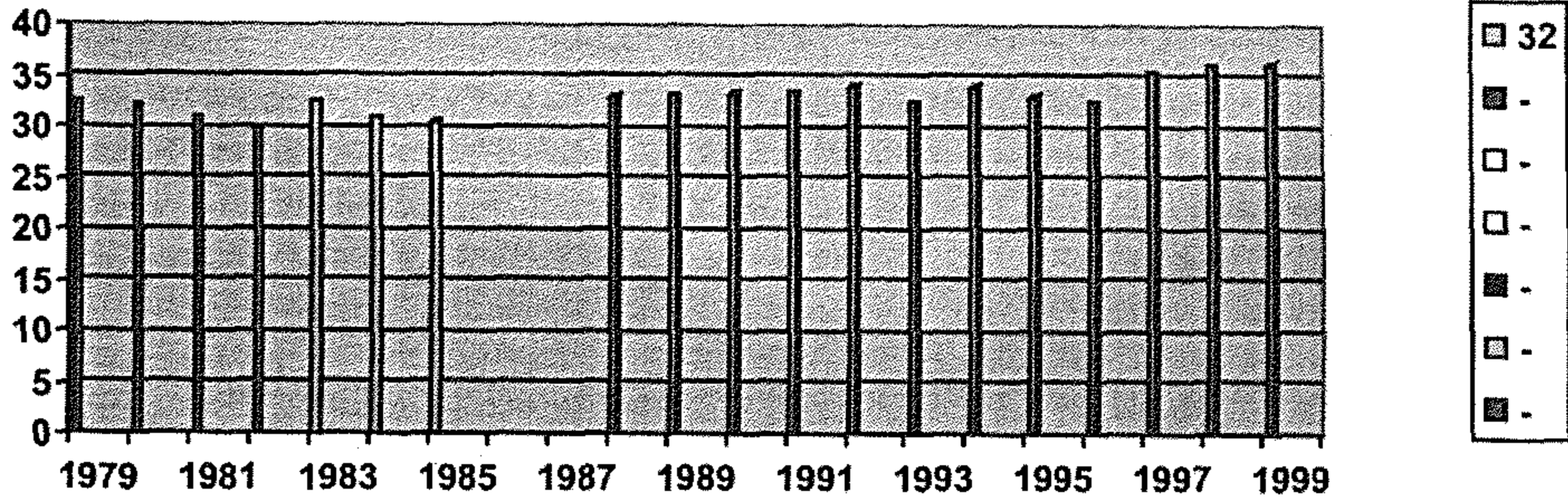
ما هو المجال الذى يسود فيه عدم المساواة؟ سوف نستخدم هنا مقياسين لتحديد الدخل لرصد حالة عدم المساواة، وهما الدخل الاقتصادى وصافى الدخل. يتضمن الدخل الاقتصادى كافة أنواع الدخل التى يحصل عليها المرء من عمله ومن أمواله (كالفوائد والعوائد المالية وغيرها) ويمثل هذا النوع الدخل الذى يتمكن الأفراد والأسر من الحصول عليه بقدراتهم الذاتية في أسواق العمل والأسواق المالية. والمقصود بهذا أن عدم المساواة في هذا النوع من أنواع الدخل يعكس تأثير قوى السوق. ولكن تأثير قوى السوق ليس مستقلاً عن تأثير التدخل الحكومى، عن طريق الدعم المالى، والنظام الضريبى التقدمى، الذى يفرض ضريبة على أنماط عمل واستثمارات الأفراد.

ويتضمن صافى الدخل الإيرادات الاقتصادية مضافاً إليها الدعم الحكومى مثل معاشات التأمين الوطنى والإعفاءات الضريبية المباشرة (من ضريبة الدخل، وضريبة الخدمات الصحية، ورسوم اشتراك التأمينات). ويعبر صافى الدخل عن الطاقة الاستهلاكية للأسرة، ولذلك يميل كثيرون إلى اعتباره مقياساً لمستوى المعيشة وإلى اعتبار عدم المساواة في صافى الدخل مؤشراً يدل على عدم المساواة في مستوى المعيشة.

لدينا بيانات متاحة - بشأن عدم المساواة في إسرائيل - ترجع إلى الفترة السابقة على قيام الدولة. ولكن التغيرات العديدة التى طرأت على مر السنين في تصنيف وطرق جمع المعلومات عن دخل الأسر تجعل من الصعب الحصول على صورة صادقة للوضع التاريخي. على مر السنين زادت نسبة جمع المعلومات بين السكان، حيث في السنوات الأولى تم جمع معلومات عن إيرادات فئة أكثر تجانساً نسبياً. وعلى سبيل المثال، ففي عام ١٩٥٠ لم يتم جمع معلومات سوى عن دخل أسر العاملين التى تضم فردين فأكثر في ثمان مدن فقط. ولم يكن مما يدعو للدهشة أن كانت نسبة عدم المساواة المسجلة في ذلك العام أقل بكثير، مقارنة بعدم المساواة السائد حالياً (حيث بلغ مؤشر جينى ١٨٢,٠ نقطة. ولكى يمكننا المقارنة فقد سجل مؤشر جينى الذى يعبر عن إجمالى الدخل ٢١٤,٤ نقطة في عام ١٩٩٩). في تلك الفترة لم يكن المكتب المركزى للإحصاء يرصد أحوال قطاعات واسعة من السكان مثل المهاجرين في المخيمات والأسر العربية. ومن المؤكد أن تضمين معلومات عن هذه الفئات كان من الممكن أن يجعل الصورة المتمثلة عن الماضى أقل إبهاراً. وقد زاد معدل رصد أوضاع الفئات المختلفة تدريجياً بمضى السنين (وهو أمر استمر في السنوات الأخيرة أيضاً) واليوم أصبح تقرير الدخل يتضمن معلومات عن أغلب السكان.

اعتباراً من عام ١٩٧٩ هناك بيانات دخل تتسم بالاتفاق النسبى في التصنيفات التى تتناولها، وبتغيرات محدودة نسبياً في معدل رصد أوضاع السكان. وفي الفترة الحالية يمكن إجراء مقارنة بين بيانات عدم المساواة، غير أن الفترة التى مضت منذ ذلك الحين قصيرة نسبياً، بما يجعلها غير كافية لتكوين رؤية تاريخية مناسبة. ورغم ذلك فسوف نلّم بالتغيرات التى طرأت على عدم المساواة في الدخل الاقتصادى وفي صافى الدخل في هذه الفترة.

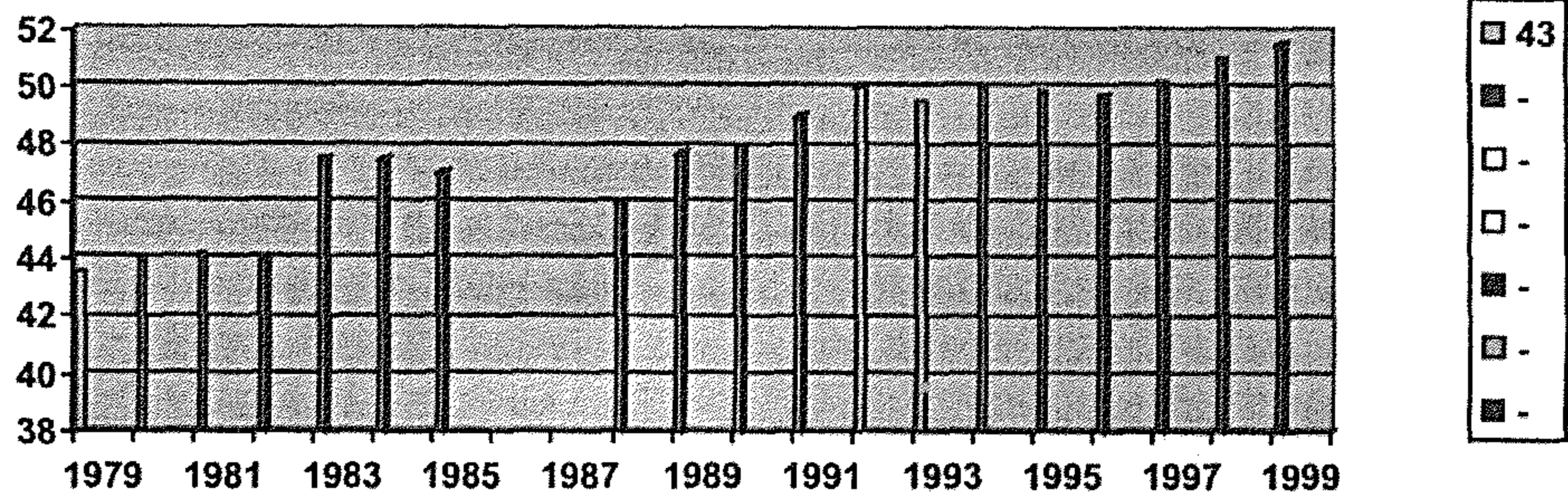
شكل رقم ١: عدم المساواة في الدخل الاقتصادي



المصدر: مؤسسة التأمين الوطني - الاستطلاع السنوي لعام ٢٠٠٠

يتضح من الشكل السابق الذي يعبر عن عدم المساواة في الدخل الاقتصادي أن هناك اتجاه واضح إلى اتساع نطاق التفاوت الاجتماعي في إسرائيل اعتباراً من منتصف السبعينات. ويبرز اتساع نطاق عدم المساواة في الدخل الاقتصادي مع التحول إلى التضخم واسع النطاق في منتصف الثمانينات، وانحسار عدم المساواة (وإن كان بشكل غير كامل) مع تراجع التضخم. ولم يصل عدم المساواة إلى الذروة سوى مع قدوم موجة الهجرة الكبرى في التسعينات.

شكل رقم ٢: عدم المساواة في صافي الدخل



المصدر: مؤسسة التأمين الوطني - الاستطلاع السنوي لعام ٢٠٠٠

في مقابل ذلك ليس هناك - حسبما يوضح الشكل رقم ٢ - اتساع في نطاق عدم المساواة في صافي الدخل، الذي يعبر عن مستوى معيشة الأسر في نفس الفترة. كان عدم المساواة في صافي الدخل مستقراً على امتداد عقد الثمانينات بالكامل، وزاد قليلاً مع قدوم موجة الهجرة الكبرى. ولكن عدم المساواة تناقص قليلاً بعد السنوات الأولى التي تم فيها استيعاب الهجرة، واستقر نسبياً منذ ذلك الوقت.

قام البنك الدولي بتنظيم مشروع واسع النطاق كان هدفه هو خلق قاعدة بيانات بشأن عدم المساواة تشمل أغلب دول العالم. وكانت الدول تدرج في قاعدة البيانات النهائية إذا توفرت في بيانات عدم المساواة لديها عدة معايير، وذلك حتى يتم خلق

مستوى من الوحدة والمصادقية يتقبله العقل. ولم تكن هناك معلومات عن عدم المساواة في إسرائيل، سوى في البيانات المبدئية التي جمعها باحثو البنك الدولي، غير أن إسرائيل لم تدخل في قاعدة البيانات النهائية، نظراً لعدم وجود تغطية كاملة للسكان الإسرائيليين في استطلاع الدخل. ونظراً لأهمية المقارنة مع دول العالم فقد أضفنا إسرائيل حسبما تمثله بياناتها في قاعدة البيانات الأولية، رغم أنها تعتبر في صالح إسرائيل. وقد أدت زيادة التغطية البحثية للسكان في السنوات التالية (وتضمنين البلدات التي يقل عدد سكانها عن ٢٠٠٠ مواطن والسكان العرب في القدس الشرقية وذوى الأعمال الحرة) إلى ارتفاع بنسبة ٢,٠٪ في مؤشر جيني (حسبما ذكره تقرير مؤسسة التأمين الوطنى لعام ٢٠٠٠).

كان عدم المساواة في صافي الدخل مماثلاً في مستواه لعدم المساواة الذي تم رصده في مجموعة الدول المذكورة (حسبما يتضح من الجدول التالي). وفي مقابل ذلك كانت إسرائيل في أدنى مستوى في مجموعة الدول الغنية من ناحية مستوى التنمية الاقتصادية. ومعنى هذا أن إسرائيل لم تكن حالة شاذة في مستوى عدم المساواة في صافي الدخل، وخاصة على ضوء مستوى التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسرائيلي.

جدول رقم (١): مستوى التنمية الاقتصادية وعدم المساواة في الدخل

عدد الدول	مدى الناتج للفرد بالدولار	متوسط الناتج للفرد	مؤشر جيني
٢١	١٧,٥٩٤-٩,٨٤٣	١٣,٣٥١	٣٤,٨
٢١	٩,٢٣٨-٤,٠٢٧	٦,٠٨٦	٤٠,٩
٢١	٣,٩٤٢-١,٩٧٤	٢,٨٢٠	٤٣,١
٢٥	١,٩١٣-٤٨٢	١,١٠٧	٤٣,٩
إسرائيل (١٩٩٢)	٩,٨٤٣	٩,٨٤٣	٣٣,٩

المصدر: بيانات مؤشر جيني المأخوذة من Deininger and Squire (١٩٩٦).

تم أخذ حساب الناتج لكل نسمة من Summers and Heston (١٩٩٤).
تتناول المعلومات الخاصة بإسرائيل عدم المساواة بين الأسر في صافي الدخل.

يمكن الرجوع إلى قاعدة بيانات أخرى تتيح لنا المقارنة الدولية وهي قاعدة البيانات الخاصة بـ Luxembourg Income Study، التي تحاول الوصول إلى التماثل في تصنيف البيانات، من أجل جعل المقارنة بين بيانات عدم المساواة في الدول المختلفة ذات معنى. وتشمل البيانات المذكورة مجموعة من الدول المتقدمة ومن بينها إسرائيل. وتتميز قاعدة البيانات المذكورة عن تلك التي سبق ذكرها بوحدة بياناتها، غير أن ما يعيبها هو اقتصرها على الدول المتقدمة فقط.

أجرى بحث لدراسة عدم المساواة في عدد من الدول المتقدمة استناداً إلى هذه البيانات، فوجد أن إسرائيل تحتل المركز الثالث عشر بين تسع عشرة دولة شملها البحث، حيث زاد عدم المساواة في إسرائيل عنه في هولندا وفرنسا وإيطاليا وكندا، ولكنه كان أقل من دول مثل أسبانيا وأستراليا وسويسرا وأيرلندا. وهو ما يعنى أن نسبة عدم المساواة في صافي الدخل لم تكن شديدة الارتفاع، على ضوء التعددية الثقافية والعرقية في المجتمع الإسرائيلي، ووجود إسرائيل في أدنى مستويات التنمية الاقتصادية مقارنة بدول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

ولا توجد على حد علمي أي نشرة دولية تجرى مقارنة بين الدول في عدم المساواة في الدخل الاقتصادي. غير أن بيانات عدم المساواة التي تُنشر من وقت لآخر في الولايات المتحدة تسمح لنا بمقارنة إسرائيل بهذه الدولة الهامة. يوضح جدول رقم ٢ أن عدم المساواة في الدخل الاقتصادي في إسرائيل يزيد عنه في الولايات المتحدة. جدير بالذكر أن مستوى مؤشر جيني لعدم المساواة في الدخل الاقتصادي في إسرائيل الذي سجل ٥٣٣,٠ نقطة يشبه وضع عدم المساواة في إجمالي الدخل في الدول التي يسودها عدم مساواة مطلق (كدول إفريقيا وأمريكا الجنوبية). (في عام ١٩٩٨ نشرت بيانات قابلة للمقارنة بشأن عدم المساواة

في إجمالي الدخل في أمريكا الجنوبية، وتبين منها أن البرازيل هي أكثر الدول انعداماً للمساواة في أمريكا الجنوبية، حيث سجل مؤشر جيني فيها ٠,٥٩ نقطة وأن أوروغواي هي أكثر تلك الدول مساواة حيث سجل مؤشر جيني فيها ٠,٤٣ نقطة. وكما يمكن أن نرى فقد كانت إسرائيل أقرب إلى البرازيل. وجدير بالذكر أن عدم المساواة في إجمالي الدخل يكاد يقارب عدم المساواة في الدخل الاقتصادي نظراً للانخفاض النسبي في الإعانات الحكومية.

جدول رقم (٢):
مؤشر جيني لعدم المساواة في الولايات المتحدة وإسرائيل
١٩٩٧-١٩٨٥

السنة	الدخل الاقتصادي	إسرائيل	الولايات المتحدة	صافي الدخل	الولايات المتحدة
١٩٨٥	٠,٥٠٤	٠,٤٧١	٠,٣٥٦	٠,٤١٠	
١٩٩٠	٠,٥١٦	٠,٤٨٠	٠,٣٦٦	٠,٦١٠	
١٩٩٥	٠,٥٢٧	٠,٥٠٣	٠,٣٧٢	٠,٤٢٤	
١٩٩٧	٠,٥٣٣	٠,٥٠٤	٠,٣٧٢	٠,٤٣١	

المصدر (دهان ٢٠٠١)

يعبر اتساع نطاق عدم المساواة في إسرائيل في العقدين الأخيرين عن عدة عناصر وهي: أن ارتفاع العائد الناجم عن القوة البشرية هو أحد الأسباب الرئيسية لتزايد عدم المساواة في الدخل الاقتصادي في إسرائيل. كان للمستوى التعليمي مقابله المادي في الماضي أيضاً، غير أن سوق العمل الآن يدفع لذوى التعليم العالي مبالغ أكبر بكثير مقارنة بذوى التعليم المتوسط، وهو ما يعنى تزايد التفاوت في الأجور حتى لو لم يحدث أى تغير في الفوارق التعليمية.

هناك مؤشرات مباشرة وغير مباشرة توضح أن أسلوب المكافأة في قطاعات معينة في الاقتصاد يزداد شبيهاً بالأسلوب المتبع في مجالات الرياضة والترفيه، حيث يحصل النجوم على أكبر نصيب من الغنيمة، بينما يحصل الباقون على الفتات. ويعد أبرز مثال على ذلك أسلوب مكافأة العدائين في مسابقة الجري مائة متر التي تعد من أبرز المسابقات في هذا المجال. فالعداء الذي يحصل على المركز الأول يحصل على الميدالية الذهبية التي تكفل له امتيازات مالية كبيرة سواء مباشرة أو غير مباشرة (كالتعاقد على تمثيل إعلانات مثلاً)، بينما يكاد النسيان يطوى العدائين الذين يحصلون على المراكز من الرابع إلى الأخير. ويشبه قطاع التكنولوجيا في إسرائيل مسابقة جري المائة متر. حيث تتسابق شركات التكنولوجيا للتعاقد مع العاملين المتميزين الذين يمكن أن يحدثوا فرقاً في السباق الذي يهدف لتطوير منتج جديد. ويحصل هؤلاء العاملين الذين يُعتقد أنهم سيكونون على نفس مستوى منافسيهم في الاقتصاد العالمي على مبالغ طائلة.

في مقابل العناصر التي أدت إلى ارتفاع شديد في دخول الفئة العليا كانت هناك عناصر أخرى، أدت إلى منع ارتفاع رواتب الفئة الدنيا في ترتيب الدخول. منذ نهاية العقد السابع من القرن العشرين ارتفعت نسبة البطالة في إسرائيل لتصل إلى نحو ١٠٪. بعد أن كانت تبلغ ٣٪-٤٪ من القوة العاملة في إسرائيل. وقد أثر ارتفاع نسبة البطالة بشدة على تزايد التفاوت بين الدخول. وتسببت زيادة نسبة البطالة - التي أضرت بخريجي التعليم المتوسط - في انعدام الدخل الاقتصادي لمن فقدوا وظائفهم.

كشفت بعض البحوث أن تزايد نسبة البطالة قد تسبب أيضاً في تزايد التفاوت في الدخل بين العاملين. حيث أدى تزايد نسبة البطالة إلى تناقص قدرة العاملين الذين يحتلون أدنى مراتب الأجور على المساومة (مع أصحاب العمل) وأدى ذلك إلى تدهور نسبي في أجورهم. ولا يمثل قانون الحد الأدنى للأجور حاجزاً فعلياً يمنع تناقص الأجور، نظراً لعدم الانصياع الكامل له من جانب أصحاب الأعمال في القطاع الخاص، ونتيجة للتهاون في فرض القانون.

كان فتح السوق أمام دخول قوة بشرية أقل مهارة نسبياً، على نطاق واسع، عنصراً آخر من العناصر التي أدت إلى تناقص الأجور، مما كان له أثر سئ على دخل العاملين من ذوى التعليم المتوسط. وقد جرى على مدار السنوات الخمس الأخيرة فصل عشرات الآلاف من العاملين الإسرائيليين (وخاصة العرب) من قطاع البناء ليحل محلهم عمال أجانب، وذلك نتيجة للحافز السلبي الذي يجعل أصحاب العمل اليوم يمتنعون عن تشغيل عاملين إسرائيليين.

يرجع تزايد التفاوت في الدخل الاقتصادي أيضاً إلى انخفاض نسبة مشاركة الرجال في القوة العاملة في إسرائيل. فهناك قطاعات كبيرة من اليهود الأرثوذكس - الذين تزايدت أعدادهم بشدة في السنوات الأخيرة، نتيجة لارتفاع معدل الزيادة الطبيعية - يختارون تخصيص كل وقتهم للدراسات الدينية على مدى سنوات طويلة. وهذا أحد أسباب نسبة انخفاض مشاركة الرجال - الذين في سن العمل الرئيسي - في القوة العاملة الإسرائيلية. فمن يختار عن طيب خاطر ألا يكون جزءاً من القوة العاملة لا محتسب من العاطلين، وإنما يعتبر غير مشارك، مثله في ذلك مثل من قرر القيام برحلة حول العالم. وتكون النتيجة الطبيعية لذلك أن يبقى بلا دخل لسنوات طويلة، وهو ما يزيد من نسبة الفقر لدى اليهود الأرثوذكس.

يرجع انخفاض نسبة مشاركة الرجال أيضاً إلى التوسع الشديد في منح إعانات البطالة. فقد استوعب جهاز التأمينات - الذي يعد شبكة الدفاع الأخيرة - بين صفوفه أيضاً من يتسوا من الاندماج في سوق العمل، سواء بسبب ارتفاع نسبة البطالة، أو بسبب انخفاض الأجور، أو بسبب عدم وجود آلية تعيدهم لدائرة العمل. ومعنى هذا أن الدخل الاقتصادي لمن يحصلون على هذه الإعانات يصل إلى الصفر ويتجلى ذلك في تزايد تفاوت الدخل الاقتصادي.

كان الانخفاض في نسبة مشاركة الرجال في دائرة العمل مصحوباً بزيادة في نسبة مشاركة النساء. وكانت الزيادة في نسبة مشاركة النساء - وهي ظاهرة مطلوبة اجتماعياً واقتصادياً - مسئولة إلى حد معين عن التزايد في تفاوت الدخل الاقتصادي. ويرجع ذلك إلى إسهام النساء المنضيات لدائرة العمل في زيادة دخل أسرهن.

لم يكن التزايد في تفاوت الدخل الاقتصادي مصحوباً بزيادة في عدم المساواة في صافي الدخل. فكيف ثبتت نسبة عدم المساواة في صافي الدخل رغم تزايد التفاوت في الدخل الاقتصادي؟ لقد تزايدت معاشات التأمين الوطني بقدر كبير على امتداد سنين: فزادت بمتوسط سنوي بلغ ٤, ٦٪ في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٩، وهي نسبة تزيد عن متوسط نسبة النمو السنوي في الاقتصاد الإسرائيلي التي بلغت ٤٪ في تلك الفترة (تقرير بنك إسرائيل في عام ١٩٩٩ ص ٣٣٢). وقد تسببت الزيادة في الدعم الحكومي في تحييد زيادة التفاوت في الدخل الاقتصادي، وبذلك حالت دون تزايد عدم المساواة في صافي الدخل.

يتزايد عدم المساواة في الدخل الاقتصادي (الناتج عن مجموع ما يحصل عليه المرء من أجر ومن عائد عن ممتلكاته) منذ نهاية العقد السابع من القرن العشرين. ويعد معدل عدم المساواة في الدخل الاقتصادي في إسرائيل اليوم من أعلى معدلات عدم المساواة في هذا المجال في العالم الغربي. وفي مقابل ذلك لا يمكن رصد حدوث تزايد في عدم المساواة في صافي الدخل، وتحتل إسرائيل مكاناً متوسطاً بين الدول الغربية في زيادة عدم المساواة في صافي الدخل. وإذا كنا نتحدث عن الرفاهية، فإن عدم المساواة في صافي الدخل هو الأهم، وليس عدم المساواة في الدخل الاقتصادي. ولكن رغم ذلك فإن انخفاض معدل الزيادة في عدم المساواة في صافي الدخل لا يمكن أن يجعلنا نشعر بالارتياح التام.

إن التحدي الذي يواجهه المجتمع الإسرائيلي هو تحدي العمل على تقليل عدم المساواة في الدخل الاقتصادي. وترجع أهمية تقليل عدم المساواة في الدخل الاقتصادي إلى سببين رئيسيين: السبب الأول هو عدم المساواة الشديد في الدخل الاقتصادي، المصحوب بعدم المساواة بقدر أقل في صافي الدخل، والذي يدلنا على اتساع نطاق ظاهرة الأسر المحتاجة، التي تعيش على الدعم الحكومي. فلا أحد يسره أن يصبح في وضع احتياج للدعم. والانخفاض النسبي في عدم المساواة في صافي الدخل لا يمحو الشعور بالاحتياج.

يلعب الدعم الحكومي دوراً هاماً في خلق شبكة أمان للفقراء في المجتمع، ولا يجب التقليل من شأن شبكة الضمان الاجتماعي التي تعد الدعامة الأساسية لاستقرار أي مجتمع قويم. ومع ذلك فيجب تغيير السياسة، بحيث تقلل من عدد السكان الذين لا يعملون رغم قدرتهم على العمل والكسب بجهدهم الشخصي. فبقاء هذه الفئة على الهامش لفترة طويلة يلحق ضرراً شديداً بأسرها وبالمجتمع كله.

أما السبب الثاني فيرجع إلى النفقات المطلوبة لتحديد آثار عدم المساواة في الدخل الاقتصادي. فمحاولات الحكومة لإعادة توزيع الدخل بين المواطنين ليست عملية حسابية سلبية نتيجتها تساوى الإيرادات مع النفقات، إذ أن أخذ المال من فئة معينة - عن طريق جباية الضرائب - وإعطائه لفئة أخرى - عن طريق الدعم الحكومي للفقراء - يحد من الدافع إلى المشاركة في سوق العمل، وبذلك يقلل من الدخل القومي.

لقد أمكن في العقدين الأخيرين زيادة الإعانات الحكومية بقدر كبير دون زيادة العبء الضريبي، وذلك بفضل تراجع نفقات الدفاع. وسيؤدي استمرار الزيادة الكبيرة في الدعم الحكومي إلى تزايد العبء الضريبي الواقع على الطبقة المتوسطة من العاملين وزيادة العبء الضريبي على العاملين على وجه العموم.

سيستتبع النقص في عدم المساواة في الدخل الاقتصادي الحفاظ على عدم المساواة القليل نسبياً في الدخل الصافي، دون حاجة

إلى زيادة الدعم الحكومي أو العبء الضريبي. ولا بد أن يكون النقص في عدم المساواة قائماً على إكساب الفئة التي تتلقى الدعم الأدوات التي تعينها على الكسب، وزيادة الحافز لديها حتى تعمل من أجل الكسب. وتتضمن هذه السياسة خطوات اقتصادية تدعم العمل، وتدعم اشتراك اليهود الأرثوذكس في دائرة العمل، وتتضمن تعزيز فرض قانون الحد الأدنى للأجور، وتقليل الدافع لتشغيل عمال أجانب، والسعى لتشغيل بعض من يحصلون على إعانات بطالة، وتغيير نظام مخصصات إعاشة الأطفال.

الهوية الإقليمية

بقلم: بتيا روديد وإيرز تسفديا

يتركز البحث الجغرافي في مصطلح الهوية الإقليمية وعلاقته بظاهرة عدم المساواة على جانبين رئيسيين: الجانب الأول هو الجانب المادي الاقتصادي، الذي يتمثل جيداً في المقال الذي كتبه جردوس في هذا الكتاب. والجانب الثاني هو الجانب الثقافي السياسي، الذي يؤكد على الهوية الإقليمية للأمم والمجتمعات والذي ساركرز عليه في هذا الفصل. يتناول الجانب الثقافي السياسي لمصطلح الهوية الإقليمية الصلة الجغرافية والتاريخية البديهة بين المجتمع العرقي / القومي وبين الإقليم الذي يعتبره هذا المجتمع «وطنه». وتمثل هذه الصلة أساساً تنظيمياً في تأسيس الهوية القومية وتحديد حدود سيادة الدول. أضف إلى هذا أن الإقليم يكفل للمجتمع وجوداً مستقلاً بفضل الموارد المادية، والقدرة على ربط الإقليم بقيم محددة. وتمثل هذه الأمور شرطاً أساسياً في بناء الأمة والدولة. غير أن الهوية الإقليمية تلقى بظلالها على عدم المساواة، وذلك لأنها تمثل أساساً تنظيمياً للشعوب والدول، ولأن السيطرة عليها بصفة عامة تكون في أيدي مجتمع عرقي / قومي واحد. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم عرض سريع لتطور مصطلح الهوية الإقليمية وارتباطه بالهوية القومية وبعدم المساواة.

قبل العصر الحديث كان مصطلح الهوية الإقليمية يشير إلى سيطرة طبقة الصفوة الأرستقراطية على مساحة محدودة بهدف حماية أملاكها الخاصة، كما كان يعبر عن محور الانتماء، الذي يؤسس شعوراً بانتماء المجتمع المادي والفوري إلى أرضه. ويرى عالم الجغرافيا جوتمان (١٩٣٧) أن الانتقال إلى عصرنا الحديث أدى إلى حدوث توسع ملموس لمصطلح الهوية الإقليمية، ليصبح متضمناً لمساحة محددة، أكبر حجماً من ذي قبل، وهي بصفة عامة تمثل دولة. وأدى في نفس الوقت إلى إعادة صياغة المصطلح، ليصبح عنصراً لا غنى عنه في الصلة بين «الدولة» و«الشعب». ولهذا العنصر عدة أوجه: الأول منها يستمد أساسه من توجهات الداروينية الاجتماعية، التي ترى أن الهوية الإقليمية هي غريزة طبيعية تُكتسب من خلال الانتماء الاجتماعي، ولذلك فإنها شرط لا غنى عنه لبقاء الجماعة الإنسانية. أما الوجه الآخر فيرى في الهوية الإقليمية وسيلة للسيطرة على الناس وعلى العلاقات الاجتماعية، ويتم استخدام هذه الوسيلة من خلال الإعلان عن السيطرة على مساحة جغرافية ومداخلها ومخارجها وكل ما فيها. ومن هنا، وبغض النظر عن مشكلة البقاء البيولوجي، فإن الهوية الإقليمية تنبثق من الاستفادة القائمة على السعي لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية، يربطها المحدثون بالهوية القومية والمصالح الوطنية. واستمراراً لهذا الجانب فقد أكد سوجا رأي فوكو الذي يرى أن الهوية الإقليمية تمثل أداة، توظف في خدمة الإقليم، ووسيلة تقدم الأساس لإقامة بنية اجتماعية قائمة على القوة. ونستنتج من ذلك بالتالي أن الهوية الإقليمية - باعتبارها تأسيساً للسيادة والملكية والرقابة وحدود القضاء - تخلق حدوداً إقليمية مغلقة تعد أساساً للعلاقات الاجتماعية. ومن هنا فإن مصطلح الهوية الإقليمية ينطوي على عناصر للبقاء الإنساني، وعلى رمزية وقوة، وعلاقات سيطرة وإخضاع وتضامن وتعاون على أساس قومي، يتسبب في الانفلاق بعيداً عن العناصر الخارجية.

لم يكن من الغريب إذن أن صيغ مصطلح الهوية الإقليمية في العصر الحديث بما يرتبط بالفكر الذي يتناول الهوية والقومية. وتزعّم بنروزى أن نجاح الهوية القومية يرجع إلى قدرتها على الجمع بين الإقليم والشعب والدولة. وبمعنى آخر فإن نجاح الهوية القومية يرجع إلى قدرتها على استحضار وتنمية الشعور بالانتماء الطبيعي لشعب إلى إقليم محدد. وقد تجلّى هذا الجمع بين الأرض والشعب والدولة في إسرائيل في تشبيهات واستعارات مستقاة من عالم العلاقات الأسرية المألوفة في إسرائيل مثل: «أرض الآباء»، و«أمننا الأرض»، و«مهد أمتنا»، و«الدم والأرض». ويؤدي تحديد الإقليم على هذا النحو إلى خلق وعي عرقي

قومي جماعي بالوطن، يتمثل في الوحدة الداخلية والاختلاف الخارجي من الناحية المادية والمعنوية على حد سواء، وهو أمر ضروري لأمن الشعب وحياته. وفي المدى الطويل، وخاصة في ظل الصراع على السيطرة على الأرض - إذا كانت محك خلاف بين قوميات متعددة كما هو الحال في الصراع بين اليهود والعرب على السيطرة على مساحة أرض إسرائيل / فلسطين - فإن هذا الوعي يُنقش في الذاكرة القومية، لدرجة تحوله إلى عنصر أساسي من عناصر الهوية القومية.

ولكن مظاهر الصراعات بين القوميات وبين الجماعات العرقية - التي تسعى لتأكيد العلاقة بين الشعب والأرض - لا تقتصر على المظاهر العنيفة والواضحة فقط. فقد رصد باسي طرق تأثير الممارسات اليومية في عملية خلق ارتباط بين الأرض والهوية القومية. وعلى حد زعمه فإن الأساس الذي تقوم عليه مثل هذه الممارسات هو الخطاب الثقافي والذاكرة والطبيعة والمشهد والحدود والأمن، وكذلك قصائد حب الوطن التي يتم إنشادها في المناسبات العامة، وإطلاق أسماء ذات مغزى رمزي على الأماكن، والاهتمام بالتنقيب عن الآثار، الذي يسهم في إحياء الماضي، ويسهم في خلق امتداد تاريخي، يربط بين الأمة والأرض، أو رسم خريطة تترجم المساحة الجغرافية المجردة إلى جسد ملموس يرتبط بالأمة، وبذلك يفرز معاني رمزية وقيم ذات صلة بالأرض. ونظراً لأن هذه الممارسات يومية فإنها تساعد الناس على «فهم» عالمهم الاجتماعي، و«إدراك» ارتباطه بالأرض، وبالتالي يتوحدون مع الأمة ويميزونها، ويفرقون بينها وبين الأمم الأخرى.

لقد استعان عالم الجغرافيا ميرفي (٢٠٠٢) ببحث الصلة بين الهوية القومية والإقليمية - وقدرة هذه الصلة على تشكيل هويات مميزة - في تطوير مصطلح الـ «إحساس بالأرض» (sense of territory). وفي الوقت الذي تطور فيه الدول القومية استراتيجيات عزلة (strategies of closure)، لتمييز الذات الجمعية عن الآخر، تتحول الهوية الإقليمية إلى شعور مسيطر وإلى رصيد أخلاقي للأمة، يمنع أي أمة أخرى من الشعور بالارتباط بالأرض أو بملكيتها. ومعنى هذا أن الإحساس بالأرض يعبر عن سعي الأمة للانفراد بالارتباط بهذه الأرض. وهذا التطور يستمر ويتغير بلا توقف نظراً لارتباطه بآليات متغيرة، مثل قوة الدولة القومية أو منظومة القوة الداخلية أو الدولية.

لا تترك أحاسيس التميز والعزلة - وتطوير إحساس بالانفراد بامتلاك الأرض، محمل بمشاعر بالانتهاء والنقاء ومحمل بالتراث والقدسية - أي مكان للتعميم والتضامن والمشاركة مع جماعات أخرى تعيش في نفس الأرض، ولا سيما لو كان لتلك الجماعات الأخرى ارتباط منفصل بتلك الأرض، أو حنين إلى تقرير المصير فيها. ومن هنا يتبين أن الدول التي تقوم الهوية القومية فيها على تحديد حدود محددة للهوية العرقية، والتي تعيش فيها جماعات عرقية أخرى، تقوم بخلق فرصة لنشأة أفكار تسهم في إقصاء الجماعات العرقية المذكورة، وتساعد في محاولات كبتها قدر الإمكان، وإقصائها إلى هامش المجتمع والإقليم بدرجة تصل إلى حد التطهير العرقي. ويجري هذا الإقصاء الاجتماعي والإقليمي بالاستعانة بآليات سيطرة خاضعة للدولة وعملائها، الذين يقومون في نفس الوقت بتعزيز توسع الدولة في الإقليم الجغرافي، وهو ما نعرفه بشدة في إسرائيل من مشروعات المستعمرات في المناطق، والاستيطان داخل الخط الأخضر، وتهويد الجليل. وبالطبع فإن التقسيم على أساس عرقي يمثل مثلاً واحداً فقط لتحليل الصلة بين الهوية القومية وإقصاء الآخر، من بين فيض من التقسيمات الأخرى الدينية والجنسية والعرقية. وسيجري في هذا الفصل النظر إلى إقصاء الآخر من الزاوية العرقية حتى عند بحث مسألة عدم المساواة.

إن إقصاء الأقليات التي ترتبط بالإقليم بعيداً عنه وعن المجتمع - بالاستعانة بآليات السيطرة التي تستخدمها الدولة - يتسبب في عدم المساواة في الامتيازات والحقوق. وجدير بنا أن نؤكد في هذا الصدد أنه عند بحث الهوية الإقليمية وعدم المساواة يكون هناك ميل إلى التركيز على ما أفرزته آليات السيطرة على الإقليم، كالقانون وسياسة التخطيط. فالدولة (نيابة عن الفئة المسيطرة) تستخدم هذه الآليات - التي تعتبر في العادة آليات عادلة تراعى المساواة ولها أهميتها في تحقيق الصالح العام - في تنفيذ سياسة للسيطرة على الإقليم، وتتسم هذه السياسة بعدم المساواة. ويتم من خلال استخدام الآليات المذكورة فرض قيود على الأقليات وعلى حقها في تملك الأرض، ومنع توسيع نطاق معيشتها، ووضع عناصر الإزعاج البيئي بجوار أماكن تجمعها، ومنع توصيل المرافق الاقتصادية إلى بلداتها. ويأتي كل ذلك بهدف طمس الارتباط المعنوي والمادي بين الأقلية والأرض.

تصاحب الجهود المبذولة لإلغاء الارتباط المادي والمعنوي بين الأقلية العرقية والأرض جهود مماثلة، لتوطيد أبناء الفئة المسيطرة في الأراضي التي يعيش فيها أبناء الأقليات، بدعوى أن أبناء الأقلية يمثلون تهديداً للحق الطبيعي لأبناء الأغلبية في الأرض. وتوصف هذه الظاهرة في بعض الأحيان بأنها استعمار داخلي. وتقوم على الاستيطان العسكري داخل المناطق التي توصف بأنها حدود داخلية، ويقصد بها الحدود التي تتوسع داخلها الأقلية العرقية. وفي أغلب الأحيان يجري التوغل في أراضي الأقليات المحلية بشكل عدواني، وتدمير ما بها من ممتلكات، تحت دعوى الاستيلاء على أرض خالية. ويشهد التوغل داخل الحدود الداخلية على استمرارية الجهود المبذولة لتكريس الصلة بين الشعب والأرض، من خلال خلق قيم اجتماعية واقتصادية وسياسية ذات صلة بالأرض، تكفل الشرعية لطرح مطالب بالسيطرة عليها. وتجري ترجمة هذه القيم إلى ممارسات يومية لدرجة

تحويلها إلى أشياء بديهية. من بين هذه الممارسات ما يوصف بأنه «هندسة جغرافية» أو «هندسة ديموجرافية»، وهو تخصص يسعى إلى دمج الأقليات في جماعة الأغلبية مع الفصل بين الطرفين على المستوى المحلي أو على مستوى الأحياء، كما يجري في مشروع تهويد الجليل، الذي أقيمت في إطاره مستوطنات لليهود فقط (أطلق عليها اسم «مراصد») في قلب منطقة سكنية عربية، وجرى هذا في بعض الأحيان فوق أراضي مصادرة من العرب. وكان الهدف من ورائه هو التقليل من سيطرة الأقليات على الأرض، مع الحرص على عزلتها الإقليمية وتحطيم امتدادها الإقليمي، حتى يمكن حرمانها من الامتيازات والموارد التي يكفلها لها هذا الامتداد.

يتسبب التخطيط والتشريع اللذان يكرسان الانفراد بالمطالبة بالحق في الأرض في زيادة عدم المساواة والانفصال بين الجماعات المختلفة. وفي استطاعة سياسة توجيه رأس المال، والتخطيط لاستخدام الأرض في الاستيطان، وإقامة شبكات البنية الأساسية، والخدمات وفرص العمل خلق جزر من المناطق غير المطورة، تعيش فيها الأقليات العرقية. وينضم إلى ظاهرة عدم المساواة المادية بين الأقلية وبين الأغلبية المسيطرة - التي تتحقق من خلال التخطيط والهندسة الديموجرافية والاستعمار الداخلي - عدم الوعي والتجاهل المقصود للتخطيط المناسب للموارد والبنية التحتية اللازمة للتنمية الاجتماعية والثقافية للأقليات، اللذان يأتيان أحياناً من خلال محاولة محسوبة لإلغاء السمات الثقافية، التي تدلل على ارتباط الأقلية العرقية بالأرض. ويتجلى عدم الوعي والتجاهل المتعمد - من الناحية العملية - في تحديد طبيعة البلدة وأسلوب البناء فيها، وتحديد حجم المساحة المبنية لكل وحدة عائلية، وتنظيم أجهزة الأحياء، ومنع إقامة مؤسسات عامة لخدمة الاحتياجات الثقافية للأقليات العرقية. ويمكن أن يتمثل مثل هذا التخطيط بشكل أوضح في بعض البلدات البدوية المخططة في النقب. ومن خلال كل هذه الأشياء يتم تسيير المجتمع من خلال خلق تداخل بين الوضع الاقتصادي الاجتماعي وبين الانتماء القومي. ومن هنا فلا غرابة أن تكون البلدات البدوية في النقب والبلدات العربية في إسرائيل على وجه العموم هي الأكثر فقراً مقارنة بالبلدات اليهودية مهما كان شكلها.

سبق تناول هذه النوعية من العلاقات المعروفة في بحوث كثيرة. وعلى سبيل المثال فإن التمييز ضد الفلسطينيين في إسرائيل، وضد الأكراد في تركيا، وضد سكان التبت تحت الاحتلال الصيني، وضد التاميل في سريلانكا، وضد الروس في دول البلطيق، ليست سوى نماذج جرت حولها بحوث كثيرة. غير أن هذه البحوث لم تتوسع في دراسة الصلة بين الهوية الإقليمية وعدم المساواة على المستوى الداخلي القومي. فالهوية الإقليمية، وسيطرة الجماعة القومية السائدة على الأرض، يتيحان إقصاء جماعات الأقلية العرقية الوطنية، وجعلها جماعات هامشية. وبذلك ينشأ ويستمر ويترسخ عدم المساواة على المستوى الداخلي القومي. يكفل تنفيذ سياسة الإقصاء المذكورة بذكاء تجنيد المصالح الوطنية والإقليمية لتبرير هذا الإقصاء. وعلى سبيل المثال، ما هي فئات الجماعة المسيطرة التي يتم توجيهها للاستيطان في مناطق الحدود الداخلية، باسم ذلك المنطق العرقي القومي الإقليمي، الذي يسعى لطمس ارتباط الأقليات بالأرض؟ تدل التجربة على أن الجماعات التي يتم توجيهها للاستيطان هناك هي الجماعات الضعيفة على وجه العموم، كالمهاجرين، والفقراء، وأعضاء الجماعات العرقية الثانوية، الذين يتم إبعادهم عن مراكز القوة والمال والثقافة عن طريق إقصائهم إلى مناطق الحدود الداخلية، والذين يعانون من عدم المساواة مقارنة بأبناء شعبهم الآخرين (ولكنهم يتمتعون بالتفوق مقارنة بأبناء الأقليات، الذين يعيشون بعيداً عن الجماعة القومية السائدة). ولكنهم في نفس الوقت يصبحون مخلصين للأرض، ويرفعون راية الرواد في مناطق الحدود الداخلية، نظراً لأنهم يستخدمون أجسادهم ووجودهم في منع أفراد أبناء الأقلية العرقية - من غير أبناء قوميتهم - بالأرض. وبهذه المناسبة فإن الممارسات التخطيطية وبنود القانون تشبه الممارسات المستخدمة لتكريس التخلف الطبقي لأبناء الأقلية عن الفئة المسيطرة، من خلال عدم المساواة في تخطيط الأراضي. وجعل القيم المرتبطة بالأرض أدنى في مستواها في منطقة الحدود الداخلية، وعدم إعداد بنية أساسية، وعدم التفكير في الاحتياجات الثقافية والتنظيمية الخاصة.

نظراً لتعقيد هذا الموضوع فقد أثرنا ضرب مثال محلي له. فأغلب الجمهور اليهودي الأرثوذكسي لم يتبن المبادئ الصهيونية على مر السنين. كما لم يتبن بكل تأكيد مبدأ أرض إسرائيل الكاملة بمفهومه القومي المعاصر. وقد عانى هذا الجمهور طوال الوقت من أزمة إسكان شديدة، وخاصة في القدس وبنى باراك، تمثلت آثارها في زحف اليهود الأرثوذكس إلى الأحياء العلمانية. وكانت دولة إسرائيل هي السبب في ظهور هذه المشكلة. إذ أنها على الرغم من قيامها ببناء عشرات البلدات الجديدة والأحياء التي تخدم العلمانيين فقط، لا تكاد تكون أنشأت على مدى العقود الثلاثة الأولى من عمرها ولو حياً واحداً أو بلدة واحدة لليهود الأرثوذكس. وقد حدث تحول في هذا الاتجاه في العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين، حيث بدأت دولة إسرائيل - باسم التنمية وحل أزمة الإسكان للسكان اليهود الأرثوذكس - في دعم توطين اليهود الأرثوذكس في مستعمرات حضرية وراء الخط الأخضر، أقيمت مسبقاً لهذه الفئة، ومن بينها مستعمرات «موديعين عيليت» (كريات سيفر) و«بيتار عيليت» و«العاد» و«عمانونيل». وسرعان ما أصبحت هذه المستعمرات أكبر المستعمرات. وتم احتواء المشكلة التي تمثلت في الزحف

الأرثوذكسى على الأحياء العلمانية في القدس والمنطقة الوسطى، كما تم حل أزمة الإسكان، وأصبح الأرثوذكس من أنصار فكرة أرض إسرائيل الكاملة (١).

في نفس الوقت تم طمس ارتباط الفلسطينيين بالأرض التي أقيمت عليها تلك المستعمرات على الأقل في الوعي الإسرائيلي اليهودي، وتم أيضاً طمس فرصة الفلسطينيين في التمتع بحق تقرير المصير في هذه الأرض. وصودرت الأراضي من ملاكها الفلسطينيين من أجل إقامة هذه المستعمرات، وأقيمت حواجز وطرق التفاقية، تلتف حول البلدات الفلسطينية لتصل للمستعمرات الإسرائيلية، وهو ما زاد من التخلف الاقتصادي والهامشية الاجتماعية للفلسطينيين الذين يعيشون بجوار المستعمرات الأرثوذكسية. غير أن اليهود الأرثوذكس الذين تم توطينهم في تلك المستعمرات سوف يلقون صعوبة هم أيضاً في تحقيق المساواة مع السكان المقيمين داخل حدود الخط الأخضر؛ حيث تنخفض فرصتهم في الحصول على نصيب من الخدمات، وعلى رؤوس أموال مقارنة باليهود الذين يعيشون في وسط إسرائيل، أو بسكان تل أبيب مثلاً، غير أن ولاءهم لفكرة أرض إسرائيل الكاملة - على النحو الذي طرحتها به الحركة الصهيونية - لم يعد محل شك.

ولكن حري بنا أن نؤكد التغير المستمر في حالة الاضطهاد والتمييز التي تتعرض لها جماعات الأقلية من النوعين، والتي تمنع تحقيق الاستقرار منذ فترة طويلة. ويبدو أن جماعات الأقلية تطور استراتيجيات لمعارضة الجماعات المسيطرة القائمة لها، وربما يكون لهذه الاستراتيجيات ارتباط بأحداث يوم الأرض في الجليل والنقب التي يحتفل بها منذ عام ١٩٧٦. تتميز مثل هذه الاستراتيجيات بالتطرف والدفاع ضد محاولات إلغاء الارتباط بالأرض، مع السعي لخلق شعور بهوية إقليمية قوية ومستقلة تمثل ارتباطاً بالوطن. وقد يساعد هذا الشعور في خلق واقع إقليمي جديد، حتى لو لم يكن يتماشى مع القانون. ويمكن أن نضرب المثال لهذا الواقع بالقرى البدوية غير المعترف بها في النقب، أو بالبناء بدون ترخيص في الأحياء العربية في الرملة واللد والقدس الشرقية (٢). وهذا الشعور إلى جانب عدم المساواة والسعي لخلق واقع إقليمي جديد هي أمور تشجع الأقليات على السعي لتحقيق استقلالية إقليمية، والانفصال عن الدولة، بهدف تحقيق قدر أكبر من المساواة بين المناطق المختلفة، والقدرة على الوصول لمراكز القوة. وقد كان من قبيل المفارقة أن صاحب هذا السعي تعظيم للهوية العرقية والهوية الإقليمية المنفصلة عن هوية الفئة المسيطرة، وبالتالي فإن الهوية الإقليمية هي سلاح ذو حدين، حيث باسمها يؤسسون هوية قومية وسيطرة وقوة، تفرز عدم مساواة. ولكن عدم المساواة المذكور يتسبب في زعزعة ارتباط الفئة المسيطرة بالأرض، من خلال تعميقه لارتباط الأقليات العرقية بها. وقد يؤدي الصراع الذي تجمله بين طيائها هذه الآلية إلى تقويض النظام الاجتماعي. وفي هذا الصدد فإن من الصعوبة بمكان الهروب من نموذج انتفاضة الفلسطينيين في المناطق منذ عام ١٩٨٧ رغم أنهم ليسوا من مواطني دولة إسرائيل. ولكن لو أن كل الفئات بها فيها الفئة المسيطرة أبدت مرونة وتسامحاً، فقد يسفر الصراع بينها عن اختيار اتجاه مختلف يتمثل في القبول المتبادل والمصالحة والتراضي، وهي أمور سيصاحبها ظهور مواطنة أكثر عمومية وأكثر مساواة.

الاقتصاد السياسي

بقلم: ميخائيل شاليف

يعد عدم المساواة الاقتصادية نتاجاً لعنصرين، وهما النشاط الاقتصادي في السوق والتدخل الاقتصادي من جانب الدولة. على مستوى السوق هناك صفقات عديدة ومختلفة يجري عقدها. وتحوض الأطراف الاقتصادية - من عمال ومديرين وصيارفة وغيرهم - صراعات ومنافسات (حول الأجور والأسعار والربحية وغيرها). وتزعم كتب الاقتصاد أن قوى العرض والطلب هي التي توجه نشاط السوق. تتناول هذه النظرية الاقتصادية الليبرالية التي أسهم في بلورتها آدم سميث السوق الاقتصادي والعرض والطلب على اعتبار أنها معطيات ولا تفسر التغير التاريخي في تكوينها وطبيعتها. أما النظرية التي تفسر هذه الأمور فهي نظرية الاقتصاد السياسي التي أسهم في صياغتها كارل ماركس. حيث أكد ماركس على الصراع الطبقي بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة واعتبر الدولة أداة تخدم مصالح الرأسماليين، إلى أن ينجح العمال في السيطرة عليها عن طريق الثورة. ولفت باحثون آخرون مثل ماكس فيبر الأنظار إلى إمكانية تصرف الدولة كعنصر مستقل. وفي وقت لاحق، وبعد تشكل الأحزاب العمالية في أوروبا الغربية، طرحت أيضاً إمكانية أن تعبر الدولة عن حسابات المصالح الطبقيّة، أو التحالفات بين

الطبقات (النظرية التوفيقية التي طرحت إمكانية عقد صفقات بين الدولة والعمال ورأس المال). وأخيراً أضيف إلى كل ذلك الجانب الدولي، وبات من الواضح أنه لا يوجد اقتصاد قادر على الانغلاق على نفسه في دولة قومية، والانفصال عن الأحداث الخارجية (نظرية إيمانويل فالرشتاين بشأن النظام العالمي).

تصف نظرية الاقتصاد السياسي إذن النشاط الاقتصادي في سياقه السياسي، وتهتم بالسياسات الاشتراكية التاريخية التي يتسم بها رأس المال والطبقة العاملة والدولة والنظام العالمي. وتسعى هذه النظرية لحل الأسئلة التالية: بالنسبة للطبقة العاملة: ما هو مستوى تنظيم وقوة المنظمات العمالية؟ عندما يتم تنظيم العمال في نقابات مهنية منظمة وقوية وشاملة، وعندما يصبح لهم تأثير سياسي على السياسة الحكومية، تميل البطالة للانخفاض، مما يؤثر على مستوى الأجور والظروف المصاحبة.

بالنسبة لرأس المال: مما تشكل الملكية وما هو مدى تركيزها؟ في حالة ملكية أقلية لأدوات الإنتاج والتمويل، وتحكم الاحتكارات في المصارف وقطاع الأعمال سيجد المستهلكون والعمال والحكومة أنفسهم تابعين لأصحاب رأس المال ومضطربين لإرضائهم.

بالنسبة للدولة: من وجهة نظر الاقتصاد السياسي «الدولة» هي مؤسسة تتكون أساساً من الحكومة والمجلس التشريعي والدواوين الاقتصادية والاجتماعية والبنك المركزي. والسؤال الأساسي هو، ما مدى استقلالية وقوة الدولة مقارنة بالطبقة العاملة ورأس المال؟ فقطاعات رأس المال أو الطبقة القوية من الممكن لأي منهما أو لكليهما من الناحية العملية السيطرة على الدولة لو كانت ضعيفة، وتحسن قدرة الدولة على تسيير الاقتصاد لو كانت قادرة على تعبئة موارد من عندها، بالإضافة إلى ما تنجح في الحصول عليه من رأس المال والطبقة العمالية.

بالنسبة للظروف العالمية: تؤثر الظروف العالمية على جميع الأطراف وعلى العلاقة بينها. وهناك صفقات كثيرة في عصرنا تتجاوز حدود الدولة، ونتيجة لذلك كثيراً ما يجد العمال في الدول الغنية أنفسهم يتنافسون مع عمالة رخيصة من دولة فقيرة. بينما يمكن للرأسماليين تحريك أموالهم وراء الحدود سعياً للحصول على أرباح أكبر وهو ما يعد ميزة لهم. وفي ظل عدم قدرة الدولة على التأثير على الاقتصاد العالمي فإنها لا تكون قادرة على توجيه الاقتصاد المحلي أيضاً. أضف إلى هذا أن الدولة في حالات معينة قد تستغل الساحة العالمية لتحسين مستوى استقلاليتها مقارنة برأس المال والعمالة المحلية، وذلك عن طريق تحقيق أرباح خيالية وعقد تحالفات مع دول أغنى وأقوى، أو الضغط على المواطنين من أجل إخضاع شئونهم الخاصة لاعتبارات الأمن القومي.

من هنا فإن نظرية الاقتصاد السياسي تتناول السوق الاقتصادي على أنه ساحة تستخدم فيها القوة، وتسعى لتوضيح وتفسير توازن القوى بين رأس المال والعمال والدولة، وكذلك بين الطبقات والدول على الساحة العالمية، ومتابعة تأثيراتها. وبعبارة أخرى، النظرية الاقتصادية التي تناقش التفاصيل والمؤسسات، فإن هذه النظرية تبحث النشاط الاقتصادي للكيانات الجماعية أو المنظمة، ولكنها بعكس النظرية الماركسية التقليدية لا تضع النتائج مسبقاً، وإنما تبحث سلوك العناصر المختلفة في إطار الظروف المتغيرة، بما يتفق مع مصالح القوى المتناحرة. ومن هنا فإن ظاهرة عدم المساواة تتسم في الإطار العام للرأسمالية أيضاً باختلاف تاريخي شديد، سواء فيما يتعلق بتوزيع الثروة والسيطرة بين الطبقات، أو بتوزيعها بين الدول.

يقدم هذا الفصل تحليلاً للاقتصاد السياسي لإسرائيل في مراحلها المختلفة. ويرد فيه تمييز بين أربعة نماذج للنظام الاقتصادي السياسي تعبر عن أربع مراحل مختلفة في التاريخ الإسرائيلي وهي: نظام الاستيطان الوطني السابق على قيام الدولة، ونظام الدولة التنموية (Developmental State) الذي بدأ عام ١٩٤٨، ونظام اقتصاد الحرب الذي استمر لفترة شهدت ثلاثة حروب (١٩٦٧، ١٩٧٣، و١٩٨٢)، والنظام الليبرالي الذي بدأ عام ١٩٨٥ ولا يزال في تطور مستمر.

النظام الاستيطاني القومي: كان للأصول التاريخية للمجتمع الإسرائيلي كمجتمع مستوطنين استعماري والنزاع الطويل بين المستوطنين (اليهود) و«السكان الأصليين» (الفلسطينيين) حول الأرض والتوزيع السكاني تأثير على كافة جوانب المجتمع الإسرائيلي، بما في ذلك تطوره الاقتصادي وتحديد مهام الدولة. وفي مرحلة الاستيطان القديم السابق على عام ١٩٤٨، رغم أن أغلب رأس المال كان خاصاً، وكان يأتي لفلسطين في صورة مدخرات وثروات أخرى يجلبها المهاجرون الجدد والمنظمة الصهيونية العالمية، فقد كانت هناك مؤسسات وطنية أخرى لعبت دوراً حاسماً في وضع أسس الدولة المستقبلية. وتم توجيه رأس المال الخاص بشكل أساسي لتمويل بناء بيوت أو إقامة أنشطة تجارية محدودة. وحتى فرار اليهود من ألمانيا النازية في العقد الثالث من القرن العشرين، لم يأت إلى هنا سوى عدد قليل جداً من أصحاب رؤوس الأموال. حيث لم يكن في استطاعة فلسطين/ أرض إسرائيل بسوقها المحدود ومواردها الطبيعية المحدودة أن تقدم لهم الكثير. وكانت كافة الاستثمارات المحتملة معرضة للخطر بسبب النزاع العربي اليهودي، وعدم وضوح الرؤية بشأن المستقبل السياسي.

كان «رأس المال الوطني» ضرورياً للرفاهية الجماعية لليهود. حيث لم يكن في استطاعتهم فرض تحسين وضعهم الإقليمي والديموجرافي مقارنة بالسكان العرب باستخدام الأدوات التي تتوفر للدولة ذات السيادة. وتم إنفاق التبرعات الواردة من الخارج في بناء مستوطنات، تحدد الحدود المستقبلية وإقامة بنية أساسية لاقتصاد مرن قادر على استيعاب المهاجرين، الذين كان كثيرون منهم معدمين. وقد تعاونت الحركة الصهيونية والحركة العمالية في تبني هذه المهام. واعتباراً من العقد الثاني من القرن العشرين تم استخدام إمكانيات الاتحاد العام للعمال في بناء مستوطنات تعاونية ومكاتب عمل وجمعيات تعاونية للإنتاج والتسويق ومجموعة كبيرة من الخدمات المقدمة للأعضاء (كصندوق التأمين الصحي، والمطابخ العمالية التي تقدم الوجبات، والإسكان العمالي وغيرها). وكما زعم شابير وشاليف فقد جاءت هذه التصرفات نتيجة لاحتياج الحركة الصهيونية المنظمة للمستوطنين من ناحية، والصعوبة التي لقيها العمال اليهود في التنافس بنجاح ضد العمال العرب من ناحية أخرى. وقد كان من بين الثمار السياسية لهذا التعاون، الذي استمرت لسنوات طويلة بعد قيام الدولة، ضمان سيطرة الحركة العمالية على البلاد واعتناق مبادئها - التي تتمثل في عزلة اليهود وإدارة اقتصاد جماعي - على نطاق واسع، واعتبار هذه المبادئ أساساً ضرورية للمشروع الصهيوني. وقد استوعبت المجموعة المحدودة من الرأسماليين والقاعدة العريضة من البورجوازيين هذه المبادئ السياسية هم أيضاً، بل ونجحوا في النهوض بمصالحهم من خلال قبول الخطاب السياسي السائد وتغييره في نفس الوقت.

نظام الدولة التنموية: كان تأسيس الدولة عام ١٩٤٨ إيذاناً ببداية نظام اقتصاد سياسي جديد. حيث ظهرت مشكلات اقتصادية خطيرة. وكثيراً ما كانت هذه المشكلات تُرجع إلى الثمن الفادح الذي يتطلبه الأمن واستيعاب الهجرة، ولكن مصادرها كانت أعمق من ذلك من الناحية العملية. فأتت الحرب العالمية الثانية اجتاز «الاقتصاد اليهودي» مرحلة تحول إلى التصنيع. وكان المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي حتى ذلك الحين هو الهجرة. مما عرض الاستيطان اليهودي لفترات انهيار متتالية. ولم يكن من الممكن أن يتحقق النمط الكلاسيكي للرأسمالية الذي يقوم فيه الرأسماليون بالتطوير الاقتصادي وتمويل الاستثمارات من خلال استغلال العمال في ظل ظروف الاستيطان ولا في ظل ظروف دولة إسرائيل الناشئة. وقد بدأت الدولة بعد عام ١٩٤٨ في لعب الدور الذي كانت تلعبه المؤسسات القومية والاستيطانية في تطوير البلاد. نجحت الدولة في عقد تحالفات سياسية مع عناصر خارج الحدود الإسرائيلية، مما وفر لها مصادر لتمويل التنمية الاقتصادية. وكان الأهم من ذلك هو اتفاقية التعويضات التي تم توقيعها مع ألمانيا الغربية، التي أتت بكمية ضخمة من المواد الخام والآلات وجهتها الحكومة للمصانع. وتم توزيع الأموال الوافدة بين ثلاثة قطاعات وهي قطاع النقابات العمالية والقطاع العام والقطاع الخاص. وفي نفس الوقت جلبت موجات الهجرة التي أتت بتشجيع من الدولة جماهير غفيرة من المستهلكين والعمال. واضطر كثيرون من المهاجرين وخاصة الشرقيين للعمل في مجال الصناعة والبناء كعمال بأجور منخفضة.

وفي أواخر العقد الخامس من القرن العشرين نجحت تركيبة رأس المال والعمال والمستهلكين في تحقيق نمو اقتصادي سريع وانخفاض شديد في معدل البطالة. ولكن رغم استخدام مصطلحات الاشتراكية إلا أن الرأسمالية كانت أكثر وضوحاً في الدولة التنموية منها في دولة الرفاهية. ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراءات في اتجاه تأمين مصانع القطاع الخاص. ومن الناحية العملية استخدمت الدولة قدراتها في رعاية الاستثمارات الخاصة، وليس في تنمية مصانع الاتحاد العام للعمال (المستدروت) ومصانع الحكومة فحسب. وعلى المستوى الاجتماعي عملت مؤسسة التأمين الوطني في العقد الأولين للدولة بشكل شديد التواضع، وبدلاً من أن يتمتع المواطنون بحقوق اجتماعية عالمية وفقاً لمبادئ الاشتراكية الديمقراطية تم عملياً الإكثار من أجهزة الشئون الاجتماعية المستقلة التي تم توجيهها لخدمة الفئات السكانية المختلفة (كعمال النقابات والمهاجرين الجدد والعرب) لتقدم لها مستويات متعددة من الدعم والحماية. وازداد هذا الدعم عمقاً في سوق العمل الذي كان العرب فيه في أدنى الدرجات، وفي الطرف الثاني كان أمامهم قدامى المهاجرين الإسكناز، الذين تحول كثيرون منهم في غضون ذلك لموظفي دولة. وكان الشرقيون يحتلون مكاناً وسطاً بين الطرفين.

نظام اقتصاد الحرب: في العقد السادس من القرن العشرين تضاعفت قوة النظام الاقتصادي السياسي الذي تأسس عام ١٩٤٨. حيث تناقصت التحويلات القادمة من الخارج لحساب الحكومة، بينما كان الرأسماليون قد اعتادوا على الحماية والدعم، فيما تزايدت مطالب العمال تحت تأثير انخفاض نسبة البطالة لتصبح هذه المطالب أكثر تشدداً. وكان رد الدولة على هذه التحديات هو سياسة التقشف التي بدأت في أواخر ١٩٦٥، وكان الهدف من ورائها هو تقليل التوقعات والمطالب سواء من جانب أصحاب الأعمال أو من جانب العمال. ولكن الحرب السريعة التي جرت في يونيو ١٩٦٧ جلبت معها عصراً جديداً. فنتيجة لاحتلال الهضبة السورية والضفة الغربية وسيناء قويت عناصر رأس المال والعناصر العمالية، وتزايد الطلب ليعطى دفعة للاقتصاد الإسرائيلي. وبمساعدة أمريكية توسعت المؤسسة العسكرية، وفي نفس الوقت تسببت الاحتجاجات في الأحياء الشعبية الفقيرة (من جانب حركة الفهود السوداء) في توسع شديد في شبكة التأمينات الاجتماعية وشبكة المؤسسات

التعليمية.

وحدث تحول آخر بعد حرب أخرى هي حرب ١٩٧٣ التي حصدت ثمناً هائلاً سواء من الاقتصاد أو من حياة البشر. وبدأت فترة جمود اقتصادي مصحوب بتضخم شديد، ولكن بدون تغيير في المعايير الأخرى للاقتصاد السياسي. ونتيجة لذلك فقدت الدولة تماماً قدرتها على توجيه الاقتصاد بشكل مستقل اعتباراً من أوائل العقد الثامن من القرن العشرين. لم يكن فشل الدولة قاصراً على عدم قدرتها على احتواء الأسعار، وإنما امتد أيضاً إلى قدرتها على تقليل نفقاتها وتعبئة موارد من خلال الضرائب. وكان هناك ارتباط بين الفشل في الحالتين. وكان «الاقتصاد الموسع» أهم أسباب الأزمة الاقتصادية التي واجهتها الدولة، ويُقصد به القوة الاقتصادية المجمعة في أيدي مجموعات الشركات التجارية التي تجمعت في ذلك الوقت حول البنوك الثلاثة الكبرى، بنك ديسكونت وبنك العمال وبنك ليثومي. ونجحت هذه المجموعات في الاستيلاء على الدعم الحكومي لرأس المال، بما في ذلك استغلال المشتريات العسكرية والائتمان الرخيص الذي أدى للتضخم. بذلك تمتعت المجموعات التجارية الكبرى بنسبة ربح متزايدة، رغم الوضع الاقتصادي المتردى من حولها. وفي نفس الوقت تمتع المستدرون - الذي كان يعتمد على قوة المجموعات العمالية التي كانت قوية في القطاع العام - بحق الاعتراض على المبادرات السياسية في مجال السياسة الاقتصادية. النظام الليبرالي: حدثت انفراجة في الأزمة المذكورة آنفاً في عام ١٩٨٥ مع ولادة «خطة الطوارئ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي» التي احتوت الارتفاع الجامح في الأسعار، وأنقذت الاقتصاد بهذه الطريقة من أزمة التضخم الشديد. وقد جاء وجود الخطة ونجاحها بناءً على عدة عناصر، منها حساسية وضع الشركات الكبيرة بسبب التدهور في سوق السلاح العالمي، والمساومات السياسية المحلية التي أتاحت الفرصة لعقد صفقات بين المستدرون والحكومة، والظروف العالمية ومنها المساعدات الأمريكية السخية. وجلبت الخطة معها إصلاحاً هيكلياً كان هدفه تقليل إسهام الدولة في الميزانية، وتغيير التوازن بين الاقتصاد والدولة في كافة المجالات ومنها الإنتاج والدخل والتمويل. وكان من المفترض في خصخصة الشركات الحكومية وفصل عمال القطاع العام أن يؤدي إلى تقليل دور الدولة كمستثمر ورب عمل، أما الإصلاحات في دولة الرفاهية فقد كان من المفترض أن تقلل ديون الدولة في مجال التأمينات الاجتماعية.

كان التحول الآخر الذي طرأ على السياسة هو ما أطلق عليه «إصلاح سوق المال»، وكان يهدف إلى وقف سيطرة الدولة على المدخرات والاستثمارات وجعل الادخار ذي جدوى عن طريق مؤسسات مالية كالبورصة. أضيف إلى هذا أنه بعد تطبيق سياسة الليبرالية في العلاقات الاقتصادية الخارجية لإسرائيل أصبح لدى أصحاب رؤوس الأموال فرص للتعامل مع البنوك والبورصة ومع مستثمرين آخرين في الخارج. وقد بدأ هذا الإصلاح لأول وهلة وكأنه انتصار للسوق على الدولة، أكثر مما حدث في أي إجراء آخر. غير أن هذا الانتصار كان يتناسب مع مصالح أخرى هامة للدولة نفسها. فقد تحررت الدولة بهذه الطريقة من واجبها الأخلاقي، الذي يقتضي التوسع في وسائل الإنتاج، بينما تحرر رجال الصناعة من ارتباطهم التقليدي بالبنوك المحلية الكبيرة، التي كانت تخدم الدولة في وقت سابق، كوسيلة لتحويل التمويل المخصص للاستثمارات. وبهذه الطريقة بدأت تغيرات في توزيع المهام بين الدولة والسوق، وكذلك في توازن القوى بين العناصر المختلفة المشاركة في الاقتصاد العام. وبما يتوازى مع ذلك جرى تغيير مؤسساتي كبير داخل الدولة نفسها. فقد أصبح بنك إسرائيل هيئة مستقلة، تسيطر على اثنين من أهم المقاييس التي تتحكم في السياسة الاقتصادية، وهما سعر الفائدة وسعر الصرف. ومن هنا فقد كان التوجه العام للنظام الليبرالي هو ابتعاد الدولة عن التدخل المباشر في الاقتصاد، وزيادة قوة قطاع الأعمال، وفي نفس الوقت أصبح بنك إسرائيل أداة جديدة لتحديد السياسة الاقتصادية الموسعة. أما بين المستثمرين أنفسهم فقد بدا أن هناك تقييد معين لسيطرة البنوك الكبرى، وبناءً على ذلك زادت قوة المجموعات المالكة والشركات القابضة الأخرى.

من وجهة النظر التاريخية كان التحول الكبير الذي طرأ على المشهد الاقتصادي السياسي في إسرائيل هو التحول الذي جرى في الاتحاد العام للعمال (المستدرون). فعلى مدى ما يقارب أربعين عاماً كان المستدرون من أهم العناصر في الاقتصاد العام، وكان وسيلة هامة لتنفيذ سياسات الحكومة. ومع الخصخصة العامة للمصانع التي كان يملكها المستدرون، وتأمين شبكة التأمين الصحي التابعة له، أصبح المستدرون مجرد نقابة مهنية، بل واضطر إلى النضال من أجل البقاء. وفي مجال علاقات العمل تناقص الدور الذي كان يلعبه المستدرون، نظراً لاختفاء آليات التفاوض الجماعي من أجل زيادة الأجور على المستوى القومي، وكذلك بسبب ظهور عقود عمل فردية، وأساليب جديدة للتشغيل (مثل شركات الموارد البشرية)، واستقدام عشرات الآلاف من العمال الأجانب الذين ليس لهم أي حقوق. ورغم ذلك فإن المستدرون لا يزال صامداً حتى الآن، ولو كإطار مناسب لتحقيق مصالح مشتركة للجماعات القوية فيه، التي لا تزال تضيف عليه قوة سياسية معينة.

تتميز إسرائيل الجديدة بتقليل مساحة الدور الذي تلعبه الدولة في توزيع الدخل والثروة والانفتاح على الاقتصاد العالمي. ومن الممكن اليوم أن نشهد فيها بالفعل مظاهر واضحة تعبر عن العولمة. من بين هذه المظاهر قدوم شركات وشبكات أمريكية

عملاقة للعمل في إسرائيل، وسيطرة المستثمرين الأجانب على بعض المؤسسات الاقتصادية والشركات الكبرى مثل مؤسسات «كور» و«بنك هابوعاليم»، والتوسع في التصدير والاستيراد. في مقابل ذلك يجب الانتباه إلى أن النظام المالي لا يزال يحافظ على قدر معين من الاستقلالية عن النظام العالمي. فلا توجد منافسة حقيقية من جانب البنوك الأجنبية، وعلى مدى فترة طويلة كان هناك فارق واضح بين سعر الصرف في إسرائيل والعالم. كذلك فقد كان رأس المال المحلي (الذي قدمته البنوك أو الحكومة) هو المصدر الرئيسي لتمويل دخول المؤسسات الأجنبية لميدان الاقتصاد المحلي، كما هو الحال في حالة قيام شركة «شمروك» بإنشاء مصنع «إنتل» في «كريات جت». ومن الأهمية بمكان أن ندرك أيضاً أن الانفتاح على الاقتصاد العالمي والاتجاهات الليبرالية الأخرى قوبلت بالترحيب ليس من جانب رأس المال الأجنبي وقيادات الصناعة والبنوك في إسرائيل فحسب، وإنما أيضاً من جانب الطبقة الأكاديمية والإدارية الكبيرة، التي تتكون أساساً من الفئة الاجتماعية التي كانت تسيطر دائماً على المجتمع الإسرائيلي (والتي تضم الرجال الإشكناز). وفي عصر أوسلو كان يبدو أن اهتمام هذه الفئة بتطبيع الاقتصاد وفي نفس الوقت بتطبيع العلاقات الخارجية الإسرائيلية هو الذي أدى إلى التغيرات الاقتصادية والسياسية.

ليس من الواضح بعد ما هي الاتجاهات التي تقودنا الليبرالية والعولمة إليها. فقد حل محل النجاح الاقتصادي الذي شهدته نهاية الألفية الثانية واقع أليم. فم منذ تلاشى وهم ريادة الصناعات التكنولوجية المتقدمة على الساحة العالمية، وتفجر انتفاضة الأقصى على الساحة المحلية، بدأ الاقتصاد الإسرائيلي في التقلص، وارتفعت نسبة البطالة مرة أخرى لأكثر من ١٠٪. كما كان الحال في بداية العقد التاسع من القرن العشرين. ولا يزال من غير الممكن الرد على السؤال بشأن ما إذا كان الاقتصاد الإسرائيلي سيظل قادراً على إحداث نمو متواصل بعد انتهاء عصر الليبرالية. ولكن الشيء الواضح هو أن دورتنا النمو الاقتصادي الأخيرتين كانتا نتاجاً لقوى قادمة من الخارج، وهي موجة الهجرة الكبرى من الاتحاد السوفيتي السابق بعد انقراض عقده، والزيادة الهائلة في التجارة الخارجية، ونمو القطاعات التكنولوجية في كافة أنحاء العالم. ومع ذلك فمن الواضح بما لا يقل عن ذلك أن ما غذى هذه القوى هو موارد وفكر دولة إسرائيل.

والخلاصة أن الدولة لها دور حاسم في تشكيل السياسة الاقتصادية ورسم ملامح المؤسسات الاقتصادية حتى في عصر الليبرالية. وجدير بالذكر أيضاً أنه ليس من الواضح ما إذا كانت الدولة ستنتج في استكمال إجراءات التحول للنظام الليبرالي. ورغم التغيرات الكبيرة التي جرت على مدى العقدين الماضيين في الإنفاق العام على الدفاع ودعم الاستثمار وسداد القروض القديمة وتدعيم الخدمات الاجتماعية، يبدو أن هناك قيود سياسية تمنع المساس بالشئون الدفاعية والاجتماعية، مما سيمنع الحكومات من التقويض التام لما يسمى «دولة الرفاهية». وستظل قطاعات الصحة والتعليم وباقي الخدمات الاجتماعية - التي تمولها الدولة بشكل جزئي أو كامل - أكبر قطاعات التوظيف في إسرائيل. أضف إلى هذا أن التكلفة الفادحة لاستمرار الاحتلال وقمع المقاومة الفلسطينية تظهر بالتأكيد في ميزانية الدولة. وأخيراً يجب أن نضع في الاعتبار أيضاً قدرة ضحايا هذه التطورات على ترجمة قوتهم العددية إلى قوة سياسية. فهؤلاء الضحايا - وخاصة العرب والشرقيين واليهود الأرثوذكس والطبقات الفقيرة - ليس لهم اليوم تأثير سياسي أو لا يترجمون قوتهم السياسية إلى سياسة اقتصادية واجتماعية مختلفة. ولكن حري بنا أن نذكر أن السياسة - مثلها في ذلك مثل الاقتصاد - تميل إلى التطور ببطء سواء في إطار النظام الحزبي أو بعيداً عنه. ومن المحتمل أن نشهد في المستقبل ظهور فئات أو جماعات اجتماعية تعترض على العناصر التي تتغير في السياسة الاقتصادية، حتى لو كان الاتجاه العام غير قابل للتغيير.

* هوامش وتعليقات المترجم:

١ - أرض إسرائيل الكاملة: اسم يطلقه اليهود اليمينيون على المساحة التي تتضمن اليوم إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن وأجزاء من سوريا ولبنان والعراق ومصر.

٢ - رغم تعدد إشارة الكاتب إلى التمييز الذي يتعرض له العرب سواء في المناطق المحتلة أو داخل إسرائيل بسبب سعي الطوائف اليهودية المختلفة برعاية الحكومة الإسرائيلية وتشجيعها للاستيلاء على أراضيهم، إلا أن الصواب جافاه في هذه النقطة حيث من الثابت أن البناء الذي يصفه بأنه بدون ترخيص ناتج عن رفض الحكومة الإسرائيلية منح تراخيص بناء للعرب في تلك المناطق، التي لم يصدر فيها على مر السنين منذ سقطت تحت الاحتلال الإسرائيلي ترخيص بناء واحد لأسرة عربية. أضف إلى هذا أن القرى البدوية التي وصفها بأنها قرى غير معترف بها، إما أنها موجودة في أماكنها فعلياً قبل سنوات طويلة من إعلان قيام دولة إسرائيل، أو أن الحكومة الإسرائيلية قامت بإجلاء سكانها من الموضع الذي كانت فيه قراهم عند تأسيس دولة إسرائيل إلى الموضع الحالي واستولت على أراضي قراهم الأصلية.

♦ دراسات ♦

٣

الشركاء الاستراتيجيون الجدد لإسرائيل: تركيا والهند مركز «بيجين» - السادات للدراسات الاستراتيجية - جامعة بار إيلان دراسات في الأمن القومي - العدد رقم ٧٧ (٢-٢)

بقلم: إفرايم عنبر - ترجمة وإعداد: مصطفى الهواري

(٢) الهند

* العلاقات المتنامية مع الهند:

اعترفت الهند بإسرائيل في سبتمبر ١٩٥٠، إلا أنها رفضت إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها وسمحت فقط بفتح قنصلية في بومباي عام ١٩٥٣. كان معظم الزعماء الهنود في حزب المؤتمر الحاكم قد ربطوا بين المشروع الصهيوني والاستعمار الغربي، علاوة على أن إسرائيل ولدت نتيجة تقسيم فلسطين إلى جماعتين عرقيتين دينيتين في إطار تسوية سياسية بدت سيئة من وجهة النظر الهندية. كما أن موضوع التقسيم تسبب في المزيد من رفض شرعية الدولة اليهودية الوليدة. بالإضافة إلى ذلك تخوفت حكومة الهند من تحفظات الأقلية المسلمة في بلادها، اعتقاداً منها بأن المسلمين يميلون إلى تأييد القضية العربية. لقد بذلت إسرائيل جهوداً هائلة من أجل تحسين العلاقات مع الهند، إحدى الدول الرائدة لحركة الدول غير المنحازة (NAM)، إلا أنها لم تحقق سوى القليل من النجاح في جهودها تلك. وقد امتنعت الهند عن الاستجابة لعمليات جس النبض الإسرائيلية بسبب الضغوط التي كانت تتعرض لها من جانب الكتلة العربية، وتبنت سياسة مناوئة لإسرائيل تتفق مع عضويتها في حركة الدول غير المنحازة.

كانت إسرائيل قد عُرفت في الستينيات وبصورة تدريجية بأنها حليفة للولايات المتحدة، الأمر الذي حال أكثر دون قيام علاقات طيبة مع الهند التي ساورتها الشكوك في السياسة الخارجية الأمريكية. ولم تؤد المعونة العسكرية المحدودة التي قدمتها إسرائيل للهند خلال مواجهتها مع الصين وخلال حربيها مع باكستان (عامي ١٩٦٥ و ١٩٧١)، وكذلك التعاون القليل بين أجهزة الاستخبارات الهندية والإسرائيلية على مر السنين، إلى حدوث تغير في موقف نيودلهي تجاه القدس. بل إن اتفاقية السلام التي وقعت في ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل لم تقلل من العداء الرسمي الذي أظهرته النخبة السياسية الهندية تجاه إسرائيل. وكما هو الحال مع تركيا، حدث التغير في موقف الهند تجاه إسرائيل في أعقاب التغيرات التي طرأت على المنظومة الدولية مع

انتهاء الحرب الباردة، حيث شعرت الهند بأنها معرضة للخطر من الناحية الاستراتيجية عندما انهار حليفها، الاتحاد السوفيتي، وبالتالي تضاعف المصدر الرئيسي للدعم الدبلوماسي وللتكنولوجيا العسكرية. واضطرت الهند إلى إعادة تقييم سياستها الخارجية، بما في ذلك علاقتها مع إسرائيل. بالإضافة إلى هذا، لم ترغب الهند في التخلف عن الصين التي حسنت علاقاتها مع إسرائيل بصورة تدريجية منذ الثمانينيات. كما أسهمت التغيرات في السياسة الداخلية الهندية في تحسين علاقات الهند مع الصين. وساعد ظهور حزب بهارتا جاناتا (BJP) على مسرح السياسة الهندية في إزالة التردد بشأن العلاقات مع إسرائيل. وكان التوجه القومي الهندي كایدولوجيا لحزب بهارتا جاناتا سببا في النظر إلى الدولة اليهودية على أنها لا تشكل عبئا دبلوماسيا، بل هي حليف محتمل في مواجهة باكستان والإسلام المتطرف. وقد تحقق تطبيع العلاقات مع إسرائيل أيضا نتيجة التحول الليبرالي الاقتصادي الذي تزعمه ناراسيما راو، رئيس الحكومة عن حزب المؤتمر. وشجعت الهند إلى حد كبير الاتصالات والعلاقات الاقتصادية والتكنولوجية مع الغرب، وذلك في إطار السياسة التي انتهجها ناراسيما راو. واعتبرت إسرائيل عنصرا من العناصر التي يتكون منها الاقتصاد العالمي الذي تطلعت الهند للانضمام إليه. وأعلنت الهند في يناير ١٩٩٢ (مثل تركيا) قيام علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وربطتها بالزيارة المنتظرة التي سيقوم بها رئيس الوزراء الهندي راو للولايات المتحدة. فقد خلصت نيودلهي إلى أن التفاهات مع إسرائيل من شأنها أن تساعد على تهيئة مناخ أفضل في الولايات المتحدة، وذلك بسبب العلاقة الوطيدة بين واشنطن والقدس. وهكذا تجمعت نظريات جديدة في مجالات السياسة الداخلية والسياسة الخارجية.

* توطيد العلاقات:

بعد رفع العلاقات الدبلوماسية بين الهند وإسرائيل إلى مستوى السفارات، بدأ تدفق الزيارات المتبادلة من جانب كبار المسؤولين في الدولتين، وهو ما شكل الأساس الراسخ للتعاون الوثيق في العديد من المجالات. وكانت أهم زيارة للهند من الناحية السياسية، هي تلك التي قام بها رئيس إسرائيل عيزرا فايتسمان في ديسمبر ١٩٩٦، وهي الزيارة التي كانت ترمز إلى الدفء الجديد الذي دب في أوصال العلاقات الثنائية. وانعكس التقارب بين الدولتين أكثر في الزيارة التاريخية التي قام بها آرئيل شارون للهند في سبتمبر ٢٠٠٣، كأول زيارة يقوم بها رئيس وزراء إسرائيل للهند. وكانت تلك الزيارة فرصة لتقوية التفاهات الثنائية بين الجانبين على أعلى المستويات، ولإعطاء دفعة أكبر للعلاقات بين المؤسستين العسكريتين، وللعلاقات التجارية.

وعلى المستوى الاقتصادي، وقعت الدولتان على اتفاقات تجارية مختلفة، بما في ذلك التوقيع على بروتوكولات بشأن الازدواج الضريبي. كما بدأ تسير رحلات جوية مباشرة أدت إلى تسهيل الاتصالات الاقتصادية والسياحية. وفي حين كان التركيز يقتصر في بداية العلاقات التجارية على الماس ثم على التعاون في مجال الزراعة، أصبحت التجارة الآن مزدهرة، ومن بين جملة ما تشمله تجارة التقنية العالية والمواد الكيماوية والأدوية. ووصل التبادل التجاري بين الجانبين في سنة ٢٠٠٧ إلى ٣,٣ مليار دولار، وذلك مقابل ٢٠٢ مليون دولار في ١٩٩٢. وفيما يتعلق بالقوة الاقتصادية أصبحت الهند تشكل الاقتصاد الرابع في العالم من حيث الحجم بعد الولايات المتحدة والصين واليابان، كما أنها تعد من الاقتصاديات التي تحقق نمواً سريعاً جداً، وهي تتيح الكثير من الفرص، ورجال الأعمال الإسرائيليون يدركون هذا.

قام مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية بأنشطة في مجالات مختلفة مع الهند. فمنذ ١٩٩٢ شارك ٢٣٠٠ دارس في أكثر من ٦٠ دورة دراسية بالهند اشتملت على دورات في مجالات مختلفة مثل الصحة والزراعة والتعليم والإدارة.. ووجهت إسرائيل أيضا الدعوة إلى أكثر من ٩٠٠ هندي لتأهيلهم في مؤسساتها ومنشأتها في مجالات مثل الزراعة والتنمية الاجتماعية والطب والصحة العامة والإدارة والعلم والتكنولوجيا والتعليم. وتلحق الهند أيضا دبلوماسيين إسرائيليين بدورات تخصصية تنظمها للدبلوماسيين الأجانب في وزارة الخارجية. وعلى غرار ذلك، توطدت العلاقات في مجال الثقافة عن طريق تبادل زيارات الفنانين وفرق الرقص والموسيقى وتبادل المعارض الفنية وأيضا تنظيم دورات دراسية أكاديمية.

لم يحدث في نهاية التسعينيات رد الفعل المضاد الذي تخوفوا منه في الماضي من جانب الطائفة الإسلامية في الهند، وأظهرت الدولتان خطوط تشابه ملموسة في تعاملهما مع الصراعات الإقليمية التي كانتا ضالعتين فيها، كما كانت لهما أجندة استراتيجية مشتركة. وأدى القرار الأمريكي في يناير ١٩٩٩ بإلغاء معظم العقوبات التي فرضت على الهند بعد التجارب النووية التي أجرتها في مايو ١٩٩٨، إلى إزالة عقبة كبيرة من طريق علاقات القدس مع نيودلهي، وأصبح الطريق ممهداً لتحقيق الاستفادة الكاملة في علاقات أوثق. ويبدو أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والحرب ضد الإرهاب الدولي، خلقت مناخاً سياسياً أكثر ملاءمة للتعاون الاستراتيجي الهندي - الإسرائيلي. وفي نهاية الأمر أدى الإدراك المتزايد في الهند بأن السلطة الفلسطينية أصابها التفسخ وأصبحت كيان فاشل غير قادر على مواصلة مسيرة السلام، إلى تقليص الخلافات بين إسرائيل والهند بشأن المسألة الفلسطينية.

وكما كان الحال مع تركيا، فقد صمدت علاقات الهند مع إسرائيل أمام التغيرات السياسية الداخلية الحادة. فبعد الانتخابات في مايو ٢٠٠٤ تولى السلطة ائتلاف أحزاب التحالف التقدمي المتحد (UPA) بزعامة حزب المؤتمر. وعلى الرغم من أن العناصر التي تتكون منها الحكومة الجديدة كانت تنتقد بشدة وجود علاقات وطيدة مع إسرائيل وواصلت انتقاد سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين ولبنان، فإن الحكومة استمرت في الإبقاء على منظومة العلاقات مع الدولة اليهودية، وواصل وزراء الـ UPA التعامل مع إسرائيل. كما وقعت اتفاقات ثنائية جديدة في يوليو ٢٠٠٥ (مبادرة صناعية للبحث والتطوير)، وفي نوفمبر ٢٠٠٥ (اتفاق تعاون اقتصادي)، وفي مايو ٢٠٠٦ (اتفاقية زراعية). واتسعت العلاقات بين القدس ونيودلهي واستمرت العلاقات الأمنية كما كانت في الماضي.

أدى التحسن الإضافي في العلاقات بين الولايات المتحدة والهند في القرن الحادي والعشرين، الذي أيدته حكومة الـ UPA، وكذلك التعاون المتزايد بين جماعات الضغط الموالية لإسرائيل والمالية للهند في واشنطن، إلى تضيق الفجوات في التوجه العالمي في السياسة الخارجية للدولتين. وشعرت إسرائيل بالارتياح عندما ضمت الهند صوتها في الأمم المتحدة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الأصوات التي تقول إن إيران أخلت بتعهداتها الدولية في المسألة النووية. علاوة على هذا، نظرت القدس إلى الاتفاق الذري الجاري بلورته بين واشنطن ونيودلهي وبيّح للهند إمكانية الإطلاع على تكنولوجيا نووية أمريكية، رغم عدم توقيعها على معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT)، على أنه سابقة تبشر بالخير. ففي حالة المصادقة على الاتفاق، سيكون في مقدور إسرائيل - ذات الموقف المشابه لموقف الهند من معاهدة حظر الانتشار النووي - الوصول إلى سوق الطاقة النووية الأمريكية.

* تشابه وجهات النظر تجاه الصراعات الإقليمية:

يتزايد شعور كل من الهند وإسرائيل بالخطر نظراً لأن كليهما كانتا ضالعتين في صراعات طويلة وخاضتا عدة حروب تقليدية واسعة النطاق ضد جاراتها. كما كانت لهما تجربة في صراعات منخفضة الشدة، وضد الإرهاب، وفي السعي من أجل عدم وصول أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي خصوم إقليميين.

يشعر الهنود - مثل الإسرائيليين - بأنهم محاصرون في منطقهم، كما يرى الهنود أن باكستان ترغب في تفكك الهند. والكثيرون في المؤسسة العسكرية الهندية مقتنعون بأن باكستان تشغل الهند بالحرب بواسطة من ينوبون عنها في ذلك، وبأنها تساند الانفصاليين المسلمين الذين يمارسون أساليب إرهابية. علاوة على هذا، فإنه على الرغم من الدبلوماسية الحذرة التي تتبناها الهند من أجل تقليل التوترات بينها وبين الصين فإن أغلبية الأجهزة الاستراتيجية الهندية تشارك دولا عديدة أخرى في الدائرة المحيطة بالصين وجهة النظر التي ترى أن التقدم الاقتصادي الهائل الذي حققته الصين وتنامى قوتها العسكرية، ينطويان على تهديد لأمنها القومي.

كما سبق أن ذكرنا، فإن وضع إسرائيل الاستراتيجي تحسن إلى حد كبير جدا في عصر ما بعد الحرب البارد. وعلى الرغم من ذلك لا تزال هناك تهديدات لوجودها، وعلى وجه الخصوص من جانب المشروع النووي الإيراني. ولا تزال إسرائيل تواجه عداء عميقا في العالم العربي الذي لا تزال بعض دوله تأمل في محوها من خريطة العالم. ولقد ثبت خطأ التوقعات غير الواقعية بأن عملية السلام سوف تضع نهاية للصراع العربي - الإسرائيلي.

لكل من الهند وإسرائيل مواقف متشابهة تجاه المجتمع الدولي الذي يبدو غير قادر على فهم مدى تعقيد الصراعات العرقية والدينية المتواصلة مع جاراتها. ويرى البعض في الهند أن الاهتمام الدولي ينتقل من الضغط على إسلام آباد كي تعمل ضد الإرهاب إلى الضغط على نيودلهي حتى تستفيد باكستان من القضاء على الإرهاب. وعلى غرار ذلك، يشعر الإسرائيليون بأنهم يتعرضون للضغط لتقديم تنازلات للزعامة الفلسطينية، انطلاقا من فرضية أن هذه الزعامة قادرة على تحقيق إنجازات للفلسطينيين، وعندئذ فقط يمكن حشد تأييد لإنهاء العنف ضد أهداف إسرائيلية. والموقف المشابه للهند وإسرائيل، برفض التفاوض طالما أن خصومها يمارسون العنف، يبدو في كثير من الأحيان وكأنه خط متشدد ولا لزوم له. وهناك نموذج آخر للموقف العدائي ضد الدولتين، وهو موقف منظمات حقوق الإنسان التي توجه الانتقادات في كثير من الأحيان إلى الأساليب التي يتبناها الإسرائيليون والهنود في نشاطها ضد الإرهاب.

* الأجندة الاستراتيجية المشتركة:

لم تؤد الأجندة الاستراتيجية المشتركة، التي سنورد مضمونها فيما بعد، إلى تحويل شبكة العلاقات التي تنامت بين الهند وإسرائيل لتحالف عسكري، لأن كل دولة منهما لا تريد التورط في الصراع الإقليمي الذي تخوضه الأخرى. وتؤكد الدولتان على أن العلاقات الأمنية تهدف فقط إلى تعزيز قدرات الدفاع الوطني والاستقرار الإقليمي، وأنها ليست موجهة ضد طرف

ثالث. فإسرائيل لا تريد أن تبدو وكأنها عدوة لباكستان، كما أنها تتوخى الحذر الشديد في تصرفاتها في إطار علاقاتها مع الصين. وعلى غرار ذلك، فإن للهند مصالح سياسية واقتصادية كثيرة في العالم العربي، وجماليات كبيرة منتشرة في منطقة الخليج الفارسي (العربي)، كما أنها تتعاطف مع الفلسطينيين. إلا أن وجهة نظر الهند تجاه إيران تختلف عن مثلتها الإسرائيلية. وعلى الرغم من ذلك، فإن أوجه القلق الاستراتيجية المتطابقة تعطي منظومة العلاقات بين الهند وإسرائيل شكلاً يختلف إلى حد كبير عن شكل العلاقات الثنائية العادية.

* العدو المشترك:

يتشابه المصدر الحالى للتهديدات التي تواجهها الدولتان، وهو يتمثل في نشاط الإسلام المتطرف في الشرق الأوسط الموسع. لقد اتحدت نظرة كل من الهند وإسرائيل إلى قضية الإسلام المتطرف. فالهند تنظر إلى بعض الدول في العالم العربي، وعلى وجه الخصوص إلى المملكة العربية السعودية، على أنها بؤرة يلتقى عندها التطرف الإسلامى. كما ترى الهند أن التهديد أصبح قريباً جداً إزاء العلاقات الوطيدة بين العربية السعودية وبين باكستان، وهى العلاقات التي تنظر إليها الهند في ريبة. ويشير مخزون الأسلحة النووية الباكستانية المخاوف في نيودلهي، خاصة بسبب احتمال وقوع رؤوس متفجرة نووية في أيدي متطرفين إسلاميين، في حين ترى إسرائيل أن المتطرفين الإسلاميين في العالم العربي وفي جمهورية إيران الإسلامية يشكلون تحدياً أمنياً دائماً. فالعلاقات بين إيران من جهة وحزب الله وحماس من جهة أخرى - وهما منظمتان إسلاميتان متطرفتان أصبح لمنظومتيهما السياسيّتين تأثير كبير جداً - تشكل تحديات أمنية هائلة. والكرهية الشديدة من جانب إيران، إضافة إلى قدرتها النووية، تشكل خطراً يهدد وجود إسرائيل. وتشعر الدولتان بالقلق أيضاً من النفوذ المتزايد لبعض التيارات المتطرفة على الأقلية المسلمة فيهما، ومن الانعكاسات الأمنية لمثل هذه المسيرة. وهكذا نرى أن العدو المشترك يمثل رباطاً استراتيجياً جيداً بين الدول. بوجه عام، تتشابه الدولتان في ثقافتيهما الاستراتيجيتين، كما تفكران بمفاهيم متماثلة في أوقات الصراع العنيف.

* تعاون أمنى مزدهر:

الإطار الرسمي للتعاون الأمنى قائم بالفعل، حيث يقوم كبار رجال الجيش والأمن في الدولتين بتبادل الزيارات. وقد تشكلت في عام ٢٠٠٢ مجموعة عمل مشتركة بشأن العمل ضد الإرهاب، وهى تتيح للجانبين تبادل الخبرة والمعلومات ونظرية التدريبات، وذلك من أجل مواجهة هذا التهديد العالمى بشكل أكثر فاعلية. وقد انعقد آخر اجتماع لمجموعة العمل هذه في نيودلهي في مارس ٢٠٠٧. وشملت المناقشات كيفية مكافحة تمويل الإرهاب وإرسال الأسلحة إلى الإرهابيين، وخطورة تجارة المخدرات والتعاون في اللقاءات متعددة الأطراف. وتنتاب أجهزة الاستخبارات في الدولتين نفس المخاوف ويتركز اهتمامها على الجماعات الإسلامية المتطرفة. وقد خاضت الهند وإسرائيل الحرب ضد الإرهاب بصورة فاعلة، وهما ملتزمتان بالتنسيق مع دول ديموقراطية أخرى ضد هذا التهديد. وهناك آليات أخرى لتبادل المعلومات بين مجلسى الأمن القومى في الدولتين. وبالإضافة إلى هذا فإن معظم الصناعات الحربية الإسرائيلية فتحت مكاتب لها في الهند، من أجل تسهيل الاتصالات والمبيعات.

تعد الهند واحدة من أسواق الأسلحة التي يتزايد حجمها بسرعة في العالم، فهى ثالث أكبر دولة مستوردة للأسلحة في العالم، وذلك بإنفاقها ما يقرب من أربعة مليارات دولار سنوياً على استيراد الأسلحة. بل لقد درست نيودلهي مضاعفة نفقاتها على الأمن في السنوات القادمة. وقد نجحت الصناعات الحربية الإسرائيلية المتقدمة في التغلغل إلى السوق الهندية، وأصبحت إسرائيل في نهاية عام ٢٠٠٦ ثانية أكبر دولة مصدرة للأسلحة إلى الهند بعد روسيا. وكانت الهند في تلك السنة هى العميلة الرئيسية لشركات التصنيع الحربى الإسرائيلية، حيث بلغت قيمة مشترياتها من هذه الشركات ١,٥ مليار دولار. وعلى حد قول وزير الدفاع أ.ك. أنتونى فإن الصناعات العسكرية الإسرائيلية عقدت صفقات في الهند في الفترة ما بين عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦ بلغت قيمتها حوالى مليار دولار سنوياً.

كانت الهند ترغب في البداية في تطوير بعض الأسلحة السوفيتية القديمة التي تمتلكها، ولجأت في هذا الشأن إلى شركات إسرائيلية. وعلى مر السنين اكتسبت إسرائيل شهرة في تطوير المعدات العسكرية القديمة من جميع الأنواع والمصادر. وتفوقت إسرائيل في تطوير المعدات الروسية لأن بعض المهاجرين إلى إسرائيل كانوا يعملون كفنيين ومهندسين في الصناعة العسكرية الروسية. ووقعت شركات إسرائيلية على عدد من العقود الكبيرة مع سلاح الطيران الهندى لتوريد أجهزة للطائرات من طراز MIG-21 روسية الصنع المطورة، وأيضاً لتطوير طائرات لمهاجمة أهداف أرضية بقنابل موجهة بالليزر. كما استعانت الهند بإسرائيل لتطوير الطائرات SU-30. وفازت شركة سولتام الإسرائيلية بعقد لتطوير مدافع عيار ١٣٣ ملميمتر السوفيتية. ووردت إسرائيل أنظمة متقدمة للتحكم في النيران وأجهزة قياس حرارية لأسطول الدبابات بالجيش الهندى من طراز T-72 الروسية. كما قامت بتطوير منظومات الدفاع الجوى ZSU-23 روسية الصنع. وتتناقص مثل هذه الصفقات بسبب ابتعاد

الهند تدريجياً عن المعدات الروسية بسبب مطالب موسكو الكبيرة جداً للحصول على عائدات من الشركات الأجنبية التي تقوم بتطوير أسلحتها، فضلاً عن صعوبات توريد قطع الغيار السوفيتية. علاوة على ذلك فإن التكنولوجيا الروسية تكون متخلفة أحياناً عن تكنولوجيا الغرب. على سبيل المثال، ألغى الهنود في أبريل ٢٠٠٦ مشروع تطوير الطائرات TU-142، الذي كان موضوعاً للمفاوضات بين روسيا وإسرائيل.

واجهت الصناعة العسكرية الهندية صعوبات في تطوير منظومات أسلحة متقدمة، مثل الدبابات والمروحيات. وعلى الفور أدركت الطاقة الكامنة في الصناعات العسكرية الإسرائيلية لحل بعض المشكلات، وأصبحت عملية مهمة. وكانت أكبر صفقة أسلحة (أكثر من مليار دولار، وتطلبت موافقة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣) تشمل منظومتى رادار من طراز Green Pine، وثلاث منظومات AWACS من طراز «فالكون» لتركيبها على طائرات روسية من طراز II-67. تعتمد قوات الجيش الهندي أساساً - إن لم يكن بصورة مطلقة - على الطائرات بدون طيار إسرائيلية الصنع. ولجأت الهند إلى الصناعة الجوية الإسرائيلية، التي كانت معروفة بأنها واحدة من الصناعات الرائدة في تطوير تكنولوجيا عسكرية ومدنية، لتلبية طلباتها من الطائرات بدون طيار. ولقد تأكد الاحتياج إلى الطائرات بدون طيار بعد نزاع الحدود مع باكستان في كارجيل عام ١٩٩٩، عندما أدرك الجيش أنه يمكنه اكتشاف عمليات التسلل عبر الحدود قبل أن تتم لو كانت لديه طائرات بدون طيار. واعتمد الأسطول الهندي أيضاً على الطائرات بدون طيار الإسرائيلية من أجل الحصول على إنذار جوي. ووقعت وزارة الدفاع الهندية في عام ٢٠٠١ على صفقة مع الصناعة الجوية الإسرائيلية بـ ٧,٢ مليون دولار عن كل طائرة بدون طيار. وخلال عام ٢٠٠٣ منحت الهند الصناعة الجوية الإسرائيلية عقداً بلغت قيمته ١٣٠ مليون دولار لطائرات بدون طيار من طراز «هارون»، تخلق على ارتفاع متوسط ولديها القدرة على البقاء لفترة زمنية طويلة في الجو. وبعد النجاح الكبير الذي حققته الطائرة بدون طيار «هارون» باعت إسرائيل ٥٠ طائرة أخرى في صفقة بلغت قيمتها ٢٢٠ مليون دولار وصادقت عليها حكومة الـ UPA الجديدة في عام ٢٠٠٥.

استخدم الأسطول الهندي منذ عام ٢٠٠٣ منظومة الصواريخ أرض/جو «باراك»، التي تعمل من زوارق ومهمتها حماية السفن من الطائرات والصواريخ. وأدخل الأسطول الهندي في نشاطه العملي قوارب الدورية السريعة من طراز «سوبر ديورا». كما اشترى الأسطول صواريخ أرض/جو فيما وراء مدى الرؤية من طراز «دربي» التي تستخدمها الطائرات «هارير»، بالإضافة إلى أنظمة لتطوير هذه الطائرة. واستعانت القوات البرية بشركات إسرائيلية من أجل التطوير الشامل لساتلي دبابه من طراز T-72M1، وقام بتركيب (TISAS (Thermal Imaging Stand Alone Systems) إسرائيلي على ٥٠٠ مركبة قتالية من طراز BMP-2 في سلاح المشاة. وكما هو مفهوم فإن قائمة صفقات الأسلحة التي ورد ذكرها هنا تستعرض فقط نماذج لحجم وتنوع التعاون بين الدولتين.

كانت الصناعات العسكرية الإسرائيلية شريكاً مرغوباً فيه أيضاً بسبب استعدادها لنقل التكنولوجيا والإنتاج المشترك. وكانت المزايا التي تتميز بها الشركات الإسرائيلية في مجالات البحث والتطوير مكماً للمزايا التي تتميز بها الشركات الهندية في مجال الإنتاج. ففي سبتمبر ٢٠٠٢ توصلت شركة هندوستان إيرونوتيك (HAL) والصناعة الجوية الإسرائيلية إلى اتفاق حول إنتاج مشترك لمروحية خفيفة متطورة (ALH). وقامت شركة HAL الهندية بتصنيع هذه الطائرة التي كانت مزود بأجهزة ملاحه إسرائيلية، وتولت تسويقها الصناعة الجوية الإسرائيلية. ومن أجل تلبية احتياجات الهند من الطائرات بدون طيار، أنشأت الصناعة الجوية الإسرائيلية وشركة HAL الهندية شعبة خاصة للصيانة والخدمات الأخرى في مدينة حيدرآباد. ووفرت الصناعة الجوية الإسرائيلية المعدات الخاصة بمراقبة المنتجات، وقامت شركة HAL بتصنيع قطع غيار الطائرات بدون طيار من قاعدتها في بنجالور. وفي مقابل هذا، اشترت الصناعات الجوية الإسرائيلية مكونات تنتجها شركة HAL. كما أعلنت شركة HAL في يوليو ٢٠٠٦ أنها وقعت على اتفاق مع شركة «إيليت» الإسرائيلية لتصنيع طائرات ومروحيات هيكلية. وقامت هيئة تطوير الوسائل القتالية (رافائيل) بإمداد الهند بتكنولوجيا لتصنيع الصواريخ المضادة للدبابات من طراز «سبايك»، والصواريخ جو/جو من طراز «بيتون - ٤». وتشمل مشروعات الإنتاج المتواصلة، التي تعتمد على التكنولوجيا الإسرائيلية، إنتاج أجهزة رصد حرارية يدوية وصواريخ LORROS - Long Range Reconnaissance and Observation Systems.

وقد تم تخصيص مستلزمات إنتاج تكنولوجيا إسرائيلية مشابهة لمشروع الطائرة بدون طيار الهندية «نيشانت». كما تم التوقيع أيضاً على اتفاقيات لنقل تكنولوجيا من أجل تصنيع مدافع في الهند. وأتاحت صفقة شراء ستة زوارق من طراز «سوبر ديورا» إمكانية تصنيع أربع قطع بحرية من هذا النوع في أحواض بناء السفن في جويا. وفي يناير ٢٠٠٦ وقع كل من معمل البحث والتطوير الذي تملكه الدولة في الهند (DRDL) في حيدرآباد والصناعة الجوية الإسرائيلية، على صفقة تطوير وإنتاج

مشارك لصواريخ جو/ جو من طراز «باراك» لحساب الجيشين الهندي والإسرائيلي. وتبلغ القيمة التقديرية لهذه الصفقة ٣٥٠ مليون دولار. وستتيح هذه الصفقة لإسرائيل إمكانية اقتسام تكاليف البحث والتطوير لأي منظومة تحتاجها مستقبلاً، مع شريك له أهميته. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشركة الهندية العملاقة TATA وقعت في مايو ٢٠٠٨ على اتفاق للتعاون مع الصناعة الجوية الإسرائيلية.

وفي تطور آخر طالبت الهند بتسويات تعويض مع موردي الأسلحة الأجانب. هؤلاء الموردون مطالبون بمنح شركات هندية عقوداً ثانوية تساوي ٣٠٪ من إجمالي الصفقات التي تم توقيعها. فعندما فازت رافائيل - على سبيل المثال - بعقد تبلغ قيمته ٣٢٥ مليون دولار من سلاح الطيران الهندي من أجل توريد منظومات دفاع جوي متنقلة من طرازات «سيدر» (التي تكون مسلحة بصواريخ «بيتون» و«دربي»)، فإنها تخطط لتنفيذ مشتريات تزيد قيمتها على ٩٠ مليون دولار من السوق الهندية. وقد يؤدي هذا النوع من التعاقدات إلى توسيع نطاق نقل التكنولوجيات والتعاون بين إسرائيل والهند.

في حالة توطد العلاقات أكثر بين الولايات المتحدة والهند، وتهافت الصناعات العسكرية الأمريكية على بيع منتجاتها، قد تصبح هذه المنتجات منافساً لمبيعات الأسلحة من إسرائيل للهند. إلا أن مسئولين هنوداً أعربوا عن مخاوفهم من أن تصبح هناك تبعية للسلاح الأمريكي. إنهم يتشككون في المصداقية السياسية لواشنطن وفي استعدادها لنقل تكنولوجيات متقدمة. على أي حال، فإن إسرائيل ليست قلقة إلى حد كبير من أن يؤدي دخول الولايات المتحدة السوق الهندية إلى خفض المبيعات العسكرية الإسرائيلية. وعلى حد قول اللواء (احتياط) يوسى بن حنان، مدير عام وكالة التصدير العسكري في وزارة الدفاع الإسرائيلية، فإن الصناعات العسكرية الإسرائيلية لا تتنافس إلا في أحيان نادرة مع الولايات المتحدة، لأن الولايات المتحدة تبيع أساساً المنظومات الضخمة. بل إن هذا الأمر قد يكون في صالح إسرائيل لأنه سيكون في مقدورها بيع المنظومات الثانوية للمنظومات الأمريكية الضخمة. فعلى سبيل المثال، تعرض شركة «لوكهيد مارتن» طرازاً إسرائيلياً من الطائرة F-16 لسلاح الطيران الهندي بسعر منخفض وستكون هذه الطائرة بديلاً جذاباً للطرازات المنافسة التي ينتجها الفرنسيون والروس والأوروبيون. ويسمح الطراز الإسرائيلي أيضاً بنقل تكنولوجيا للصناعات العسكرية الهندية.

مستقبل التعاون في مجال توريد الأسلحة يبدو وريداً. فقد دعت الهند شركة «إلبيت» الإسرائيلية للتنافس في مسابقة بحجم ٥٠٠ مليون دولار بشأن مشروع شراء أنظمة اتصال تكتيكية يهتم بها الجيش الهندي اهتماماً بالغاً. وأمام شركة «إلبيت» فرصة طيبة في أن تحتل المرتبة الأولى في المسابقة الدولية لإنتاج معدات شخصية بتكنولوجيا عالية تهدف إلى تعزيز قوة النيران لدى الجنود، وتعزيز قدرات الاتصال والتجسس. ودعت الهند أيضاً شركات إسرائيلية أخرى للتنافس في مشروع للقوات البرية، بما قيمته ملايين كثيرة، لشراء أعداد كبيرة من منظومات القتال الإلكترونية ذات المهام المتعددة. وتشتمل المبيعات المستقبلية المحتملة على الصاروخ المضاد للصواريخ «حيثس ٢»، نظراً لأنه يوجد لدى الهند الرادار Green Pine وجهاز الاستشعار الأساسي للصاروخ «حيثس - ٢». وعلى حد قول مصادر هندية رفيعة المستوى فإنهم يحتاجون إلى التعاون في مجال الطائرات بدون طيار والصواريخ والحرب الإلكترونية. كما أن صناعة الفضاء هي مجال تعاون محتمل، حيث تتوفر للهند إمكانيات إطلاق جيدة وهي تتفاوض مع إسرائيل لاستئجار قمر التجسس الإسرائيلي «أوفيك ٥».

وقد اتسع التعاون ليشمل أيضاً مجالات الصراع منخفض الشدة (LIC)، وذلك لأن الدولتين تعملان بصورة نشيطة في محاربة منظمات إرهابية، وازدادت أهمية الأمر بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ عندما تصدر التعامل مع الإرهاب جدول الأولويات في الأجندة الاستراتيجية لدى العديد من الدول، وأصبح الاحتياج إلى تعاون دولي أمراً أكثر إلحاحاً. ونظراً لأن الهند وإسرائيل تشابهان في نظريتهما القوميتين وتجربتهما الميدانيتين، فقد تبادلتا المعلومات فيما يتعلق بأموال المنظمات الإرهابية وأساليب التجنيد والتدريبات والعمليات. وبدأت الهند في استخدام معدات إسرائيلية ثلاث العمل ضد الإرهاب وحماية حدودها من المتسللين، مثل الأسوار والرادارات. وقد تلقت بعض القوات الخاصة الهندية أسلحة وتدريبات من إسرائيل.

* آسيا الوسطى:

للهند علاقات استراتيجية وثقافية تاريخية مع الدول الغنية بالطاقة في آسيا الوسطى، وهي المنطقة التي انفتحت على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة. وتوصف هذه المنطقة حالياً بأنها «الدائرة الاستراتيجية الموسعة» التي تتنافس فيها الهند على النفوذ مع خصميتها الإقليمية - الصين وباكستان. كما تبدي إسرائيل أيضاً اهتماماً بهذه المنطقة، وهي، مثل الهند، تبيع معدات عسكرية لدول آسيا الوسطى ولها هناك تواجد متواضع في المجال الدبلوماسي ومجال الأعمال. وترغب إسرائيل، مثل الهند، في الحد من نفوذ الإيرانيين والسعوديين الذين يسهمون في نشر الإسلام المتطرف. وتفضل إسرائيل والهند أن تبني دول آسيا الوسطى النهج السياسي المتبع في تركيا، التي يوجد فيها سكان مسلمون، إلا أن طابعها السياسي علماني. وتأمل الدولتان في أن تحاكي

دول آسيا الوسطى النموذج التركي لكمال أتاتورك، وليس بالذات النموذج الإيراني. ترغب إسرائيل والهند أيضا في أن يسود الاستقرار منطقة آسيا الوسطى من أجل إتاحة الإمكانية لتدفق النفط والغاز دون عائق. صحيح أن هناك خلافات في الرأي حول اتجاه خط أنابيب النفط المزمع إنشاؤه، إلا أن الهند وإسرائيل تفضلان أسعاراً منخفضة للطاقة. الاقتصاد الهندي في حاجة إلى هذا، إلا أن وجهة النظر الإسرائيلية ذات طابع سياسي أكثر، فإسرائيل ترغب في مشروع جلب النفط والغاز الطبيعي من آسيا الوسطى إلى إسرائيل عن طريق تركيا. هذا المشروع يقضي بمد أنابيب نفط تحت البحر المتوسط بين ميناء جيهان في تركيا (النقطة النهائية لأنبوب النفط بين باكو وجيهان) وميناء أشكلون في إسرائيل. وعندئذ يمكن ضخ النفط إلى ميناء إيلات الإسرائيلي على البحر الأحمر عن طريق شبكة أنابيب النفط القائمة، وبعد ذلك يتم تصديره إلى دول مثل الهند واليابان والصين. وإزاء تعطش الهند المتزايد إلى الطاقة، رحب وزير النفط الهندي شانكار آيار، بهذه الفكرة في يونيو ٢٠٠٥.

* المحيط الهندي:

أصبحت الهند عنصراً بحرياً مهماً في المحيط الهندي بسبب موقعها والاستثمارات التي تزايدت في الأسطول الهندي. وقد أظهرت إسرائيل اهتماماً متزايداً بالمحيط الهندي منذ التسعينيات، وذلك بسبب المخاوف التي تزايدت لديها من إيران وباكستان. وقد ظهرت في الفترة الأخيرة دلائل تشير إلى تعاون أكبر بين الأسطولين الإسرائيليين والهندي، حيث استضافت إسرائيل عدداً من الزيارات لسفن هندية. ولا تتعارض المصالح الهندية مع وجود إسرائيل أكبر في المحيط الهندي. فمن الناحية التاريخية، اعتبرت إسرائيل المحيط الهندي منطقة مرور مهمة لاتصالاتها مع دول الشرق، وخاصة لعدم تمكنها من استخدام الطرق البرية التي كانت مغلقة بواسطة جيران عرب معادين لها. واهتمت القدس على وجه الخصوص بأحد أعناق الزجاجة في المحيط الهندي، وهو مضيق باب المندب الذي كانت تمر عن طريقه كل صادراتها إلى جنوب وشرق آسيا. وقد كان هذا المضيق سبباً في تودد إسرائيل لإثيوبيا، وبعد ذلك لإريتريا. كما جذبت كينيا وعمان وجنوب أفريقيا - وهي دول تقع أيضاً على سواحل المحيط الهندي - انتباه الاستراتيجية الإسرائيلية بنفس القدر.

رداً على التهديد النووي المحتمل من جانب إيران، زادت إسرائيل من اهتمامها بالمحيط الهندي وفي الوقت نفسه زادت من قدرتها على إظهار وجودها على مسافات بعيدة جواً وبحراً. فمنذ بداية التسعينيات طورت إسرائيل قدرة على الدفع بقوة جوية وبحرية إلى مسافات تزيد على ١٥٠٠ كيلومتر. وبالتوازي مع المدى الجديد للقوة الجوية، قامت إسرائيل ببناء أسطول قادر على الإبحار في المحيطات. وتستطيع السفن الإسرائيلية من طراز «ساعر ٥» البقاء في البحر لفترات طويلة، وأصبح لها وجود في المحيط الهندي. كما تم تزويد الغواصات الإسرائيلية الثلاث الجديدة بقدرة على إطلاق صواريخ طوافة طويلة المدى. وقد أجريت تجربة على صاروخ من هذا النوع في المحيط الهندي، وهي التجربة التي نشرت في أعقابها تقارير عن تعاون بحري هندي - إسرائيلي. وتوجد لدى إسرائيل خطة لزيادة حجم أسطولها من الغواصات بمقدار ثلاثة أمثال وبناء المزيد من السفن من طراز «ساعر ٥».

* الصين:

يتسبب النجاح الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين وإنفاقها على الجيش، في قلق ومخاوف استراتيجية كثيرة للهند وإسرائيل والولايات المتحدة. ولقد وصفت إدارة الرئيس بوش بكين بأنها «منافس استراتيجي». وفي حين تقترب الهند من الولايات المتحدة، فإن الأخيرة تنظر إلى الصين على أنها تهديد يتزايد خطره. ولقد أذهلت تجربة اصطياذ الأقمار الصناعية (ASAT)، التي أجرتها الصين في يناير ٢٠٠٧، المؤسسة العسكرية الهندية. بل لقد تخوفت إسرائيل من الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط، لأنه من المفترض أن أي لاعب دولي ينافس واشنطن، سوف يفضل التقرب للدول العربية على التقرب إلى إسرائيل. وكانت إسرائيل تشعر بالقلق في الفترة الأخيرة من أن يؤدي نشر تكنولوجيات الـ ASAT إلى تعريض قدراتها في الفضاء للخطر، وهي القدرات الضرورية لتفوقها في القتال.

* الجانب الأمريكي:

لا تستطيع القدس ونيودلهي تجاهل تطلعات واشنطن إزاء الهيمنة الأمريكية الراسخة تماماً على شئون العالم. وترغب إسرائيل في وجود منظومة علاقات أمريكية - هندية طيبة، كما ترغب في وجود علاقات طيبة بين أنقرة وواشنطن. والشراكات الإسرائيلية الاستراتيجية لا تستطيع أن تحيد كثيراً عن التوجه الموالي لأمريكا في السياسة الخارجية للقدس. ترى نيودلهي أن تحسين العلاقات له انعكاسات إيجابية على المواقف الأمريكية تجاه الهند وأن الهند سوف تستفيد من التأثير السياسي الفاعل للجماعة الضغط اليهودية. كانت المنظمات اليهودية - الأمريكية على قدر كبير من الذكاء كي تدرك أهمية الهند بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل، وكذلك المزايا الكامنة في إقامة علاقات طيبة مع الشتات الهندي المتنامي في الولايات

المتحدة، الذي تتصاعد قوته في الكونجرس. وقد اهتموا بتقوية العلاقات مع الهند ومع اللوبي الهندي في واشنطن، الذي تشكل في سبتمبر ٢٠٠٢. تتميز العلاقات بين الجاليتين اليهودية والهندية في الولايات المتحدة بأنها علاقات طيبة، وهما تعملان معاً وبشكل وثيق في العديد من قضايا السياسة المحلية والدولية، مثل جرائم التحريض على الكراهية، والهجرة، وسن قوانين ضد الإرهاب، ومساندة المرشحين الموالين لإسرائيل والموالين للهند. وعملت جماعتا الضغط اليهودية والهندية معاً من أجل الحصول على موافقة إدارة بوش على أن تبيع إسرائيل للهند أربع منظومات «فالكون» للإنذار المبكر. علاوة على هذا، نجحت الجماعتان في يوليو ٢٠٠٣ في إضافة تعديل (إلى مشروع القانون الذي يقضى بمنح باكستان معونة) يدعو لإسلام أباد إلى منع المتطرفين الإسلاميين من عبور الحدود إلى الهند، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

من شأن التعاون بين الهند وإسرائيل أن يفيد في التغلب على التردد الأمريكي في بيع معدات متطورة للهند. وهذه ليست فقط منظومات حقيقية تم تصنيعها في إسرائيل مثل الرادار Green Pine ومنظومة «فالكون» والصاروخ «حيثس ٢»، بل أيضاً معدات تم إنتاجها في الولايات المتحدة مثل الصواريخ «باتريوت» المتطورة. ثانياً، ترغب الهند في منع باكستان من شراء المعدات العسكرية الأمريكية الحديثة، وخاصة الطائرات. وإسرائيل لا تعارض مثل هذه القيود نظراً لأن العلاقات بين باكستان وإسرائيل لا تزال مجمدة. ثالثاً، ترغب الهند - وكذلك إسرائيل - في نقل تكنولوجيا عسكرية من الولايات المتحدة. ورابعاً، ترغب إسرائيل والهند في تنفيذ الصفقة النووية الأمريكية - الهندية.

* الخاتمة:

اعترفت تركيا والهند بإسرائيل في التسعينيات باعتبارها شريكة جيوبوليتية مهمة ولها أجندة استراتيجية مشتركة. كانت العلاقات مع القدس، التي تبنتها أنقرة ونيودلهي، تبدو مستقرة أكثر من كونها التقاء عارضاً بين بائعين ومشتريين في سوق الأسلحة. ومع هذا كان الوصول إلى سوق الأسلحة الإسرائيلية وإلى التكنولوجيا العسكرية المتقدمة عاملاً ذا أهمية كبيرة في التقرب إلى القدس. وقد أدى النفوذ الملموس لإسرائيل في الولايات المتحدة وعلى وجه الخصوص جماعة الضغط اليهودية هناك، إلى النظر لإسرائيل كدولة ينبغي تقديرها واحترامها. وقد مرت علاقات إسرائيل مع تركيا والهند باختبارات مهمة تمثل في تقلبات في السياسة الداخلية، وأثبتت أنها نموذج في المثالية الواقعية في العلاقات الدولية. علاوة على هذا قررت أنقرة ونيودلهي منح القضية الفلسطينية أولوية منخفضة وعدم رهن علاقاتها مع القدس بالتذبذبات السياسية في الصراع العربي - الإسرائيلي.

للبعد الديني - الإسلامي في العلاقات مع تركيا والهند أهمية لا يستهان بها. وترغب إسرائيل في تطبيع علاقاتها مع دول إسلامية مهمة مثل تركيا، خاصة وأنه ليست هناك نهاية متوقعة لصراعها مع الفلسطينيين. وعلى غرار هذا فإن العلاقات الودية مع الهند تتيح إمكانية التقرب إلى طائفة إسلامية كبيرة جداً (نحو ١٥٠ مليوناً)، وذلك لأن العلاقات الطيبة مع أعداد كبيرة من المسلمين من شأنها التقليل من الجانب الإسلامي في الصراع العربي - الإسرائيلي، وهذا هدف مؤكد ومهم للسياسة الخارجية الإسرائيلية.

إن التنبؤات الواقعية بشأن المشهد الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين لا تبشر بحلول سلام عالمي، بل باستمرار الصراعات، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى استمرار الرابطة الاستراتيجية بين إسرائيل ومن جهة وبين تركيا والهند من جهة أخرى. لكل منظومة علاقات كهذه انعكاسات جيو - استراتيجية واسعة النطاق، وذلك بخلاف القوة التي تكسبها لكل مشارك. والتقارب بين إسرائيل وشريكتيها الجديدتين هو عنصر مهم من عناصر المشهد الاستراتيجي الجديد في الشرق الأوسط الكبير الذي يضم آسيا الوسطى وأجزاء من سواحل المحيط الهندي. والعلاقة مع إسرائيل تقوى قدرات الردع لكل الهند وتركيا، وكل واحدة منهما دولة عظمى إقليمية ذات ثقل. وما من شك في أن هاتين الشراكتين تقويان إسرائيل بل وترسخان تسليم الدول العربية الاضطراري بإسرائيل كأمر واقع مسلم به.

لتعاون إسرائيل مع كل من الهند وتركيا أهميته أيضاً للمعركة التي تخوضها الولايات المتحدة ضد الإرهاب. وبالإضافة إلى هذا فإن واشنطن يمكنها أن تستغل علاقات القدس مع أنقرة ونيودلهي من أجل تحقيق تعاون أوثق بين النظم الديمقراطية الآسيوية التي تواجه تحديات أمنية مشابهة - إرهاب وصواريخ باليستية وأسلحة دمار شامل - من جانب خصوم الولايات المتحدة. ويمكن أن تشكل أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان إضافات رئيسية محتملة للهند وإسرائيل ولتركيا في مثل هذا الصرح الأمني الشامل.

شهادات

بقلم: شمعون أفيرجين
معاريف ٢٠٠٨/١١/١٩

العميل المزدوج بين الشاباك وحماس

بخان يونس، بدأ يمر تدريبياً بمرحلة تطرف ديني دفعتهم للانضمام إلى أجنحة حماس العسكرية. قرر عواد، الذي كان يصلي خمس مرات يومياً، ترك الجبهة الشعبية بدعوى أن تصرفات ناشطي الحركة تبدو من وجهة نظره «علمانية للغاية». ولهذا السبب تحديداً، انضم إلى التيار الإسلامي في حركة حماس المعروف باسم «الأسرة»، وبدأ يحبب المساجد، ويعطى دروساً دينية للمصلين بغية تقوية عقيدتهم.

يقول عواد أثناء التحقيق معه في مكتب وحدة مكافحة الأنشطة المعادية التابعة لشرطة قطاع الخيش في السجن الذي أقامته في أشكلون (عسقلان): «كنت أنتقل مع كوادر حماس من مسجد لآخر، وأعطى دروساً دينية للأشخاص الضعفاء دينياً. كما ينتمي بعض من أشقائي لصفوف حركة حماس. وكنت أريد أن يتوب العلمانيين، ويقوى وازعهم الديني، ولم أشارك في أي عملية عسكرية خلال هذه الفترة».

في مرحلة معينة، توصل عواد إلى نتيجة مفادها أن أفراد جماعة «الأسرة» لا يسرون على نهجه الديني وتركهم أيضاً. وإلى جانب ذلك، ترك الدراسة ووجد نفسه بدون وظيفة أو عمل. كانت هذه الخلفية التي جعلته ينضم إلى أجهزة أمن حماس، بعدما تلقى عرضاً من ناشط الحركة ناصر الهاشمي (٣٣ عاماً)، أحد أهم كوادر الحركة في الأجنحة العسكرية لحماس، وكان متورطاً خلال العامين الماضيين في سلسلة عمليات تخريبية ضد مواقع عسكرية على طوال الجدار مع قطاع غزة.

في إطار دوره الجديد، طُلب من عواد تعقب شخصين يشتبه في تصرفاتهما غير الأخلاقية. كما أرسل إلى معسكر تدريبات تابع لحماس تعلم فيه كيفية استخدام البنادق والمسدسات ووسائل قتالية أخرى، وبدأ يتدرج في صفوف جهاز الأمن التابع لحركة حماس، وكانت هذه الفترة التي خطط فيها لتنفيذ عملية بئر سبع، ولكن بعد هذه العملية، صارت هناك علاقة بينه وبين الشاباك أدت إلى تجنيده كمصدر معلومات.

بدأت هذه القصة، التي كادت تنتهي بكارثة، تحديداً، بعملية اغتيال ناجحة: كان أشرف عواد، أحد كوادر حركة حماس ويعيش في رفح، مشاركاً قبل عامين في التخطيط لشن عملية انتحارية في بئر سبع. لم يشأ القدر أن تنفذ هذه العملية، لكن حصل الشاباك ووحدة مكافحة الأنشطة التخريبية المعادية على معلومات هامة بشأن هذه الخطة، مما أدى إلى التحقيق في القضية والتوجه مباشرة إلى أشرف عواد.

كانت تحقيقات الأجهزة الأمنية تتركز مع عواد بتهمة ضلوعه في التخطيط لهذه العملية. وبعدما أبدى نوعاً من التعاون، قرروا عرض صفقة عليه لجعله مصدر معلومات دائم. وهكذا، على مدى عامين أصبح عواد عميلاً للشاباك، ونقل معلومات عن قادة حماس وخططها، لكنه ارتكب خطأ فادحاً دون قصد. فقد ترك هاتفه المحمول مع أحد ناشطي حماس، الذي فتحه واضطلع على تفاصيل وبيانات مشغله في الشاباك.

بعد اكتشاف أمره كعميل للشاباك، قدم مسئولون في حركة حماس، كان بعضهم مشاركاً في خطة اختطاف الجندي جلعاد شاليط، عرضاً على أشرف عواد لا يمكن رفضه: أن يكون عميلاً مزدوجاً ويُطلع حركة حماس على كافة المحادثات التي يتسلمها من منسق الأعمال في الشاباك، والمشاركة في خطة اختطاف واغتيال مشغله في الشاباك.

تفاصيل هذه القصة التي يكشف النقاب عنها لأول مرة هنا من الشهادات التي أدلى بها عواد، تؤكد كيف كانت عملية اختطاف منسق أعمال الشاباك على وشك التنفيذ، لكن حماس لم تستطع تنفيذها.

* معسكر تدريبات:

تم تجنيد عواد، البالغ من العمر ٢٣ عاماً، في صفوف الجبهة الشعبية بواسطة أحد جيرانه كان يدرس القانون في الجزائر. وقد اعتاد على توزيع منشورات الحركة في مدارس غزة. لكن بعدما التحق بقسم اللغات في جامعة الأقصى

* تقرير مغلف بالنايلون:

قبل عام ونصف العام، بعدما علمت حماس بتعامل عواد مع الشاباك، توجه منسق الأنشطة الميدانية بالشاباك إلى عواد، وطلب منه الحصول على معلومات عن محمد أبو شمالة (٤٠ عاماً) الملقب بأبو خليل. يعتبر أبو شمالة، قائد الجناح العسكري لحماس في رفح، وأحد المشاركين في عملية اختطاف الجندي جلعاد شاليط، لذا يمكن الافتراض بأن أبو خليل كان يعد هدفاً حيوياً من جانب قوات الأمن الإسرائيلية.

يقول عواد: «أخبرت أبو شمالة أن هناك يهودياً اسمه «س» (منسق الشاباك) يريدني أن أعمل لحسابه. فأجاب على بأن أي شيء يقوله «س» يجب أن تخطرني به مباشرة. بعد كل محادثة مع «س»، كنت أتصل بأبو شمالة وأخبره عما تحدثنا عنه. وقد طلب أبو شمالة نقل معلومة إلى «س» مفادها أن حماس حركة يصعب اختراقها وجهازها الأمني قوى».

لم يكتف أبو شمالة بمحاولة تضليل الشاباك، وأراد استغلال العميل المزدوج لتنفيذ عملية اختطاف أخرى. يقول عواد أثناء التحقيقات معه: «أخبرني أبو شمالة بأن أوافق على مقابلة منسق الشاباك في إسرائيل، كي ينصب كميناً لاختطافه واغتياله. وأراد أن أحظي بثقتي، حتى لا يشعر بالخيانة ويدرك أنني عميلاً مزدوجاً. وتعهد بأنه في حالة حدوث مكروه لي، فإنه سيرعى أسرتي. كانت اللقاءات تجري في منزل أبو شمالة بالقرب من مسجد رفح. وكان ثلاثة آخرون من كوادر حماس يشاركون في الخطة».

وقد أحبطت خطة أبو شمالة وعواد لاغتيال منسق الشاباك في اللحظة الأخيرة، حيث علمت الأجهزة الأمنية أن عواد مصدر معلومات لحماس أيضاً، واستطاعوا تعقبه ومعرفة خطته. وفي يوم اللقاء المخطط إليه، توجه عواد لإجراء محادثة حساسة مع منسق الشاباك. لكن انتظرته مفاجأة هناك: وجد قوات ضخمة من الجيش والشاباك قامت باعتقاله، وتم إحالته للتحقيق كي يعرف ممثلو جهاز الأمن والشرطة خطة اختطاف منسق الشاباك التي كان يعتزم تنفيذها.

تم استجواب عواد أثناء التحقيقات عن تفاصيل محاولة الاختطاف، وكيف كانت ستنفذ، لكنه أجاب بالنفي قائلاً: «لم أكن على دراية بكيفية تنفيذ الخطة، وما فهمته من حديث أبو شمالة أنه يريد الاعتداء على منسق الشاباك، لكن بعدما أخبره بالمعلومات التي سأحصل عليها في الزيارة الأولى».

اتضح من التحقيقات أن عواد ضلل كافة الأطراف. ففي نهاية كل محادثة كان يجريها مع منسق الشاباك، اعتاد على إعداد تقرير يلخص فيه المحادثة وتغليفه في كيس نايلون ثم يرسله لأبو شمالة بواسطة رسول. يقول عواد: «أرسلت سبعة تقارير مفصلة عن المحادثات التي أجريتها مع منسق الشاباك، ولم يكن الرسول الذي أرسل التقارير معه على

دراية بما يحدث بيننا. فقد كان مجرد رسول، وأراد أبو شمالة توضيح ما كان يريده المنسق وإعداد تقرير ثم إرساله إليه. كان هدفه إغواء المنسق لمقابلتني في منطقة قريبة من قطاع غزة حتى يستطيع الاعتداء عليه».

سأل المحقق عواد عما إذا كان أبو شمالة قد نقل المعلومات التي حصل عليها إلى جهات أخرى، لكنه لم يحصل على معلومة واضحة: «قد يكون أطلع قادته. لكنه لم يخبرني عن الأشخاص الذين يتحدث معهم، ولا أعرف ما هي أهدافه تحديداً».

وأثناء التحقيقات، أدلى عواد بمعلومات حساسة عن حماس وعن مشغليه، حيث وصف هيكل حماس وفقاً لما يعرفه من الداخل، وأدلى بأسماء ناشطين كان يعمل معهم. كما تحدث عن الشائعات التي سمعها عن مصير الجندي جلعاد شاليط. يقول عواد: «وفقاً للشائعات التي سمعتها، فإن الجندي المختطف إما أن يكون في الجامعة الإسلامية أو نقل إلى مصر عن طريق الأنفاق، وهناك من يقولون إنه في الضفة الغربية. وهناك كثير من الشائعات لا أستطيع تحديد مصدرها». وفي وقت آخر قال: «في غزة ورفع يطلقون على الجندي شاليط اسم جواد شرعيطا. وهناك شائعة بأنه اعتنق الإسلام وسيعاد إلى إسرائيل وهو مسلم».

كما أخبر عواد المحقق عن كيفية استعداد حماس لمواجهة الجيش الإسرائيلي في حالة توغله إلى رفح. وأضاف أن خطة حماس تشمل وضع شحنات متفجرة، ونشر خلايا تابعة للأجنحة العسكرية لحماية المنشآت والمراقبة على مدى ٢٤ ساعة. وأضاف أن كل خلية ستكون مسئولة عن منطقة محددة، ويبلغ عدد الخلايا بوجه عام نحو ثمانى خلايا. وإضافة إلى المعلومات الغريبة التي قالها، حاول عواد إبداء قدر من المرونة: «أتمنى أن يعود الوضع إلى ما كان عليه في مطلع التسعينيات ونستطيع العمل في إسرائيل ويسود الهدوء. وإننى أحترم المحققين، وأتمنى أن نصل إلى سلام ويستطيعون زيارتي في منزلي، وأعتذر عما حدث، لم أكن أعتزم الاعتداء على أحد».

عقب التحقيقات، قدمت نيابة منطقة الجنوب صحيفة اتهام ضد عواد أمام المحكمة الإقليمية في بئر سبع. وقد اشتملت صحيفة الاتهام على محاولة اختطاف منسق الشاباك والاعتداء عليه وكذلك مسئوليته عن عملية بئر سبع التي لم تنفذ. كما تنسب صحيفة الاتهام لعواد جرائم مثل إجراء اتصالات لتنفيذ جرائم، والاتصال بعميل أجنبي، والالتناء إلى تنظيم إرهابي، والإدلاء بمعلومات إلى العدو من أجل المساس بأمن الدولة. وقد وقع محاميه محمد جبرين على صفقة ادعاء مع المدعى العام بموجبها يعترف موكله بالجرائم المنسوبة إليه في مقابل تعديل صحيفة الاتهام المقدمة ضده، وخلال الأيام القادمة سيصدر القضاة حكمهم على العميل المزدوج.

ترجمات عبرية

١

الانتخابات العامة في إسرائيل

بقلم: ميراف دافيد
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٨/١١/٢٢

عضو الكنيست ساعر: "إسرائيل في حاجة لفكر نتنياهو الاقتصادي"

الاقتصادية على رئيس الوزراء إيهود أولمرت، حيث عرض عليه توفير شبكة أمان لصناديق المعاشات. وقال نتنياهو لأولمرت محذراً، إنه يجب العمل سريعاً بسبب الوضع الاقتصادي، قائلاً: "إننا في خضم أزمة عالمية تؤثر على المعاشات وصناديق المعاشات لمواطني إسرائيل. يجب العمل سريعاً وبدقة".

وأضاف نتنياهو: "أذكركم بأنني فعلت هذا في الماضي، عندما وضعت شبكة أمان لصناديق المعاشات القديمة التابعة للهستدروت، وقمنا بضخ نحو ٨٠ مليار شيكل على مدى عدة سنوات. يجب القيام بهذا الأمر الآن، فهذا الشأن لا يتعلق بالمعارضة أو الائتلاف. لنعمل بمهنية، لأنه بهذا الأسلوب سنستطيع إنقاذ مدخرات أرباب المعاشات وخلق فرص عمل للحفاظ على وظائف مواطني إسرائيل".

كان قد تم عقد اللقاء بين أولمرت ونتنياهو بمبادرة من رئيس الوزراء إيهود أولمرت بالتعاون مع العناصر السياسية الموجودة حالياً في الحكومة لمواجهة الأزمة الاقتصادية.



هاجم اليوم جدعون ساعر عضو الكنيست ورئيس كتلة الليكود البرلمانية، خطة وزارة المالية لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تواجهها إسرائيل. وقال إن مرشح الكتلة بنيامين نتنياهو زعيم المعارضة هو الوحيد الذي يمكنه مواجهة الأزمة.

وفي ندوة السبت الثقافية التي عُقدت في شامام، قال ساعر إن "خطة وزارة المالية هي أقل من مواجهة أزمة كبيرة مازلنا في بدايتها فقط. إن الدولة في حاجة

إلى سياسة بنيامين نتنياهو الاقتصادية، لأنه الوحيد من بين المتنافسين لرئاسة الوزراء الذي يمكنه مواجهة مثل تلك الأزمة الكبيرة".

وأضاف عضو الكنيست ساعر أنه على الدولة نشر شبكة أمان لودائع المودعين وصناديق المعاشات واتخاذ إجراءات فعلية لمنع تفشي البطالة.

كان زعيم المعارضة قد عرض هذا الأسبوع خطته

سفي ريفلين انضم لليكود: "أرائي كانت معروفة دائماً"

لخدمة شعب إسرائيل من خلال الكنيست، وبعد ترددات شديدة قررت الاستجابة لهذا التحدي".
أضاف ريفلين أنه بعدما اجتاز العملية الأخيرة بنجاح، لم يتبق أمامه إلا بضعة تطلعات، حيث يرغب في أن يصبح عضو كنيست ويهتم بالثقافة وإعادة الفخر والاعتزاز للفن الإسرائيلي.

* منتخب النجوم آخذ في الازدياد:

كما أعلن صباح اليوم لاعب كرة السلة السابق ونجم فريق مكابي تل أبيب - طل برودي - أنه سيخوض المنافسات على احتلال مركز في قائمة الليكود لانتخابات الكنيست.

وبعد إعلانه الانضمام إلى حزب الليكود في مؤتمر صحفي عقده سويماً مع رئيس الحزب بنيامين نتنياهو، قال برودي إنه «يجب علينا تغيير وصورة الدولة، حيث يعتقد ٧٠٪ أن هناك فساداً في السياسة». كما أعلن اليوم عضو الكنيست إيلي جباي (المفدال) الانضمام إلى الليكود قائلاً «أعتقد أن الليكود حركة شعبية تصل إلى كافة شرائح الجمهور بالدولة. وقد استطعت الانضمام إلى حزب اليمين الذي أقيم كبديل للمفدال لكنني أفخر بالانضمام إلى حزب يمثل كافة فئات الجمهور». كان نتنياهو قد زاد مؤخراً من معدل انضمام الأشخاص إلى الليكود، عندما أعلن عودة الوزير السابق بني بيجين إلى صفوف الليكود.

يبدو أن حملة الانضمام الواسعة التي يشنها رئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو، بدأت تجني ثمارها حيث انضم اليوم ممثل قوى من المسرح إلى الليكود - إنه الممثل سفي ريفلين، الذي يأخذ فترة نقاهة حالياً في بوسطن بعد العملية التي أجراها في حنجرتة، ويعتزم خوض الانتخابات التمهيدية القادمة في الحزب، ويقول للصحيفة إنني «عشت طوال عمري أؤيد حزب الليكود».

يقول ريفلين إن والدي كان أحد قادة «إتسل»، وكانت أمي تهتم بالصاق إعلانات ولافتات الحركة، كما تربيت على نظرية جابوتسكي، لم أخف مواقف السياسية مطلقاً، حتى في عام ١٩٨١ كنت أول ممثل يقود حملة حزب سياسي، وهو حزب الليكود.

أضاف ريفلين أنني «قررت دخول الحياة السياسية بعد تدهور حالتي الصحية، لأنني لن أستطيع العودة للتمثيل. وقد أخبروني قبل أربعة أعوام في إسرائيل بأن حالة حنجرتي الصحية متدهورة للغاية. والآن، بعد ٢٦ عملية، أتحدث وأضحك جيداً».

ويقول السياسي الجديد: «ورغم ذلك، أبلغني الطبيب أنني لن أستطيع بذل المجهود الذي كنت أبذله وأقدم عروضاً على خشبة المسرح. وقد التقيت قبل عام مع بنيامين نتنياهو وأخبرني أنه بعد ٣٦ عاماً قضيتها في المسرح، حان الوقت

فليكونوا حميراً

ما تحمله الكلمة من معنى، وتستهدف تصريحاته - بدءاً بالتوجيهات لأنصاره وانتهاءً بزلات اللسان المحسوبة جيداً كما يبدو - التأثير على جمهور ناخبيه. اكتسب الحاخام شهرة كمفسر (للتوراة) وكمفت كبير، ولكن يخيل أن شيبته تخجل شبابه. ليس من المفترض أن تثير تفوهاته اللاهية والتافهة التي يبدعها في عظاته نقاشاً عاماً.

إن النظرة إلى المناهج التي يتم تدريسها في المدارس العلمانية معروفة ومبتذلة، ولا تختلف عن عظات الدعاة الذين يدعون الناس إلى التوبة، ويسفّهون كل ما بدا في نظرهم علمانياً، ومدنياً، وعالمياً وإنسانياً، بما في ذلك المواد التي يتم تدريسها

كلما اقتربت الانتخابات تكررت طقوس معينة سلفاً وألهبت مشاعر زائدة. أحد هذه الطقوس هو زلة اللسان الدورية لزعيم "شاس"، الحاخام "عوفاديا يوسف"، التي دائماً ما تحظى بعناوين كبيرة في وسائل الإعلام، تستتبع ردود فعل ساخطة ومقالات غاضبة ومستشعرة للإهانة.

مرة ثانية يحتدم الجدل.. ولكن هذه المرة وجه الحاخام "يوسف" شتائمه إلى جمهور المدرسين ووصفهم بأنهم "حمير" لأنهم يقومون بتدريس "كلام فارغ"، في نظره: تاريخ، وجغرافيا، ومواطنة. لقد حان الوقت للكف عن التأثير من كلام "يوسف". إن زعيم "شاس" سياسي بكل

تجميل. من الممكن أن نفترض أن وزير الصناعة والتجارة والتشغيل، "إيلي يشاي"، الذي يتباهى بأنه يخصص موارد كبيرة لتأهيل الأصوليين غير المتعلمين مهنيًا، بهدف إنقاذهم من دائرة الفقر والتبعية، يدرك كم هو داحض ومضر انقضاؤهم سيده المبجل على المواد التدريسية "العلمانية". إن "شاس" تحاول الرقص في عُرسين: التطرق باحتقار إلى قيم التعليم الحكومي الأساسية، والتطلع في الوقت نفسه إلى حقبة التعليم. حقا يقول مستولو "شاس"، بأن جمهور "شاس" وفي للدولة وبأن أنصاره يخدمون في الجيش، لكن تيار التعليم التابع لهم، الذي يعتمد على أموال الدولة، موجه لإبعاد أبنائه عن التعليم الحكومي وتعليمهم احتقار المواد الدراسية الجوهرية التي هي العمود الفقري للتعليم الحكومي. لا ينبغي التأثير من عظات الحاخام "يوسف"، ونأمل أن تكف "شاس" عن المهازل الانتخابية المؤقتة عندما تتسلم حقبة التعليم.

في منظومة التعليم الحكومية. يدير الوعاظ والمعلمون الذين يكسبون لقمة عيشهم من العمل في المؤسسات التعليمية التابعة لـ "شاس" في "ينبوع التعليم التوراتي" وفي حركة "إلى المنابع" - يديرون حرب إبادة ضد التعليم الرسمي لأن تلاميذهم الجدد يأتون من داخله، وليس من التعليم الأصولي الأشكنازي، كل عام. الآن يتضح، أن مدرسي هذا التيار أيضاً لا يحظون بتقدير حاخاماتهم: تقاضي معلمات رياض الأطفال في شبكة التعليم التابعة لـ "شاس" الحركة بسبب غبنهن في الأجور.

على خلفية الصراع من أجل الحصول على تلاميذ، يلجأ أيضا الحاخام "يوسف" إلى جمهور الشرقيين المتمسكين بالتراث محاولاً جذبهم إلى منظومة "شاس". صحيح أن أبناء وبنات "يوسف" تعلموا في منظومة التعليم الحكومية، التي منحتهم أدوات لثقافة عامة ومهنية (وهو يهينهم إذا أيضا هم ورفاقهم)، لكن كلامه يعبر عن موقف "شاس" بدون

يديعوت أحرونوت

٢٠٠٨/١١/٢٨

بقلم: هيئة تحرير الموقع

الحاخام عوفاديا: «المرأة يمكن أن تصبح رئيسة وزراء»

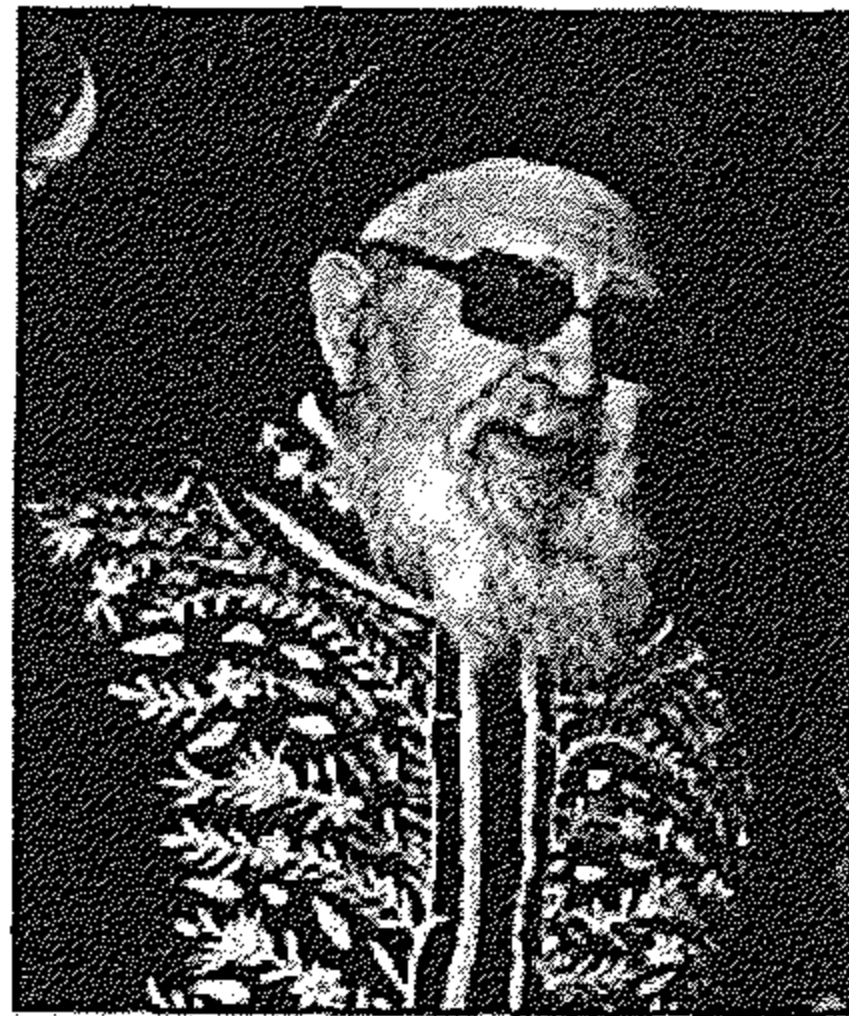
مثلها. وينوه أن ذلك الأمر يسرى أيضاً على باقي الوظائف، حيث يشير الحاخام موشيه بن ميمون في فتواه إلى أن ذلك لا يسرى على المملكة فحسب، وإنما على كافة المناصب العامة. لكن الحاخام عوفاديا زعم أنه رأى خاص بالحاخام موشيه بن ميمون، لكنه ليس رأى الأوائل الذين يزعمون أن المسألة تتعلق فقط بشؤون المملكة.

* آراء بعض الحاخامات:

سئل حاخام مستعمرة «رامات جين» عن مسألة ترشيح امرأة في انتخابات البلدية فأجاب مبدئياً: إذا ما كانت ستدفع شئون الدين، فإنها أفضل. وأضاف أن هذا الأمر مثبت أيضاً في أقوال الحاخام موشيه بن نحمان، الذي قال إنه لو لم يكن لدى الملك داوود أبناء، كان من الأحري أن يقول أن ابنته هي الملكة، كما تستطيع بعد ذلك توريث الملك لأبنائها، لكنه كتب أن داوود لم يستطع توريث الملك لابنته، نظراً لأنه كان لديه أبناء.

* فتوى الحاخام بينشتاين:

كما تحدث الحاخام عوفاديا عن فتوى الحاخام موشيه بينشتاين في قضية المرأة، التي كان زوجها يعمل كمراقب على



* الانتخابات التي تجلب معها مشاكل دينية:

أجاز اليوم الحاخام عوفاديا يوسف إمكانية أن تصبح المرأة رئيسة وزراء لدولة إسرائيل. وقد أصدر هذه الفتوى رداً على السؤال الذي أرسل له، لكنه أوضح أنها مجرد فتوى مبدئية، ليس لها أي علاقة بالانتخابات، وأن حسم هذه المسألة من اختصاص كبار رجال الدين اليهود.

وقد ناقش الحاخام عوفاديا يوسف هذا

السؤال باستفاضة على موقع «فتوى يومية»، الذي ينشر الفتاوى الصادرة عنه، وأجاز مسألة تعيين سيدة في منصب رئيس وزراء - إذا كانت تتصرف باستقامة وطبقاً للشريعة.. وإن كانت تعمل على توطيد النواحي الدينية أكثر من الرجل، الذي يقدم ترشيحه، فإننا بالطبع يتعين علينا اختيار المرأة.

ورغم هذه الفتوى، إلا أن الحاخام يوسف يوضح أساس الإشكالية في هذا السؤال الديني، ويشير إلى أن السلف اليهودي قد تعلم من فتوى «لا تنصب ملكاً عليك» أننا بصدد ملك وليس ملكة، ووفقاً لذلك، يحظر تنصيب ملكة لإسرائيل، في الوقت الذي يوجد فيه ملكاً جدير بالحكم

الطعام الدينى وتوفي، ولا يوجد أمامها مصدر رزق لإعالة أبنائها، ولكونها امرأة مثقفة فإنها تريد تولى منصب زوجها في المراقبة على الطعام. وأضاف الحاخام عوفاديا أن «القضية قد وصلت إلى الحاخام موشيه بينشتاين، الذى قال إنه لا يوجد مانع، إن كانت الضرورة تقتضى الإنفاق على أبنائها، وبعدها ناقش ذلك باستفاضة وطرح إمكانية أن تتولى هذا المنصب، زعم فى مقابل ذلك حاخام آخر، أن تعليقه على هذه القضية شابه قصور شديد، وسيبدو أن حاخام بهذا القدر فى دولة إسرائيل قد أجاز أن تصبح المرأة مراقبة على الطعام، ويجعلهم يدخلون النساء فى برلمان الدولة». وأجاب الحاخام بينشتاين أنه بالنسبة لمسألة البرلمان فى

دولة إسرائيل، الذى يُعينون فيه كفر يدنسون يوم السبت، هذا أمر محظور تماماً دينياً، وفقاً لأقوال الحاخام موشيه بن ميمون. وبالنسبة للمرأة، فإن الأمر واضح تماماً، حيث إذا سنحت الفرصة للاختيار بين امرأة كفء لهذا المنصب ورجل غير كفء، فإنه بالتأكيد علينا اختيار المرأة عن الرجل غير الكفء».

ويختتم الحاخام عوفاديا يوسف حديثه قائلاً: «يتضح من مجمل الآراء أنه بالنسبة لمسألة تعيين المرأة كرئيس وزراء، إن كانت تتصرف باستقامة وتعمل على دعم الأجواء الدينية أكثر من الرجل الذى قدم ترشيحه، علينا بالطبع اختيار المرأة».

نتنياهو يشعر بالانزعاج من القائمة "الأشكنازية"

بقلم: مزال موعلام ولىلى جاليلى
هاآرتس ٢٨/١١/٢٠٠٨

الكنيست عن حزب الليكود غير سيلفان شالوم، وموشيه كحلون من أصول شرقية. فى غضون ذلك، يحاول حزب الليكود جذب ناطقى اللغة الروسية. وقد ذكر حزب الليكود أن الناطقين باللغة الروسية هم الجمهور المستهدف الرئيسى، الذى يتنافس عليه الحزب مع حزب إسرائيل بيتنا. وبينما يحاول حزب إسرائيل بيتنا أن يصبح حزبا إسرائيليا عاما ويفوز بأصوات ناخبى المعسكر القومى، يحاول نتنياهو "اللعبة" فى ملعب أفيجدور ليبرمان (زعيم حزب إسرائيل بيتنا) واستعادة الناطقين باللغة الروسية الذين صوتوا لصالحه فى فترة ولايته الأولى.

تجدر الإشارة إلى أنه تم اليوم تدشين الموقع الإلكتروني للحزب باللغة الروسية. ومن المقرر أن ينقل الموقع، الذى يقوم على تشغيله مجموعة من المفكرين ناطقى اللغة الروسية، رسائل مشابهة لتلك التى ترد على الموقع باللغة العبرية، كما سيحتوى الموقع على ألبان تاريخية وجغرافية حول إسرائيل، وستكون الجائزة هى لقاء شخصى مع نتنياهو.

انتهت الاتصالات التى أجراها رئيس حزب الليكود عضو الكنيست بنيامين نتنياهو مع دافيد ليفى فى محاولة لإقناعه بالعودة لحزب الليكود - انتهت بالفشل بعدما قرر ليفى عدم الانضمام للحزب.

ربما تكون محاولة نتنياهو لإقناع ليفى، الذى كان محسوباً فى الماضى على قيادات حزب الليكود، ترجع إلى أنه يخشى من أن قائمة الحزب المرشحة لخوض انتخابات الكنيست أكثر "أشكنازية" (دافيد ليفى يهودى من أصل مغربى أى سفاردي). كان نتنياهو قد ناقش مؤخراً مسألة القائمة الأشكنازية مع مستشاريه، عقب طلبات تقدم بها بعض أعضاء اللجنة المركزية بالحزب يشكون فيها من أن الحزب - الذى يعتبر الكثير من أنصاره شرقيين - قدم قائمة غالييتها العظمى من الأشكناز.

كانت مسألة "القائمة الأشكنازية" قد ترددت مؤخراً بسبب قيام نتنياهو بضم نجوم إلى قائمة الليكود - من بينهم بنى بيجين، دان مريدور، وبوجى يعلون - أغلبهم أشكناز. وتضاف إلى هذه الحقيقة حقيقة أنه لا يوجد من بين أعضاء

مطلوب تغيير للنهج

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/١٢/٢

وحزب الوسط و"شينوي"، التي شغل رؤساؤها مناصب رئيسية في عدة حكومات، ثم تلاشت آثارها بعد ولاية واحدة أو اثنتين. حزب العمل ليس واحداً من تلك الأحزاب التي تشرق في سماء السياسة الإسرائيلية ثم تتوارى مثلما أتت. فقد أقام "الماباي" (حزب عمال أرض إسرائيل)، و"المعراخ" (تكتل أحزاب العمل) وحزب العمل، بزعامة "دافيد بن جوريون"، و"موشيه شاريت"، و"ليفى إيشكول"، و"جولدا ميثير"، و"يتسحاق رابين"، و"شمعون بيريس"، الوطن اليهودي من البداية إلى النهاية، وأملت زعامة الحزب، حتى حدوث الانقلاب السياسي في عام ١٩٧٧ (اعتلاء الليكود الحكم) سياسة إسرائيل الخارجية والأمنية وبلورت هياكلها المدنية.

غداة تنحية "المعراخ" عن السلطة على يد "الليكود"، بزعامة "مناحم بيجين"، اقترح "يتسحاق بن أهارون"، وهو أحد الآباء المؤسسين لحركة العمل، "تغيير الشعب". اليوم، كما في الماضي، لا يأتي الشعب مع بطاقة تغيير، والمطلوب هو تغيير في النهج، وفي جزء كبير من القيادة. على أعضاء حزب العمل الذين يريدون صالح الحزب ويؤمنون بأنه لم ينفذ دوره، أن يتبرأوا من "الصفقات"، ومن المؤامرات الرخيصة للمسؤولين الحزبيين. عليهم أن يفضلوا مرشحين ومرشحات ليسوا مسؤولين عن طمس النهج الذي قاد حزبهم إلى طريق مسدود. عليهم أن يختاروا متنافسين يطرح عملهم ورسالتهم تغييراً جوهرياً، وفي المقام الأول العودة إلى رؤية وقيم معسكر السلام والعدل الاجتماعي، متنافسين لديهم استعداد للعمل من أجل هذه الغايات بمثابة من على مقاعد المعارضة أيضاً وليس فقط من فوق كراسي الوزارة.

سيتوجه ٦٠ ألفاً ممن يحق لهم الانتخاب (فقط) اليوم إلى صناديق الاقتراع من أجل اختيار مرشحي حزب العمل في انتخابات الكنيست القادمة. سيتنافس ١٨ متنافساً على أماكن واقعية في القائمة القطرية، وسيحاول آخرون تثبيت أنفسهم في الرقعة المحفوظة للفئات المختلفة: عرب، محافظات، مهاجرون، دروز وأحياء سكنية. لا عجب في أن هذا الحدث، الذي ظل لسنوات في بؤرة اهتمام الهيئة السياسية والإعلامية، قد انزوى في ركن الأخبار، وأن الانتخابات التمهيدية بحزب العمل تجري في ظل استطلاعات للرأي تتوقع أن يتبوأ الحزب الترتيب الرابع أو الخامس بين قائمة الكتل البرلمانية بالكنيست الثامنة عشرة. طبقاً لهذه الاستطلاعات، فإن الكتلة، التي قوامها اليوم ١٩ عضو كنيست، ستفقد نحو نصف قوتها، إن لم يكن أكثر، وستتحول إلى شريك ثانوي في الائتلاف الحاكم، أو إلى حزب معارض متوسط أو حتى صغيراً.

القلق الذي يثيره وضع حزب العمل يشذ عن مخاوف مسئولين حزبيين على مكانهم في الكنيست والحكومة. ثمة أهمية مضاعفة لوجود كتلة سياسية مستقرة وصلبة، تؤيد حل النزاع الذي لا ينتهي بين إسرائيل وجيرانها، إزاء الصعود المدوي لليمين. وعلى خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية الصعبة، ثمة ضرورة لحزب يتشارك عبء القلق على الطبقات الضعيفة ويعمل على تقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء. إن الشكل التنظيمي الجديد لليسار في إطار (حزب) "ميريتس" لا يبدو بعد كهيئة سياسية لديها القوة للحلول محل حزب "العمل" المتصدع. لقد علت وهببت، واندججت وحتى تلاشت أحزاب خلال الـ ٦٠ عاماً الماضية من عمر الديمقراطية الإسرائيلية. يكفي أن نتذكر "داش"،

ما الذي سيؤدي إلى انهيار حزب العمل..؟

بقلم: جاي بادا
المصدر: www.amedia.co.il
٢٠٠٨/١٢/٤

حزب العمل ما يعرضه على الجمهور. والأدهى من ذلك أنه علاوة على كل هذه المشاكل، اختار الحزب في خطوة سافرة تنم عن العمى السياسي وانعدام الوعي الكامل بمزاج الجمهور أحد الساسة الأقل تقديراً في

يجمع معظم المحللين والجمهور على أن حزب العمل يمر حالياً بأزمة خطيرة، بل وتاريخية. إذ إنه بدون سياسة مميزة، ودون قيادة ملهمة، ودون تحقيق إنجازات مثيرة للإعجاب في دورة الكنيست الأخيرة، وفي الحكومة الحالية، فليس لدى

السياسة الإسرائيلية اليوم، ألا وهو إيهود باراك. من المؤكد أن المحللين والباحثين سيعكفون على تحليل الأسباب التي أدت إلى تحول إيهود باراك في غضون سنوات قليلة من "الوعد الكبير" للسياسة الإسرائيلية في انتخابات عام ١٩٩٩ إلى الشخص الذي يبدو أنه سيقود حزب العمل إلى أسوأ نتيجة عرفها في تاريخه - ربما إلى عدد مقاعد لا يتجاوز التسعة.

قبيل الانتخابات الوشيكة، يجد حزب العمل نفسه بين شقى الرحى. ففي اليسار، هناك حزب ميريتس القوي بثوبه الجديد، والذي يسعى إلى تغيير ميزان القوى في هذه الانتخابات بحيث يصبح أكبر الأحزاب اليسارية.

وفي اليمين، هناك حزب كاديا الحاكم الذي لديه من ناحية، فرصة كبيرة لاستقطاب أصوات تيارات الوسط، ومن ناحية أخرى، ينظر كثير من اليساريين إلى زعيمة الحزب، وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، على أنها مرشحة ملائمة أكثر لرئاسة الحكومة من رئيس حزب العمل إيهود باراك.

هذا الواقع المعقد يلزم حزب العمل - الذي لا يحظى بشعبية، والذي تتنبأ له استطلاعات الرأي بنتائج مخزية - أن يختار بين المنافسة في اليسار أمام ميريتس، متخليا بذلك عن أصوات أعضاء الكنيست والمؤيدين أصحاب المواقف الأكثر تشدداً والذين قد يفضلون في هذا الوضع حزب كاديا؛ وبين التزحزح يميناً (وهناك من يقول إلى الوسط) ومنافسة حزب كاديا، متخليا بذلك عن تأييد قطاعات تقليدية من ناخبي العمل (في الكيبوتسات على سبيل المثال) والذين قد يفضلون في هذه الحالة حزب ميريتس المعدل.

وإذا كان هذا الوضع غير معقد بما يكفي، فأضف إلى ذلك أن حزب العمل سيواجه في كلتا الحالتين خسارة أمام منافسيه. فاليمين كالييسار أصبح ينفر من إيهود باراك ومن حزب العمل. حتى وزيرة التعليم، يولي تامير، خيبت آمال الكثيرين بطريقة تعاملها مع منظمات المعلمين وإدارتها لأزمة الجامعات. وغنى عن البيان أنه رغم الشعبية التي يحظى بها بنيامين بن اليعيزر في القطاع العربي، إلا أنه لا يستطيع بالتأكيد جذب أصوات من ميريتس للعمل.

إن أقصى ما يستطيع حزب العمل تحقيقه من منافسته لحزب كاديا هو أن يصبح "كاديا ٢" - أي قائمة تستطيع الانضواء تحت لواء الحزب الأكبر. ولعلها لن تكون مفاجأة كبيرة إذا رأينا باراك وبن اليعيزر، وربما أيضاً أوفير بينيس، ينضمون إلى حزب كاديا. فالفوارق بينهما فوارق عاطفية أكثر من

كونها جوهريّة، وفي أقصى الأحوال يستطيع أوفير بينيس أن يمثل الجناح اليساري في كاديا، لموازنة الجناح اليميني الذي يمثله أعضاء كنيست من أمثال يسرائيل حاسون الذي ينافس على مكان في قائمة كاديا للانتخابات القادمة.

في هذه الحالة، وفي ظل عدم وجود متسع من الوقت لتغيير إيهود باراك، وعدم وجود بديل حقيقي له، لا يتبقى أمام حزب العمل إلا محاولة إنعاش قائمته ببعض الوجوه الجديدة، ومحاولة تلميع أعضاء الحزب الذين قاموا بأعمال ناجحة في دورة الكنيست السابقة. صحيح أن أعضاء كنيست مثل شيلي يچيموفيتش، ونادية حيلو، وأوفير بينيس لا يستطيعون جذب أصوات كثيرة، ولكنهم يمثلون نوعية المرشحين الذي كان حزب العمل يتباهى بهم في الماضي، أعضاء كنيست نشطون ومخلصون، وحتى إن كنا نختلف معهم في الرأي إلا أن هناك اعترافاً واسعاً من الجمهور بنشاطهم ونزاهتهم.

وفي النهاية، يجب أن نتقبل ببعض الهدوء الخسارة المحتملة لحزب العمل. فالحزب التقدمي المحافظ في كندا - والذي ظل معظم فترات النصف الثاني من القرن العشرين حزب السلطة أو حزب المعارضة الأكبر في البلاد - تحطم في انتخابات عام ١٩٩٣ ولم يفز إلا بمقعدين فقط من إجمالي مقاعد مجلس النواب الكندي البالغ عددها ٣٠٨ مقاعد، ولكنه فاز مؤخراً في ثوبه الجديد، "الحزب المحافظ الكندي"، وقام بتشكيل الحكومة لفترتين متتاليتين.

حتى الليكود، الذي يبدو أنه سيكون الرابع الأكبر في الانتخابات الوشيكة، تعرض قبل ثلاث سنوات فقط لانتكاسة في انتخابات الكنيست وتجاوز العشرة مقاعد في الكنيست بصعوبة، وذلك تحت قيادة بنيامين نتنياهو نفسه المتصدر حالياً في استطلاعات الرأي بأكثر من ٣٠ مقعداً. ومن عظيم السخرية أن يكون فوز نتنياهو وتشكيله لائتلاف يميني - ديني بدون حزب كاديا هو الذي سيثبت الروح من جديد في حزب العمل. فحزب كاديا يتكون في معظمه من شخصيات تبحث عن مناصب وزارية وليس عن مقاعد في الكنيست، ولذا فإن حكومة يمينية بدون كاديا قد تضع النهاية لهذا الحزب وتؤدي إلى انقسامه إلى الجناحين اللذين يتكون منهما: جناح اليمين بزعامة موفاز والذي سيعود ثانية إلى الليكود أو يتحول إلى كتلة مستقلة تنضم إلى ائتلاف الليكود؛ وجناح اليسار بزعامة ليفني والذي سينضم إلى حزب العمل.

أسبوع الكراسى الموسيقية

بقلم: ليرون تمام
المصدر: www.scoop.co.il
٢٠٠٨/١٢/٦

باراك وفؤاد، اللذان يسيطران عليه الآن، ومن غير المؤكد أنهما سينجحان إلى جانب فيلناتي وسمحون، في جذب الحزب إلى الحكومة، بغض النظر عن سيطرة الحزب، بعد الانتخابات. بعبارة أخرى، التغيير التغيير، إلا أنه بعد العاشر من فبراير، ستريد هذه الزمرة تقسيم الغنائم والحصول على شريحة من كعكة السلطة.

عموماً، جميع أعضاء الرابعية المتصدرة هم "مدنيون"، وثلاثة منهم على الأقل، عملوا ويعملون في مجالات الاقتصاد والرفاه الاجتماعي. ويبدو أن رؤية عمير بيرتس، بشأن حزب اجتماعي ديموقراطي آخذة في التبلور.

من هم الخاسرون...؟ يولي تامير، هي أكبر الخاسرين بلا معركة على الإطلاق. في حين يتذلل عمير بيرتس القائمة باحتلاله المركز العاشر، وحزب العمل الذي لم يجدد في شكله إطلاقاً إلا في حالة حصوله على ١١ مقعداً وعندها سينضم داني بن سيمون إليه.

هذا الأسبوع أيضاً ستجرى الانتخابات التمهيدية في حزب الليكود. وهي الانتخابات التمهيدية الأكثر أهمية في اللعبة. في ظل قائمة لانهائية من المنافسين، الجدد والواعدون إلى حد ما، والتوقع بالحصول على ٣٠ مقعداً... وقد وصلت المباراة إلى قمة التوتر.

هناك الكثير من الأسئلة المهمة، تطرحها تلك الانتخابات التمهيدية: هل سيحدث بوجي (يقصد موشيه بوجي يعلنون) المفاجأة ويحتل المركز الأول...؟ وأين سيذهب سيلفان (يقصد سيلفان شالوم)...؟ من سينهي الجولة أولاً، مريدور أم بييجين اليميني...؟ كم من اليساريين الذين جلبهم بيبي (بنيامين نتنياهو) لليكود سينجحوا في الانضمام إلى القائمة واعتلاء قمتها...؟ هل سيحصل أردن وساعر على مقابل نظير عملهما البرلماني الناجح...؟ وكم عدد الذين سيتمردون على بيبي...؟ ومن المتوقع أن تركز وسائل الإعلام على سؤال: هل سينجح فيجيلن في الانضمام للقائمة واعتلاء قمتها...؟ تسيبي ليفني هي الأخرى تنتظر الرد.

أي معركة انتخابية تستغرق أسابيع: أسبوع تقوم فيه الكنيسة بحل نفسها وتقرر خوض الانتخابات، وأسبوع يتم خلاله حشد النجوم، وأسبوع الانتخابات التمهيدية في الأحزاب، وأسبوع تبدأ فيه الدعاية الانتخابية، والأسبوع الأخير حتى يوم الانتخابات.. وقد دخلنا هذا الأسبوع في أسبوع الانتخابات التمهيدية في الأحزاب.

حزب العمل كان هو الحزب الأول، الذي أجرى الانتخابات التمهيدية. والحق يقال إن هذه الانتخابات التمهيدية، قد بثت في الحزب روح الحياة، وبعد يومين تلقى خلالها ضربات من كل صوب وحذب، نجح في استقطاب ٥٤٪ للتصويت في صناديق الاقتراع. وهذا ليس أمراً سيئاً بالنسبة لحزب، تنبأت استطلاعات الرأي بحصوله على أقل من ١٠ مقاعد، وربما يكون جيد جداً بالنسبة لحزب معظم المتسبين إليه شخصيات مُسنة، حتى ولو وافقوا على أن يكلفوا أنفسهم، مرتين في الأسبوع، عناء الذهاب إلى صناديق الاقتراع من أجل اختيار قائمة الحزب.

وما هو الشكل الذي خرجت عليه القائمة...؟ لا يمكن وصف ذلك إلا بلعبة الكراسى الموسيقية الناجحة. مَنْ كان هو مَنْ سيكون. باستثناء بعض الأعضاء الذين رحلوا عن الحزب، فالقائمة تذكرنا بالقائمة التي عرضها الحزب في انتخابات ٢٠٠٦ تماماً.

أما الأخبار الطيبة من وجهة نظر الحزب، فهي أن جمهور ناخبه أبدى رغبة في التغيير. ليس تغييراً شخصياً فحسب، وإنما تغيير أخلاقي أيضاً. لقد احتل هرتسوج، وبينيس، وبروفمان ويحيموفيتش المراكز الأولى في القائمة. هناك اثنان هما أعضاء معارضة أكثر من كونهم أعضاء في الحكومة، اثنان جديدان نسبياً في الحزب (لم يمر عليهما غير عامان فقط في الحزب)، وإلى حد ما فإن الحديث هنا يدور عن زمرة من الشباب، بمقدورها قيادة الحزب إلى ما هو أبعد من ذلك. ما هي المشكلة...؟ المشكلة هي التغيير داخل حزب العمل، ذلك الحزب الذي يجعل من شبابه كهولاً بسرعة، حزب

نتنياهو يلحق الضرر بالحزب

بقلم: مزال موعلام وفادي عديات
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/١٢/٧



قبل يومين من الانتخابات، ثارت الأجواء في الليكود ضد رئيس الحزب عضو الكنيست بنيامين نتنياهو، بعد إعلانه أسماء المرشحين الذي يؤيدهم في قائمة الحزب للكنيست في الدوائر، وفي القائمة القطرية.

ويرى المعارضون لنتنياهو أن تدخله يؤدي المرشحين المناسبين، الذين لا يحسبون من المقربين إليه، مما يضر بوحدة الليكود وربما يؤدي إلى انهياره. وتشمل القائمة التي أوصى بها نتنياهو أعضاء الكنيست السابقين يولي

أدلشتاين، وحاييم كاتس، وليثا نيس في القائمة القطرية، وكذلك مستشاريه السابقين يحييل ليتار وأوفير أكونيس ورئيس مدينة سديروت سابقاً إيل مويثيل، المتورط في قضايا جنائية. وقد طلب نتنياهو من مويثيل كتابة تعهد بأنه في حالة تقديم صحيفة اتهام ضده في نهاية تحقيقات الشرطة، يعلن سحب ترشيحه.

كما تشمل قائمة نتنياهو مرشحين من وسط المهاجرين أمثال بيني بريسكين، وزئيف ألكين، وطال برودي، ودافيد بن تسور، حيث ينوب كل واحد منهم عن منطقته السكنية، وتسفي حوطلبي من شريحة النساء، ودور مرشحي نتنياهو من الوسط الروسي يهدف إلى وقف جماع السباق الذي يخوضه موشيه فيجلين داخل هذا الوسط.

يرى مسئولون في حزب الليكود أن انشغال نتنياهو بالقائمة سيضر بالحزب، وهو بذلك يثير ضده مجموعة من

المتمردين، الذين قد ينتخب بعضهم للكنيست ويعملون ضده. وهناك زعم آخر إزاء نتنياهو مفاده أنه يلقى بكل ثقله لتأييد مجموعة من المرشحين المحددين، وإذا فشل في ذلك فإنه لن يضر إلا نفسه. ورغم ذلك، يخشى المرشحون في الدوائر الذي يعمل نتنياهو ضدهم عن طريق وضع أشخاص تابعين له قول أي كلمة عشية الانتخابات التمهيدية حتى لا يتعرضوا للضرر هم والحزب من ذلك.

يقول أحد المسئولين: «لا يمكن لرئيس حزب أن يتدخل بصورة كبيرة إلى هذا

الحد، بأن يقوم بعمل اتصالات ويتجنيد أشخاص له ضدنا. فينبغي عليه أن يتذكر أنه في التاسع من الشهر الجاري، بعد الانتخابات التمهيدية، من سيتم انتخابه سيشن حرباً ضده. نتنياهو يشعل المنطقة عبثاً، ويلحق الضرر بنفسه وبالحزب». هناك صراع آخر تفاقم داخل الليكود عشية الانتخابات التمهيدية، وهي المعركة على منصب الزعامة عقب تزايد عدد المرشحين.

كان نتنياهو قد حرص على ألا يتدخل بصورة كبيرة ولاذعة، إلا أن التوتر مازال قائماً. وقال أحد أعضاء الكنيست من حزب الليكود: «لا يمكن التعبير عن تلك الأقوال بصورة واضحة حتى لا نضر بالحزب، لكن لا يمكن أن نتجاهلها لأننا ظلمنا. بدوننا لن يبقى الليكود. صحيح أن زعماء الليكود يفكرون، لكن ليس على حسابنا. فجميع مرشحي بيبي (نتنياهو) هم تحديداً مجرد متطفلين».

وجوه جديدة في الليكود

بقلم: شلومو تسزنا وماتي توخفيلد
يسرائيل هايوم ٢٠٠٨/١٢/٨

وبالأمس، قال رئيس الحزب بنيامين نتنياهو: «إنني أنظر إلى قائمة المرشحين وأرى فيها خليطاً من الأشخاص ذوي الخبرة المبرهنة والقدرة على التنفيذ». ويجوز ١٤٢ مرشحاً للانتخابات، ويتعين على كل ناخب أن يختار ١٢ مرشحاً للقائمة القطرية، ومرشحاً واحداً للقائمة المحلية، ومرشحاً لقائمة المهاجرين. ويتفخرون في الليكود بأنهم غيروا نظام الانتخابات،

بعد أقل من أسبوع من اختيار حزب العمل لقائمة التي سيخوض بها انتخابات الكنيست الوشيكة، يتوجه اليوم نحو ٩٩ ألفاً من أعضاء حزب الليكود إلى صناديق الاقتراع لانتخاب قائمة حزبهم. وتتنبأ استطلاعات الرأي بأن يضاعف الليكود قوته ثلاث مرات، وهو ما يضمن دخول الكثير من الوجوه الجديدة عن الحزب إلى الكنيست الثامنة عشرة.

بحيث لم يعد أعضاء اللجنة المركزية للحزب - البالغ عددهم ثلاثة آلاف - هم فقط الذين ينتخبون المرشحين، وإنما كل أعضاء الحزب، وبذلك لم يعد هناك تأثير يذكر لمقاولي الأصوات. وعلاوة على ذلك، تقرر منح حق التصويت لكل من انضم إلى عضوية الحزب قبل ١٦ شهرا، وذلك أيضا لمنع عمليات استقدام أعضاء جدد.

وتسود حالة من التوتر بشأن مسألة تحصين المراكز العشرة الأولى، لأنه إذا صدقت استطلاعات الرأي وأصبح الليكود حزب السلطة، فمن المحتمل أن يتم تعيين العشرة الأوائل في مناصب وزارية في الحكومة القادمة. ومع ذلك أوضح المقربون من نتنياهو أن نتائج الانتخابات التمهيدية لن تؤثر على اعتبارات توزيع الحقائب الوزارية في حالة تشكيل رئيس الليكود للحكومة المقبلة.

وكان نتنياهو قد أكد على عدم تحصين مراكز للشخصيات الجديدة التي انضمت لليكود مؤخرا، وبذلك سيخوض بيني بيجين، ودان مريدور، وموشيه يعلون، وآساف حيفتس، وعوزي ديان ويوسي بيلد الانتخابات إلى جانب طل برودي، وسفي ريفلين، وزئيف يائير جابوتسكي. وهناك خمسة مراكز محصنة للنساء حتى المركز الرابع والثلاثين، في حين أن أبرز الأسماء المتنافسة ليمور ليفنات، وليثا نيس، وجيلا جمليل، وبنينا روزنبلوم، وكيرن باراك، وميري

ريجف وتسيبي حوتوبلي. بذل نتنياهو جهودا كبيرة في الأيام الأخيرة لكي يمنع رئيس حركة "زعامة يهودية"، موشيه فيجلين، وأعضاء كتلته من الدخول إلى القائمة التي سيتم انتخابها. ورغم ذلك، يظهر الكثير من أعضاء الكنيست في "قائمة المفضلات" التي نشرها فيجلين بالأمس، وانتقد عدد من أعضاء الكنيست نتنياهو لأنه بحسب قولهم "يحاول الانفراد بالقرار في مسألة تشكيل قائمة الليكود للكنيست".

ويمكن أن نجد في قائمة المفضلات الخاصة بفيجلين أسماء أعضاء كنيست حاليين مثل روبي ريفلين، وجدعون ساعر، وموشيه كحلون، وجلعاد أردن، فضلا عن عضوي الكنيست السابقين بيني بيجين، وجيلا جمليل. وأوضح فيجلين أن أعضاء الكنيست الذين أوصى بهم هم أولئك الذين لم يؤيدوا خطة فك الارتباط أثناء ولاية أريئيل شارون، وأولئك القريبون منه أيديولوجيا. وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء الكنيست الحاليين لم "يعقدوا صفقة" مع فيجلين، ولم يتعهدوا بدعته وتأييده.

وبالأمس، التقى نتنياهو مع سيلفان شالوم عقب التقارير التي تحدثت عن توتر بينهما على خلفية المرشحين الذين يحظون بتأييد كل منهما. وقد نشر الاثنان بيانا عقب اللقاء أفاد بأنه لا أساس من الصحة للتقارير التي نشرت.

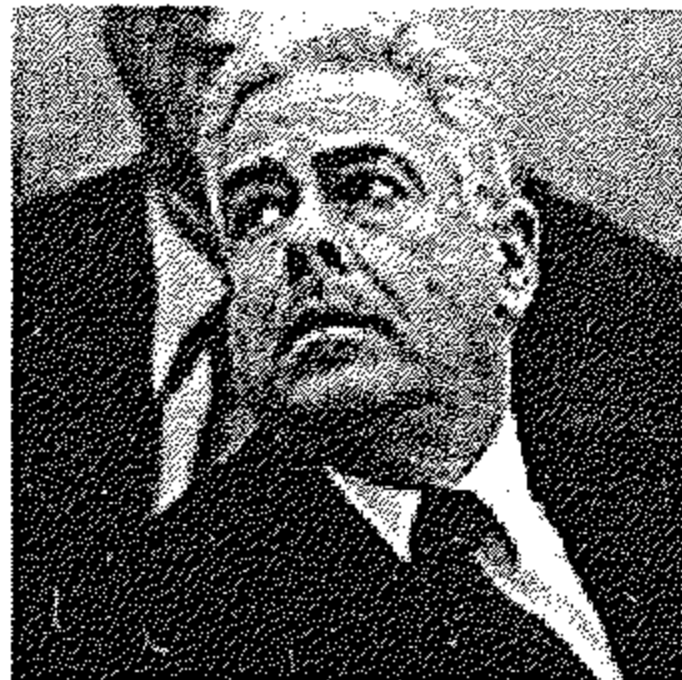
بقلم: زوهر سوسنكو
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٨/١٢/١١

حزب إسرائيل حزقا في حملته الجديدة: نحارب الجريمة

وقال زعيم الحزب إفرائيم سينييه إن الجريمة تعتبر الضربة الداخلية القوية جدا في إسرائيل، وأضاف: "من المستحيل الحديث عن الأمن القومي بدون وجود أمن داخلي، يخشى أصحاب الأعمال من التقدم بشكاوى عن تحصيل الإتاوات منهم. هناك أشخاص يعملون في أجهزة القانون والهيئات الضريبية معرضون لتهديدات الخارجين على القانون".

وقد هاجم سينييه الجهاز القضائي وقال إن القضاة في إسرائيل "يعطفون" على الخارجين على القانون حسب كلامه. وقال إنه "ينبغي على الشرطة أن تشعر أن المنظومة القضائية تدعمها، وأن تدرك أنها لا تحارب هباءً، وألا يقوم القضاة الرحاء بإعادة المجرمين إلى منازلهم".

وأضاف سينييه أنه ينوي تجديد تشريع الحد الأدنى للعقوبات وبذلك يحمي المواطنين، ورجال الأعمال، ومن يعملون في تنفيذ القانون.



على خلفية سلسلة الاعتقالات التي تمت في الأسابيع الأخيرة لكبار زعماء عالم الجريمة، ستدعو حملة الانتخابات الخاصة بحزب إفرائيم سينييه (يسرائيل حزقا - أي إسرائيل قوية) التي ستبدأ غدا في أجهزة الإعلام إلى تكثيف محاربة الجريمة في إسرائيل. في البداية ستكون الحملة من ثلاثة سيناريوهات مختلفة: في الأول ستظهر عبارة "خلال ١٧ دقيقة سيحضر الخارجون على القانون لتحصيل الإتاوة منك"، وبعد ذلك تتغير الشاشة وتظهر عبارة: "لنقضي على الجريمة - إسرائيل قوية برئاسة إفرائيم سينييه". في إعلان آخر تظهر صورة منزل سكني، ومكتوب أعلاه "خلال ربع ساعة سوف يقتحم المجرمون ربما منزلك"، وفي الثالث "خلال نصف ساعة سوف يسرقون أحد العجائز، ربما يكون جدك". يقولون في حزب إسرائيل حزقا إن "هذه لغة الحزب في الانتخابات، وأنه لا ينوي التخلي عن قضية الأمن الداخلي بعد الانتخابات".

القانون لتحصيل الإتاوة منك"، وبعد ذلك تتغير الشاشة وتظهر عبارة: "لنقضي على الجريمة - إسرائيل قوية برئاسة إفرائيم سينييه". في إعلان آخر تظهر صورة منزل سكني، ومكتوب أعلاه "خلال ربع ساعة سوف يقتحم المجرمون ربما منزلك"، وفي الثالث "خلال نصف ساعة سوف يسرقون أحد العجائز، ربما يكون جدك". يقولون في حزب إسرائيل حزقا إن "هذه لغة الحزب في الانتخابات، وأنه لا ينوي التخلي عن قضية الأمن الداخلي بعد الانتخابات".

ميريتس يستعد للانتخابات الداخلية مع الحركة الجديدة

رئيس ميريتس، حاييم أورو، مؤيد متحمس للاندماج مع حركة اليسار الجديدة التي عقدت مؤخراً تأسيسياً ناجحاً بمشاركة مجموعة مشرفة من المفكرين والأدباء، منهم عاموس عوز، وأ.ب. يهوشوع، ودافيد جروسمان. ويعتقد أورو أن ميريتس ينبغي أن يفتح على قطاعات جديدة، وينضم إلى حركة اليسار الجديدة إن كان يرغب في تعزيز قوته في الكنيست.

في تلك الأثناء يستعدون في حزب ميريتس للانتخابات الداخلية التي ستجرى يوم الأحد القادم في أرض المعارض، حيث ستُنتخب هناك قائمة ميريتس للكنيست، وتنافس على المراكز الثلاثة الأولى بعد الرئيس حاييم أورو، رئيسة الكتلة زهافا جلثون، وعضو الكنيست أفشالوم فيلان، وعضو الكنيست السابق إيلان جلثون الذي يتمتع بشعبية كبيرة.

* الآباء المؤسسون يؤيدون جلثون:

حققت جلثون لنفسها إنجازاً كبيراً عندما نشر ثلاثة من قدامى الحركة والآباء المؤسسون، وهم شولاميت آلوني، ويوسي ساريد، وفيكتور شيم طوف، خطاب تأييد دعوا فيه أعضاء المؤتمر إلى انتخابها في المركز الأول.

ويقولون في ميريتس إن أي نتيجة بخلاف فوز جلثون ستعتبر مفاجأة عاصفة. كما ينافس على المراكز الخمسة الأولى عضو الكنيست السابق موشيه راز، الذي من المتوقع أن يتم انتخابه في المركز الخامس. أما المركز السادس فهو محفوز لسيدة، ويعتقدون في ميريتس أن فرص عضوة الكنيست تسيافا جرينفيلد جيدة للفوز بالمكان النسائي المحفوظ رغم أنها قد تثير المفاجأة وتقفز إلى المراكز الخمسة الأولى.

أما المركز السابع فمحفوظ لممثل عربي من المتوقع أن يفوز به عيسوي فريج من كفر قاسم. وعلى المركز الثامن، الذي يعد حالياً غير فعلي، ينافس ممثلو الشباب، حيث تدور المعركة الرئيسية بين يسي ملكا وأوي رخاي.

في الأسبوع القادم من المنتظر انعقاد اللجنة المنسقة برئاسة بروفيسور موردخاي كرمينستر لانتخاب ممثلي حركة اليسار الجديدة للقائمة المشتركة للكنيست، وسيعلن رئيس ميريتس حاييم أورو الأسبوع القادم فقط أي الأماكن مخصصة في القائمة لأعضاء الحركة الجديدة.

في حين لم ينجح حزب ميريتس في التقدم في استطلاعات الرأي، حيث حصل على خمسة مقاعد وفقاً لاستطلاع معاريف، وستة مقاعد وفقاً لاستطلاع الشبكة الثانية في هيئة الإذاعة الإسرائيلية، ويحافظ - على أقصى تقدير - على مركزه منذ الكنيست السابقة، سيلتقى مساء اليوم (الخميس) ممثلو حركة اليسار الجديدة مع مجلس إدارة ميريتس، وسيكون على رأس ممثلي الحركة البروفيسور أفيعاد كلينبرج ودكتور أفير بن زاكين اللذان سيلتقيان مع أعضاء إدارة ميريتس، حيث سيحاولون معاً تسريع الاتصالات نحو اتحاد الحركتين وتشكيل قائمة مشتركة للكنيست الـ ١٨.

وقد واجهت الاتصالات صعوبات في ضوء الغليان الداخلي في ميريتس، الناتج عن معارضة أعضاء كنيست وكبار الناشطين في الحركة لتبوء ممثلي الحركة الجديدة مراكز حيوية على حساب قدامى ميريتس.

وقبيل اللقاء الذي سيعقد هذا المساء قال دكتور بن زاكين المرشح ليكون أحد ممثلي حركة اليسار الجديدة في القائمة المشتركة للكنيست لمعاريف: «لا تتمثل الفكرة في تقديم علاج تجميلي لميريتس، بل صنع شيئاً مختلفاً تماماً وجديداً يجذب من جديد «يسار- الوسط» الإسرائيلي، وينافس على زعامة الدولة بعد أربع سنوات». وأضاف أن النشاط الحزبي لم يأت لتقليل وضع أنصار ميريتس وإنما ليدفعهم إلى الأمام سواء من ناحية حدود الحركة الحالية أو من ناحية التطلعات.

* «سنقترح تغيير اجتماعي جذري»:

وأوضح: «نحن نطمح في قائمة تكمل ميريتس، وتلبي احتياجات جمهور فاقد الأمل لم يقم بانتخاب حزب العمل أو ميريتس. سنحمل إليهم بشارة سياسية جديدة تحتاجها مثل هذه الحركة، وسنقترح تغييراً جوهرياً وعميقاً في الدولة ومؤسساتها».

جدير بالذكر أن دكتور بن زاكين يبلغ من العمر ٤٠ عاماً، من مواليد بئر سبع، ومن خريجي جامعة هارفارد. إلى جانبه ورد ذكر مرشحين للانضمام إلى قائمة ميريتس أيضاً، وهم البروفيسور كلينبرج، وكذلك المحامي تسالي ريشيف، وعينات سرجوستي، وميراف ميخائيلي، وتحى مولاد حيايف، وإفراات تولكوبسكي، ود. هاني زبيدة.

طلاب ممتازون في كلية الأكاذيب

وأشار مطلب ريشف بوجود مراقبين جلبة في حزب العمل. الشاب جن. حاولوا إثباته عن الفكرة، هددوه، وما الذي لم يفعلوه. ولكن ريشف بقي على حاله. أخيراً، عشية التمهيدية المقدسة، هاتفه زعيم سياسي كبير، ولي عظيم، بريء ومستقيم، واقترح عليه أن يتقاسم مسبقاً الأصوات التي ستأتي «من هناك». أما ريشف، والويل للبراءة المقدسة، فقد فهم الإشارة وانسحب من الحياة السياسية.

حلت التمهيدية في حينه محل «اللجنة التنظيمية» التي حظيت بالشتائم والسباب، وها هو تبين بأن التمهيدية أسوأ من اللجنة التنظيمية، وهي تجلب إلى الكنيسة - أيضاً وليس فقط - أولئك الذين ما كنا لنشتري منهم خيار في السوق. «التمهيدية» تخلق طبقة مقاولي أصوات مدفوعى الأجر، غشاشين بالنسبة للتبرعات والأموال (يسرنا أن نعرف مثلاً من مؤل الباصات لمقترعى الصناعات الجوية الذين صوتوا لليكود في ساعات العمل، وهل حسمت من رواتبهم الأموال (أموالي أنا أيضاً) الذين سيحصلون عليها مقابل النزهة من وإلى صناديق الاقتراع).

سيسأل الناس: ما الذي سيحل محل التمهيدية إذا...؟ لا نعرف. ولكن اليوم بعد كل ما رأيناه وسمعناه، كل طريقة أخرى، بما في ذلك اللجنة التنظيمية، أفضل من مشاكل التمهيدية.

«تعبه وسعيدة»، مثلما تروى الأساطير، وقفت تسيبي ليفني الأسبوع الماضي على منصة مليئة بالأضواء في تل أبيب، وبصوت منفعل أعلنت نتائج الانتخابات التمهيدية في حزبها «كاديا». «نحن»، قالت ببعض من الغرور لجمهور المحتفلين أمامها، «نحن نعرف أن نعمل ما لا يعرفه الحزبان الآخران، الليكود والعمل: إدارة الانتخابات». فعلا صوت الهتاف في القاعة، ولم يوجد في تلك اللحظات من الانتشاء أحد يذكر المرشحين الفرحين بأن الانتخابات التمهيدية في كاديا مثلها في الليكود، وفي العمل، أفلست من الأمام ومن الخلف، بخلاف أن أحداً لم يعلن عن موتها. جنازة التمهيدية ستخرج قريباً من مراكز الأحزاب المختلفة.

هاكم قصة حقيقية تماماً، سبق أن نشرت في الماضي: تسالي ريشف، يسير ببراءة ويعمل بعدالة، اعتقد ذات مرة بأنه جدير بأن يكون نائباً في الكنيسة. تقدم إلى التمهيدية في حزب العمل وسرعان ما اكتشف بأن التمهيدية، ذروة الديمقراطية، هي مخزن الفساد الأكبر الذي يمكن للعقل أن يتصوره، مؤسسة عقيمة، عفنة، شوهاء. ريشف، الشاب الواعي، تذاكى وطلب وجود مراقبين عنه في صناديق الاقتراع، لاسيما في «القطاعات» (وهو الاسم السري للدروز والعرب) وفي الكيبوتسات هناك بالمناسبة يصل التصويت إلى النسبة الخيالية ٩٩,٩٪.

ترجمات عبرية

٢

الشأن الفلسطيني

بقلم: على واكد
المصدر: www.ynet.co.il
٢٠٠٨/١١/٢٢

أبو مازن لأوباما: "لتبني المبادرة العربية"

أو اتفاقيات مبادئ لا تتضمن أيًا من قضايا التسوية الدائمة.

كما تطرق أيضا إلى الوضع الداخلي الفلسطيني وقال إنه ليست هناك أي شروط من جانب السلطة لاستئناف الحوار الفلسطيني وأعلن قائلا: "إننا نهتم بالوحدة ووجود حكومة مستقلة، تكون بعيدة عن كافة الضغوط الإقليمية، بعيدا عن الاتهامات بالخيانة والعمالة. إننا نريد حكومة غير مرتبطة بمنظمات وإنما حكومة تستطيع أن ترفع الحصار عن القطاع، وأن تهيئ السلطة لخوض انتخابات عامة



بينما تنشر السلطة الفلسطينية في الصحافة الإسرائيلية إعلانات تدعو إلى تأييد المبادرة العربية - دعا اليوم (السبت) الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما، لأن يتبنى خطة السلام العربية فور توليه المنصب. جاء ذلك على لسان أبو مازن أثناء اجتماع اقتصادي في نابلس، وهذه هي المرة الأولى التي يدعو فيها رئيس السلطة الفلسطينية الرئيس الأمريكي لتبني الخطة.

ورئاسية".

* أوباما يؤيد دولة فلسطينية:

وكان أوباما وأبو مازن قد تحدثا هاتفيا في بداية الأسبوع .. وقال رئيس فريق المفاوضات الفلسطيني صائب عريقات أن الرئيس المنتخب عبر عن تأييده لإقامة دولة فلسطينية، وذكر أن أوباما "قال إنه سيواصل دفع عملية السلام لتنتهي بحل دولتين، وسوف يتعاون مع إسرائيل والفلسطينيين من أجل تحقيق تسوية دائمة".

كانت المبادرة السعودية قد صدرت عن القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، وأصبحت تعرف منذ ذلك الحين بمبادرة السلام العربية. وتقضي المبادرة بإقامة سلام كامل ويشمل إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين دولة إسرائيل وباقي دول العالم العربي، في مقابل إنهاء الاحتلال.

ويدعو العرب في المبادرة إلى انسحاب إسرائيل تام من كافة الأراضي التي احتلت في يونيو ١٩٦٧، مع تطبيق قراري مجلس

وعلى جانب آخر، اتهم الرئيس الفلسطيني إسرائيل بأنها لا تفي بالتزاماتها المنصوص عليها في مؤتمر أنابوليس، قال أبو مازن إن إسرائيل تواصل سياساتها التي تعتدى على حقوق الفلسطينيين والتفاهات بين الطرفين، وبذلك تعرض مستقبل عملية السلام للخطر الداهم. وقال أبو مازن إن سياسة إسرائيل تضر جهود السلطة في كل المجالات. وأكد أن إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة هما فقط اللذان سيجلبان الأمن والسلام والاستقرار والازدهار في المنطقة. ودعا إدارة أوباما لأن تتدخل فورا في عملية السلام والعمل وفقا للمبادرة العربية التي تتضمن انسحاب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧، وحلا عادلا لقضية اللاجئين، وكذلك الإفراج عن كافة المعتقلين الفلسطينيين.

كذلك هاجم الرئيس الفلسطيني بشدة سياسة الاستيطان الإسرائيلية وإقامة جدار عازل وهدم المنازل، وأكد أن القيادة الفلسطينية لن تقبل أي مبادرة لعقد اتفاقيات مؤقتة جزئية

علاقات طبيعية، في حال قيام سلام شامل مع إسرائيل وذلك من خلال اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لن يؤدي إلى السلام، ولن يوفر الأمن للطرفين.

الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين تمت الموافقة عليهما مرة أخرى في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وموافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، في مقابل إقامة

بقلم: عمير هس
هاآرتس ٢٧/١١/٢٠٠٨

هذه هي غزة...!!

غزة هي التقارير التي تتحدث عن جنود يهاجمون أنصار فتح في الجامعة أو هي الشرطة التي تقوم بإغلاق مطعم من المطاعم لليلة واحدة لأن أصحابه لم يخبروها من البداية عن يوم اللقاء الذي يقيم في صالته مركز أبحاث على صلة بالسلطة في رام الله بمشاركة ممثلين عن حماس.

غزة هي تلك المدرسة التي تفرض على تلميذاتها تغطية رؤوسهن على الرغم من أن كبار المسؤولين يؤكدون أن هذه ليست سياسة وزارة التعليم. غزة هي أيضاً إحساس أنصار فتح بأن السلطة سلبت منهم، وهي الخوف الذي تفرضه عليهم الأجهزة الأمنية، كما أن غزة هي الأمن الذاتي للحماس والمقارنة بين وسائل الخوف والترهيب في عصر عرفات، وتبادل المعلومات حول قمع أنشطة حماس في الضفة. وغزة هي غضب كل الجماهير بها في ذلك أعضاء فتح تجاه ما يبدو كتقصير وإهمال متعمد ولا مبالاة من جانب رام الله إزاء مصير القطاع وسكانه.

غزة هي هؤلاء الذين يحلمون بمغادرتها وأولئك الذين خرجوا قبل سنوات للتعليم والعمل ويشاقون إليها. غزة هي أولئك الذين لا يستطيعون العودة إلى عائلاتهم هنا، لأنهم حتى لو نجحوا ذات مرة في إيجاد ثغرة واحدة في المعابر التي تغلقها إسرائيل فإنهم سيظلون محبوسين في القطاع، وسيكون عليهم أن يتنازلوا تماماً عن حرية الحركة وحق الاختيار لهم. كل شيء هنا مكثف ومركز بشكل كبير. يقول شخص ما: "إننا نقيس حياتنا بالدقائق وليس بالأيام والأسابيع". إنه من رجال فتح الذي انقلبت حياته منذ يونيو ٢٠٠٧، وتنقلب يومياً بسبب الصدع والتمزق السياسي الفلسطيني. إنه يقصد بحديثه رجال فتح مثله، وعلى قناعة بأن رجال حماس في الضفة أيضاً "يحسبون حياتهم بالدقائق". ولكن ما تحدث عنه هذا الرجل يناسب الجميع: فالتغيرات كانت مفاجئة وعنيفة وسريعة ومتواصلة.

غزة هي تلك المحاولة المستمرة من أشخاص للوقوف على معايير للحياة على الرغم من فرض إسرائيل ظروف غير طبيعية من الحصار والعزلة عن باقي العالم، وتدهور الوضع لدرجة كونه أشبه بوضع الاعتماد على برامج صدقات وإعانات دولية.

ليست غزة فقط ذلك التيار الكهربائي الذي انقطع، وتلك الظلمة المعتمة التي غطت أحياء كاملة، بل إن غزة هي تلك المياه التي لا تصل إلى الأدوار العليا، وهي الغاز الذي شحَّ وجوده في الأسواق. وإذا وجد مولد كهربائي فإن أقل الشيء الذي يعطب فيه من غير الممكن إصلاحه؛ لأنه لا تزال إسرائيل، في ظل الحصار الحالي المحكم الذي استمر على مدى ثلاثة أسابيع، تمنع دخول أي قطع غيار للآلات والسيارات والأدوات الكهربائية المنزلية. وإذا نجحوا في رحلة البحث عن المال من أجل شراء مولد تم تهريبه عبر الأنفاق (حيث ضعف الثمن أو ثلاثة أضعاف ثمنه الشهر الماضي) فإن ذلك يكون على حساب شراء موقد تدفئة (غير كهربائي بالطبع) ودروس اللغة الإنجليزية وملابس الأطفال وزيارات الطبيب.

هل هذه حقاً هي غزة نوفمبر ٢٠٠٨؟ كذلك غزة هي مخازن الأونروا الخاوية، والمزارعون الذين زرعوا وسقوا، ولكن إسرائيل منعتهم من تسويق حاصلاتهم من الطماطم والجوافة والفراولة خارج القطاع، وأيضاً حالة السكنية التي لازمت اتخاذ قرار الإظلام المفاجئ، وحالة الهزل من أنه لا يوجد المزيد من الطعام في الثلاجة التي سوف تعطب. هذه غزة التي تمثل القدرة على إطلاق النكات في كل المواقف والسخرية الصارخة حتى البكاء، فعلى الرغم من أنه قد لا توجد مياه على مدى ثلاثة أو أربعة أيام، لكن الأطفال يخرجون وأحذيتهم ملمعة وملابسهم مهندمة في طريقهم إلى المدرسة.

غزة هي شارع عبد الناصر الطويل المغلق أمام حركة السير منذ ما يزيد على عام. أسفلت غير مستو ومطبات وتلال رملية صغيرة. منذ أن منعت إسرائيل دخول كل مواد البناء والمواد الخام للقطاع توقفت أعمال التطوير الخاصة بهذا الشارع الرئيسي، الذي يمثل المحور الموصل لثلاثة مستشفيات، تجهيزاتها الطبية دائماً مهددة بالتوقف إذا أعطب جزء معين منها. ولكن غزة هي أيضاً الأمان الذي يشعر به الآباء عندما يظل أبنائهم في المدارس وحدهم، وعندما يلعبون أو ينزلون بمفردهم إلى فناء اللعب البعيد عن المنزل أو عندما يسافرون وحدهم لزيارة الجدة التي تعيش في مخيم جباليا للاجئين (في الشوارع الموازية لشارع عبد الناصر).

ماذا ينبغي أن نفعل إذا صدر قرار القيام بعملية عسكرية في غزة..؟

كما أن بسط سيطرتنا من خلال توسيع قطاع محور فيلادلفي، سيوجه رسالة حاسمة للإرهابيين مفادها أننا سنزيد الضغط عليهم، وسنجنف مواردنا عن طريق منع دخول السلاح إلى القطاع من مصر، ونحكم الخناق على أعناقهم، ونكشف سياسة الاغتيالات، ولن نتردد في استهداف كبار الشخصيات إذا أمكن الأمر، وسنقاتلهم بلا هوادة بالوسائل والشروط التي نضعها وفي الوقت الذي نختاره.

فيما يتعلق بالدخول إلى غزة نفسها، كنت سأترك ذلك إلى موعد متأخر حتى يتم استنزاف حماس بالحصار المتواصل، وذلك من أجل تقليل عدد ضحاينا بقدر الإمكان. ومع ذلك، كنت سأزيد معدل تنفيذ العمليات العسكرية المحددة والمحدودة كما فعل الجيش الإسرائيلي بشكل جيد قبل اتفاق التهدئة.

ينبغي سرعة وإعادة دراسة خيار استخدام "مدفع الليزر" للدفاع عن المدينة والتجمعات السكنية واختيار مدفع رشاش من طراز Vulcan للدفاع عن الأهداف المحددة مثل (القواعد العسكرية، والمستشفيات، ومحطات الكهرباء، والمنشآت النفطية، والموانئ البحرية والجوية وما إلى ذلك).

الوقت يداهمنا وإذا لم نعد إلى رشدنا في التو واللحظة، ستصعب مهمة القتال من أجل حماية الأرواح وستكلفنا الكثير أثناء تنفيذها، خاصة أنه من المحظور علينا إصلاح الأخطاء بدم الجنود، وبالتالي ستكون المعادلة صعبة...!!

لا بد من تقويض حكم حماس، ولكن بالطبع فقط بعد استنزافها بالحصار المتواصل، كما ذكرنا عاليا. ولا بد من الاستمرار في سياسة الاغتيالات الشخصية، وتكثيفها وعدم التردد في استهداف كبار الشخصيات. ولا بد من الاستمرار في سياسة توزيع المياه والوقود والكهرباء بشكل غير منتظم للاستمرار في استنزافهم حتى آخر قطرة. لا بد من قطع الهواء عنهم، ولا بد من تصعيد العمليات المستهدفة والمحدودة للجيش الإسرائيلي داخل غزة، أكثر مما كان قبل اتفاق "التهدئة".

استمرارنا في التهدئة وسياسة التعميم، كما يصف هذه السياسة السيد باراك، سيجعل قوة حماس تتعاظم، وكذلك الضرر الذي سيلحق بنا. هذا أمر واضح للأطفال في دور الحضانة في سديروت والمستعمرات حول غزة.

ينبغي أن نظهر لهم الوجه الآخر، ونبت في قلوبهم الرعب. إنهم ليسوا شركاء في أي مفاوضات.

إذا تقرر قريبا القيام بعملية عسكرية في غزة، كنت سأوصي الحكومة بعدم التسرع في البداية في الدخول إلى غزة نفسها. وإنما فقط بعد احتلال شمال القطاع، واحتلال وتوسيع محور فيلادلفي واستنزاف حماس عن طريق الحصار المتواصل، وكذلك تكثيف الاغتيالات، ودفع قوات للقيام بعمليات عسكرية محدودة بشكل متكرر دون البقاء هناك بعد تنفيذ العملية أو عن طريق عرقلة تزويد غزة بالوقود والكهرباء والمنتجات الغذائية.

لا بد من سرعة العمل وسرعة فصل شمال القطاع عن غزة والسماح للجيش الإسرائيلي بالسيطرة بشكل مطلق على كل مناطق شمال القطاع التي فصلت عن أراضي قطاع غزة. ينبغي أن نتذكر أن شمال القطاع مازال يخلو من السكان وينبغي أن يظل هكذا إلى الأبد وبعد ذلك لا بد من إعلان خط حدودي جديد، وبناء جدار أو سور يشتمل على تركيب وسائل إلكترونية وأي وسائل أخرى تشهد على المكان الدقيق للخط الح. دي الجديد. وعلى دولة إسرائيل أن تعلن عن خط الحدود الجديد بشكل رسمي، وتوضح أن كل المنطقة الواقعة شماله ستضم على الفور إلى أراضي دولة إسرائيل، وستكون منطقة منزوعة السلاح وخالية من أي مدني.

وسيقدر الجيش الإسرائيلي كيف يبسط سيطرته ميدانيا، وكيف يحافظ من هناك على مصالح دولة إسرائيل. وستعلن حكومة إسرائيل أنه من الآن فصاعدا كل هذه الأرض ستضم إلى إسرائيل استراتيجيا لدواعي أمنية.

وسيبحث مصير هذه المنطقة فقط بعد إقرار السلام الكامل بين إسرائيل وغزة وحينئذ سيكون بشروط خاصة. هذا هو الوضع حتى إذا تحققت السلام بعد ألف عام. وحتى ذلك الوقت سينسى الغزافيون تماما شمال القطاع.. ومثل هذه الخطوة ستزيد بالطبع الضغط على حكومة حماس وستنقل إلينا زمام الأمور.

كذلك لا بد من احتلال محور فيلادلفي بأقصى سرعة وتوسيعه بنحو ٦٠٠ إلى ٨٠٠ متر. ولا نضع في الاعتبار ما ستقوله دول العالم، فمحور فيلادلفي هو مشكلة استراتيجية بالنسبة لدولة إسرائيل.

كمؤيد كبير جدا لفك الارتباط مع غزة حذرت مرات كثيرة، مثلما حدث في شهر يونيو ٢٠٠٤، قبل فك الارتباط بوقت طويل، عدت وحذرت من أنه محذور تماما مغادرة محور فيلادلفي، بالعكس ينبغي توسيعه وتصعيد الحرب ضد الإرهابيين.

عيد حزين في قطاع غزة

السائقين لم يشعروا بحركة الشراء إلا عشية العيد. وعلى حد قوله، فإنه خلال الساعات الأخيرة قبل العيد، كان هناك عشرة سيارات خاوية مقابل كل سيارة أجرة شاغرة. ويضيف أن الأنفاق تمثل منفذاً لتهرب السلع التي تصل إلى غزة، إلا أن عملية تهريبها مكلفة ولا تمثل بديلاً تاماً عن المعابر.

* دولتان لشعبين:

وفي حديث لصحيفة «يديعوت أحرونوت» قال ناشط في إحدى المنظمات الخيرية الفلسطينية المنتمى لحركة الجهاد الإسلامي إن الأهالي الذي يتوجهون رغم ذلك إلى المتاجر هم موظفو السلطة الفلسطينية الذين يحصلون على رواتبهم من رام الله، وموظفون في حكومة حماس. كما أن موظفي الجمعيات التابعة للمنظمات المحلية والدولية هم الذين يقومون بشراء لوازم العيد أيضاً.

وأضاف أن السكان المسيحيين الفلسطينيين، الذين يعتبرون أثرياء جداً وأصحاب أعمال تجارية داخل وخارج قطاع غزة، يساعدون الاقتصاد المحلي على الصمود والحيولة دون الانهيار التام. والخطر الأكبر هو أن يعتاد الأهالي على استمرار الوضع السيئ، وأن يعتادوا على العيش هكذا. وفي غضون ذلك لا أحد يثق في تغير الوضع.

يرى أهالي قطاع غزة، خاصة أنصار حركة حماس، أن عيد الأضحى من المفترض أن يكون العيد الأخير لأبو مازن في رئاسة السلطة الفلسطينية من وجهة نظرهم. ومع انتهاء فترة ولايته في التاسع من يناير، من المقرر أن تعلن حركة حماس ترشيحها لرئيس المجلس التشريعي وعضو الحركة الدكتور أحمد بحر رئيساً للسلطة الفلسطينية. وقد أوضحوا داخل حركة حماس أن أي تمديد لفترة ولاية أبو مازن يعتبر غير مشروع دستورياً ولا قانونياً، وأن من يشغل منصب القائم بأعمال رئيس السلطة هو رئيس المجلس التشريعي.

ومن هذا المنظور، سيكون عيد الأضحى هو العيد الأخير قبيل حلول عصر دولة حماس، التي ستعين رئيساً من أعضائها. وهكذا لن تشكل حكومتين فقط ومنظومتين أمنيّتين فقط، وإنما سيكون هناك شخصان يحملان أرفع لقب في السلطة الفلسطينية.

حاول الفلسطينيون في قطاع غزة نشر روح السعادة قبيل حلول عيد الأضحى الموافق اليوم في العالم الإسلامي، وخلال الساعات الأخيرة يستعد أهالي غزة للعيد وشراء لوازمه، رغم أن الموسيقى السائدة في كثير من الشوارع هي ضجيج المولدات الكهربائية الصادر من أبواب المتاجر والورش.

وفي حديث لصحيفة «يديعوت أحرونوت» قال أحد أهالي غزة: «نقوم بالشراء على ضوء كهرباء المولدات، لأن الكهرباء غير منتظمة في كثير من أنحاء قطاع غزة. كما أن أصحاب المتاجر الذين لازالوا يرغبون في جنى الأرباح واستغلال العيد يجب عليهم أن يوفرُوا مصدراً بديلاً للإنارة، ومن لا يقدر على ذلك، لا يمكنه البيع».

هذه هي المرة الأولى منذ سنوات - وربما تعد سابقة تاريخية - التي يتم خلالها منع الآلاف من أهالي قطاع غزة من الذهاب للحج، بسبب الخلاف بين حكومتى الضفة الغربية وغزة. وفي الآونة الأخيرة تبادل الرئيس الفلسطيني أبو مازن ورئيس حكومته سلام فياض، الاتهامات مع حكومة حماس فيما يتعلق بمسؤولية كل طرف عن كون أهالي غزة هم المسلمون الوحيدون في العالم الذين لن تظاً أقدامهم مكة هذا العام.

وقد قال أحد المواطنين: «الوضع الاقتصادي في قطاع غزة سيئ للغاية، وربما يكون الأسوأ منذ عام ١٩٦٧. ربما يتذكر كبار السن تحديداً هذه الفترة، وكذلك عام ١٩٤٨، حيث كانتا فترتين سيئتين مثل الفترة الحالية. ومع ذلك، كلهم يحاولون التشبث بأجواء العيد التي لازال بالإمكان الشعور بها في بعض الميادين والشوارع الرئيسية».

وقال صاحب أحد المتاجر إن أرباح عمليات الشراء تراجعت للغاية. وبينما كان يبيع في أسبوع العيد بضائع تبلغ قيمتها نحو ٦٠ ألف شيكل، فقد باع هذا العام نحو ثلث هذه البضائع فقط. وهو يقول: «الناس في حالة تحبط كبيرة، ويفكرون في عدم الشراء، ولكن في نهاية المطاف تدفعهم الضغوط الاجتماعية وضغوط الأطفال إلى الشراء، ولكن بنسب ضئيلة جداً».

ويروى محمد سرور، سائق من أهالي شمال قطاع غزة، أن

بقلم: روعي نحيماس
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/١٢/١٢

موظفو غزة يحصلون على أجورهم

ماكينات الصرف الآلي أو الانتظار حتى الغد، حتى تُفتح البنوك لتسليم الرواتب لجميع الموظفين. رغم ذلك لم تكتمل السعادة في مناطق السلطة. فقد صرح أمس رئيس الحكومة الفلسطينية سلام فياض أثناء مؤتمر صحفي في رام الله أن الأموال التي تم نقلها ليست كافية. وشرح قائلا: «هناك نقص خطير في الشواكل، حيث لا تتجاوز الأموال في جميع بنوك قطاع غزة ٤٧ مليون شيكل، وهو مبلغ صغير للغاية لا يكفي لدفع الرواتب». وكان سلام قد صرح بهذه الأقوال قبل أن تتم عملية تحويل ١٠٠ مليون شيكل إلى قطاع غزة، إلا أنه وفقا لأقواله يحتاج القطاع لنحو ١٠٠ مليون شيكل شهريا حتى يمكنه أن يدفع الرواتب للموظفين.

وصلت الأموال عن طريق إسرائيل إلى قطاع غزة، وسيحصل موظفو السلطة الفلسطينية أخيرا على أجورهم. وقد أفادت وكالة الأنباء الفلسطينية «معا» اليوم (الجمعة) أنه قد بدأ جزء من موظفي السلطة الفلسطينية في الحصول على رواتبهم من حسابات البنك. وكانت عملية نقل الأموال قد جاءت عقب قرار وزير الدفاع إيهود باراك بتحويل نحو ١٠٠ مليون شيكل من البنوك في الضفة الغربية إلى نظيرتها في قطاع غزة، وذلك من أجل زيادة الضخ النقدي. وقد ذكرت مصادر مصرفية لوكالة الأنباء الفلسطينية «معا» أنه من المقرر أن يحصل موظفو السلطة في القطاع على رواتبهم في الساعة الخامسة مساءً. ووفقا لتقرير المصادر المصرفية فإن الموظفين يمكنهم أن يسحبوا أموالهم عن طريق

بقلم: موردخاي كيدار (*)
المصدر: www.news.co.il
٢٠٠٨/١٢/١٥

من يسحق الفلسطينيين..؟

تنظيم هذه القوافل، وعندما تنجح في ذلك ويعود الحجاج بسلام، كانت تحظى برضا المواطنين ومزيد من الشرعية للاستمرار في السلطة. لم تحمل العصور الحديثة تغييرا جوهريا في هذا النظام: فالسعودية - والتي يطلق عليها ملكها على نفسه لقب "خادم الحرمين الشريفين" - تخصص لكل دولة إسلامية حصة محددة من الحجاج بالنسبة لعدد سكانها، حيث إن مدينة مكة التي تشهد مناسك الحج لا تستوعب أكثر من مليوني حاج. وبالنسبة لفلسطين، تخصص السعودية لها حصة تصل إلى بضعة آلاف وغالبا ما تكون قابلة للزيادة تعاطفا مع ظروف الفلسطينيين. وتتحكم السعودية في عدد الحجاج من خلال التأشيرات التي تمنحها لكل دولة، وتقوم الدول بدورها بتوزيع هذه التأشيرات على الحجاج. وبالنسبة للسلطة الفلسطينية، تتولى السلطة ممثلة في حكومة منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة سلام فياض في رام الله تحديد أسماء الحجاج. ولكن، وفي مفاجأة غير متوقعة، اتضح قبل نحو أسبوعين أن حكومة حماس في غزة تمنع حجاج القطاع البالغ عددهم ٣٤٢٨ من الوصول إلى معبر رفح للسفر من خلاله إلى مكة، حيث أقامت حكومة حماس

من يسحق الفلسطينيين..؟ إذا سألنا هذا السؤال لمائة شخص في العالم، فإن الإجابة المؤكدة لغالبيةهم العظمى، إن لم يكن جميعهم، ستكون "إسرائيل". فالصورة الإعلامية للنزاع في الشرق الأوسط تركز على إسرائيل، وهو ما يرجع بصورة مباشرة إلى تصوير أنشطة إسرائيل ضد جيرانها الفلسطينيين على أنها سلبية جدا. أما ما يفعله الفلسطينيون بأبناء عموماتهم، فيتم تغطيته والتقليل من شأنه، وحتى عندما يصل إلى الإعلام، يتم عرضه كحدث استثنائي من قبل "متطرفين" أو "مقاتلين".

تعد فريضة الحج من أركان الإسلام الرئيسية. وظاهريا، لا يوجد أي دخل لهذه الفريضة بالشئون السياسية، حيث أن الحج مسألة دينية بين الشخص وربه، بينما المسائل السياسية ترتبط بإدارة الدولة والمجتمع. ولكن في الإسلام لا يوجد فصل بين الدين والسياسة، وحتى فريضة الحج لا تنجو من هذا الارتباط: فمنذ فجر الإسلام قبل نحو ١٤٠٠ عام كانت شئون الحج تدار على أيدي السلطة الحاكمة ومن أجلها. فكانت السلطة دائما وأبدا هي التي تنظم قوافل الحجيج المتجهة إلى مكة، وتزودها بالمؤن وتوفر لها الحراسة حتى لا يتعرض لها قطاع الطرق. السلطة فقط التي كانت تستطيع

الخواجز على الطرق المؤدية إلى رفح لمنع الحجاج من الوصول إلى المعبر لأنهم حصلوا على تأشيرات الحج من حكومة رام الله.

فمن إذا الذين سُمح لهم بالحج من غزة..؟ إنهم أولئك الذين سُجلوا من قبل حكومة حماس. وعندما أٌبقت الحكومة المصرية معبر رفح مفتوحاً ثلاثة أيام لتمكين الحجاج من العبور، لم يأت أحد. وبلاستفسار من المسئول عن وزارة الداخلية في حماس، قال إن الحكومة المصرية هي التي تمنع الحجاج من العبور، إذ إنها تشترط لعبورهم تقديم تأشيرات رسمية من الحكومة السعودية - أي التأشيرات الممنوحة من حكومة رام الله.

والآن، حان وقت تبادل الاتهامات بين الأطراف الضالعة في هذه القضية حول هوية الطرف الذي منع حجاج غزة من أداء أحد الأركان الأساسية للإسلام: هل هي السلطة الفلسطينية، أم حماس، أم مصر أو السعودية..؟ وهكذا يدور الصراع السياسي بين حماس من ناحية، والسلطة الفلسطينية ومصر من الناحية الأخرى، على حساب الحجاج.

ولعل التشاحن حول الحج هو مسار آخر في نعش وهم إعادة الوحدة بين غزة ورام الله. والسؤال الحقيقي والرئيسي هو: من هو الحاكم الحقيقي في غزة..؟ ومن هو الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني كله..؟ وكان كاتب هذه السطور قد زعم قبل عام ونصف العام - فور استيلاء حماس على غزة - أن الوضع بين غزة ورام الله هو "طلاق نهائي".

* العجلة من الشيطان:

قررت الحكومة الإسرائيلية تقديم لفطة طيبة لأبو مازن بالإفراج عن ٢٢٧ سجيناً فلسطينياً بمناسبة عيد الأضحى. وكانت النية بأن يعود هؤلاء السجناء إلى منازلهم عشية العيد للاحتفال به في أحضان ذويهم. وكان من المقرر أن يتم الإفراج عنهم في بداية هذا الأسبوع. ولكن المفاجأة كانت أن الجانب الفلسطيني يرفض استقبال المفرج عنهم، لأن الشخصية المركزية في الاحتفال الذي سيقام لاستقبالهم - الرئيس محمود عباس - كان حينها في مكة لأداء فريضة الحج! وفي غيابه، لا توجد احتفالات.

فالهدف من الاحتفال هو وضع أبو مازن في قلب الصورة لإضفاء المزيد من الشرعية عليه وإظهاره بمظهر البطل الذي نجح في تحرير هؤلاء السجناء. ونظراً لتعذر إقامة الاحتفال، حُكم على هؤلاء السجناء قضاء العيد في السجن، والبقاء فيه إلى أن يتفضل "الرئيس" بالعودة إلى وطنه وإلقاء خطاب في الاحتفال المؤثر حول واجب الحكومة الفلسطينية في الاعتناء بسجنائها وإخراجهم من السجون الإسرائيلية في أقرب وقت ممكن.

(*) كاتب المقال محاضر في قسم اللغة العربية وباحث بمركز بيجين - السادات للأبحاث الاستراتيجية التابع لجامعة بار إيلان.

غموض مهدد

بقلم: أليكس فيشمان
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/١٢/١٩

أعلن أمس الناطق العسكري بلسان حماس وقف التهدة. ليس الناطقون الرسميون باسم حكومة هنية، فهو لاء، في هذه الأثناء يصمتون. في جهاز الأمن أجروا أمس بحثاً دقيقاً عن الإعلان الرسمي، الشامل، والذي يلزم قيادة حماس بوقف التهدة - فلم يجدوا.

حماس تواصل الحفاظ على الغموض. هكذا مريح لها. الإبقاء على كل الخيارات مفتوحة. إذا كان تدهور الوضع يخدم مصلحتها الفورية فإنها ستفتح النار حتى دون إعلان. الإعلان الرسمي عن وقف التهدة يخلق توقعات - لا سيما لدى الجمهور الفلسطيني - بإطلاق ٢٠٠ قسام صباح اليوم والاحتدام الفوري للمواجهة. إذن لماذا لا تتعهد؟ حماس لا تعزم التعهد. وربما لذلك لا يوجد إعلان رسمي ومشكوك أيضاً أن يصدر مثل هذا الإعلان. بيان الناطق العسكري هو نوع من التهديد، وهذا يكفي.

وبينما يطورون لدى حماس مفهوم «الغموض» عندنا يطورون مفهوم «الاحتواء». احتواء المواجهة في قطاع غزة، وعدم السماح لها بالتدهور إلى خارج حدود القطاع. والحاصل حتى يوم أمس أن السياسة الإسرائيلية لم تتغير حيال قطاع غزة. يواصلون التصرف وكأن التهدة مستمرة.

وبالتوازي، توضع على طاولة وزير الدفاع «درجات رد الفعل» التي أعدت في الجيش لأوضاع التهديد المختلفة التي يمكن لحماس أن تخلقها. الجهاد أطلقت أول أمس ٢٥ قساماً.. وطائرتان حربيتان أرسلتا لمهاجمة مقر عقارى لحماس. كمية النار التي ستندلع هي التي ستتملى كمية المياه التي ستسكب.

وزير الدفاع ورئيس الأركان لا يسارعان إلى المعركة.

ولكنهما مستعدان اليوم - ربما بسبب الضغط الجماهيري الذي تغذيه حماس أيضاً - للمخاطر. فكل قصف من شأنه أن ينتهى بإصابة الهدف غير الصحيح، إصابة مدنيين أبرياء وما شابه. لا توجد عمليات «جراحية»، «نظيفة»، حين يكون مليون ونصف مليون مواطن يتجولون بين القصف، حتى لو كان هذا القصف ملىء بالعقل. الأمور يمكن أن تخرج عن السيطرة.

كما أن ما يحدث اليوم أيضاً ليس تصعيداً مخططاً له - مع اقتراب نهاية التهدة. وحتى في إسرائيل يعترفون بأن كل الانفجارات في الأسابيع الأخيرة هي نتيجة خطوة عسكرية إسرائيلية: تلك الضربة للنفق والتي في أعقابها سخنت الجبهة، قتل عشرون فلسطيني، الأمر الذي جر وراءه نشاطاً اقتحامياً للمظليين، وبعد ذلك قتلت مروحية بالخطأ طفلين وهلم جرا.

هل كان ينبغي لإسرائيل أن تهاجم ذات النفق - في ضوء الإخطارات..؟ الجواب هو نعم. هل كان ينبغي لإسرائيل أن تهاجم أولئك المخربين الذين يقتربون من الجدار كي يزرعوا العبوات..؟ الجواب هو نعم. ولكن ينبغي الأخذ بالحسبان بأن النشاط المخطط أيضاً في ضوء أوضاع محتملة من التصعيد - من شأنه أن ينتهى بفقدان السيطرة.

حماس تحافظ على «الغموض» وتنتظر أن يطلب المصريون منها مواصلة التهدة مقابل فتح المعابر، أو على الأقل معبر رفح، كي يكون في يدها إنجاز ما للشعب الفلسطيني. ولكن المصريين لشدة ذكائهم يلعبون دوراً صعب المنال. فهم لن يستجدوا. فلسان حالهم يقول: «تريدون أن تصطدموا مع الإسرائيليين..؟ تفضلوا».

ترجمات عبرية

٣

علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

بقلم: تولى بيكراش
هاتسوفيه ٢٣/١١/٢٠٠٨

الحاخامات لأوباما: «يجب أن تفي بوعدك بشأن حماية إسرائيل»

لتنفيذ مشيئة الله في العالم. والآن يجب عليك أن تنفذ وعدك وتستغل مكانتك من أجل أن تنفذ مشيئة الله الذي وهب أرض إسرائيل لشعب إسرائيل».

وأكد الحاخامات أيضا في الخطاب أنهم يأملون في ألا يتأثر الرئيس المنتخب بالهزيمة الساسة في العالم بما في ذلك ساسة إسرائيل الذين يحاولون طيلة الوقت تقديم تنازلات وانسحابات لا طائل منها إلا أي أحد يريد التنازل عن جزء من أرض إسرائيل.



بعث رؤساء منظمة حاخامات «إنقاذ النفس» (*) برسالة إلى رئيس الولايات المتحدة الجديد باراك أوباما يدعوه إلى الحرص على سلامة أرض إسرائيل. وهنا الحاخامات في رسالتهم أوباما بفوزه في الانتخابات وقالوا: «شاء الله أن يتم انتخابك في هذه الأيام الصعبة التي يمر بها العالم لتكون الزعيم الذي يقود العالم أجمع بإصرار ومثابرة نحو مستقبل أفضل وتنفيذ إرادة الله ووصاياه».

وذكر رئيس المنظمة الحاخام يوسف جعريليشكي، والمدير العام الحاخام شموئيل ليفين الموقعان على الخطاب لأوباما أنه خلال زيارته لإسرائيل منذ عدة أشهر، أدى الصلاة في الحائط الغربي وكتب في قصاصة الورق التي دفنها في الحائط قائلا: «اجعلني أداه لتنفيذ مشيئتكم في العالم». وقد قبلت صلاتك وبذلك أصبحت أداة قوية للغاية

(*) منظمة «إنقاذ النفس» هي منظمة دينية، أعضاؤها أكثر من ٣٠٠ حاخام، تأسست في التسعينيات حينما أثير جدل حول مبدأ «الأرض مقابل السلام»، لكي يؤكدوا رفضهم المطلق لهذا المبدأ.

بقلم: روني سوفير
يديعوت أحرونوت
٢٤/١١/٢٠٠٨

قريبا سفارة لفيتنام في إسرائيل

جدير بالذكر أن جمهورية فيتنام الاشتراكية، التي توحد دولة الشمال مع الجنوب، موجودة على شكلها الحالي منذ عام ١٩٧٦، ومازالت تخضع لحكم الحزب الشيوعي. ومن بين ٨٥ مليون من سكانها هناك نحو ٨٥٪ يعتنقون البوذية، و٨٪ يعتنقون المسيحية، ويعتق الباقون ديانات أخرى. وقد سُجل

بعد سنوات طويلة من العلاقات مع إسرائيل، ستفتتح فيتنام سفارة في تل أبيب في الأسابيع القادمة. وقد تنامي إلى علم موقع ynet أن بشارة من هذا النوع حملها النظام الحاكم في الدولة الشرق الآسيوية إلى مدير عام وزارة الخارجية، أهرون إبراموفيتش، الذي قام بزيارة فيتنام منذ عدة أيام.

في العاصمة هانوي تسارع في النمو الاقتصادي، الذي يعتمد على الصناعة التكنولوجية مع معرفة مهنية موسعة وقوة بشرية رخيصة التكلفة. كما تتطور هناك الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات والسياحة.

ورغم الامكانيات الاقتصادية الكبيرة، بلغ حجم التجارة بين إسرائيل وفيتنام نحو ٢٠٠ مليون دولار فقط في العام. وأثناء زيارة مدير عام وزارة الخارجية إبراموفيتش في نهاية الأسبوع الماضي، تم بحث إمكانية توسيع حجم التجارة والتعاون الاقتصادي بين الدولتين.

وقد سعى كثيرا السفير الأسبق إيفي بن متياهو، الذي من المنتظر أن ينهي في الصيف القادم أربع سنوات من المنصب في

هانوي من أجل افتتاح سفارة فيتنام في إسرائيل، إلا أنه حتى الآن، بسبب ما وُصف بأنه "سلوك يشوبه الحذر" للنظام الحاكم في هانوي، كانت العلاقات تقوم بواسطة سفارة إسرائيل هناك التي افتتحت في منتصف التسعينيات.

وقد التقى إبراموفيتش مع نظيره الفيتنامي، ومع رئيس لجنة الخارجية في البرلمان المحلي ومسؤولين في اللجنة. وبعد الزيارة، سافر إبراموفيتش إلى طوكيو ومنها إلى بانكوك، حيث انعقد هناك مؤتمر سفراء إسرائيل في شرق آسيا. وقد تمثلت البشارة التي حملها المؤتمر، الذي انعقد في نهاية الأسبوع الماضي، في افتتاح سفارة لفيتنام في تل أبيب بعد نحو عشر سنوات من الإلحاح الإسرائيلي.

فرصة أوباما

افتتاحية هآرتس

٢٠٠٨/١١/٢٥

بينها، لبلورة الأفكار ورفعها إلى الرئيس للمصادقة عليها. ثم يتوجه مبعوث رئاسي إلى المنطقة، ليستوضح مواقف الأطراف ثم يعود إلى بلاده لتقديم التقارير والتوصيات. وهكذا تمر الشهور وكل طرف متشبث بمواقفه مضيفا عبئا على جهود الإدارة الأمريكية الجديدة في التوسط بين الأطراف. هذه الحقيقة معروفة جيدا للمسؤولين من إدارات سابقة، الذين يشيرون الآن على "أوباما" بالاستفادة من إخفاقاتهم، وقلب النظام وفرض حقائق على الأرض - بمعنى الإعلان أولا عن مبادئ خطته لتسوية إسرائيلية عربية، وعندها فقط تبين ردود فعل الأطراف على الخطة.

لا تقل السرعة التي اتسم بها التدخل الشخصي للرئيس أهمية عن جوهر الخطة، التي طرح صيغة محتملة لها نهاية هذا الأسبوع بشكل علني اثنان من الخبراء المخضرمين في السياسة الخارجية والأمنية بالإدارات الأمريكية السابقة هما "برنت سكوكروفت"، و"زيجنيف بريجنسكي"، اللذان ينصحان "أوباما"، وإن لم يكن بشكل علني. لا ضير في سلام يتأسس على أمن إسرائيل في حدود ١٩٦٧، مع تعديلات متفق عليها وتبادل للأراضي يبقى بحوزة إسرائيل الكتل الاستيطانية التي سيكون إخلاؤها مكلف ومؤلم للغاية، وقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح عاصمتها القدس الشرقية، وحفظ مطلب توطين اللاجئين في إسرائيل.

إن موسم الانتخابات يدهم كلاً من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. من اللائق أن تُحظى مثل هذه الأفكار بقبول رسمي من إدارة "أوباما" وأن تُعرض، فعلياً، على الناخبين من الجانبين، حتى يعرف من يفضلون "حماس" هناك، ومن يفضلون الأحزاب اليمينية المتصلبة هنا سلفاً.

يبدأ الرئيس المنتخب، "باراك أوباما"، بعد أيام قلائل، بعد عيد الشكر، في تقديم المرشحين للمناصب الوزارية والمستشارين في إدارته. ومن المؤكد أنه سيبدأ في الأسابيع القادمة في بلورة جدول أعمال الإدارة وترتيب الأولويات وصياغة خطاب الإدلاء بالقسم مع هذا الطاقم رفيع المستوى. إنها فترة صياغة، تبارى فيها موضوعات وشخصيات عديدة لنيل اهتمام "أوباما". الإغراء كبير في التركيز على ما هو مُلح، أي على إنقاذ الاقتصاد الأمريكي من الأضرار البالغة التي ألقت به في الشهور الأخيرة؛ وإذا بقي وقت واهتمام للشئون الخارجية، فإن الحكمة تقتضي أولاً تكريسها للتدخل العسكري في العراق وأفغانستان.. ويستطيع النزاع الإسرائيلي - العربي، الذي لم يجد حلاً في الـ ٦٠ عاماً الماضية، الانتظار إلى أن يفرغ الرئيس الجديد.

مثل هذا الموقف الممكن سيكون تضييعاً لفرصة نادرة سانحة أمام "أوباما". فهو يوشك أن يتسلم منصبه، وهو مسلح بمخزون قومي وحتى عالمي من الأمل. وإذا كانت العملية السياسية في الشرق الأوسط، التي تنهت إليها إدارة "بوش" بعد فوات الأوان، لم تحقق نجاحاً كبيراً، إلا أنه لا يوجد مبرر لدفعها قبل فوات الأوان، فقط من أجل محاولة إحيائها بعد ذلك، مثلما فعل "بوش" مع جهود إدارة "كليتون". هذا الدرس معلوم جيداً للمرشحة لحقبة الخارجية، "هيلاري كليتون".

لقد اعتادت الإدارات الجديدة العمل ببطء. بداية يمثل المرشحون لمناصب وزارية أمام مجلس الشيوخ في جلسات استماع، ثم تتم المصادقة على تعييناتهم ويشغلون مناصبهم الرفيعة. بعد ذلك يبدأ عمل الخبراء، بداخل الوزارات وفيما

بقلم: روني سوفير
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/١١/٢٦

ليفني تدعو نظيرها التايلاندي إلى تخفيف عقوبة الإعدام

تنفيذ الحكم.
وكان مخلوف وأكرونيك قد ألقى القبض عليهما منذ نحو عام في منطقة كوسان ببانكوك، بحوزتهما ٢٣ ألف من أقراص الإكستازي المخدرة. وذكرت وسائل الإعلام في تايلاند أن الاثنين وصلا إلى الدولة من أوروبا، وألقى القبض عليهما بعد ورود معلومات عنهما من هيئة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة. ووفقا لما تردد كانا من المقرر أن يوزعا المخدرات في الولايات المتحدة واليابان وأستراليا ونيوزيلندا.



قال أمس، شالوم مخلوف، شقيق المحكوم عليه بالإعدام لـ ynet "سنقلب الدولة حتى نخرجه من هناك في أسرع وقت ممكن. يجب على الدولة أن تهتم بنا، فنحن إسرائيليون ويهود من مواليد إسرائيل. كما أبدى "ي" صديق مخلوف المقرب انفعاله قائلا: "جميعهم في صدمة، هذه ليست مزحة، إنه إعدام. لا بد أن نفعل شيئا ما، للمساعدة.. أنا أناشد رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية العمل على منع حدوث هذا الأمر الرهيب. ينبغي أن نحضره إلى إسرائيل، فكل يوم حبس هناك بمثابة كارثة".

في أول تدخل دبلوماسي من نوعه تحدثت اليوم وزيرة الخارجية تسيبي ليفني مع وزير الخارجية التايلاندي وطلبت منه العمل على تبديل عقوبة الإعدام التي فرضت على الإسرائيليين اللذين اعتقلا وبحوزتهما عشرات الآلاف من أقراص الإكستازي المخدرة. وقد أوضح الوزير التايلاندي لليفني أن هناك مراحل قضائية أخرى قبل تنفيذ الحكم على الاثنين.

وقالت ليفني أمس مع صدور الحكم، إنها ستعمل على تخفيف العقوبة على الاثنين، فلاديمير أكرونيك (٣٤ عاما) وإيلون مخلوف (٣٧ عاما). وقد أوضحت وزيرة الخارجية أنها ستصل حتى ملك تايلاند، إذا اقتضت الضرورة، لتبديل الحكم كما انتهج في الماضي نظام الحكم التايلاندي مع المجرمين الذين اتهموا بالاتجار في المخدرات.

وفي حديثها مع نظيرها التايلاندي أوضحت ليفني أن آفة المخدرات تعد من الظواهر الدولية الخطيرة في كل مجتمع، ولا بد من مكافحتها. كما أوضح الوزير التايلاندي أن إصدار الحكم لا يمثل نهاية الإجراء القضائي ضد الاثنين، وإنه موجود فقط في بدايته. وأضاف أن هناك مراحل أخرى قبل

بقلم: يوسي ميلمان
هاآرتس ٢٠٠٨/١١/٢٧

الخوف من إيران يدفع لتوثيق العلاقات بين إسرائيل والناطو

- مثل إيران.
يعد هذا الطلب مؤشرا إضافيا على التعاون المتزايد بين إسرائيل والناطو. وكان رئيس الأركان، الفريق جابي أشكنازي، قد شارك الأسبوع الماضي في اجتماع لقادة الجيوش في مقر الحلف ببروكسل. مثال آخر وأكثر أهمية على التعاون المتزايد هو وجود ضابط اتصال من سلاح البحرية الإسرائيلي في قاعدة الناطو بمدينة نابولي الإيطالية منذ بضعة أشهر. ونظرا لحقيقة أن إسرائيل تقع على ساحل البحر المتوسط، يلعب سلاح البحرية دورا رئيسيا في تعزيز العلاقات بين إسرائيل والناطو. ويأتي التقارب مع إسرائيل في إطار قرار الناطو قبل ١٢ عاما بإجراء «حوار» مع الدول الواقعة على

تدرس إسرائيل طلباً من حلف شمال الأطلسي (الناطو) بإرسال سفينة إسرائيلية للمشاركة في دوريات الاستطلاع في البحر الأبيض المتوسط التي تهدف إلى إحباط عمليات تهريب الأسلحة وانتقال الإرهابيين. وتأتي هذه الدوريات في إطار ما يسمى «Active Endeavor Operation» (عملية المسعى النشط)، والتي تخضع في إطارها السفن لإمرة قوة المهام من حلف الناطو التي تعمل بعيدا عن الشواطئ، في قلب البحر. وتتمتع هذه القوة بالسلطة اللازمة لرصد السفن المشبوهة وتفتيشها، حتى باستخدام القوة إذا لزم الأمر، للتأكد مما إذا كانت تحمل أسلحة أو معدات عسكرية لمنظمات إرهابية، أو جماعات متمردة أو دول تخضع لعقوبات

ودول الخليج العربي وجيران إيران فقط، وإنما على أوروبا نفسها. وعلى هذه الخلفية، يتزايد التعاون الاستخباري في المسألة الإيرانية، كما أصبح من المألوف تبادل التقديرات عن المنظمات الإرهابية.

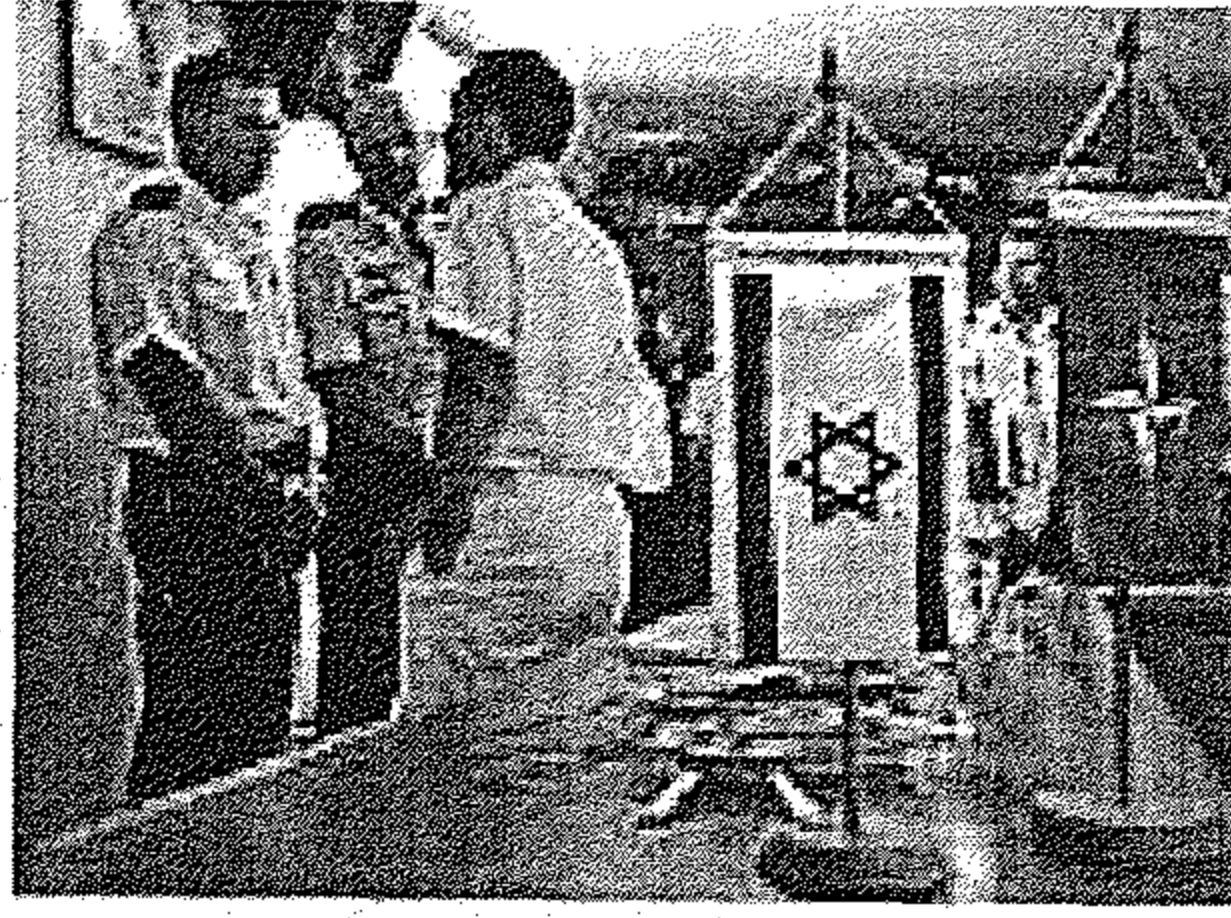
وكان رئيس الأركان، جابي أشكنازي، قد شارك قبل نحو أسبوع في اجتماع لقادة أركان جيوش الناتو، وقال هناك إن «إسرائيل تعتبر

الناتو حليفاً استراتيجياً في المعركة الدولية ضد الإرهاب»، وأكد على التعاون القائم حالياً على الصعيد الاستخباري، وفي مجالات الإنقاذ والمعونات الإنسانية وحراسة الحدود والدعم اللوجيستي والخدمات الطبية. وأضاف أشكنازي أن «إسرائيل مهتمة بتعزيز الشراكة الأمنية مع كل الدول الأعضاء في الحلف ومع كل دولة على حدة». ولهذا الهدف بالتحديد، سيصل إلى إسرائيل في مطلع العام المقبل سكرتير عام حلف الناتو، الهولندي باب دي هوب، في زيارة إلى إسرائيل هي الثانية له منذ توليه مهام منصبه، وكانت الزيارة الأولى قد تمت قبل نحو أربع سنوات.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أي مدى قد يصل التعاون مع إسرائيل...؟ ويذكر السفير جانتوبسكي في هذا الصدد النموذج السويدي. فرغم أن السويد متمسكة بسياستها الحيادية، إلا أنها تحافظ على علاقات وثيقة مع الناتو ولا تتردد في المشاركة في مناورات وتدريبات عسكرية وتسمح لقوات الحلف بالتدرب على أراضيها.

ورغم ذلك، لا ينطبق عليها البند الخامس من ميثاق المنظمة (واشنطن) الموقع عام ١٩٤٩، والذي يتحدث عن ضمانات مشتركة بأن الاعتداء على - أو غزو - دولة من دول الحلف شأنه شأن الاعتداء على كل الدول الأعضاء في الناتو.

فما احتمالات تطبيق النموذج السويدي على الحالة الإسرائيلية...؟ يقول جانتوبسكي: «التمعن في العلاقات يذكرنا بالمثل الكلاسيكي لنصف الكوب الفارغ. العلاقات اليوم أكثر متانة مما كانت قبل بضع سنوات، وأعتقد أنها ستستمر في التعزز لأن في ذلك مصلحة ومنفعة للجانبين. الناتو يعود ويقول إن الطريق لتوثيق العلاقات مفتوح أمام إسرائيل».



سواحل البحر المتوسط. وعلى مر السنين انضمت إلى هذا الحوار مصر، والمغرب، وتونس، والجزائر، وموريتانيا، والأردن. ويعترف مايكل جانتوبسكي - سفير التشيك النشط في إسرائيل والذي تقوم دولته منذ أربع سنوات بدور «نقطة الاتصال» (بين الناتو والدول المشاركة في الحوار - قائلًا: «التقدم في العلاقات كان بطيئاً. المؤسسة السياسية والعسكرية

في إسرائيل اعتقدت أن العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة كافية وأكثر أهمية وأنه لا ضرورة لتوثيق العلاقات مع الناتو». ويؤكد جانتوبسكي أنهم «في إسرائيل، وفي الجيش الإسرائيلي على وجه الخصوص، كانت ثمة مخاوف من أن يؤثر هذا التقارب الزائد على حرية العمل العسكري لإسرائيل في أوقات المواجهة، كما كانت هناك مخاوف أيضاً من تبادل المعلومات الاستخبارية».

ولكن بحسب جانتوبسكي - الذي كان في السابق مستشاراً وصديقاً شخصياً للرئيس التشيكي باتسلاف هافيل، وسفيراً للتشيك لدى واشنطن - فقد تغير نهج إسرائيل في نهاية المطاف: «أبدت إسرائيل اهتماماً بالمسائل العملية في هذا التعاون، والتي تتضمن المناورات المشتركة، والبحث العلمي والتبادل الأكاديمي».

ولكن يبدو أن المخاوف كانت متبادلة، حيث تردد الناتو أيضاً في التقرب من إسرائيل وذلك بسبب فلسفة المنظمة الأساسية بالابتعاد عن الدول التي تخوض نزاعات. وعندما زالت المخاوف - لاسيما من جانب إسرائيل - أدرك الجانبان أن هناك مصلحة متبادلة بأن تشارك سفن البحرية الإسرائيلية في المناورات المشتركة مع أساطيل الدول الأعضاء في الناتو. وبالفعل وصلت سفن تابعة للناتو للمشاركة في مناورات وزيارات لميناء حيفا (أبريل ٢٠٠٨) وإيلات (أبريل وأكتوبر ٢٠٠٧)، كما هبطت طائرات إنذار مبكر من طراز إيواكس في قاعدة سلاح الجو في اللد قبل عام. من الناحية العملية، كان الدافع الحقيقي وراء تعزيز العلاقات بين الجانبين هو الخوف من تنامي قدرات إيران العسكرية ومكافحة الإرهاب الدولي.

وقد صرح مصدر إسرائيلي خبير بهذا الموضوع أن هناك اعترافاً متزايداً في الناتو بأن البرنامج النووي وبرنامج الصواريخ الإيرانيين يشكلان تهديداً ليس على إسرائيل

أكليل زهور إيراني على النصب التذكاري لضحايا المحرقة النازية

مريم رجوي، في اليوم الثاني لزيارتها، أكليلا من الزهور على النصب التذكاري لضحايا المحرقة النازية في برلين. وقد رافقها خلال زيارتها للنصب التذكاري وفد من أعضاء البرلمان الألماني (البوندستاغ) ترأسه أندراوس شميدت، رئيس اللجنة القضائية.

وجاء في البيان الصادر عن المنظمة أن "هذه اللفتة لضحايا المحرقة النازية والتي جاءت من قبل زعيمة منظمة المعارضة الإيرانية إنما تعكس قدرة الشعب الإيراني ومثليه الحقيقيين على إرساء دولة ديمقراطية ومتسامحة تعيش في سلام مع جيرانها".

وأكد البيان على أنه "على التقيض، ينكر الرئيس الإيراني، محمود أحمدى نجاد، بشكل متكرر المحرقة النازية، ويقف في طريق السلام ويدعو إلى إبادة إسرائيل".

وبحسب المنظمة، فقد انضم ١٥٠ عضوا من أعضاء البرلمان الألماني إلى مبادرة مريم رجوي الداعية إلى إرساء دولة ديمقراطية في إيران. وشددت المنظمة على أن أعضاء البرلمان الألماني "أكدوا على ضرورة إزالة العوائق التي تعترض طريق المعارضة الإيرانية".



على العكس من ناكر المحرقة النازية، محمود أحمدى نجاد، وضعت زعيمة حركة مجاهدي خلق المعارضة الإيرانية، مريم رجوي، أكليل زهور على النصب التذكاري لضحايا المحرقة النازية في برلين.

ويذكر أن منظمة مجاهدي خلق تقوم بحملة لرفع اسمها من قائمة المنظمات الإرهابية. وكانت المنظمة قد نفذت عمليات إرهابية في إيران إبان حكم صدام حسين (لأن المنظمة كانت تتخذ من العراق مركزاً لها وكانت مدعومة

من الرئيس العراقي). وحرى بالبيان أن منظمة مجاهدي خلق ليست من المنظمات الموالية للغرب والولايات المتحدة، وبالتالي فإنها قد تكون معادية لإسرائيل بنفس درجة عدائها للنظام الحالي في إيران.

ورغم ذلك، وفي إطار مساعيها للحصول على الشرعية، نبذت المنظمة الإرهاب تماماً، مما حقق لها بعض النجاح في بريطانيا، حيث تم رفع اسمها من قائمة المنظمات الإرهابية، كما تحظى المنظمة بتأييد إضافي في أوروبا. وفي إطار زيارتها الحالية لألمانيا، وضعت زعيمة المنظمة،

تراث يهود بولندا مهدد بالدمار

الممتلكات المتبقية من دمار الفترة النازية والشيوعية. تترأس هذه المؤسسة مونيك كرافتشيك، وهي تعمل بالتعاون مع يان جيجيليسكي من "المعهد التاريخي اليهودي" في وارسو. كان يان قد أعد تقريراً حول وضع الممتلكات اليهودية أظهر فيه أنه من بين عشرة آلاف معبد كانوا في خدمة الطوائف اليهودية قبل الحرب تبقى فقط ٣٢١ معبداً. ومن بين ١٠٥٦ مقبرة كانت في خدمة الطوائف اليهودية قبل الحرب تبقت فقط ٢٨٠ مقبرة خالية و٣٧٦ مقبرة مُحِيت من أجل استخدام أماكنها للبناء وركن السيارات والملاعب الرياضية أو أغراض الزراعة. وتبين من خلال التقرير الذي أعده يان أنه بعد انتهاء

يخوض اليهود حالياً في بولندا معركة من أجل حماية الممتلكات التابعة للطائفة اليهودية البولندية التي يبلغ عمرها ألف سنة، والتي طُمست معالمها تماماً خلال أحداث النازي. يوجد في بولندا حالياً عشر طوائف يهودية في مقابل ثلاثة آلاف طائفة كانت موجودة قبل الحرب، وبضعة آلاف من اليهود مقارنة بما يزيد على ثلاثة ملايين يهودي كانوا موجودين قبل نشوب الحرب العالمية الثانية.

أقامت الطوائف اليهودية لهذا الغرض "مؤسسة الحفاظ على التراث اليهودي في بولندا" والمعروفة اختصاراً باسم "FODS" من أجل إعادة الممتلكات اليهودية، أو على الأقل الحصول على تعويض، وكذلك من أجل ترميم وحماية

الحرب دُمرت أو تغيرت مبان تابعة لليهود لدرجة عدم التمكن من التعرف عليها، ففى أنحاء بولندا تحولت معابد يهودية إلى محطات إطفاء أو مخازن لتخزين مواد خاصة بمكافحة الآفات الزراعية والأعشاب. وفي عام ١٩٦١ دُمروا في حى براغ في وارسو معبداً يهودياً تضرر بشكل أقل نسبياً مقارنة بالمعابد الأخرى، وأقاموا مكانه باركن.

وتواجه مؤسسة "FODS" الكثير من الصعاب في جهودها من أجل استعادة الممتلكات اليهودية في بولندا. فعلى خلاف رومانيا التي أعادت على الفور ممتلكات الطائفة اليهودية فقد اضطرت المؤسسة في بولندا إلى المطالبة بكل الممتلكات اليهودية كل على حدة، والعمل مضمّن ومجهّد بسبب البيروقراطية.

وفي بياالستوك الواقعة شمال شرق بولندا قامت المدينة ببيع المعبد اليهودي لإحدى شركات البناء في التسعينيات، واضطرت مؤسسة "FODS" إلى الاكتفاء بطلب تعويض، ولكن المعركة لا تزال مستمرة منذ سبع سنوات.

كما نجحت مؤسسة "FODS" في إعادة معبد هائل مبنى بالأسلوب الباروكي (*) في مدينة لانكوت في جنوب شرق بولندا، والذي كان في قائمة المواقع المطلوب حمايتها، ولكن المعبد كان مغلقاً أمام الجمهور فيما عدا المناسبات الخاصة. وفي مدينة زاموس، مدينة الأديب المعروف ي.ل. بيرتس والثائرة الشيوعية روزا لوكسمبورج، نجحت المؤسسة في

استعادة معبد يعود إلى سنة ١٦١٠، وهو الآن قيد الترميم. غالبية المواقع اليهودية تتضمنها قائمة المباني التاريخية المطلوب حمايتها والحفاظ عليها وهي القائمة التي تم إعدادها بعد الحرب، ولكن شيئاً لم يحدث حيال الأمر منذ ذلك الحين. ولكن مع نجاح المؤسسة في استعادة بعض الممتلكات اليهودية "قامت الهيئة السياسية لحماية المواقع التاريخية" على الفور بممارسة ضغوطها على المؤسسة للبدء في عمليات الترميم.

إن العائق الرئيسى أمام عمليات ترميم المواقع التاريخية اليهودية يتمثل في القصور في توفير الأموال اللازمة. فالنرويج، على سبيل المثال، تساهم في عمليات الترميم في زاموس. ولكن مونيكا تقول إن صندوق مؤسسة "FODS" خال، ولم يتبق فيه غير ٥٩ ألف يورو، ويجب علينا أن نحترم ونوقر التراث اليهودي الذي يبلغ عمره ٨٨ عاماً وإنقاذه من الضياع والدمار.

(*) الأسلوب الباروكي: مصطلح يطلق على أشكال كثيرة من الفن الذي ساد غربى أوروبا وأمريكا اللاتينية. وقد ظهر هذا الفن لأول مرة في روما في السنوات الأخيرة منذ القرن السادس عشر الميلادي، ويتميز الأسلوب الباروكي بالضخامة ويمتلئ بالتفاصيل المثيرة.

اختيار السفير الإسرائيلي لدى النمسا أفضل شخصية عامة هذا العام

بقلم: روعى مندل
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/١١/٢٩

وقد قام باختيار أشبل هيئة من القضاة، مشكلة من رجال إعلام مكتوب والإلكتروني نمساويين، وأعضاء مكتب علاقات عامة وأعضاء مستقلين، وتم التصويت للفائز خلال أسبوعين بواسطة الموقع الإلكتروني التابع للنقابة النمساوية. تجدر الإشارة إلى أن هذه الجائزة تمنح سنوياً للمرشحين الذين يتمتعون لمجال العلاقات العامة، ولكنهم بارزون في مجال نشاطهم العام.

لقد حقق النشاط الإعلامي للسفارة الإسرائيلية بالنمسا، برئاسة أشبل، نجاحاً كبيراً في مشروع "القطار الكهربائي الإسرائيلي" - قطار كهربائي في فيينا، يعبر عن الروح الإسرائيلية، ويمثل منبراً لعرض الحياة والثقافة والتطلعات الإسرائيلية، حيث يستمتع فيه الركاب بأكلات إسرائيلية والاستماع للموسيقى الإسرائيلية ومشاهدة أفلام إسرائيلية. وفي حديث أدلى به لصحيفة "يديعوت أحرونوت" قال

وقع الاختيار على السفير الإسرائيلي لدى النمسا ليكون أفضل شخصية عامة لهذا العام. على مر السنين تعرضت وزارة الخارجية الإسرائيلية لانتقادات كثيرة بسبب ما يتعلق بصورة إسرائيل، خاصة صورتها فيما يتعلق بالصراع في الشرق الأوسط. وقد حصل دان أشبل، السفير الإسرائيلي لدى النمسا، على أسهم كثيرة فيما يتعلق بتحسين صورة إسرائيل، بعدما تمكن من عرض صورة أخرى لإسرائيل.

في الآونة الأخيرة سعدت السفارة الإسرائيلية في النمسا من قرار اتحاد العلاقات العامة النمساوية PVRA باختيار أشبل ليكون أفضل شخصية عامة لهذا العام. وقد تفوق السفير الإسرائيلي على شخصيات بارزة في الحياة العامة النمساوية، من بينها قاضية المحكمة في فيينا، ورئيسة مهرجان زالسبورج، ومديرة متحف BELVEDERE في فيينا، ومديرة المركز النمساوي ضد العنصرية.

السفير أشبل: "إننى سعيد جداً بهذا الاختيار. لقد أثبت اختياري أننا نجحنا في فتح نافذة لإسرائيل وإثارة فضول الجمهور النمساوي حول قضايا أخرى متعلقة بإسرائيل - الفنون، والتكنولوجيا المتطورة (الهاتف)، والتنمية، والثقافة، وليس فقط الصراع في الشرق الأوسط. وهذا يثبت أن جهود فريق العمل في السفارة الإسرائيلية لتحسين صورة إسرائيل أتت بثمارها. نجحنا في إثارة الفضول حول إسرائيل".

يوضح أشبل أن التغير الكبير في نظرة النمسا لإسرائيل يكمن في حقيقة أن الجانب الإسرائيلي أيضاً غير موقفه من الكفاح من أجل تحسين صورة إسرائيل. وهو يقول: "في الحقيقة هناك مشكلات سياسية وجدال بيننا وبين عدد كبير

من الدول بشأن تفهم المشكلات السياسية. وعندما نجلس في منازلنا من السهل علينا أن نقول إن العالم ضدنا. ولكنه ليس ضدنا، فهو يناقشنا. ما حاولنا قوله هو أنه إذا لم نكن نتقبل كل شيء، وإذا لم نكن على حق دائماً، تعالوا وحاولوا أن تتعرفوا علينا قبل أن توجهوا لنا الانتقادات".

والآن بعد الفوز بالجائزة، يفكر أشبل في مشروع جديد وغير تقليدي لتحسين صورة إسرائيل - إقامة شاطئ على ضفاف نهر الدانوب يشبه شاطئ تل أبيب: "نحن الآن نعكف على دراسة إمكانية تنفيذ مشروع مشترك بين بلدية فيينا وبلدية تل أبيب قبيل الاحتفال بمئوية تل أبيب (عام ٢٠٠٩) في إطاره سيتم تخصيص جزء من قناة الدانوب لصالح هذا المشروع".

إسرائيل تطالب بمساعدات أجنبية لحماية المؤسسات اليهودية

بقلم: روني سوفير
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/١١/٣٠

حماية المؤسسات اليهودية والإسرائيلية على أتم الاستعداد من حين لآخر، وأن العمليات التي وقعت في مومباي ستجبرنا على التكيف مع الواقع الجديد. ومن الواضح أن تلك العمليات، التي لم يكن لدينا معلومات مسبقة عنها، تتطلب فكراً جديداً.

وأضافت المسئولون: «يبدو من الواضح أننا لن نستطيع حماية اليهود والإسرائيليين في جميع الأماكن، لذا سنحتاج إلى مساعدة من دول أجنبية. وبالفعل، هناك أماكن قد بدأ فيها التعاون من أجل حماية اليهود. فهناك أماكن يوجد بها منظمات يهودية ونشطاء من حركة حباد، توجهوا لطلب المساعدة وبالفعل حصلوا عليها».

كما أشارت مصادر إسرائيلية إلى حسن التعاون مع السلطات الهندية، حيث أتاحت العلاقات الجيدة بين المصادر الأمنية في الهند وإسرائيل الفرصة لتبادل المعلومات الثنائية على المستويات الرفيعة. كانت الهند قد رفضت بصورة مهذبة اقتراح إسرائيل بتقديم المساعدة لها، إلا أنها أعلنت أن إسرائيل كانت على استعداد لذلك. ويعتقدون في إسرائيل أن الهند ستستفيد من خبرة إسرائيل لاستخلاص العبر من العمليات الإرهابية التي وقعت في مومباي.

يحاول المسئولون في إسرائيل تحسين الإجراءات الأمنية بعد الهجوم على المركز الديني التابع لجماعة حباد في مدينة مومباي الهندية. فبعد أن تمت السيطرة على المركز الديني لجماعة حباد في مومباي، تحركت الجهات الأمنية الإسرائيلية للعمل مع دول مختلفة في سائر أنحاء العالم لتكثيف الحماية على الأماكن اليهودية الهامة والتابعة لإسرائيل.

كان رئيس الوزراء إيهود أولمرت قد امتنع في تلك الأثناء عن عقد اجتماع خاص في شعبة مكافحة الإرهاب لمناقشة الأحداث الإرهابية التي وقعت في مومباي. ورغم ذلك، فإن الصورة التي اتضحت من المحادثات وآخر المستجدات التي أطلع بها أولمرت في نهاية هذا الأسبوع من الموساد ومجلس الأمن القومي والشاباك (جهاز الأمن العام) ومصادر أخرى، تشير إلى أن إسرائيل ستضطر للاعتماد على جهات أجنبية لتعزيز حماية المؤسسات اليهودية التي لا تحظى بتلك الحماية في الخارج.

وأشار مسئولون إسرائيليون إلى أن الحكومة قد عقدت مؤخراً اجتماعين لمناقشة قضية تهديد الجهاد العالمي، لاسيما التهديدات بالاعتداء على أماكن إسرائيلية ويهودية في أنحاء العالم. فقد صرحت مصادر سياسية بأن الجهات المسئولة عن

قليل من التواضع لن يضر

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/١٢/١

حصد الهجوم الإرهابي في "مومباي" الذي لقي خلاله ١٧٤ شخصا مصرعهم وأصيب المئات - حصد ست ضحايا إسرائيليين ويهود أيضاً. أثار الحدث، بطبيعة الحال، ردود فعل من الحزن على الخسائر في الأرواح مشوبة بسخط تجاه المخربين الذين استهدفوا مقر جمعية "حباد"، التي تمثل فروعها ملتقى للإسرائيليين واليهود في الغربية. وللأسف البالغ، فإن ردود الفعل المطلوبة هذه واكتبتها أصوات نشاز تفوح منها روائح كريمة من الترفع، وتصريحات شعبية لا أساس لها. فقد سارعت عناصر إسرائيلية تعيش على تسويق حراس الأمن والاستشارات الأمنية إلى انتقاد قوات الأمن الهندية وإسداء النصائح إليها، حول كيفية التعامل مع التفجيرات الإرهابية. وتمادى الوزير "رافي إيتان"، الذي اتهم الهنود بالاستعداد الخائب لمثل هذه الأوضاع. إنه هو نفس الشخص، الذي ورط إسرائيل أثناء خدمته في هيئة الأمن في قضية (الجاناسوس) "بولارد"، وأوقع الجاسوس اليهودي في قضية كلفته السجن المؤبد. يستطيع "إيتان" أن يتعلم من وزير الداخلية الهندي، المسئول عن معظم هجمات الأمن في الدولة، الذي استقال من منصبه بعد أن تحمل مسئولية عدم توافر معلومات مسبقة عن المجموعة الإرهابية وعن رد الفعل البطيء على الهجوم.

للأسف، أن أية دولة، بما في ذلك إسرائيل، ليست محصنة ضد الإرهاب، وأن أية وحدة من وحدات النخبة لا تستطيع ضمان إنقاذ رهائن خطفهم مخربون متعصبون، خرجوا العملية لكي يقتلوا مع استعداد لأن يموتوا. أيضاً لا تنجح دول لديها أجهزة أمنية واستخباراتية متقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، في إحباط تفجيرات ومنع قتل جماعي للمدنيين، مثلما حدث في ١١ سبتمبر ٢٠٠١. من المريح أكثر أن نتذكر

عملية "عتيبي" البطولية في ١٩٧٦ على أن نتذكر انقضاخ ذات الوحدة الخاصة المجيدة (سييرت مَتكال) على مخربين تحصنوا في إحدى المدارس بـ "معلوت"، والذي انتهى، قبل عامين من ذلك، بموت ٢٢ طفلاً. بعد أقل من عام، خلفت محاولة أفراد ذات الوحدة الخاصة لإنقاذ الرهائن من فندق "سافوي" بتل أبيب ثمانية قتلى من المدنيين، بالإضافة إلى قائد لواء المظليين "عوزي يائيري" ومقاتل من ذات الوحدة يدعى "إيتامار بن دافيد". وفي أكتوبر ١٩٩٤، قتل الجندي "نحشون فاكسمان" خلال اقتحام أفراد ذات الوحدة البيت الذي احتجزه فيه المخربون، وقتل النقيب "نير بوراز" في العملية وأصيب سبعة جنود. وهناك "جلعاد شاليط" الذي يحتجزه خاطفوه منذ أكثر من عامين، على مسافة بضعة عشرات من الكيلومترات من قلب إسرائيل.

لقد تصرفت وزارة الخارجية الإسرائيلية بكياسة، عندما سارعت إلى التحفظ على الانتقادات وأصدرت بياناً قالت فيه إن إسرائيل مقتنعة بأن القوات الهندية بذلت كل ما في وسعها من أجل الحيلولة دون المساس بالمخطوفين والمدنيين خلال اقتحام مقر "حباد". وأكدت الوزارة على أن العلاقات بين إسرائيل والهند صمدت في الاختبار خلال الحادث الصعب في "مومباي". من المستحسن أن يوقف عنصر حكومي رسمي بعض الساسة الإسرائيليين أيضاً في مكانهم مثل وزير البناء والإسكان "زئيف بويم"، الذي دعا إلى ضم آلاف المؤسسات اليهودية في العالم، مثل مقر "حباد"، إلى القائمة الطويلة للممثلات الإسرائيلية التي تحظى بحماية من الشاباك "جهاز الأمن العام". العمليات الإرهابية سبب للحزن والسخط، وليس للغطرسة والأفكار الخائبة.

حلف الناتو يوطد علاقاته الأمنية مع إسرائيل

وأضافت الوزيرة ليفني قائلة: "إن مكافحة الإرهاب مسألة مشتركة بالنسبة لجميع دول العالم الحر، التي تدرك طبيعة هذا التهديد، وتعترف بضرورة المواجهة المشتركة له. وإسرائيل قوية من حيث المعايير الدولية في كل ما له صلة بجيشها وقدراتها في مواجهة الإرهاب، والعالم كله يعترف بذلك، وتوسيع دائرة التعاون بين إسرائيل والناتو، مثلما تمّ التعبير عنه صباح اليوم، يُعد شهادة مهمة على ذلك".

وأضافت ليفني قائلة: "إن هذا الاتفاق يُعد تعبيراً عملياً عن القيم المشتركة والمسؤولية المشتركة أيضاً للدول الحرة من أجل حماية أمن العالم، كما أنه يمثل اعترافاً حقيقياً بالدور الإسرائيلي المتميز في دائرة المواجهة الدولية للمتطرفين".

ومن المفترض أن تقوم ليفني خلال اليوم بإلقاء كلمة أمام وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف الناتو، كما ستلتقي مع أمين عام حلف الناتو ولفيف من وزراء الخارجية المشاركين في اللقاء، ومن بينهم وزيرة الخارجية الأمريكية، ووزير الخارجية الفرنسي. كما ستلتقي ليفني مع قادة الاتحاد الأوروبي، ورئيس المفوضية، ومنسق العلاقات الخارجية، وآخرين.

وفيما يتعلق بتحسين العلاقات الإسرائيلية مع الناتو، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي خلال العام الماضي جدير بالذكر إن قادة وزعماء الحكومة الفلسطينية دعوا الاتحاد الأوروبي إلى عدم دعم وتقوية علاقاته مع إسرائيل، ورفع مستوى العلاقات بين الجانبين.

بمناسبة وصول تسيبي ليفني، القائمة بأعمال رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية، للقاء وزراء خارجية دول حلف الناتو، صدّق الحلف على اتفاق برنامج التعاون الفردي (ICP)، وهو الاتفاق الذي من شأنه أن يقوى ويوسع الاتصالات في مجال التعاون الأمني والسياسي بين إسرائيل وحلف الناتو. يتضمن هذا الاتفاق عددا كبيرا من المجالات التي سيجري التعاون فيها بشكل كامل بين إسرائيل والناتو. وبهذا الشكل سيكون من الممكن التعاون بين الحلف وإسرائيل في مجالات مختلفة، وبشكل عام سيكون من المتاح توسيع دائرة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية والخبرات الأمنية في موضوعات مختلفة، وزيادة عدد المناورات العسكرية المشتركة بين الناتو وإسرائيل، وتوسيع التعاون في مكافحة انتشار الأسلحة النووية، وتحسين التعاون في مجالات التسليح والنواحي العسكرية، وربط إسرائيل إلكترونياً بمنظومة الناتو وما إلى ذلك. وجدير بالذكر أن رئيس الأركان جابي أشكنازي قام بزيارة إلى مقر قيادة الناتو في بروكسل قبل نحو أسبوعين.

وفي هذا السياق، قالت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني إن "القدرات الأمنية لإسرائيل ليست ذائعة الصيت أو معروفة عالمياً، ولكننا نعتبر تقوية التعاون بين إسرائيل وهيئات أمنية دولية هدفاً استراتيجياً يزيد من حماية إسرائيل. إن منظومة العلاقات بين إسرائيل ودول الناتو مهمة علينا، وترجمة التفاهات المشتركة بين الدول والتعاون الأمني الحقيقي أمور لها أهميتها الكبيرة".

السائحون يجيئون إلى إسرائيل لتلقي العلاج الطبي

* يصلون إلى إسرائيل للعلاج:

كشف استطلاع أجراه مركز الدراسات الأكاديمية في أور يهودا أن ٤٨٪ من المرضى يجيئون إلى إسرائيل من أوروبا الشرقية لتلقي العلاج، معظمهم من روسيا وأوكرانيا، ويصل ٣٧٪ من دول مجاورة في المنطقة، وهي الأردن وقبرص وتركيا والسلطة الفلسطينية. ويحيى ١٤٪ من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وقد أجرى الاستطلاع تحت إشراف داليا برفيند، وياعيل كاتس وشملت عينة تضم ١٠٠ مريض عولجوا في المستشفيات.

ويتضح من بيانات الاستطلاع أن ٦٥٪ من المرضى الذين يصلون إلى إسرائيل حالتهم الصحية حرجة ويحتاجون إلى عمليات جراحية معقدة وخطيرة، في حين يصل ٣٥٪ من أجل إجراء عمليات تجميل، واتضح أن معظم العلاجات تتم في مستشفيات هداسا وشيبا وتل هاشومير وإيجيلوف.

ويتضح من النتائج أن حجم السياحة العلاجية الوافدة إلى إسرائيل حتى نهاية عام ٢٠٠٨ تقدر بـ ١٦٠ مليون شيكل مقارنة بحجمها عام ٢٠٠٧ والتي قدرت بمبلغ يتراوح ما بين ١٠٠ - ١١٠ ملايين شيكل.

* تمويل رحلة العلاج من جيبيهم الخاص:

وحسب نتائج الاستطلاع فإن ٤٥٪ من السائحون دفعوا مصاريف العلاج من أموالهم الخاصة وحظي ٣٣٪ بتغطية طبية شاملة من جهات مختلفة في دولتهم، وحصل ٢٢٪ على تمويل جزئي. واتضح أيضا أنه بعد العلاج الطبي قام الخاضعون للعلاج بجولات في إسرائيل من أجل التنزه،

حيث قام ٨٥٪ منهم بدفع مصاريف الجولات السياحية من مالهم الخاص.

واتضح أيضا من الاستطلاع أن ٨٨٪ من السائحون الذين جاءوا إلى إسرائيل للعلاج دفعوا بأنفسهم تكاليف العلاج والعمليات الجراحية، والمقصود عمليات الفحص بعد الجراحة، حيث طلب منهم الأطباء تناول أطعمة خاصة، وقضاء فترة النقاهة في إسرائيل، الأمر الذي تكلف أموال تزيد عما كان مقررا.

وادعى ٦٦٪ أن التكلفة الشاملة للعلاج في إسرائيل أكبر من التكلفة في دولهم، وقال ٣٤٪ إن التكلفة في إسرائيل أقل من التكلفة في دولهم.

* العلاج في إسرائيل غير متوافر في أماكن أخرى:

وتشير نتائج الاستطلاع إلى أن ٤٢٪ أكدوا أن العلاج الذي تلقوه في إسرائيل غير متوافر في دولهم بينما قال ٥٨٪ أن العلاج متوافر في دولهم. ومع ذلك أشار ٧٢٪ إلى أن مستوى العلاج في إسرائيل من أفضل المستويات في العالم، وأن مستوى الأطقم الطبية مرتفع ويحظى بالتقدير.

واتضح أيضا من البيانات أن ٨٠٪ من الخاضعين للعلاج وصلوا إلى إسرائيل برفقة أفراد الأسرة ومعظمهم كانوا متزوجين.

ويرى المسؤولون في مركز الدراسات الأكاديمية أنه من غير المتوقع حدوث انخفاض في السياحة العلاجية عام ٢٠٠٩، خاصة الذين يرغبون في إجراء عمليات جراحية خطيرة وإن كان من المتوقع حدوث انخفاض في عدد القادمين لإجراء عمليات تجميل.

إسرائيل مستمرة في تجاهل جرائم الصينيين

هناك حقيقة نعرفها جميعاً منذ زمن، وهي أن دولة إسرائيل تتجاهل تماماً كل ما يحدث لمئات الألوف من المواطنين الذين لا حول لهم ولا قوة في الصين.

من المعروف أن إسرائيل لها مصالح اقتصادية كبيرة جداً في الصين، ولذلك فإن تقريراً دولياً أعده كبار الخبراء في كندا يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الحكومة الصينية تقوم بنزع أعضاء عشرات الآلاف من الأشخاص يرغبون فقط في العيش على القيم الحقيقية وعلى الرحمة والتسامح، ورغم ذلك لم يمتنع المسؤولون في إسرائيل عن مواصلة لقاء المسؤولين في الحكومة الصينية المتورطين بشكل مباشر في هذه الجريمة النكراء.

ومنذ يومين ارتقت إسرائيل درجة في التعاون المحزن مع الصين عندما استضاف شمعون بيريس في مكتبه لين يون شان وزير الدعاية الصيني. ومن المعروف أن يون شان عضو بارز في الحزب الشيوعي الصيني ورأس في الماضي مكتب "٦١٠" الذي يطلق عليه "الجستابو الصيني"، والذي أقيم بهدف إدارة مراكز غسيل مخ وتعذيب وقتل معارضي النظام خارج المحاكم، وحتى الآن يعتبر مسؤولاً بشكل مباشر عن ملاحقة معارضي النظام في الصين، وفي العالم أجمع، وقتل الآلاف منهم وتعذيب مئات الآلاف.

*الرئيس لم يكن يعلم:

س - السيدة بريش المتحدثة باسم الرئيس - ما الذي دفع بيريس إلى لقاء مثل هذا الرجل؟..

ج - الرئيس لم يكن يعلم جميع التفاصيل التي ذكرتها أمامي، الآن ولكنه استقبل الضيف بعد تقديم طلب رسمي من قبل وزارة الخارجية بسبب الأهمية الكبيرة للعلاقات بين إسرائيل والصين.

قبل بدء اللقاء حضر إلى المكان طل عتسمون مصور شبكة تلفزيون NTDTV وهي شبكة دولية مستقلة باللغة الصينية لا تهدف إلى الربح، وحظيت هذه الشبكة بشهرة كبيرة بفضل التقارير الموضوعية حول ما يحدث في الصين، وهذه الشبكة تتعرض لموجة من الضغوط لا تتوقف من جانب الحزب

الشيوعي الصيني.

وكان عتسمون قد دعى إلى هناك بواسطة مكتب الصحافة الحكومي، ولكن فور التعرف عليه من قبل أحد أعضاء الوفد الصيني لم يمر إلا وقت قصير جداً حتى اضطر إلى مغادرة المكان. ويقول طل: "لقد جئت وأنا ارتدى قميص يحمل شعار المحطة، وسألني أحد أعضاء الوفد الصيني من أين جئت..؟ فقدمت له نفسي وكان يبدو أنه يعرفني ورأيت يهمس في أذن شخص ما، وبعد لحظة وصل أحد المتحدثين وقال إننا على ما يبدو لن نتمكن من البقاء. ووصلت المتحدث باسم الرئيس وادعت أنه غير مسموح لوسائل الإعلام الصينية بتغطية الحدث وطلبت مني مغادرة المكان. وحضر أحد رجال الأمن واضطرت إلى مغادرة المكان ودخل مراسل من إذاعة الجيش دون أي مشاكل، الأمر الذي أثبت دون أي شك أنه مسموح بتغطية الحدث إعلامياً.

س - إيالات بريش ما الذي دفعك إلى إخراج طاقم شبكة NTDTV؟..

ج - وصلتني معلومات من إحدى المسؤولين في السفارة الصينية تفيد بأنهم يعرفون هؤلاء الأشخاص، وأنهم ينوون القيام بأعمال استفزازية بهدف إفشال اللقاء، وأنهم فعلوا ذلك في الماضي. ولم أستطع تجاهل المعلومات قبل لحظات من عقد لقاء على هذه الدرجة من الأهمية، وطلبت منهم عدم المشاركة وأنني سوف أزودهم بجميع المعلومات بعد ذلك. وكان هذا لقاءً مفتوحاً يهدف إلى تصوير المصافحة وليس أكثر من ذلك. ولم أفعل ذلك عن قصد واعتذرت لهم ونقلتهم جميع المعلومات التي طلبوها.

كان يون شان الذي وصل إلى إسرائيل قادماً من طهران - والذي التقى بها مع وزير الخارجية الإيراني، وأعلن عن توطيد العلاقات بين الدولتين - قد التقى أمس مع إيهود باراك وتسيبي ليفني وبنيامين نتنياهو المرشحين الثلاثة لرئاسة الحكومة، والذين سيواصلون على ما يبدو الخط الذي يتجاهل الواقع المؤلم الذي يحتوي على ٣٦ معسكر اعتقال موجود الآن في الصين يضم مئات الآلاف من الأبرياء.

التحول السعودي

بقلم: جاكى حوجي
معاريف ٢٠٠٨/١٢/١٤

وسقوط برجين توأمين فهمت المملكة السعودية بأن من مهمتها أن تقود بشرى الإصلاح التاريخي للمجتمع العربي والإسلامي. كان مطلوباً أيضاً قبلة نووية شيعية توجد قيد التطوير كي يفهم أمراء القصر السعودي إلى أي منزلق تقودهم الأصولية الإسلامية. عشرات الآلاف كان ينبغي أن يدفعوا الثمن حياتهم في العراق كي يعلموا الجيران في الرياض بأن التهديد الأكبر على حياة المسلمين يأتي من العالم العربي نفسه وليس من أمريكا أو من إسرائيل.



التصريح الصادق للملك السعودي هو مرحلة أخرى في استراتيجية ترمي إلى تشجيع التفكير المفتوح، والتعليم والاعتدال. مئات الوعاظ والأئمة في المساجد تم تهديدهم بالإقالة إذا ما روجوا للعنف وشجعوا الجهاد الذي نتيجته قتل الأبرياء. آلاف آخرون اجتازوا دورات تعليمية تحت على التسامح. لقد عمق السعوديون دورهم في الساحة الفلسطينية المنقسمة وطرحوا «مبادرة السلام العربية» للسلام العربي الشامل مع إسرائيل. ومن تمويل المساجد والكتليات الإسلامية انتقل القصر إلى دعم الصحف الليبرالية نسيباً. أقيمت صحف ومحطات تلفزيونية رائدة، بدأت تبني الحوار الأكثر انفتاحاً تجاه إسرائيل، والغرب وقيم الديمقراطية.

تصريح الملك عبد الله هو مرحلة أخرى في مسيرة مركبة، ترمي إلى تغيير الخطاب السياسي الداخلي في الأمة العربية على مستقبلها وطبيعتها. الاختبار الأول ليس محفوظاً بالذات للمتطرفين، بل للملك نفسه وزملائه في قيادة الأنظمة العربية. طلب بلطف، نفذ بلطف. وكخطوة أولى، عليهم أن يشاركوا الجماهير بالمليارات التي تدخل إلى الصندوق العام ليمنحوه تعليماً مناسباً، وصحة، وثقافة والحرص على احتياجاته مثلما لم يفعلوا حتى اليوم. وضع الإنسان في المركز، والطريق لا تزال طويلة.

تصريح قصير ولكن كثير المعنى انطلق على لسان الملك السعودي قبل بضعة أيام، في ذروة احتفالات الحج في مدينة مكة المكرمة. ففي لقاء مع رجال دين ورؤساء الوفود من الدول الأجنبية قال عبد الله بن عبد العزيز إنه حان الوقت للأمة الإسلامية أن «تتحدث مع نفسها».

وما قصده الملك ليس الثروة على كأس من الشاي أو حديث الصالون، بل الفحص العميق، والأليم أحياناً، للمشاكل العربية في هذا الجيل. وبالذات من السعودية، بلاد التزمت الديني عتيق السنين، يصدر رنين جرس تحذير، يطلب من الإخوان النظر إلى المرأة والقرار في أي عالم يريدون العيش: عالم الأمس، الغارق

في الفقر، نقص التعليم، وانعدام النقد الذاتي أم في عالم الغد الذي فيه وعد بمستقبل أفضل. كفوا، يقول لهم، عن اتهام الآخرين بإخفاقاتكم.

وبتعبير آخر فإن الملك السعودي يناشد سامعيه أن يسألوا أين أخطأنا. وإذا ما أطاعوا النداء فسيشاركون في مسيرة الإشفاء الذاتي. وإذا لم يطيعوا، فسيبقون عالقين عميقاً في القرن العشرين.

يوجد قدر ما من التفاؤل بأن القصر السعودي هو الذي يتصدى لريادة مسيرة الصحوة التي يرغب العالم العربي فيها لنفسه. فعلى مدى عشرات السنين منحت السعودية مأوى للجماعات ومنظمات إسلامية ودعمت كليات دينية من غزة وحتى باكستان. وبفعلها هذا منحت تيارات متطرفة هدوءاً مالياً، أمنياً وثقافياً للتطور والعمل. لم تكن هذه أيديولوجية، بل تكتيك. الملوك السعوديون توقعوا جيداً طاقة الخطر الكامن في هذه المحافل واعتقدوا بأن من يأكل من صحنهم لن يعض اليد التي تملأه بكل ما لذ وطاب.

هذا المفهوم انكسر في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتحطم بعد ذلك تماماً، حين تبين أن الهدف الأول - في نظر الأصوليين - بعد أمريكا هو إسقاط النظام في الرياض وإقامة دولة شريعة بدلاً منه. بعد عشرات السنين من تشجيع التيارات المتطرفة

ترجمات عبرية

٤

المجتمع الإسرائيلي

بقلم: نועام تلمور
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/١١/٢٥

ارتفاع معدل انتحار المهاجرين

٢٠ محاولة انتحار لأطفال في هذه الأعمار. وخمس حالات الانتحار التي وقعت في عام ٢٠٠٤ كانت لشباب حتى سن ٢٤ عاما، والخمس الثاني لأشخاص يبلغون ٦٥ عاما فأكثر.

ومنذ عام ٢٠٠٤ وقعت في إسرائيل نحو ٤٣٠٠ محاولة انتحار في العام، حيث بدأ منذ عام ٢٠٠٠ تسجيل ٤٠٠ حالة وفاة سنويا نتيجة الانتحار، ويعتبر الانتحار هو سبب الوفاة الثاني بين الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ عاما، والسبب الثالث بين الفتيات.

كما يتضح من استطلاع وزارة الصحة أن نحو ٤٠٪ من إجمالي المنتحرين قد انتحروا إما عن طريق الشنق أو الخنق، بينما استخدم نحو ٢٥٪ السلاح في الانتحار، وتزداد حوادث الانتحار في شهر يناير وفي الفترة ما بين شهري مايو ويوليو.

ويؤكد الاستطلاع الذي أجرته وزارة الصحة حول ظاهرة الانتحار في إسرائيل، أن نسبة الانتحار في إسرائيل تشهد استقرارا نسبيا في العشر سنوات الأخيرة، وبالمقارنة مع أغلب دول أوروبا تعد النسبة أقل كثيرا. ويعتمد الاستطلاع الذي أجرته وحدة العلوم بوزارة الصحة على بيانات الوفاة وعلى حوادث قامت وحدات الطوارئ في المستشفيات بالتعامل معها.

يكشف استطلاع رأى أجرته وزارة الصحة وناقش ظاهرة الانتحار في إسرائيل، أن نسب انتحار المهاجرين الذين قدموا من الاتحاد السوفيتي السابق وإثيوبيا ترتفع بصفة مستمرة منذ عام ٢٠٠٠. ففي عام ٢٠٠٤ تم تسجيل ١٣٤ حالة انتحار بين المهاجرين الجدد ممن يبلغون ١٥ سنة فأكثر. من بينها ١٠١ حالة بين مواليد الاتحاد السوفيتي الذين هاجروا لإسرائيل منذ عام ١٩٩٠، و٢٧ حالة من بينها كانت من نصيب مواليد إثيوبيا الذين هاجروا منذ عام ١٩٨٠.

كما يتضح من البيانات أن نسبة انتحار مهاجري إثيوبيا أعلى بنحو أربع مرات عن نسبة انتحار اليهود والآخرين، وتواصل هذه النسبة ارتفاعها منذ عام ٢٠٠٠، بينما تعتبر نسبة الانتحار بين مهاجري الاتحاد السوفيتي السابق أعلى بمعدل ٦, ٢ بالمقارنة بمجموعات أخرى.

ويوضح التقرير أن نسبة الانتحار في إسرائيل ترتفع مع السن. فعند المقارنة بين الرجال والنساء، نجد أن أقل نسبة انتحار هي تلك المتعلقة بالمرحلة العمرية التي تتراوح بين سن ١٥ و ٢٤ عاما. أما أعلى نسبة تم تسجيلها فكانت بين سن ٧٥ عاما فأكثر. وهناك نسبة أكثر إثارة للقلق، فهناك أطفال تتراوح أعمارهم بين العاشرة والرابعة عشرة يحاولون الانتحار. ففي الفترة من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٢، تم تسجيل

تزويد مدارس مدينة "بات يَم" بالحواسب الآلية

أوضحت البيانات التي نشرتها الصحف أن نسبة الحواسب الآلية في إسرائيل داخل المؤسسات التعليمية هي حاسب واحد لكل ١٥,٥ تلميذ، بينما تصل النسبة في مدينة "بات يَم" إلى حاسب واحد لكل عشرة تلاميذ. كما تجدر الإشارة إلى أنه في إطار الأنشطة المتعددة، وفرت البلدية من ميزانيتها الخاصة عشرات الحواسب الآلية لسد احتياجات الإدارة وكوادر التعليم، وقامت بتحديث الحواسب الآلية الموجودة بالفعل. وتجدر الإشارة إلى أن البلدية تخصص سنوياً نحو ربع مليون شيكل، كي تمتلك جميع مؤسسات التعليم في المدينة حواسب آلية. يتبنى مشروع إدخال الحواسب الآلية في المدارس كلاً من نائبة مدير عام مدرسة "كهيللا" سيجال بيرتس، ومدير قسم إدخال الحواسب الآلية في وحدة الإعداد والتنظيم في البلدية موطى ليست.

زودت بلدية "بات يَم" مدارسها مؤخراً بـ ١٠٢ حاسب آلي، وذلك منذ نهاية العام الدراسي ٢٠٠٨ مروراً بفترة الصيف، وحتى بداية العام الدراسي الجديد ٢٠٠٩. وقامت البلدية بتركيب تلك الحواسب الآلية وفقاً للتوزيع التالي: ٢٥ حاسباً آلياً داخل نطاق مستعمرة حشمونثيم، ٢٠ حاسباً آلياً في مدرسة يتسحاق ساديه، ١٦ حاسباً آلياً في مدرسة سوكلوف الابتدائية، ٧ حواسب آلية في مدرسة شاريت الإعدادية، و٧ آخرين في مدرسة تحكموني، و٧ في مدرسة تسيبوري، وأخيراً ٢٠ حاسباً آلياً في مدرسة "أسكولوت" للفنون. وإضافة إلى الحواسب الآلية، زُودت المدارس أيضاً بأجهزة مثل الطابعات والسكانر والتصوير وأجهزة سي دي روم. وبذلك، فإن مدينة بات يَم تحافظ على معدل حاسب آلي لكل عشرة تلاميذ، حيث تعد من أفضل الأماكن في إسرائيل من حيث توزيع الحواسب الآلية على التلاميذ. وقد

خطر هادئ على الديمقراطية

عن الحرية التي أخذتها الحكومة على عاتقها بعدم تنفيذ الحكم والعمل طبقاً لجدول الأولويات الذي يستهويها. وثمة حكم ثان صدر الأسبوع الماضي ويتعلق بالحكم الذي أصدرته محكمة العدل العليا قبل نحو عامين، والذي جاء فيه أن "تسوية التقييد للشخص الذي يقوم بتشغيل عمال أجانب تضر بحقوق الإنسان في الكرامة والحرية المنصوص عليها في قانون الأساس". وقد قضى الحكم الشامل، الذي أصدره القاضي "إدموند ليفي"، بأن تسوية التقييد تضر "بحرية الفرد في العمل". الآن رسم القاضي "لوفي" صورة بائسة، يعمل في إطارها كل من الحكومة الإسرائيلية، ووزير الداخلية، ووزير العمل والرفاه الاجتماعي، وكأنه لم يصدر حكم قط عن محكمة العدل العليا.

في كلتا الحالتين امتنعت محكمة العدل العليا عن استخدام صلاحيتها في اتهام الوزراء المعنيين بالتجاوز عن قانون تسفيه المحكمة، لكنها بسطت أوجه قصور خطيرة من هذا التسفيه. وإذا كان الوزراء يتصرفون على هذا النحو، فلن يكون عجباً إذا قال أصحاب المناصب العامة الأقل: "لقد

آل الحكم الإسرائيلي على نفسه على امتداد سنوات عديدة الالتزام بتنفيذ الأحكام القضائية بوجه عام، وأحكام محكمة العدل العليا بوجه خاص. وذلك كجزء لا يتجزأ من الاعتراف بأن حكم القانون في سلطات الدولة هو شرط ضروري من شروط تحقق الديمقراطية.

في الأسبوع الماضي اتضح أن هذا التقليد قد تم المساس به. في حكمين لاذعين من حيث الصياغة، صدر في نفس الأسبوع، عرض قضاة محكمة العدل العليا قضيتين مختلفتين، القاسم المشترك بينهما هو أن الوزارات الحكومية تتعامل مع الحكم الملزم لمحكمة العدل العليا كأنه توصية فحسب. القضية الأولى تتعلق بالحكم الذي أصدرته محكمة العدل العليا في بداية عام ٢٠٠٦، الذي ألغى قراراً حكومياً حدّد مناطق ذات أفضلية قومية في مجال التعليم، لكون هذا القرار ميّز عرب إسرائيل للأسوأ. قضى الحكم، الذي صاغته رئيسة المحكمة العليا، "دوريت بينيش"، بمعرفة هيئة قضائية موسعة مشكلة من سبعة قضاة، بأن تأجيل تنفيذ الحكم من قبل وزارة التعليم على امتداد فترة طويلة يمثل "تعبيراً خطيراً"

حكمت محكمة العدل العليا، فما المشكلة...؟". إن الظاهرة التي تعرضت لها الأحكام الأخيرة ليست جديدة. فقد برزت هذا العام في النقد الذي وجهه قضاة محكمة العدل العليا إلى وزارة التعليم، التي تجاهلت حكم محكمة العدل العليا الصادر عام ٢٠٠٤ الذي حظر تمويل مؤسسات التعليم التابعة للأصوليين التي لا تقوم بتدريس "مناهج جوهرية". وإذا أضفنا إلى ذلك القضايا التي تثار في المجال الأمني حول التنفيذ الفعلي لأحكام محكمة العدل العليا فيما يتعلق بوسائل التحقيق التي يتبعها "الشاباك" (جهاز الأمن العام)، وفيما يتعلق بالـ"الاغتيالات المحددة"، فإن الصورة المرئية تبدو إشكالية وضارة ببدهيات أولية.

لقد ساهم في هذا الواقع النقد الذي شنه ساسة على اختلاف توجهاتهم على حكم محكمة العدل العليا، مثل وزير الأمن الداخلي، "أفي ديختر"، وبالأخص الهجوم المكثف على النقد القانوني لمحكمة العدل العليا الذي يديره وزير العدل، "دانييل فريدمان". إن تفويض سلطة المحكمة العليا يمثل خطراً على الديمقراطية. إن محكمة العدل العليا، شأنها شأن كل المحاكم، "ليس لديها سيف ولا غمد"، على حد تعبير القاضي الأمريكي "فليكس فرانكفورت". أما السلطة التنفيذية، التي تمتلك السيف والغمدة، فهي المسؤولة عن فرض الأحكام كلها، وعندما لا تقوم هي ذاتها بتنفيذها، فإن النتيجة تصبح فوضى.

الدولة تمارس تمييزاً ضد المزارعين اليهود في الضفة الغربية

بقلم: أوري باز
ماكوريثون ٣/١٢/٢٠٠٨

لإجراءات التسجيل من أجل السيطرة على أراضي ونهبها من أصحاب الحقوق عليها، رغم أن لجنة الطعن لا تقصد ذلك". جدير بالذكر أنه عقب حرب الأيام الستة (١٩٦٧)، فر الكثير من الفلسطينيين هارين من الضفة الغربية، وكان بعضهم مسجلين في الأردن كأصحاب حقوق على أراض، ولكن قوانين الأراضي المذكورة تستند إلى القانون العثماني، وإلى التعديلات التي أدخلها الأردنيون على هذا القانون.

* تجميد ملكية المزارعين اليهود:

وزير دورون نير تسفى المحامي وكيل الصندوق، أن أهمية الالتباس المقدم من سلطات الدولة ترجع إلى الفهم بأن اليهود أيضاً يستفيدون من الوضع القانوني القائم، والذي بموجبه كل من يستصلح أرض لغرض الزراعة لمدة ١٠ سنوات يتم تسجيله كمالك لها. "لقد أدركت الدولة أن اليهود يكتسبون بهذه الطريقة حقوقاً على أراض غير مستصلحة. وتتعنت الدولة في ضرورة إثبات اليهود مصدر تسجيل الملكية، نظراً لأن العرب لديهم مثل هذا المصدر في سجلات ضرائب الممتلكات الأردنية".

جدير بالذكر أن المستشار القانوني للحكومة، ميني مزوز، قام في عام ٢٠٠٤ بتشكيل لجنة برئاسة البروفيسور آيال زامير لبحث مسألة تسجيل الأراضي في الضفة الغربية، وقد خلصت اللجنة إلى أن اليهود لا يستطيعون تسجيل الأراضي بحكم قانون الاستصلاح والاستحواذ، دون تقديم صك قانوني مسجل بخصوص الملكية.

وقد تحدت جلسة الالتباس المقدم لمحكمة العدل العليا في مايو ٢٠٠٩، وإلى ذلك الحين فإن ملكية المزارعين اليهود

هكذا زعم دورون نير تسفى المحامي وكيل "صندوق أرض إسرائيل". وعلى حد قوله، فإن المزارعين اليهود فقط مطالبون بتقديم صكوك ملكية للأراضي.

أصدرت أمس الأول قاضية محكمة العدل العليا، عدنا أرييل، أمراً احترازياً بتجميد إجراءات تسجيل الأراضي في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بموجب قرار لجنة الطعن، إلى حين البت النهائي في الالتباس الذي قدمته الدولة ضد قرار اللجنة. وقد استجابت القاضية لطلب الملتزمين ضد "صندوق أرض إسرائيل"، الذي يستأجر أراضي مهجورة في الضفة الغربية لصالح مزارعين يهود، بحيث يحول القرار دون تسجيل الأراضي حتى البت في الالتباس.

وكانت لجنة الطعن على ملكية الأراضي في الضفة برئاسة القاضي الرائد أدريان أجاسي قد وجدت منذ ستة أشهر طريقة قانونية وقضائية لتملك الأراضي في المناطق (الفلسطينية). واستناداً إلى قانون الأراضي العثماني لسنة ١٨٥٨، الذي يسرى على يهودا والسامرة، قبلت اللجنة طعنين قدمهما صندوق أرض إسرائيل، وحددت أنه يجب تسجيله كمالك للأراضي التي استصلحها واستحوذ عليها لمدة ١٠ سنوات. بعد ستة أشهر، قدم المستشار القانوني للضفة الغربية طعناً لمحكمة العدل العليا ضد القرار. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الخطوة استثنائية، نظراً لأن لجنة الطعن هي درجة قضائية إدارية لا يجوز التدخل في قراراتها، ونظراً لأن الدولة هكذا تقدم التماساً لمحكمة العدل العليا ضد مواطنيها.

وجاء في الالتباس "هذه قضية جديدة وغير مسبقة. وقرار لجنة الطعن قد يؤدي إلى فتح المجال للاستغلال السيئ

في الضفة الغربية مجمدة. ويوضح نير تسفى المحامي: "نحن بصدد محاولة لنقل النزاع السياسي حول ملكية الأراضي إلى ساحة محكمة العدل العليا. العرب يسيطرون على أراضي دولة، وثمة أحد لا ينسب بينت شفة، إلا أن الأمور تختلف تماماً من وجهة نظر الدولة عندما تتعلق باليهود. إنهم يعتبرون التسجيل الأردني كأمر منزل من

السماء، بينما يتعلق الأمر بالأساس بترسيخ مبدأ وضع اليد على الأراضي. لقد سجل الأردنيون من يستصلح الأراضي من أجل جباية ضرائب دون أن يكون هذا الشخص قد اشترى أو ورث تلك الأرض إطلاقاً. هذا تحديداً ما نريد فعله الآن، ولكن الدولة تلتزم لدى محكمة العدل العليا لإحباط مساعيها".

بروش: "٦٧ ألف عامل سيصبحون عاطلين عام ٢٠٠٩"

بقلم: تسفى لافي
يديعوت أخرونوت
٢٠٠٨/١٢/٨



تكشف توقعات اتحاد أرباب الصناعات التي أعلنها اليوم (الاثنين) في القدس رئيس الاتحاد شرحا بروش أن ٦٧ ألف عامل سينضمون إلى دائرة البطالة عام ٢٠٠٩. وذكر بروش أن نحو نصف العاملين الذين من المنتظر أن يفقدوا عملهم يتبعون القطاع الخاص.

وفقا للتقصى الذي أجراه الاتحاد بدأ ٢٢٪ من المصانع في فصل العاملين، وقد بلغ متوسط نسبة من تعرضوا للفصل نحو

١٠٪ من إجمالي العاملين، ويقول بروش إن التقصى أجرى داخل ٢٠٠ مصنع في الأيام الأخيرة.

وذكر بروش أنه وفقا لتوقعات الاتحاد لعام ٢٠٠٩، من المتوقع حدوث ارتفاع كبير في نسبة البطالة لتصل إلى ٨,٤٪ أي ما يعنى نحو ٢٣٥ ألف عاطل - ذلك مقارنة بنسبة البطالة ٦,٣٪ المتوقعة هذا العام، وتعنى ١٨٦ ألف عاطل.

كما أعلنت ٣٧٪ من المصانع، التي شاركت في التقصى، الاختناق الائتماني بعد تصرف البنوك، وأعلنت ٣٥٪ من المصانع انخفاض المبيعات في إسرائيل. كما يكشف التقصى أن ٢٠٪ من المصانع أعلنت انخفاض الطلب والمبيعات خارج إسرائيل، من بينهم ١١٪ أعلنوا انخفاضا بأكثر من ٢٥٪ في المبيعات مقارنة بالفترة التي سبقت الأزمة.

وأضاف بروش أنه لأول مرة منذ ٢٥ عاما - منذ ١٩٨٤ - من المنتظر حدوث تراجع كبير في معدل زيادة الاستهلاك الشخصي عام ٢٠٠٩، وسينشأ التراجع في الاستهلاك، وفقا لتقديرات الاتحاد، نتيجة الانخفاض شديد الحدة في استهلاك السلع المعمرة والذي بلغت نسبته ١٠,٥٪. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة الانخفاض في الاستهلاك الشخصي للفرد ٢,٣٪ بعد زيادة كبيرة بلغت ٨,٤٪ عام ٢٠٠٧.

الخليل - عاصمة دولة يهودا

بقلم: تشلوروزنبرج (*)
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/١٢/٨

نشأت في الخليل منذ عدة سنوات "دولة داخل دولة" بغض النظر عما إذا كان المنزل محل النزاع يخص المستعمرين أم لا. الحقيقة هي أن هناك في الخليل، مجموعة من الشباب تحظى بزعامة قبضت على زمام الحكم وتفضل ما يحلو لها. هذه فوضى لا مثيل لها ومن يتحمل مسئولية ذلك هم حكومات إسرائيل المتعاقبة.

فعلى مدى سنوات طويلة فضلت حكومات إسرائيل غض الطرف عما يحدث في الخليل على أيدي مجموعة من الأشخاص ترفض تماما الاعتراف بحق حكومة إسرائيل في فرض سيادتها، دون أي علاقة بالطابع السياسي للحكومة (يقصد سواء كانت يسارية أو يمينية). هذه المجموعة المنتهكة للقانون تسمى "أعشاب شيطانية"، وذلك

من أجل تفريقها عن باقي المستعمرين الذين يحافظون على القانون والنظام العام في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). الكل يعلم تماماً عدد المستعمرين الآخرين ومدى مساندتهم، ولكن هذه مجموعة عدوانية لا تقبل التسوية، تتحرك بواسطة أيديولوجية دينية بحتة تسمو فوق أي صلاحية رسمية. ومن ناحية أخرى، لا تتمتع الحكومة بأى إصرار على اقتلاع هذه الأعشاب من جذورها، ولذلك تتأجج الفوضى.

* من ولى الأمر الذى سيرسل ابنه لكى يمطروه بالحجارة...؟

كان هناك من وجّه تحذيراً من الخطر الذى ينطوى عليه عدم الاكتراث بشأن انتهاكات القانون الهائلة، ولكن كان هؤلاء بمثابة صوت بلا مجيب. لسنوات طويلة كانت الحكومات غير قادرة على فرض القانون والنظام العام على هذه المجموعة التى يبدو أن كل هدفها هو إشعال الشرق الأوسط بأكمله إيماناً بأنه كلما ساءت حالته، حلت الفائدة على اليهود. وكلما تتردّد الأقاويل اعتباطاً لا يشكلون خطراً، ولكن عندما تتحول الكلمات إلى سلاح موجه إلى الحكومة، لا بد على الحكومة أن تتحلّى بالإصرار إذا كانت ترغب فى البقاء.

ونظراً لأن مستعمري الخليل يعيشون فيها فمن حقهم التمتع بالحماية الحكومية، ولكن عندما ترفع هذه المجموعة الراديكالية يدها على الجنود أو رجال الشرطة ينبغى أن تُقطع يدها وفوراً. من يرفع يده على جنود أرسلوا لتنفيذ مهمة ولا خيار أمامهم إلا تنفيذها لا يستحق حمايتهم وقت الضرورة.

لا يعترف المشاعبون اليهود بصلاحيات الجنود لتنفيذ أوامر من حق حكومة انتخبت فى إسرائيل، بغض النظر عن انتهاكها السياسى، أن تعطىها للجيش الإسرائيلى. إذن لماذا

ينبغى على الجيش الإسرائيلى أن يرسل جنوداً شاباً لحماية هؤلاء المشاعبين بينما يمطرونهم هؤلاء بالحجارة والصخور والأحماض والبريق الملبىء بالمسامير...؟ هل يوجد ولى أمر واحد فى دولة إسرائيل على استعداد أن يتعرض ابنه للمخاطر فى مواجهات مع يهود قادرين على فعل أى شيء...؟ لماذا لا يدوى صوت أولياء الأمور عالياً ورناناً...؟ لماذا ينبغى على قادة الجيش الإسرائيلى ورجال الشرطة أن يكونوا هدفاً لنازية هؤلاء المتوحشين...؟

* الحد الرفيع بين المشروعية والفوضى:

معظم المستعمرين فى كل مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) يحافظون على القانون والنظام العام. من المحذور تشويه صورتهم بسبب هذه المجموعة من منتهكى القانون، وفى الوقت نفسه ينبغى على المستعمرين فى هذه المناطق لفظ هؤلاء المتوحشين من بينهم. النقاش حول مستقبل المناطق (الفلسطينية) هو نقاش مشروع لا بد من إدارته فى إطار القواعد الديمقراطية ووفقاً للقانون، أما أى نقاش آخر فمن شأنه إحلال كارثة على الدولة.

إن التاريخ اليهودى مليئ بدم اليهود الذى سال على أيدى اليهود. المتطرفون اليهود أدوا، من وقت إلى آخر، إلى إحلال كارثة على إجمالى المجتمع اليهودى.. لا داعى لإعادة سرد هذه الحوادث لأن الجميع يتذكرونها جيداً.

إخلاء المنزل محل النزاع بالتأكيد سيستمر فى شغل اهتمام المنظومة السياسية التى تشتعل ذاتياً مع اقتراب موعد الانتخابات. من المباح والمشروع خوض صراعات سياسية سواء على هذا المنزل أو غيره فى الخليل، ولكن من المحظور تجاوز الحدود بين المشروعية والقانونية من جهة، والفوضى الهمجية من جهة أخرى.

(*) كاتب المقال مؤرخ إسرائيلى.

صلاة من أجل سلامة الاقتصاد العالمى

بقلم: يانير آتينجر
هاآرتس ٢٠٠٨/١٢/١٠

حيث توجد دلائل مبدئية على وجود تأثير شديد بالأزمة الاقتصادية، وبات واضحاً أن هذه البدايات ستتحول إلى فيضان.

كان الوقود المحرك للاقتصاد الحريدى فى إسرائيل دائماً من الأموال الخاصة لرجال الأعمال والمتبرعين اليهود فى أمريكا الشمالية، والذى أخذ فى التضاؤل بسبب الأزمة

«الأزمة أثرت على المتدينين»؛ «صرخة طلاب المعاهد الدينية الذين يَحْتَقُونَ من شدة الأزمة»؛ «مخاوف من حدوث كارثة»؛ «يجب إنقاذ عالم التوراة». استخدام تلك العبارات النارية ليس أمراً نادراً فى المجتمع الحريدى، لكن هذه المرة يوصى الجميع بأن يأخذوا النداءات المأساوية التى تصدر المقالات الافتتاحية فى صحف هذا الوسط بمعناها المجرد،

الاقتصادية العالمية. وبدأ العائد الثاني أيضاً، وهو العائد الحكومي، في التضاؤل. وكان فشل المفاوضات بين حزبي شاس وكاديا مرتبطاً بالمساعدات الحكومية التي يحصل عليها الحريديم، حيث عرض حزب كاديا على شاس حزمة تبرعات تبلغ ٩٥٠ مليون شيكل، توزع على زيادة مخصصات الأطفال (٧٠٠ مليون شيكل)، ومخصصات ميزانية المدارس الدينية (٢٥٠ مليون شيكل). لكن حزب شاس أصر على أخذ كل المبلغ لصالح مخصصات الأطفال، ولم تفلح توسلات رؤساء المدارس والطوائف الدينية الذين توجهوا إلى زعيمهم الحاخام عوفاديا يوسف، وطلبوا منه الموافقة على الصفقة. وقد اتضح الآن لأعضاء الكنيست المتدينين أن الميزانية الدائمة أصبحت تواجه خطراً على الأقل حتى تشكيل الحكومة الجديدة.

وقد بات الحريديم الآن يبحثون عن أموال، لكن هناك شيئاً واحداً مضموناً: في المستقبل القريب لن يكون أمام الزعامة الروحانية أي حل أيديولوجي - اقتصادي، ولن تستطع «مجموعة الدارسون» المواصلة.. وحتى إن ازداد اتجاه الدراسات المتخصصة وتوجه الرجال إلى العمل، سيواصل المجتمع الحريدي انتظار التبرعات القادمة من الخارج حتى تبلور ما يعتبر رسالة يعملون من أجلها.

وقال يهودا أرند، مدير شبكة المعاهد الدينية الكبرى «عطيرت شلومو»، إن ما يحدث لدينا لا يسمى استراتيجية وإنما انتحار. والوضع الحالي، كما لو أننا نعيش في فقر وتأخذ ابنك لتلقيه من فوق سطح المنزل. إن شعب إسرائيل والعالم يعتمد على التوراة، ولا يمكن إهمال الشعب الإسرائيلي. فهذه حقيقة وليس خيار. كما تحدث عن طلاب المعاهد الدينية الذين يتراوح عددهم ما بين ١٢ إلى ١٨ ألف طالب ولم يتغيروا يوماً واحداً عن الدراسة، رغم عدم وجود أموال كثيرة. لكن بعدما اتخذ المنفقون على المجتمع الحريدي إجراءات جديدة خلال العام الماضي لمواجهة تراجع سعر صرف الدولار، عاد رؤساء المدارس والمعاهد الدينية الذين توجهوا إلى رحلات التسول الدائمة للولايات المتحدة منذ بضعة أشهر بخيبة أمل مع حكايات وقصص حول أبواب أغلقت في وجههم، ودموع سالت أثناء وقوفهم أمام محافظين أعلنوا عدم استطاعتهم دعم مؤسساتهم لعدة سنوات.

وقد عاد الآن الحاخامات الذين اعتادوا الرجوع وهم يحملون حزمة شيكات تقدر بملايين الدولارات فقط بعشرات الآلاف من الدولارات. وحصل رؤساء المعاهد

الدينية خلال الأشهر الماضية على قروض تقدر بعشرات الملايين من الدولارات حتى يستطيعوا مواجهة الأزمات المالية وسداد احتياجاتهم في مطلع كل شهر، الأمر الذي يثير مخاوف من المستقبل الذي سيواجهه هذا القطاع.

ومساء السبت الماضي، بعد مشاورات مع زعماء الجمهور الديني، عقد رؤساء المؤسسات الدينية مؤتمراً طارئاً في القدس، أعلنوا فيه «تشكيل لجنة المعاهد الدينية في أرض إسرائيل»، والتي تضم أكبر ١٢ شبكة من المعاهد الدينية، يدرس بها ستة آلاف طالب من عشرات الآلاف الذين يدرسون في الجهاز التعليمي.

وعندما نتحدث عن الحريديم، فإن الأزمة لا تلحق ضرراً سواء بالطلاب المتدينين أو التلاميذ المتزوجين. وقد حدث ذلك في هذا العام، الذي سُجلت خلاله أعلى نسبة التحاق للطلاب، حيث بدأ ٦٣ ألف طالب الدراسة قبل شهرين، أي زيادة بنسبة ٤٥٠٠ طالب عن العام الماضي. ومعظم هؤلاء الحريديم، إن لم يكن جميعهم، لا يعملون، وإسهامهم في دخل أسرهم قليل للغاية، ويحصلون على إعانة من خزانة الدولة تقدر بـ ٧٢٠ شيكلاً، بينما يحصلون على تبرعات من الخارج تتراوح ما بين ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ شيكل كانت دائمة منذ وقت قريب.

وقد قرر الآن رؤساء المعاهد الدينية أخذ مزيد من القروض، حتى إن اقتضى الأمر منع المنح الدراسية عن طلاب المعاهد الدينية خلال الشهر القادم. ومن المقرر أن تجرى صلاة خلال الأسبوع القادم في كافة المعاهد الدينية داخل إسرائيل لإنقاذ التوراة والقائمين على دراستها، وحث المتبرعين للحريديم داخل وخارج إسرائيل الذين يرغبون في تقديم المساعدات. وهناك قرار لا يقل أهمية، سيخرج إلى حيز التنفيذ بعد عشرة أيام: سيتوجه كل رؤساء المعاهد الدينية سوياً إلى نيويورك من أجل مطالبة الأثرياء بتقديم تبرعات.

وقال يعقوف سيجل، أمين عام لجنة المعاهد الدينية، إن «الرسالة للمتبرعين ستكون: لديكم فرصة لإنقاذ عالم التوراة. امنحوا مرة واحدة بغض النظر عن قدرتكم. هذه فرصة». وإذا فشلت هذه الرحلة، فإن المرحلة التالية ستكون رحلة مشتركة إلى الولايات المتحدة تضم أكبر رجال الدين في إسرائيل، أمثال الحاخام أهارون ليف شتاينمان، والحاخام حاييم كنيفسكي.. وسيتوجه الاثنان إلى الولايات المتحدة ويجلسون على الرصيف حتى يصل المال لأنها لن يسمحا لعالم التوراة بالانهيار.

النساء في يافا تخشى الخروج

الحى الراقي: عاملة فلسطينية كانت تسير في شارع هتسدف باغتها الجاني بالهجوم عليها من الخلف، وبدأ في معانقتها وخلع سروالها على حد قولها. "وقالت إنها نجحت في الفرار منه، ولكن بعد بضعة أمتار سألتها عن سبب قيامه بذلك، فقال لها لأنك جميلة. في الواقعتين ذكرت السيدتان أن الجاني كان شاباً، متوسط البنية ولا تزيد قامته على ١٧٠ سنتيمتراً، وطويل الشعر وأضافوا أنه كان قبل الاعتداء يتحدث في هاتفه المحمول بلغة روسية.

وقالت إحدى المقييات في الحى: "هذا أمر مخيف حقاً، يتجول هنا متحرش جنسياً، ربما يكون محترف جرائم جنسية، ولا تجرؤ أى سيدة على مغادرة المنزل بمفردها، وبالتأكيد ليس في ساعات الليل". وعلى حد زعم الأهالى فإن الشرطة لم تستدع أى سيدة من الضحايا لقسم الشرطة من أجل التعرف على ملامح الجاني أو الاستماع منهم عن تسلسل الأحداث. كما ذكرت الساكنة السابقة: "توجد هنا عدة منازل بها كاميرات تأمين، ولكن أحداً لم يحضر لفحصها للتعرف على المشبوه الذى يتجول هنا. إننى حتى يقبضوا عليه لا أجروا على الخروج بمفردى ليلاً".

وفي شرطة تل أبيب قالوا بالأمس إنه حتى وقتنا هذا تم تقديم شكوى واحدة فقط، ولكنهم ذكروا أنهم يبدلون جهوداً للقبض على المشتبه في ارتكابه الاعتداء. كان أهالى الحى قد تلقوا أول أمس خطاباً من المسؤولين في حى العجمى في يافا، جاء فيه أننا "نبليج كل أهالى الحى أننا تلقينا عدة شكاوى من حالات اعتداء على نساء في الحى، وكل من يشاهد شخص تتطابق مواصفاته مع المواصفات الواردة يجب عليه أن يراقبه ويتصل فوراً بالخط ١٠٠ للإبلاغ عنه، ومن يشاهده في إحدى كاميرات المراقبة عليه مخاطبتنا على العناوين المذكورة".

وقد علمت صحيفة "هاآرتس" أن مخبرين من شرطة منطقة يفتاح يتجولون خلال الأيام الأخيرة في الحى، وقد قبضوا على أحد الأشخاص المشتبه فيهم، ولكنه باستثناء تسريحة شعره لم يكن يشبه المواصفات التى أدلت بها النساء.

منذ يوم الأربعاء الماضى تعرضت ثلاث سيدات على الأقل للاعتداء الجنسي في شوارع هتسدف، وهدولفين، وهشاحاف في حى مرونيث في يافا - على مقربة من منطقة أندرومدا. وعلى حد زعم أهالى المنطقة، فإنه رغم أن كل واحدة من المعتدى عليهن أدلت بتفاصيل مشابهة عن المعتدي: شاب روسي، قصير القامة - إلا أن الشرطة لم تلق القبض عليه حتى الآن، ويسود الفزع الشديد الحى. وفي شرطة تل أبيب يؤكدون أنهم يجرون جهوداً مفضية للبحث عن الشخص المشتبه فيه بارتكاب الاعتداء، ولكنهم يذكرون أنه حتى وقتنا هذا لم تقدم ساكنات الحى إلا شكوى واحدة من التحرش الجنسي.

كانت الواقعة الأولى قد حدثت يوم الأربعاء الماضى، حيث كانت فتاة تقيم في شارع هشاحاف في طريقها لمنزلها، وفجأة باغتها الجاني من الخلف، وبدأ في مداعبتها ولمس نصفها الأسفل. "سمعتها تصرخ، كنت واثقة من أن أحداً يذبحها"، ذلك ما قالته "م"، إحدى المقييات في الحى وطلبت عدم كشف هويتها. يبدو أن صرخات الفتاة أصابت الجاني بالهلع، مما دفعه للفرار من المكان. وتقول "م": "عندما اتصلنا بالشرطة حتى يحضروا أخبرونا أن هذا هو البلاغ الثانى من التحرش الجنسي في الشارع ذاته، وأنه قبل ساعة ونصف الساعة هرولت دورية الشرطة للمكان نفسه بالضبط".

وعلى حد قولها، بينما كان رجال الشرطة يعكفون على جمع شهادات عن واقعة الهجوم على الفتاة في شارع هشاحاف، وصل بلاغ عن واقعة مشابهة في شارع هتسدف المجاور، وقالت "م": "لكن رجال الشرطة الذين تحدثوا مع عاملة الاتصال قالوا إنهم يعتنون بواقعة واحدة ولا يمكنهم الوصول إلى هناك"، ولكن بعد عدة دقائق وصلت دورية أخرى للشارع المجاور. وفي هذه الواقعة أيضاً ترك الجاني المرأة في الشارع، وبعد أن حاول معانقتها من الخلف وبدأت في الصراخ، هرب من المكان.

وبعد مرور أربعة أيام، هرول رجال الشرطة مجدداً إلى

٧٠ ألف معاق ليس لهم دخل

ويتضح من بيانات المفوضية أن دخل الفرد من ذوى الإعاقة في إسرائيل يشكل ٦٦٪ من دخل الفرد الذى لا يعاني من الإعاقة.

وتقول المفوضية أنه نظراً لأن معدل العمالة ومستوى الدخل من العمل في إسرائيل يناظران المتوسط في الدول الغربية التى تم فحصها فإنه ليس هناك مناص من التوصل إلى نتيجة، وهى أن السبب في الوضع الاقتصادى المتدهور لذوى الإعاقات في إسرائيل له علاقة بحجم الإعانة التى يحصلون عليها.

* ذوى الإعاقات: "ليس هناك من نعتمد عليه":

إن مشاكل ذوى الإعاقة لا تقتصر فقط على الفجوة في مجال التعليم وعدم وجود فرص عمل وكذلك الأجر المتدني، وإنما هؤلاء الأشخاص يعانون أيضاً من العزلة والانطواء الاجتماعى. ويقول نحو مائة ألف من ذوى الإعاقة الخطيرة أنه ليس هناك من يعتمدون عليه في وقت الطوارئ أو الأزمات، وثلاثهم يقولون أنهم يشعرون بالعزلة من وقت إلى آخر.

وهناك مشكلة أخرى وهى مشكلة التحرك، حيث إن أكثر من نصف مليون إسرائيلي يفيدون بأنهم يعانون من مشاكل في الخروج من المنزل، وهناك ١٦٠ ألفاً قادرون على التحرك بواسطة جهاز مساعد أو بمساعدة شخص آخر.

وهناك معلومة أخرى تتعلق بالدخول على شبكة الانترنت، حيث أصبح الكمبيوتر وسيلة أساسية من الصعب بدونها الاندماج في المجتمع والتقدم في مجتمع أصبح يعتمد في معلوماته على شبكة الانترنت. وجاء في التقرير أنه قد طرأ في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في نسبة المستخدمين لشبكة الانترنت عن طريق الكمبيوتر، وهنا نجد فروقاً بين نسبة المستخدمين من ذوى الإعاقة الخطيرة ٣٥٪ والإعاقة المتوسطة ٤٧٪ وبين كافة الجمهور ٦٧٪.

* ليس هناك وعى بحقوق ذوى الإعاقة:

ولكن الصورة ليست قائمة تماماً، حيث تشير المفوضية إلى بؤرة من الضوء تتعلق بالعلاقة بين ذوى الإعاقة، وأفراد أسرهم، حيث لا يوجد أى فرق بين ذوى الإعاقة وغير المعاقين فيما يتصل بالعلاقة مع أفراد أسرهم، فقد أشار ٨٠٪ إلى أن هناك علاقات يومية أو على الأقل عدة مرات أسبوعياً مع الأسرة.

ويقول مفوض السعى لتحقيق المساواة لذوى الإعاقة

الطب الحديث مثلاً في ثورة السونار الذى يسمح بمشاهدة الجنين وفحص أجهزته يساعد على تقليص نسبة المواليد من ذوى الإعاقة، وهناك ١,٥٪ من الإعاقات تحدث أثناء الولادة، كيف إذا تحدث الإعاقات الأخرى...؟ إنها تحدث خلال حياة المرء نتيجة لمرض أو حوادث طرق أو حوادث عمل أو عمليات عدائية وغير ذلك. وفي واقع الأمر نجد أن كل شخص معرض لأن يصل خلال حياته إلى وضع يتحول فيه إلى معاق.

من خلال البيانات التى نشرتها مفوضية السعى لتحقيق المساواة بالنسبة للمعاقين بمناسبة اليوم العالمى لحقوق المعاقين (يوم الأربعاء ٢٠٠٨/١٢/٣) يتضح أن الصورة كئيبة للغاية فيما يتصل بوضع ذوى الإعاقات في دولة إسرائيل، حيث أن أجرهم ومستوى تعليمهم متدنيان وكثيرون منهم يشعرون بالعزلة ويرادوهم شعور بأنه ليس هناك من يعتمدون عليه.

* سبعون ألفاً لا يعملون ولا يحصلون على إعانات:

وجاء في التقرير أنه رغم أنه منذ قيام دولة إسرائيل حدث تقلص في الفجوة بين المعاقين والأسوياء في مجال التعليم، إلا أنه وكلما ارتقى التنظيم الهرمى للتعليم كلما أصبحت الصورة أكثر كآبة، حيث إن إنجازات التعليم التى يحققها المصابون بإعاقات خطيرة تقل بنسبة ٤٢٪ في مرحلة التعليم المتوسطة، وبنسبة ٥٠٪ في الثانوية العامة، وأكثر من ٦٠٪ في مرحلة إنهاء الدراسة الجامعية.

وثلاث ذوى الإعاقات الخطيرة فقط يحصلون على أجر من العمل بينما خمسم يحصلون أيضاً على إعانة شهرية من التأمين القومى - ويحصل ٤١٪ فقط على إعانة شهرية من التأمين القومى و ٢٥٪ من الباقين، أى ٧٠ ألف شخص يعيشون على دخول ذويهم الذين يمكن أن يعتمدوا أيضاً على إعانات التأمين القومى.

وهناك معلومة أخرى تتضح مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى، وهى أن نسبة الأشخاص من ذوى الإعاقات في إسرائيل الذين لا يحصلون على إعانة وعاطلين تزيد بـ ١٠٪ عن المتوسط في هذه الدول. وتصل نسبتهم في إسرائيل إلى ٢٤,٦٪. وهناك نسبة أعلى من ذوى الإعاقات ولا يعملون ولا يحصلون على إعانات سجلت في إيطاليا وهى ٢٨,٨٪، وفي أسبانيا ٢٨٪، وأما أقل نسبة فقد سجلت في السويد ١,١٪.

شمونيل حيموفيتش تعليقاً على المعلومات والبيانات التي وردت في التقرير أنها تبث على الدهشة وتثير علامات استفهام. ويقول أيضاً إنه يجب توجيه سؤال بشأن الفجوة في التعليم بين غير المعاقين وذوي الإعاقة ولماذا بقيت كما هي. ولماذا تبدو الأمور على هذا النحو في الوقت الذي تحقق فيه تقدم تكنولوجي كبير في جميع المجالات التي تسمح بإسقاط الحواجز التي تمنع ذوي الإعاقة من أداء دورهم على خير وجه...؟

هل هذا يرجع إلى الاستغلال السيئ للموارد...؟ أم غياب الموارد...؟ أم أن هناك جهات في المجتمع مازالت غير واعية

بحقوق ذوي الإعاقة ولا تعمل من أجل استغلال الطاقة الكامنة في ذوي الإعاقة مع مراعاتهم في تجهيزات البناء والأثاث وإزالة العوائق وكذلك التكنولوجيا المساعدة...؟ بعد مرور عشر سنوات على سن قانون المساواة، وبعد أن وقعت إسرائيل على المعاهدة الدولية لحقوق ذوي الإعاقة، مازال الطريق طويلاً نحو دمج ذوي الإعاقة في المجتمع الإسرائيلي. هذا ويرون في المفوضية أن هناك ضرورة للاستثمار في البنى التحتية المادية والتكنولوجية مما يساعد على تطبيق مبدأ دمج ذوي الإعاقة في المجتمع، وهو الأمر الذي يتطلب تضافر جميع الأجهزة في إسرائيل.

الماء: الحقيقة، الحمام، والخزائن الجوفية

بقلم: أمونا آلون
إسرائيل هايوم ١٨/١٢/٢٠٠٨

منتصف ديسمبر، ولا مطر. «إسرائيل تجف»، تقول الحملة الدعائية الناجحة لوزارة البنى التحتية وتدعى بأن في أيدينا أن نتخذ الوضع فقط إذا ما سقينا الحقيقة أقل، وقللنا من استخدام الماء للغسيل وبقينا وقتاً أقل في الحمام. الحريص مثلاً على جمع الماء الذي يستحم به، أو الماء البارد إلى أن يصل الماء الساخن قبل الاستحمام، يمكنه أن يملأ من هذا الوعاء خزان الماء في المرحاض فيوفر للدولة حتى ثلاثة أمتار مكعبة من المياه في السنة.

وفي الوقت نفسه وكما هو متبع في مواضيع أخرى في إسرائيل يجري صرف الانتباه العام عن عوامل أكثر أهمية في المشكلة، مثل تلويث مصادر المياه والتبذير القائم في مصادر المياه على نحو مستمر، وبحجم مذهل، من قبل مؤسسات الدولة وسلطاتها. كلنا نحب بحيرة طبريا، ومخزن لنا أن نسمع عن انخفاض مستوي المياه فيها. ولكن البحيرة هي أحد المصادر الأكثر إهمالاً لماء الشرب في إسرائيل، أما المصدر الأساسي وهي الخزانات الجوفية، فيهملها القائمون على الحملة الدعائية والمحافل التي تقف خلفهم على حد سواء.

كما أن العامل السياسي لمشكلة المياه لا يتحدث عنه أحد، وفي هذه الفترة عشية الانتخابات بالذات. مصلحة السيطرة على خزان الجبل، الذي يوجد في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، ويوفر اليوم نحو ٣٠٪ من الاستهلاك العام للدولة من المياه، هو الذي حرك في الماضي أيضاً حكومات

العمل على إقامة مستعمرات في «مناطق نهل حرجة». أما اليوم فبسبب مخاوف سياسية يمتنعون حتى عن ذكر إمكانية استخدام المياه الجوفية المتوافرة في صحراء يهودا، والتي يمكنها عند الحاجة أن تكفي لكل استهلاك المياه في معاليه أدوميم، وبيت لحم والخليل.

بعد أن حذرت سلطة المياه الأسبوع الماضي من انخفاض الخط الأحمر في بحيرة طبريا (أو ربما كان هذا الخط الأسود) بـ ٥ سنتيمترات أخرى، خرجت هذا الأسبوع مرة أخرى بإخطارات - هامة بحد ذاتها بلا ريب - موضوعها الحدائق، والحمامات وغسل الأواني.

ولكن إذا كان «لا يوجد لدينا ماء نذرته»، فأين الحكومة العتيدة التي ستضمن تنفيذ التنقيبات الجديدة عن الماء في يهودا والسامرة...؟ وأين تلك التي تتجرأ على إعادة النظر في ترتيبات المياه بين إسرائيل والأردن. ففي اتفاق السلام عام ١٩٩٤ وافقت إسرائيل ليس فقط على مشاركة الأردن بمياه نهر الأردن، واليرموك، والمخازن الجوفية في وادي عربة، بل منح الدولة المجاورة نحو ٥٠ مليون متر مكعب من المياه في السنة - ولكن فقط طالما بقي وضع المياه في إسرائيل يسمح بذلك.

كم وعاء من مياه الحمام لكل مواطن في إسرائيل يعاد استخدامه يجب أن تجمع كي تعبئ الـ ٥٠ مليون متر مكعب تلك...؟ وهل تتوق حكومات إسرائيل للوصول إلى الحاجة لأن توزع على مواطني الدولة الماء بالناقلات...؟

حاخامية بدون حدود

بقلم: عاموس هارثيل
هاآرتس ٢٥/١٢/٢٠٠٨

الرائد دافيد شابير، ضابط سلاح المظليين الذي قتل في مارس الماضي مخرباً وأوقف المجزرة التي ارتكبت في مركز «هاراف»، استعاد بالأمس ذكرياته وتجربته تلك في مقابلة مع إذاعة «جالي تساهل». العناية الإلهية كما قال شابير للمذيع إيلانا ديان، كانت تظله بظلمتها في تلك الليلة. هو لم يهاجم المخرب ببندقية (م - ١٦) فقط وإنما كانت هناك قوة إلهية إيمانية ترشده في ما كان يفعله.

شابير ليس استثنائياً فيما يقوله. قبل عدة أسابيع في مؤتمر عسكري، طلب أحد قادة الفرق أن يتيح له المجال للاحتجاج على اللهجة الانتقادية التي تضمنتها عبارات المحاضرين، الضيوف من الخارج. «لدى جنود قتلوا من أجل قداسة هذه البلاد في غزة»، قال قائد الكتيبة. المحاضرون أصيبوا بالصدمة: منذ متى يتحدثون في الجيش الإسرائيلي بهذه الطريقة..؟ قائد الفرقة أصر على موقفه. عند الخروج من المؤتمر قابل ضابط بدرجة عميد حيث صافحه وشد على يديه. لا تدعهم يزرعون الحيرة والبلبل في عقله، قال العميد للرائد، أنت على حق. الضابطان بالمناسبة علمانيان.

الجيش الإسرائيلي يتغير أمام أعيننا. هو يتحدث بلغة مغايرة لتلك التي كانت تصدر عنه قبل عقد من الزمان. والتغير لا يفرض من الأعلى. وإنما يولد من الأسفل من القاعدة صعوداً للأعلى. ليست هناك جدوى وتبرير للتصدي لذلك، عندما نرى أن ٤٠ في المائة من خريجي دورات الضباط الأخيرة من معتمري القبعات المشغولة. ردود الفعل من اليسار، والتي تنادى بوجوب إرسال أبناء الكيبوتسات لدورات الضباط من أجل «كبح الهيمنة الدينية على الجيش»، تبدو متعالية وخالية من المضمون، الحقيقة هي أن الجمهور الديني القومي يرسل أبناءه للوحدات القتالية وللدورات القيادية أكثر من أي وسط آخر. الجيش ملزم بالتجاوب معهم في القضايا غير الحساسة. لا يتوجب إجبار مقاتل متدين على سماع مطربة أو حضور درس مع معلمة رياضة ترتدي بنطالا قصيرا.

ولكن هناك حالات يشعر فيها الجيش بالحيرة. المثال الجيد على ذلك هو سلوك الحاخام العسكري الرئيسي، العميد ابيحاي رونسكي. هاآرتس نشرت قبل شهرين تحقيقاً حول

سيطرة الحاخامية على مجال التربية في الجيش الإسرائيلي، وإضفاء مضمون متطرف على فعاليات وبرامج الإرشاد والتوعية المقدمة للجنود. هناك معلومات أخرى قد وردت منذ ذلك الحين. الحاخام الرئيسي للجيش يقوم بإلقاء دروس تورا في السجن، على سجناء الإرهاب اليهودي. والحاخامية تقوم بتنظيم جولات لجنود شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» في الخليل. في بيت الحاخام الرئيسي للجيش يوجد مستعمر تحت الإقامة الجبرية بعد أن اتهم بإصابة فلسطيني كان قد هاجمه. بعد نشر هذه المعلومات عين رئيس هيئة الأركان رئيس قسم القوى البشرية في مهمة تهدف إلى دراسة «حدود المجال» بين التربية والحاخامية. لم يتغير شيء كثير. رونسكي أعلم أتباعه، في رسالة وزعها مؤخراً أن الأمور ستسير كالمعتاد.

في ديوان الحاخام توجد نسخة من رسائل البريد الإلكتروني التي تلقاها رونسكي إثر المعلومات التي نشرت وهي موضوعة في ملف أخضر. قائد وحدة جولاني، وقائد قاعدة شفتا، وكذلك مساعد الطبيب الرئيسي لطب الأسنان يعبرون عن الصدمة من التقارير «المغرضة» التي لا يوجد لها أساس والتي نشرت في صحيفة هاآرتس، ويشدون على يدى الحاخام الرئيسي في عمله الهام. رونسكي على قناعة بأن القاعدة معه. التوراة في نظره ليست مجرد تحفة موضوعة في المتحف. جوهرها يقوم على الجانب القومي والصلة بأرض إسرائيل. وليس حاخاماً رئيسياً للمتدينين وحدهم. وهو لم يعد للخدمة بعد ثلاثين عاماً من الخدمة الاحتياطية من أجل ذلك. إن تم تقييد نشاطاته، فسيفضل العودة إلى تلاميذه المائتين في المعهد الديني في مستعمرة ايتار وأغليبيتهم مقاتلون في الجيش الإسرائيلي. في أكتوبر القادم تنتهي فترة عمله. رونسكي يشك بأن من سيحل محله سيكون أكثر ملاءمة للنهج الأصولي القومي، من أولئك الأقل إثارة لغضب وسائل الإعلام اليسارية واسعة التأثير، التي لا يقوم هو نفسه بقراءتها.

أتباع الحاخام الرئيسي للجيش دخلوا حسب اعتقاده في الفراغ الذي تركه قسم سلاح الإرشاد والتوجيه، فبدأوا يروجون مثلاً إلى أن قضاء يوم السبت في حارة اليهود في

القدس، تحت رعاية الهاخامية، أفضل من قضاء نهاية الأسبوع في منتجع في أشكلون (عسقلان).
رونسكى ينادى بصورة منهجية بمناهضة رفض الخدمة، وهذا موقف يحتاج قدرة غير بسيطة على الصمود في محيطه الأيديولوجي. هو عزز العلاقة مع الوحدات القتالية بصورة كبيرة، وعين في صفوف الهاخامية قادة قتاليين في الاحتياط. ولكن الانطباع المتراكم هو انه لا يوجد من يوازن ويراقب الرسائل التي يطلقها هؤلاء الهاخامات للمقاتلين. الهاخام الرئيسى نفسه يقول في المحادثات المغلقة إنه يعتقد عموماً «أن الجندي المتدين يقاتل بصورة أفضل من الجندي العلماني». هذا موقف ضيق ومتعال، لا يعبر فقط عن الاستخفاف

بقسم سلاح التوجيه وإنما بالأغلبية (ما زالت الأغلبية) العلمانية في الجيش. كما ان منطق هذا الموقف ضعيف: ان فشل الجيش الإسرائيلي في لبنان قبل عامين كان بسبب «القيم القتالية» مثلما حلل الهاخام الرئيسى، فكيف يتساوق ذلك مع حقيقة كون الكثيرين من القادة الصغار ضباطاً متدينين مشبعين بالقيم.
رئيس هيئة الاركان جابى أشكنازى لم يعين رونسكى حاخاماً رئيسياً للجيش وإنما ورثه من سلفه دان حالوتس. ومن ثم، أشكنازى سيحسن صنعا إن دعا رونسكى إليه وأوضح له من جديد حدود عمله والطريقة التي يعبر فيها الهاخام الرئيسى للجيش عن نفسه.

ترجمات عبرية

٥

حوارات

بقلم: جالي جينات
معاريف ٢٠٠٨/١١/٢١

حوار مع "ليثات بيلو" أفضل ممثلة في إسرائيل هذا العام: "من حلم العمل كعارضة أزياء إلى بطة أطفال"

الحب". ونتيجة لذلك، كان الحديث مع تلك الفتاة مثل تناول وجبة كاملة حلوة المذاق مليئة بالمواد الصناعية وغير الصحية، ولكنك تتناولها كلها ثم تمشى بعد ذلك نصف يوم بينما تعاني من عسر الهضم. "لن نتحدث عن هذا بشكل جيد" تطلب بيلو بصوت دلالي، وتشير إلى علبة السجائر الوينستون لايت الموضوع على الطاولة.

* لماذا..؟

- "بسبب الأطفال، فأنا لا أدخن أمامهم لأن ذلك غير تربوي، وأمل أن أقلع عن التدخين تماماً. وقد خفضت بالفعل عدد السجائر من علبة كاملة إلى أربع سجائر فقط يومياً، ولكنني عادة أدخن أثناء الحوارات الصحفية".

* هل تمثل الحوارات ضغطاً بالنسبة لك..؟

- "إنني لا أحب استضافتي في حوارات. ويؤسفني أن الأمور لا تسير أبداً كما أريد في اللقاءات الصحفية. لا أعتقد أن هناك إنساناً خرج ذات مرة راضياً عن مقال كتب عنه، ولذا فإنني لا أتوقع شيئاً".

تعرفوا على ليثات بيلو موديل ٢٠٠٨ - من عارضة أزياء للملابس الداخلية إلى بطة أطفال. بيلو المعدلة تنظر بجدية شديدة إلى دورها باعتبارها نجمة أطفال جديدة. فبعدما بدأت مشوارها المهني كمنافسة ذات ماضي تنفطر له القلوب في البرنامج الواقعي "عارضات أزياء"، ثم شاركت في عدد من الحملات الإعلانية - من بينها حملات عن ملابس داخلية - أصبحت بيلو الآن توزع الابتسامات الصفراء، وتعبر عن كمال الذات بصورة مستفزة. خلال

أعلنت أن حلم حياتها أن تكون بطة رياضية، ثم زعمت أن أمنيتها الوحيدة أن تصبح عارضة أزياء، والآن انتقلت الأمنيات إلى عالم التمثيل (حسناً، إذا ضغطتم على ستكتشفون أن العمل كمذيعة في قناة الأطفال هو إحدى أمنياتي أيضاً). فعلياً، من الواضح أن الهدف الوحيد لليثات بيلو هو أن تصبح شهيرة. دورها في مسلسل "الجزيرة" (الجزء الثاني الذي سيبدأ عرضه اعتباراً من الأسبوع الجاري) قربها إلى حد كبير من هدفها، بالإضافة إلى أنها فازت على دانا فريدر في المعركة الشرسة على لقب "ممثلة العام" التي تقدمها قناة الأطفال.

ليثات بيلو الآن في فترة راحة طويلة، ترتشف قدحاً من القهوة، وتحقق عيناها الكبيرتان وتوزع الابتسامات. ثمة قوة في هذا العالم لن تنجح في إقناعي بأن المنظر الجميل تحت أشعة الضوء التي لمعت في شعرها وجعلتها أكثر جمالاً لتبدو جزءاً منها، لم يكن مخططاً له. نصف ساعة من الحديث كانت كافية بالنسبة لي لأدرك أنني أستطيع أن أطرح أسئلة حتى الغد، وأن بيلو ستجيب حسبها وكيفما ومتى شاءت، وكل شيء بابتسامة مصطنعة تخفي وراءها شخصية غامضة. هي لا تسمح لأحد أن ينتزع منها كلمة لم تخطط لها. ولو أن الكلام متعلقاً بها، فقد دار الحوار كله حول المهرجان الذي ستشارك فيه في عيد الحانوكاه (*)، أو جائزة أفضل ممثلة في العام التي تقدمها قناة الأطفال بناء على اختيار المشاهدين، "أفضل ممثلة في العام، هل تدركين معنى ذلك..؟"، وعن خاتم الزواج الذي ترتديه في يدها ("إنني عاشقة غارقة في

مشوارها المهني، نجحت بيلو أيضاً في اجتياز موسمين في العمل كمراسلة ميدانية لصحيفة الاجتماعيات "واي بايسر"، وخلال الأيام القادمة من المتوقع أن يعرض لها مسلسل "الجزيرة" في قناة الأطفال، التي لعبت فيه دور "زواي المستهتر" صاحبة القلب الذهبي، وهو الدور الذي حصلت عنه على جائزة أفضل ممثلة في العام. ولدت بيلو في البرازيل منذ ٢٤ عاماً، وتبناها زوجين إسرائيليين بينما كان عمرها ثلاثة أسابيع. وترفض بيلو التحدث عن قصة التبنى في أي مناسبة تفتح فيها تلك السيرة. بدأت في سن صغيرة التدريب على رياضة الجمباز، ومنذ ذلك الحين يمكن القول بأن حياتها تسير نحو هدف واحد وأوحد: النجاح مهما يكن الثمن. وتعترف بيلو قائلة: "أنا طموحة بمستويات أخرى. فقد تربيت على المنافسة. وعملت دائماً على أن أكون الأفضل. وطوال عشر سنوات، كانت أُمي تصطحبني يومياً بعد المدرسة - حتى في أيام الجمعة - إلى صالة التدريبات 'وين جيت'، وكنت أتدرب لعدة ساعات، وعندما أعود للمنزل استحم ثم أخلد إلى الفراش. وفي أيام السبت كنت أشارك في مسابقات، وحتى سن ٢٢ عاماً كنت أخطط لأصبح بطلة العالم في الجمباز".

ولكن هذا الحلم تبدد في المرحلة الثانوية بعدما أصيبت بيلو وتوقفت عن التدريب، ولنفس السبب أيضاً لم تتجند في الجيش. وفي المرحلة التالية من حياتها، انضمت لفرقة الشباب "جيران تشيتس"، وبدأت رحلة البحث عن حلم جديد. حلمها الآن هو التمثيل.

"لا يوجد شيء في العالم أريده أكثر من أن أصبح عارضة أزياء، وأعتقد أنني أمتلك المقومات المناسبة لذلك. أحب أن أتصور بشدة. وكل شيء له صلة بذلك يجذبني" (ليثات بيلو في بداية الموسم الأول من برنامج عارضات الأزياء). "انتظرت طوال حياتي اللحظة التي سأصبح فيها ممثلة" (قالت بيلو في نوفمبر ٢٠٠٨).

"العمل كعارضة أزياء بالنسبة لي يساعدني على تحقيق ذلك. لم أرتب قط أن أصبح عارضة أزياء، وأنا أيضاً لست مناسبة للعمل كعارضة أزياء خالصة. التمثيل موطنه هنا بالنسبة لي"، وأشارت إلى موضع القلب. "إنني لا أقول ذلك من أجل النشر. خذني مني كل ما تريدني نشره، واتركني لي فقط العمل ذاته وسوف أكون ممنونة".

* منذ أربع سنوات كانت أقصى أمنياتك أن تصبحي عارضة أزياء.

- "أنا الأكثر صدقاً في العالم. تصفحي صفحات الاجتماعيات خلال العام الأخير، ولن تجدي ذكراً لإسمي إلا في الأحداث المرتبطة بي مباشرة. لدى دائرتي الخاصة التي تشمل أصدقائي ومعارفي. أما إذا ذكر اسم مسلسل

الجزيرة أو التسويق للمهرجان، فإنني أحب أن يذكر اسمي في تلك المواضع".

ولكن الطريق إلى قناة الأطفال لم يكن سهلاً لواحدة اشتهرت بالأساس بسبب عملية شفت دهن مؤخرتها والخصام المغطى إعلامياً مع منافستها اللطيفة أفلين. عامان من السعي للحصول على دور لم يثمر عن شيء، وفي النهاية تم حسم الأمر لصالح مهنة أقل لمعاناً. "بعد العمل كعارضة أزياء شاركت في العديد من المنافسات على أدوار، وعدد المرات التي وصلت فيها للمرحلة النهائية التي يختارون فيها بيني وبين ممثلة أخرى لا حصر له. وقد رفضت لأكثر من مرة في تلك المرحلة"، إلا أن المثابرة أتت بثمارها عندما جاءته مكالمات هاتفية من منتج الجزيرة. "عندما اتصلت بي معدة فريق العمل وقالت إنني مقبولة بكيكيت من شدة الفرحة. فقد كان قبولى صعب جداً".

كنت بمثابة برنامج ثقيل الظل بالنسبة لجيورا حيتسر، واحدة لا تتناسب إطلاقاً وصورة الممثلين الذين عمل معهم قبلي. جيورا إنسان صريح جداً ولم يكن بمقدوره إخفاء ذلك. ولكنه في نهاية الموسم، اقترب مني وقال إنه سعيد لأنه أشركني في هذا العمل. سواء كنت عارضة أزياء أم لا، لقد أتقنت عملي".

* كان يبدو على وجهه أن تلك ممثلة أخرى حصلت على دور بسبب جمالها.

- "لم أكن عارضة أزياء فقط، ولم يكن هذا نوعاً من تغيير المشوار المهني. إنني أرى نفسي ممثلة، ويدفعون لي أجراً بسبب ذلك، كما أنني أتلقى تعليمات من مخرج، ولازال المشوار طويلاً، وثمة أحد لا يتوقف عن التمثيل أبداً".

* لماذا لم تذهبي لدراسة التمثيل..؟

- "حقيقة لم يكن لدى وقت".

* ماذا عن العاملين اللذين سعيت خلاصتهما للحصول على دور؟

- "خلال هذين العاملين لم أكن قادرة مادياً على دراسة التمثيل، وعندما أصبحت قادرة على ذلك بدأت العمل في مسلسل الجزيرة. من المؤسف أن الكليات تتسبب في كثير من المشاكل للطلبة الذين يريدون الجمع بين العمل والدراسة، وهذا أمر لا أستطيع تفهمه. هل من مصلحتكم أن يدرس الممثل كثيراً..؟ هل لديكم مكان للدراسة أفضل من العمل الميداني..؟ نحن نتفق على أن العمل مع مخرج هو أفضل شيء ممكن. أنت تتعلمين كيف تطورين شخصيتك والعمل مع ممثلين آخرين والوقوف أمام الكاميرا. فماذا أكثر من ذلك..؟".

مسلسل الجزيرة كان نقلة بالنسبة لبيلو، حيث رفعها لمصاف نجمة أطفال بصورة هستيرية. خلال الحوار، تلقت

عدداً لا حصر له من المكالمات الهاتفية من قنوات الأطفال. "إننى لا أفهم لماذا الإزعاج..؟" قالت ذلك بينما كانت تغلق خط الهاتف. ولكن بمجرد انتهاء تصوير المسلسل، وقعت الطامة الكبرى، حيث وجدت بيلو نفسها في المنزل ولديها وقت فراغ كبير دون أى عروض عمل. "بعد عمل مكثف من الساعة الرابعة فجراً حتى الثانية عشرة مساءً دون راحة حتى في أيام الجمعة والسبت، فجأة يحدث لك انفجار ثم تنهارين. الأسبوع الأول من الراحة يكون رائعاً، حيث تشعرين بأنك تستطيعين تنفس الصعداء وترين الأسرة والصديقات والأصدقاء. وبعد أسبوع تنهضين وتقولين: حسناً، ماذا سأفعل اليوم..؟ في الخارج أطار غزيرة، وصديقك يستقل سيارته وذهاب للعمل، وليس لديك ما تفعلينه، الجميع يدرسون أو يعملون، تنظرين يمينا ويساراً ولا تجدى أحداً. المال نفذ ويجب دفع إيجار الشقة، ماذا حدث لحياتك..؟ كل شيء عمل. ماذا تريد أن تتعلمي..؟ لا شيء. ماذا تريد..؟ التمثيل، عندئذ تنتظرين وصول الدور الجديد. شهر، شهرين، وستة أشهر وثمة شيء لا يحدث. وفجأة تسمعين أن السيدة الفلانية من مسلسل الجزيرة تتلقى العمل الفلاني، وترشح الشخصيات الفلانية. ماذا حدث..؟ ألسنت ممثلة جيدة..؟ عندئذ يتصل بك مخرج 'الجزيرة' ويقول: أريدك أن تقومي بدور شرفي في مسلسل 'ربما هذه المرة'. وبعد عدة أيام يتصل مرة أخرى ويقول إن هناك مشكلة في هذا الدور، حيث يتطلب الدور العراء وأنت غير مؤهلة للقيام بدور كهذا لأنك تريدين أن تكوني نجمة أطفال".

* إلى هذه الدرجة تحبين هذا..؟

- "أعطني الفرصة ومن الغد سأكون مذيعة برامج أطفال".

* هل تعرفين أن هذه المهنة لها ثمن..؟

- "من أجل هذا أقوم بزيارة طبيب نفسي".

"طوال الوقت نقول لأنفسنا إن الأمر يستحق تجميد المصادر أو تقليل عدد ساعات النوم إذا كان المقابل هو أن يعرفك الجميع ويكتبون عنك في أبواب الاجتماعيات بالصحف، ويلتقطون صوراً لك في الاحتفالات" (بيلو أثناء عملها كعارضة أزياء في حوار لمعاريف ٢٠٠٥ / ٢ / ١٨).

كما تقدم، تزعم بيلو أن التمثيل يجري في دمها. وفي تلك الأثناء لازال المهرجان في الحسبان. وفيما يتعلق بأبواب الاجتماعيات، تلك الأبواب التي لطالما أرادت الظهور بها، تربى بيلو علاقات كراهية وخصام، وكالعادة تحاول إيضاح إلى أى مدى ينغصون عليها حياتها. منذ عدة أشهر نشرت صور خاصة لبيلو في إحدى الصحف بينما كانت تلعب مع كلبتها على شاطئ البحر، مع التركيز على سحر الطبيعة

البرازيلية تحت عنوان "من عارضة أزياء إلى شخصية طائشة". "كان ذلك صعباً بالنسبة لي.. شيء بمثابة صفة مدوية. التقطوا لي هناك صوراً سيئة. لقد ازداد وزني بسبب مشاكل صحية، وأجريت عملية شفط دهون للمؤخرة. وطوال الصيف لم أنزل من البيت".

فضلاً عن ذلك.. لقد جعلتها مجموعة المهن السابقة الشهيرة في سيرتها الذاتية، مادة إعلامية وزادت من معدل ظهورها في أبواب الاجتماعيات - تماماً مثلما توقعت من قبل. حتى زواجها الحالي من الموسيقى والمنتج إيريز دان، الذي عرض عليها الزواج منذ شهرين وأجيب بالموافقة، ارتبط اسم بيلو بكثير من المشاهير، من بينهم عارض الأزياء أورن ترجمان، وعوفير شختر، وعيدن ريخيل، وأوشري كوهين، وميخائيل هنجبي، الذي التقطت لها معه أيضاً صوراً فاضحة.

- "٩٠٪ منهم لم يكونوا أصدقاء سابقين لي، ولكنهم كتبوا ذلك. في تلك اللحظة كانت تراودني رغبة في رطم رأس من كتبت عنى ذلك بالحائط".

* كنت أيضاً إحدى مراسلات باب الاجتماعيات في صحيفة "واي بايسر"؛ فما الخطب..؟

- "لم أفعل ذلك قط. فلنفترض أنني سمعت أن تسيون باروخ خرج مع فلانة الفلانية، يجب على عندئذ أن أسأله ما إذا كان هذا صحيحاً أم لا. إذا قال لي نعم فمرحى، وإن لم يقل فلا يجب النشر، لماذا أنشر ذلك عبثاً..؟ حتى إذا قال لي نعم ولكنه لا يريد النشر، فلن أفعل".

* ألا يبدو غريباً أن تفوز عارضة أزياء من المتسربين من إحدى البرامج الواقعية بلقب ممثلة العام..؟

- "ما معنى هذا..؟ أنت تعرفين من تنافسوا معي..؟ ممثلات قديرات أقدم منى بكثير. لذا، أنا أيضاً سعيدة جداً لأننى فزت بالجائزة (تنافست أمام بيلو كل من: ياعيل زوهار، وجايا طراوف، ودانا فريدور). لقد بذلت جهداً كبيراً من أجل الحصول على هذا اللقب. أنا إنسانة شكاكة لأقصى درجة، وإذا لم أشعر أن المشهد تم تصويره بأفضل صورة ممكنة أطلب إعادته مرة أخرى، ولا يهمنى إذا سخر منى المنتج. هذا لا يعنيني إطلاقاً، كما أن هناك الكثير من الممثلات لم يدرسن التمثيل، وهن الأكثر ظهوراً في المسلسلات والأفلام. ما أفهمه الآن أنك تحاولين إهانتى بشكل غير مباشر، ولكن الواقع يقول إن الأطفال اختاروني أنا".

(*) عيد الحانوكاه هو عيد الأنوار عند اليهود، والذي يأتي عادة في شهر ديسمبر.. وهو عيد يرمز لانتصار اليهود بزعامة المكابيين على الحكام اليونان سنة ١٦٤ (ق. م).

ترجمات عبرية

٦

استطلاعات

أجراه: إفرام ياعر وتمار هيرمان
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/١٢/٧

مقياس الحرب والسلام لشهر نوفمبر ٢٠٠٨ (*)

من لا يوافقون على هذا الزعم. مع ذلك، فإنه من بين من يوافقون على هذا الزعم هناك أغلبية تبلغ ٥٥٪ تؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، مقابل ٤٠٪ يعارضون ذلك.

وتظهر نتيجة مشابهة فيما يتعلق بالسؤال عما إذا كان مطلب الفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة هو مطلب عادل أم لا، وبالسؤال عما إذا كان بمقدور إسرائيل الموافقة على إقامة دولة كهذه أم لا.. بعبارة أخرى، فإن أغلبية الجمهور اليهودي على استعداد لقبول فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة رغم أنه يعتقد أن الفلسطينيين في قرارة أنفسهم لا يتقبلون وجود إسرائيل وإنما يرغبون في تدميرها.

* مبادرة السلام العربية:

في ضوء الشك في نوايا الفلسطينيين، يمكن ربما تفهم تحفظ غالبية الجمهور اليهودي على مبادرة السلام العربية (المبادرة السعودية). وبعد أن تحرينا آراء بعض المشاركين في الاستطلاع الذين سمعوا بوجه عام عن هذه المبادرة (٤٣٪ فقط مقابل ٥٥٪ لم يسمعوا عنها. ١٢٪ فقط ذكروا أنهم شاهدوا الإعلان الكبير لبنود المبادرة الذي نشرته السلطة الفلسطينية قبل أسبوعين في الصحافة الإسرائيلية)، عرضنا على المشاركين بنود المبادرة وطرحنا عليهم سؤاليين:

السؤال الأول، عما إذا كان الاستعداد المعلن من جانب الدول العربية الوارد في المبادرة لإنهاء الصراع وتطبيع العلاقات مع إسرائيل هو علامة مشجعة للتغير العميق في نظريتها السياسية أم لا..؟ ويتضح من تحليل الإجابات على هذا السؤال أن الغالبية - ٥٤٪ - لا ترى أن هذا تغير كبير، مقابل نحو الثلث - ٣٨٪ - من الجمهور اليهودي الذي يوافق على أن الاستعداد لإنهاء الصراع وتطبيع العلاقات يدل بالفعل على تغير جوهري.

مع قرب موعد إجراء انتخابات الكنيست والغموض الذي تبديه الأحزاب الإسرائيلية فيما يتعلق بقضايا الأمن والخارجية، تحرينا مواقف الجمهور بشأن قضيتين رئيسيتين: إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومبادرة السلام العربية.

* إقامة دولة فلسطينية مستقلة:

فيما يتعلق بالقضية الأولى، توضح نتائج استطلاع رأي مقياس الحرب والسلام أن هناك أغلبية واضحة تبلغ ٥٨٪ (مقابل ٣٦٪) من بين الجمهور اليهودي تؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بينما تعتقد أغلبية أكبر (٦١٪ مقابل ٣٥٪) أن مزاعم الفلسطينيين بحقوقهم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعتبر صادقة.. فضلا عن ذلك، فإن أغلبية واضحة، وإن كانت أصغر - ٥٣٪ مقابل ٣٨٪ - تعتقد أنه بمقدور إسرائيل أن توافق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة في إطار اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

تعتبر مواقف الجمهور اليهودي هذه مهمة ولافتة للنظر في ضوء الشك في نوايا الفلسطينيين. وهكذا، فقد أعرب نحو الثلثين (٦٣٪) عن موافقتهم على الزعم القائل بأن «معظم الفلسطينيين لا يوافقون على وجود إسرائيل وكانوا سيدمرونها لو واثتهم الفرصة، رغم أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تجرى مفاوضات سلام مع إسرائيل». بينما لا يوافق على هذا الزعم ٢٠٪ فقط والباقي أجابوا بأنهم غير متأكدين أو لا يعرفون.

ومن خلال تحليل الإجابات على هذا السؤال من حيث التأييد والمعارضة الشخصية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة يتضح أن نسبة من يؤيدون إقامة دولة فلسطينية، كما هو متوقع، من بين من يوافقون على الزعم بأن الفلسطينيين كانوا سيدمرون إسرائيل إذا واثتهم الفرصة، أقل بكثير

السؤال الثاني، يدور حول ما إذا كان يجب على الحكومة الإسرائيلية التفكير في تبني المبادرة العربية بصيغتها الحالية.. وقد تم طرح هذا السؤال على المشاركين بصيغتين، حيث تم طرح السؤال على نصف الجمهور وقد ورد فيه أن المبادرة حظيت بموافقة رئيس الحكومة إيهود أولمرت والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس. وعلى النصف الآخر تم طرح السؤال دون معلومة أن أولمرت وصف المبادرة بأنها «لافتة للنظر»، وأن بيريس أعرب عن تعاطفه الشديد معها. والغريب أننا اكتشفنا أن هناك تشابهاً في تحليل الإجابات على صيغتي السؤال - حوالى الثلث فقط أيدوا أن تفكر إسرائيل بإيجابية في تبني المبادرة، وأعربت الغالبية - أكثر من نصف المشاركين في الاستطلاع - عن معارضتهم لذلك.

* قضايا الخارجية والأمن:

نحن نرى، استناداً إلى نتائج مقاييس سابقة، على سبيل المثال، استطلاع رأى مقياس شهر أكتوبر، أن قضايا الخارجية والأمن هي الحاسمة الآن أيضاً - رغم الوضع الاقتصادي - عند اتخاذ الجمهور الإسرائيلي اليهودي قرار التصويت لحزب ما وهو ما دفعنا إلى طرح سؤال أثبت جدواه في الماضي من حيث «القدرة على التوقع» بنتائج الانتخابات: «في رأيك أي حكومة ستنتجج في دفع مسيرة السلام مع الحفاظ على المصالح الإسرائيلية في إطار المفاوضات مع الجهات العربية المختلفة؟» والاختيار الذي تم عرضه هذه المرة كان بين حكومة برئاسة إيهود باراك، أو برئاسة بنيامين نتنياهو أو برئاسة تسيبي ليفني. وتوضح الإجابات جدول الأولويات التالي: يعتقد ٣٥٪ أن حكومة برئاسة نتنياهو هي التي ستنتجج بصورة أفضل في دفع مسيرة السلام مع الحفاظ على المصالح الإسرائيلية الأمنية، ويعتقد ذلك ٢٥٪ فيما يتعلق بحكومة برئاسة تسيبي ليفني، بينما ذكر ٦٪ فقط أن حكومة برئاسة إيهود باراك هي التي ستقدر على أداء هذا الدور بنجاح. ومن بين باقى المشاركين، ذكر ١٥٪ أنهم يرون كل الاحتمالات «واحدة»، بينما ذكر ٢٠٪ أنهم لا يعرفون أو أنهم ليس لهم موقف واضح في هذا الصدد. وربما نستدل من هذا الانقسام على أن الفرصة قائمة أمام هؤلاء المرشحين الثلاثة (نتنياهو،

ليفني وباراك) لتغيير موقفهم، مع العلم بأن موقف نتنياهو وليفني أفضل كثيراً من باراك.

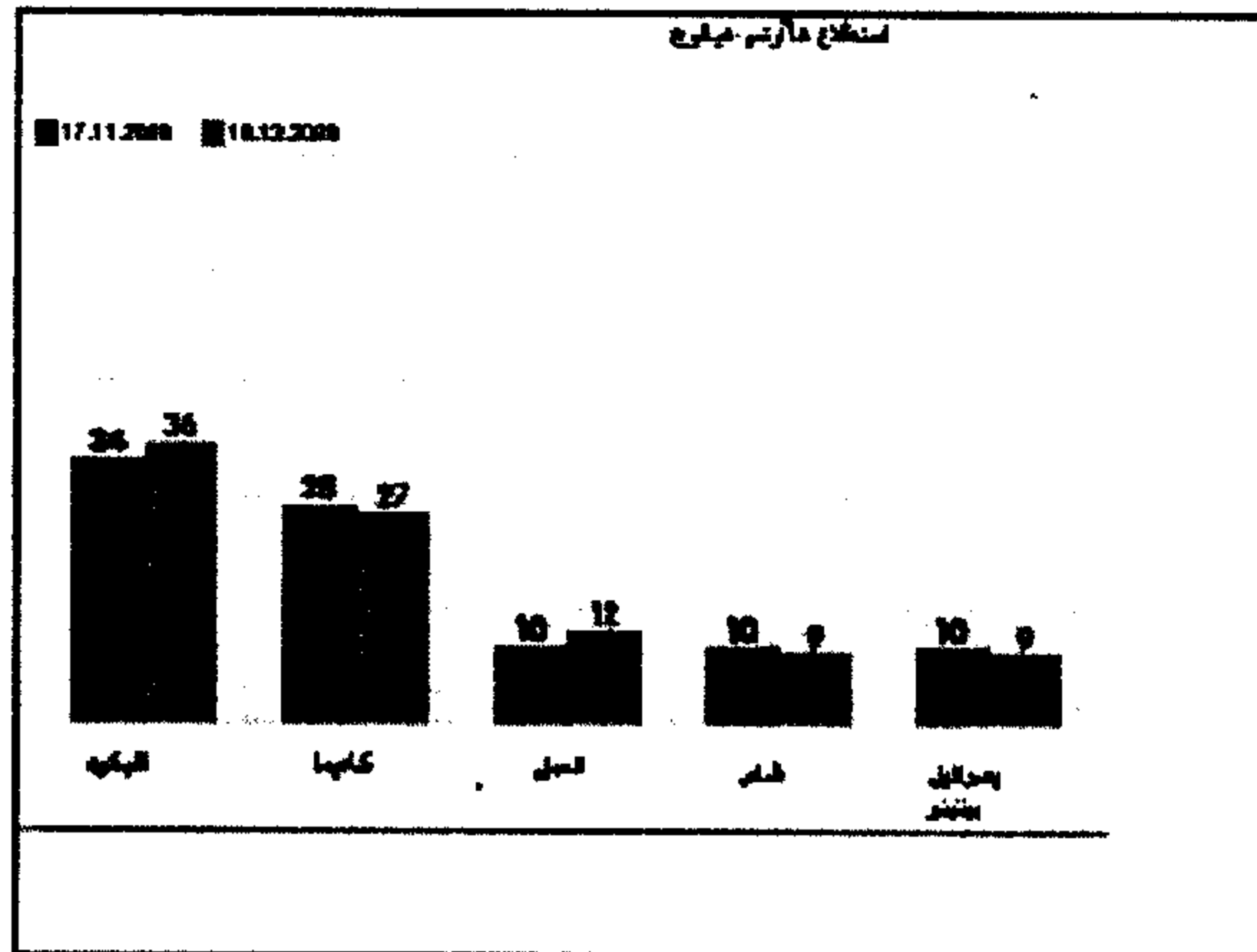
ومن خلال تقسيم الإجابات على هذا السؤال حسب التصويت في الانتخابات السابقة يتضح أن يمين نتنياهو يتفوق بقوة بين ناخبي حزب الليكود (٦٥٪)، وشاس (٧١٪)، وإسرائيل بيتنا (٦٥٪)، والمفدال (٤٤٪) ويهودت هاتوراه (٤٢٪)، فضلاً عن أنه يحظى بتأييد لا يستهان به (٣١٪) بين ناخبي حزب كاديما. وتحظى ليفني بالأساس بتأييد ناخبي أحزاب كاديما (٤١٪)، والعمل (٤٠٪)، وميريتس (٦٥٪) والمتقاعدون (٥٠٪). وفيما يتعلق بباراك، فإن نسبة تأييده داخل حزبه لا تزيد على ١٩٪، خاصة بسبب هروب ناخبي حزب العمل لحزب كاديما (٤٠٪ كما ورد آنفاً). مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا الاستطلاع أجرى قبل يومين من إجراء الانتخابات التمهيدية في حزب العمل، أى أن القائمة التي تم انتخابها ستغير الوضع.

كما أوضح الاستطلاع أنه يكاد يكون هناك انقسام بالتساوى بين الجمهور - ٤٦٪ لكل جانب - بشأن الاستعداد الذي ينص على أن أى حكومة ستشكل بعد الانتخابات ستوصل في نهاية الأمر إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين. في المقابل، اكتشفنا أن هناك أغلبية - ٥٧٪ - لا توافق على الزعم القائل بأن أى حكومة ستشكل بعد الانتخابات ستوافق في نهاية المطاف على حل وسط مع الفلسطينيين بشأن القدس.

(*) أجرى مشروع مقياس «الحرب والسلام» معهد تامي شتاينميتس لأبحاث السلام وبرنامج إيفنس لتسوية النزاعات بجامعة تل أبيب وتقريب وجهات النظر، تحت إدارة البروفيسور إفرايم ياعر من جامعة تل أبيب، والبروفيسور تمار هيرمان من الجامعة المفتوحة. وأجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب. ي كوهين بجامعة تل أبيب في الفترة من ١ - ٣ ديسمبر ٢٠٠٨ وتضمنت ٥٩٨ مشاركاً، يمثلون السكان البالغين اليهود في إسرائيل (بما في ذلك سكان يهودا والسامرة «الضفة الغربية» وغزة الكيبوتسات)، وتصل أقصى نسبة للخطأ في العينة إلى ٥، ٤٪.

الليكود يحافظ على قوته والعمل يتهاون

بنيامين نتنياهو إلى أن إدراج فيجولين في قائمة الحزب من شأنه أن يكبد الليكود أربعة أو خمسة مقاعد. صحيح أن الاستطلاعين اللذين نشرت نتائجها اليوم لا يدعم هذا الافتراض، ولكن من المحتمل أن "تأثير فيجولين" لم يجد مكانه في وعى الناخبين. ومن شبه المؤكد أننا سنشهد خلال الأسابيع القادمة حملة شرسة يشنها حزبا كاديا والعمل ضد قائمة الليكود اليمينية. وثمة احتمال أن تؤدي هذه



وفقاً للاستطلاعات الأخيرة، رغم القائمة اليمينية لليكود يحصل الحزب على ٣٦ مقعداً، فيما يتراجع كاديا ويفقد ما بين مقعد أو مقعدين.

بعد مرور ٢٤ ساعة على الانتخابات التمهيدية في الليكود، يستطيع رئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو أن يشعر بالاطمئنان الآن. "تأثير فيجولين"، الذي كان يخشاه جداً، بل وصرح بأنه قد يتسبب في ضرر انتخابي

فادح، لم يتجلى في استطلاعات الرأي الأخيرة. بحسب استطلاع "هارترس - ديالوج" الذي أجرى تحت إشراف البروفيسور كميل فوكس الأستاذ بقسم الإحصاء بجامعة تل أبيب، فإنه لو أجريت انتخابات الكنيست اليوم، لفاز حزب الليكود بـ ٣٦ مقعداً، في مقابل ٣٤ مقعداً في استطلاع مماثل أجرى منذ نحو ثلاثة أسابيع. وفي استطلاع معهد "داحف - مينا تسيمنج" أيضاً الذي أجرى لحساب صحيفة ידיעות أحرونوت، لم يُرصد "تأرجح" في قوة الليكود. بحسب الاستطلاع يتراجع الليكود من ٣٢ إلى ٣١ مقعداً. وكما ذكرنا آنفاً، أشارت استطلاعات سابقة دعا إليها

الحملة إلى القضاء على "تأثير فيجولين".

حزب العمل هو الوحيد الذي يمكن أن ترتفع معنوياته من الاستطلاعات الأخيرة. بحسب استطلاع "هارترس - ديالوج"، يحصل حزب العمل على ١٢ مقعداً، بزيادة مقعدين عن الاستطلاع السابق. ووفقاً لاستطلاع معهد "داحف" يتزايد عدد مقاعد حزب العمل من ٨ إلى ١١ مقعداً. في مقابل ذلك، تتراجع قوة حزب كاديا، الذي يتراجع بحسب استطلاع "هارترس - ديالوج"، من ٢٨ إلى ٢٧ مقعداً، وبحسب استطلاع "معهد داحف" يتراجع الحزب من ٢٦ إلى ٢٤ مقعداً.

الأحزاب الدينية تدفع الجمهور للنفور من الدين

لصحيفة ידיעות أحرونوت وجمعية جيشر أن الأحزاب الدينية والحريدية هي السبب في النظرة «المعادية» تجاه الديانة اليهودية، وأنها فعلياً تدفع الجمهور للنفور من الدين. هناك معلومة أخرى مفادها أن الأحزاب الدينية تتخلف كثيراً عن غيرها من الأحزاب في الحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، في حين يزعم أكثر من ثلث الجمهور أنه «لا يوجد

الصهيونية الدينية تقيم بيتاً سياسياً جديداً.. حزب شاس كبير بما فيه الكفاية ويريد الحصول على وزارة التعليم.. يهودت هاتوراه منقسم على ذاته كالمعتاد. وهناك من يتخيل خوض الانتخابات على قائمة واحدة لكتلة دينية حريدية تحقق ٤٠ مقعداً. فما رأيكم...؟

يكشف استطلاع باب الشؤون الدينية بالموقع الإلكتروني

أحد يهتم بذلك».

أجرى استطلاع يديعوت أحرونوت-جيشر معهد «بانلر» للأبحاث، وشمل ٥٠٠ شخص يشكلون عينة تمثل السكان اليهود البالغين في إسرائيل. وبلغت نسبة الخطأ في العينة ٥, ٤٪ بالإيجاب أو السلب.

في القسم الأول قُرأت على المشاركين في الاستطلاع عبارتان بخصوص الأحزاب الدينية، وسُئِلوا مع أي العبارتين يتضامنون أكثر. وفي الوقت الذي اتفق فيه ٥٨٪ مع القول بأن تلك الأحزاب هي السبب وراء النظرة «المعادية» من جانب الجمهور تجاه الديانة اليهودية، قال ٤٢٪ إن «الأحزاب الدينية هي أمر ضروري من أجل الحفاظ على طابع الدولة اليهودية».

ويشير تصنيف البيانات وفقاً للانتماءات الدينية إلى وجود فرق شاسع بين الرؤية العلمانية ورؤية الجمهور المحافظ الديني والحريدي، حيث يرى ٧٧٪ من العلمانيين أن تلك الأحزاب تتسبب في نفور الجمهور من الدين، بينما زعم ٦٢٪ من المحافظين، و٨٩٪ من الدينين، و٩٣٪ من الحريديم، أن تلك الأحزاب ضرورية للحفاظ على الطابع اليهودي للدولة.

ويكشف تحليل آخر لبيانات الاستطلاع أنه كلما تقدم سن المشاركين في الاستطلاع كلما أصبح رأيهم في الأحزاب الدينية أكثر سلبية. هذا وتتسم نظرة أبناء الفئة العمرية من ١٨-٢٠ عاماً للأحزاب الدينية بالإيجابية، حيث يعتقدون أنها ضرورية للحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل (٧٢٪)، مقارنةً بالمستطلعة آراؤهم في الفئات العمرية الأخرى الذين ينسبون إلى تلك الأحزاب السبب في نفور الجمهور من الديانة اليهودية (٥٥٪-٦٣٪).

كما تبين وجود فارق ثابت أيضاً بين أصحاب التعليم المتوسط فأقل (٥٨٪ منهم ينظرون بإيجابية إلى تلك الأحزاب)، وأصحاب التعليم فوق المتوسط والأكاديمي (٦٠٪-٦٨٪ ينظرون إليها بسلبية)، وكذلك بين سكان القدس، ويهودا والسامرة (الضفة الغربية) والجنوب من جهة (٥٣٪ ينظرون إلى تلك الأحزاب بإيجابية)، والمشاركين في الاستطلاع من مناطق الشمال وحيفا وتل أبيب ووسط إسرائيل من جهة أخرى (٥٣٪-٦٨٪ تتسم نظرتهم لتلك

الأحزاب بالسلبية).

* من سيحافظ على الطابع...؟

وفي القسم الثاني من الاستطلاع سُئِل المشاركون مَنْ مِنْ بين أعضاء الكنيست يعتقدون أنه سيحافظ أكثر من غيره على الطابع اليهودي للدولة.. وفي الوقت الذي اختار فيه ٤٧٪ من المشاركين في الاستطلاع أعضاء كنيست من الأحزاب الدينية والحريدية، اختار ٢٠٪ أعضاء كنيست من أحزاب علمانية، في حين زعم ٣٣٪ أن: «لا أحد يهتم بذلك».

ويشير تصنيف البيانات وفقاً للانتماءات الدينية إلى أن ١٠٠٪ من الحريديم و٨٢٪ من الدينين يخولون الأحزاب الدينية والحريدية مسألة الحفاظ على الطابع اليهودي والحريدي للدولة. كما أجاب ٥٣٪ من المحافظين بنفس الإجابة، في حين قال ٣٢٪ منهم إنهم في الأحزاب الدينية، وفي الأحزاب العلمانية يعملون على الحفاظ على ذلك الطابع. وفي الوقت الذي زعم فيه ٣٨٪ من العلمانيين أن «لا أحد يهتم بذلك»، قال ٣٦٪ إن الأحزاب الدينية والحريدية تحديداً يعملون في ذلك الاتجاه، في حين يعتقد ٢٨٪ أنهم في الأحزاب العلمانية يبذلون جهوداً أكثر لدعم الطابع اليهودي لإسرائيل.

* «يريدون مشاركة»:

تعقيباً على نتائج الاستطلاع، قالت شوشى بيكر، مدير عام جمعية جيشر للبرامج التعليمية: «من ناحية يُنظر إلى الأحزاب الدينية والحريدية كأنها هي التي تحافظ على الطابع اليهودي للدولة. ومن ناحية أخرى، ينظر إليها على أنها تبعد الجمهور عن اليهودية. نلاحظ أن العلمانيين كانوا يرغبون في مشاركة الدينين في الأحزاب العامة وليس في أحزاب مستقلة تحمل لواء اليهودية».

وأضافت: «حالياً، بينما يتم تنظيم حزب ديني صهيوني جديد، وتقوم الأحزاب الحريدية ببلورة طريقها لتشمل متطلبات كافة القطاعات، بحيث يكون دورها كركيزة للطابع اليهودي للدولة جزءاً واضحاً من عملها، فإنها مطالبة بتلبية احتياجات الجمهور كله، دون أن تتسبب في نفور الجمهور من الديانة اليهودية وتحويلها من ثقافة وجذور تنتمي لكل الشعب إلى سياسة منفرة».

معظم الفلسطينيين يريدون إنهاء ولاية أبو مازن

أن ٦٤٪ من الفلسطينيين يعتقدون أن ولاية أبو مازن ينبغي أن تنتهي الآن، في حين أبدت نسبة ٢٤٪ رغبتها في بقاءه في المنصب لعام آخر.

ثمة أسئلة أخرى طرحها الاستطلاع وتطرق إلى رغبة الفلسطينيين في الهجرة من محل إقامتهم، وأسفرت عن نتائج يجب أن تقض مضاجع الزعامة الفلسطينية. فبحسب الاستطلاع فقد أفاد ٤٠٪ من سكان قطاع غزة، بأنهم كانوا سيهاجرون منها لو استطاعوا ذلك، في مقابل ٢٥٪ من سكان الضفة الغربية أفادوا بذلك. كما يؤيد ٧٤٪ من الفلسطينيين استمرار التهدة في غزة بين إسرائيل وحماس.

شارك في الاستطلاع الذي أجراه المركز الفلسطيني للسياسة والأبحاث ١٢٧٠ فلسطينياً من سكان الضفة والقطاع، وبلغت نسبة الخطأ في العينة ٣٪.

أعلن رئيس السلطة الفلسطينية اعتزامه البقاء لمدة عام آخر في منصبه، إلا أن استطلاعاً جديداً للرأي يظهر أن ٦٤٪ من الجمهور الفلسطيني لا يريدون ذلك على الإطلاق.

يعتقد معظم الفلسطينيين أن عهد رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس (أبو مازن)، قد ولى، حيث تكشف نتائج استطلاع جديد للرأي نشرت أمس أن معظم الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة، يعتقدون أنه ينبغي أن ينهي عباس ولايته في يناير القادم، وهو موعد إجراء الانتخابات في السلطة الفلسطينية.

بحسب الاستطلاع، من المتوقع أن تنخفض نسبة تأييد الفلسطينيين لعباس حال بقاءه في منصبه بعد الموعد المشار إليه. وعلى حد قول عباس، فإن القانون الفلسطيني يسمح له بالبقاء في منصبه حتى بداية عام ٢٠١٠، إلا أنهم في حركة حماس لا يقبلون هذا القول. فيما أظهرت نتائج الاستطلاع،

الإسرائيليون لا يحبون منظمات حقوق الإنسان

الإنسان في إسرائيل بدول أخرى، يتضح أن ٥٥٪ ممن شملهم الاستطلاع يعتقدون أن إسرائيل تحمي حقوق الإنسان بشكل أفضل من ديمقراطيات غربية، فيما توصل ٨٣٪ إلى نفس النتيجة مقارنة بدول أخرى في الشرق الأوسط. مع ذلك، حسب الاستطلاع يولي ٨٩٪ من الإسرائيليين أهمية كبيرة لحقوق الإنسان وحمايتها.

أجرى الاستطلاع الهاتفى منذ نحو أسبوعين بواسطة معهد «كفون» وشمل ٥٠٣ إسرائيليين يهود.

يكشف استطلاع رأى أجراه قسم العلوم السياسية بجامعة بار إيلان بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمى لحقوق الإنسان أن معظم الإسرائيليين يعتقدون أن منظمات حقوق الإنسان تعادى إسرائيل وتؤثر سلباً على صورتها أمام العالم. وزعم ٦٤٪ ممن شملهم الاستطلاع أن منظمات حقوق الإنسان مثل «إمنستي» (منظمة العفو الدولية) و«بتسيلم» (مركز المعلومات الإسرائيلى لحقوق الإنسان) تعمل ضد دولة إسرائيل. في الأسئلة التى تناولت مقارنة وضع حقوق

٧٥٪ من الحريديم يحرصون على تناول الطعام الصحي

* يجب الوقوف على متطلبات القطاع:

من المقرر أن تعرض نتائج الاستطلاع الكامل خلال المؤتمر المزمع عقده يوم الاثنين القادم (أول ديسمبر)، في فندق «شيراتون سيتي تاور» برامات جين. المؤتمر سيناقش الطاقات التسويقية الكامنة في القطاع الحريدي والديني القومي.



٧٤٪ من الجمهور الحريدي يحرصون على تناول طعام صحي. ٨٣٪ من النساء الحريديات تحرصن على تناول طعام صحي في مقابل ٦٥٪ من الرجال. يتبين من تصنيف بيانات الاستطلاع وفقاً للفئات العمرية للمشاركين فيه، أن ٧٨٪ من الحريديم في سن ٥٠ عاماً فأكثر يحرصون على تناول طعام صحي.

تم جمع البيانات في إطار

استطلاع للرأى أجرته وكالة Millward Browne للدعاية والإعلان بمناسبة ملتقى "تيارات متعددة تتشج بالسواد" الذي يعقده المركز الإسرائيلي للإدارة. ويتبين من تصنيف البيانات وفقاً للتيارات، أن الدينين القوميين (المقصود فقط أولئك الذين ينتمون لتيار المعاهد الدينية) أقل حرصاً على تناول طعام صحي، حيث أفاد ٥٠٪ منهم فقط بأنهم يحرصون على ذلك.

كما تحرى الاستطلاع عدد المرات التي سافر فيها الحريديم لقضاء إجازات خارج إسرائيل ودخلها خلال العامين الأخيرين، وتبين من الإجابات أن ٣٠٪ من الحريديم سافروا للخارج لقضاء إجازة خلال العامين الأخيرين (٣٥٪ من الرجال، في مقابل ٢٥٪ من النساء). وفيما يتعلق بقضاء إجازات داخل إسرائيل، فقد قضى ٥٨٪ من الحريديم إجازات داخل إسرائيل خلال العامين الأخيرين، و٤١٪ لم يفعلوا ذلك و١٪ لا يتذكرون.

ويتبين من تصنيف البيانات بحسب التيارات أن الحسيديم سافروا للخارج مرات أكثر. فقد أجاب ٤٤٪ من إجمالي الحسيديم الذين شاركوا في الاستطلاع بأنهم سافروا لقضاء إجازة خارج إسرائيل. في حين أجاب ٣٣٪ من الدينين القوميين ٣٣٪ بأنهم سافروا للخارج، وبلغت نسبة الذين سافروا بين الليتوانيين ٢٣٪ وبين السفارديم ٢١٪.

ومن المقرر أن يشارك في المؤتمر شخصيات رئيسية من جهات تجارية تخاطب القطاع الحريدي، ويأتي في مقدمة هذه الشخصيات: الحاخام مناحم كرميل، صاحب شبكة الأغذية الحريدية «برخل»، الذي سيلقى محاضرة عن السلوكيات الاستهلاكية في القطاع، ونير لمفرت، مدير عام دفي زهف (بنك المعلومات)، الذي سيحاضر حول إدخال مفاهيم جديدة في مجال التسويق إلى القطاع، ويانون شويقه، نائب مدير عام بنك بوغالي أجودات إسرائيل، الذي سيلقى محاضرة عن أساليب الإدارة التسويقية.

قالت بنينا شنهاف، مدير عام المركز الإسرائيلي للإدارة، إن «ارتفاع مستوى المعيشة في القطاع الحريدي والانفتاح على آخر الصيحات تتيح أمام الشركات العاملة في مجال الاقتصاد فرصاً تجارية كثيرة. ورغم ذلك، يجب أن نعرف جيداً المتطلبات الخاصة بالقطاع، وأن نعرف كيفية التعامل مع ذلك في مجال التسويق».

قال شايكا نفح، نائب مدير عام شركة «مجزاريم» للاتصال التسويقي، إن «القطاع الحريدي يمر بتحولات كثيرة خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على نمط حياة القطاع، وتلك التغيرات تستوجب من القائمين على التسويق أن يلائموا أنفسهم مع متطلبات المستهلك الحريدي، وأن يدركوا أن ما نجح في الماضي ليس بالضرورة يحقق نجاحاً اليوم».

المزيد من العاملين وأجور أقل

بقلم: عوفير ولفسون
المصدر: www.news.co.il
٢٠٠٨/١٢/٧

وفي الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠٠٨، بلغ متوسط أجر العمال ٨١٢٠ شيكلا، وبلغ عدد الوظائف في تلك الفترة مليوني و٨١٣ ألفاً.

ويتضح من بيانات استطلاع الموارد البشرية، أن نحو ٤٢٪ من إجمالي العمال في قطاع المطاعم وخدمات الضيافة عملوا لجزء من الوقت، كما أن نحو ٣٢٪ من العاملين في قطاع الحراسة والتأمين والنظافة عملوا لجزء من الوقت.

ويتضح من بيانات الموارد البشرية أن نحو ٥٧٪ من إجمالي العاملين في قطاع خدمات الرفاه والخدمات الاجتماعية يعملون لجزء من الوقت. وأغلب هؤلاء العاملين يتركزون في قطاع خدمات الممرضات المنزليات، الذي يعمل فيه نحو ٧٢٪ من إجمالي عدد العاملين لجزء من الوقت.

وتستند البيانات إلى الإعداد المبدئي لعينة من تقارير أصحاب الأعمال التي أعدها مؤسسة التأمين القومي، حول الوظائف والرواتب وفقاً لنموذج ١٠٢ (*) ومن مصادر إدارية أخرى.

(*) نموذج ١٠٢: نموذج إقرار ضريبة الدخل ويشمل إجمالي الرواتب.

تشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء الخاصة بالربع الثالث من العام، إلى أنه خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠٠٨، ارتفع عدد العمال بنسبة ٢,٨٪ تقريباً، ولكن انخفض راتبهم بنسبة قريبة. وتم تسجيل انخفاض متوسط بلغ نحو ٨,٢٪ في رواتب القطاع المالي.

في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، سجّل متوسط أجور العمال الذين يحصلون على رواتب ثابتة، انخفاضاً بنسبة ١,٢٪، في مقابل الربع الثاني من نفس العام. أما أعلى نسبة انخفاض فسجّلها قطاع الخدمات البنكية والتأمين والمالية، حيث بلغ متوسط الأجور نحو ٨,٢٪.

أما الربع الثالث فسجّل ارتفاعاً بنسبة ٠,٣٪ في عدد وظائف العمال، في مقابل الربع الثاني من عام ٢٠٠٨. أما أعلى نسبة فتم تسجيلها فكانت في قطاع خدمات الضيافة والطعام، وبلغت ١,٧٪. وسجّل قطاع البناء أكثر النسب انخفاضاً وبلغت ١,٥٪.

ووفقاً للبيانات فإن معدل زيادة عدد وظائف العمال بين الموظفين الإسرائيليين وصل إلى ٢,٨٪ بالحساب السنوي في الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠٠٨. وفي نفس الفترة وصل معدل انخفاض متوسط الأجور الخاص بالعمال الأجراء إلى ٢,٨٪ بالحساب السنوي.

ترجمات عبرية

٧



شخصية العدد

الزعيم اليميني المتطرف «موشيه فيجلين»

ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي

الطفولة، انتقل للعيش مع أسرته في «راحوفوت». التحق بمدرسة «تخومني» الابتدائية، ثم مدرسة «أور عتسيون» الإعدادية. خدم في سلاح المهندسين وأنهى خدمته العسكرية برتبة رائد. متزوج ويعول خمسة أبناء.

كان فيجلين أحد المعارضين لاتفاقية أوسلو في الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٥، وأسس مع بني ألون وشموئيل ساكت حركة «هذه أرضنا»، رداً على ما سماه بـ «خيانة منظمات المستعمرين». عارضت حركة «هذه أرضنا» اتفاقية أوسلو التي تم إحالتها للتصويت عليها في الكنيست آنذاك، وانتهجت الحركة خطأً معارضا سُمته «تمرد شرقي سلمى»، ونظمت مظاهرات دون الحصول على ترخيص لإظهار عدم شرعية الحكومة، مما أدى إلى دخول ناشطي الحركة في مصادمات مع قوات الشرطة.

في أكتوبر ١٩٩٥، اعتُقل فيجلين في إحدى المظاهرات وقُدِّمت ضده صحيفة اتهام بالتجمهر المحظور، وفرضت عليه محكمة المصلح غرامة مادية تقدر بـ ١٠ آلاف شيكل، والحبس ستة أشهر مع وقف التنفيذ، ورُفض الطعن الذي قدمه أمام المحكمة المركزية.

في عام ١٩٩٧، أُدين فيجلين بتهمة محاولة إحداث تمرد في البلاد بسبب نشاطه في حركة «هذه أرضنا»، وحُكم عليه بالسجن ثمانية عشر شهراً، منهم ستة أشهر مع الأشغال الشاقة. أدى فيجلين فترة العقوبة في الأعمال المباشرة، وبعد ذلك أقام حركة «زعامة يهودية».

في أغسطس ٢٠٠٠، اعتُقل فيجلين بعدما حاول

منذ إعلان نتائج الانتخابات التمهيدية في حزب الليكود، ركزت وسائل الإعلام الإسرائيلية في تعليقاتها على شخصية وآراء زعيم التيار المتشدد في الليكود موشيه فيجلين، الذي احتل المركز العشرين في قائمة الحزب لانتخابات الكنيست، لكن بقرار صادر عن لجنة الانتخابات بالحزب تراجع إلى المركز السادس والثلاثين، كي يتم تحييد خطره نهائياً عن رئيس الحزب بنيامين نتنياهو حسبما أشارت معظم التحليلات. وتضم قائمة حزب الليكود أسماء قوية مثل بنيامين نتنياهو، وجدعون ساعر، وروبي ريفلين، وبني بييجين، وموشيه كحلون، وموشيه يعلون.

وقد استطاع فيجلين إحداث شرخ في قيادة نتنياهو قبل شهرين ونصف الشهر على موعد انتخابات الكنيست، وبات يتعين عليه، وربما على دولة إسرائيل بأسرها، تجنب العدد الهائل الذي صوت لصالح فيجلين في الانتخابات. فبعدما كانت تنشر تقارير بأن فيجلين شخصية غير مرغوب فيها داخل الليكود، بات واضحاً مدى قوة هذا الشخص الذي قد يشكل خطراً على الليكود نفسه. وأشارت بعض التحليلات إلى أن موشيه فيجلين يشبه «ونستون تشرشل» في إنجلترا خلال الثلاثينيات. ففي تلك المرحلة كان يتم تجنبه أكثر من فيجلين الآن. لقد تحدث ضد سياسة هتلر وكانوا يضحكون عليه، وفي نيويورك تايمز وصفوه بأنه داعية حرب، وعندما رأوا أنه على حق أصبح البديل المحبوب، وهكذا الحال مع فيجلين.

ولد موشيه فيجلين في حيفا سنة ١٩٦٢. وخلال فترة

الدخول إلى (جبل الهيكل) المسجد الأقصى، وأدين بتهمة التجمهر المحظور وعرقلة الشرطة عن أداء وظيفتها. منذ بداية انضمامه إلى الليكود، وقفت حركة الزعامة اليهودية في الليكود إلى جانبه كمرشح لرئاسة الحزب، وكمُرشح الحزب لرئاسة الوزراء. وقد أطلق على أنصاره ومؤيديه في الحزب اسم «الفيجيليين». وفي أول منافسة يخوضها على رئاسة الحزب تمهيدا لانتخابات الكنيست السادسة عشرة، صوت لصالح فيجيلين ٥, ٣٪ من الأعضاء المنتسبين لحزب الليكود. ومنذ ذلك الحين، أعلن فيجيلين أنه سيخوض أي انتخابات تجري حتى يفوز برئاسة الحزب، رغم ضغوط عناصر سياسية يمينية داخل وخارج الليكود، ورغم أن رغبته في خوض الانتخابات ليست شخصية وإنما قومية-أيديولوجية، وأنه لا يستبعد إمكانية أن يتولى رئاسة حزب الليكود ورئاسة الوزراء في نهاية المطاف.

في انتخابات الليكود التمهيدية للكنيست السادسة عشرة، والتي أجريت عام ٢٠٠٣، احتل فيجيلين المركز الـ ٣٩ في قائمة مرشحي الليكود للكنيست. وبعد إدانته الجنائية، كان فيجيلين ملزماً بموجب القانون بإعلان إدانته وتقديم طلب بأن يقرر رئيس لجنة الانتخابات بالحزب، قبل تقديم قائمة المرشحين، ما إذا كانت جريمته مخلة بالشرف أم لا. لكن فيجيلين لم يفعل ذلك، مما جعل رئيس اللجنة يقرر استبعاده من قائمة الليكود نظراً لأنه لم يتقدم بطلب في هذا الشأن، ولأن جريمته مخلة بالشرف أيضاً. قدم فيجيلين التماساً أمام محكمة العدل العليا، التي أرجعت الأمر إلى لجنة الانتخابات المركزية، وانتهى الأمر بأن المخالفات المنسوبة إليه غير مخلة بالشرف.

في ديسمبر ٢٠٠٥، حصل فيجيلين على سبعة آلاف صوت، يشكلون ٤, ١٢٪ من الأعضاء المنتسبين لحزب الليكود في الانتخابات التمهيدية لرئاسة الحزب، واحتل المركز الثالث بعد بنيامين نتنياهو وسيلفان شالوم. حاول المقربون من نتنياهو إبعاد فيجيلين بأي شكل عن الليكود. وردا على ذلك، رشح فيجيلين نفسه للكنيست مشيراً إلى أنه فعل ذلك رداً على محاولات إقصائه من الحزب. وبعد قرار رئيس لجنة الانتخابات بالليكود بأن فيجيلين غير مدان بقضايا مخلة بالشرف، وفي ظل الاتفاق مع أنصار نتنياهو بعدم المساس بفيجيلين لتهدة الأجواء - سحب فيجيلين ترشيحه للكنيست السابعة عشرة. وقد علل هذه الخطوة بأنه يريد العمل من خارج الكنيست في ظل شكله الحالي، لأنه لا يريد أن يصبح شريكاً في مسرحية الديمقراطية التي لا طائل منها في إسرائيل.

بعد حملة الدعاية الكبيرة التي شنها فيجيلين تمهيداً لرئاسة الليكود في أغسطس ٢٠٠٧، وعقب قرار مركز الليكود

بإجراء انتخابات مبكرة في ١٤ أغسطس ٢٠٠٧، أعلن موشيه فيجيلين أنه سيخوض المنافسات على رئاسة الحزب. وفي أول استطلاع للرأي نشرته الإذاعة الإسرائيلية، احتل فيجيلين المركز الثاني بعد نتياهو وقبل سيلفان شالوم الذي انسحب في وقت لاحق من المنافسات.

قبل الانتخابات، تم تقديم طلب للجنة الانتخابات في الليكود، للحيلولة دون خوض فيجيلين تلك الانتخابات، بحجة أن توجهاته تتعارض مع قيم وقواعد الليكود. وقد اتهم معسكر فيجيلين بنيامين نتياهو بإجراء تطهير سياسي، وكان الشعار الذي رفعه فيجيلين في حملته الانتخابية «انتخبوا موشيه فيجيلين - لأن لديه رب». وقد توقعت الاستطلاعات حصوله على نسبة تأييد ٣٠٪، أي نحو تسعة آلاف صوت كانت تشكل ٤, ٢٣٪ من أصوات الناخبين مقابل حصول نتياهو على (٨, ٧٢٪).

عقب الإعلان عن إجراء الانتخابات للكنيست الثامنة عشرة، أعلن فيجيلين ترشيح نفسه للفوز بمكان في قائمة الليكود للكنيست، وبدأ حملته الانتخابية تحت شعار «فيجيلين - يمكنك أن تثق فيه». وقد عمل نتياهو بشتى الطرق وبأساليب متعددة لتقليل قوة فيجيلين. وفي نهاية الأمر، احتل فيجيلين المركز الـ ٢٠ في قائمة مرشحي الليكود للكنيست، لكن أوفير أكونيس أحد المقربين من نتياهو قدم التماساً للجنة الانتخابات بالليكود، أدى إلى تراجع فيجيلين إلى المركز الـ ٣٦. وقرر فيجيلين عدم الطعن في القرار نظراً لأنه لا يثق في الجهاز القضائي في إسرائيل. ويريد فيجيلين خوض المنافسات للحصول على مقعد في الكنيست حتى يصبح شخصية معروفة على الخريطة السياسية، تمهيداً لانتخابات الرئاسة بالليكود في المستقبل. ومع ذلك يواصل فيجيلين التمسك بوجهة نظره، وهي أن عضويته في الكنيست ليست هدفاً في حد ذاته، وإنما وسيلة للوصول إلى الزعامة في إسرائيل.

تستند وجهات نظر فيجيلين السياسية المعلنة إلى منظور قومي يهودي متطرف، برفضه مصطلح «فلسطيني». وعلى عكس المقولة السائدة لدى بنيامين نتياهو «إن أعطوا سيحصلون، وإن لم يعطوا لن يحصلوا»، فإن مقولة فيجيلين «لن يعطوا ولن يأخذوا، ويجب قهر العدو».

يقول الصحفي شالوم يروشالمي، محلل الشئون الحزبية في صحيفة «معاريف»، إن فيجيلين أبدى تعاطفه علانية مع باروخ جولدشتاين، منفذ مجزرة الخليل عام ١٩٩٤.

أبدى فيجيلين إعجابه بهتلر في حديث صحفي أجرته معه صحيفة هآرتس عام ١٩٩٥ قائلاً إن «النازية دفعت ألمانيا من أوضاع متردية إلى أوضاع خيالية من الناحية الأيديولوجية والمادية. فقد تحول الشباب الألماني القذر إلى

شباب نظيف منظم، وحظيت ألمانيا بنظام نموذجي وحكم سليم ونظام شعبي». وأكد رغبته في تقليد هتلر، تحديدا بقوله إنني «مبدئيا أعارض القوانين، وأعتقد أن هناك حاجة للمزيد من الثقافة والعقيدة وقليل من القوانين». وفي حديث مباشر لموقع walla الإخباري، قال فيجلين: «يجب على دولة إسرائيل أن توقف مخصصات الولادة للوسط العربي، حيث يشير الوضع الحالي إلى توجيه أكثر من ٥٠٪ من مخصصات التأمين الوطني إلى الوسط العربي، في حين أن الإيرادات من هذا القطاع لا تذكر. لقد تحولت مؤسسة التأمين الوطني إلى مؤسسة تأخذ المال من السكان اليهود وتحولها إلى السكان العرب، ويجب وقف هذا». ولم يكتف فيجلين بتصريحاته المثيرة للجدل واقترح حلاً جديداً: «من مصلحة اليهود في إسرائيل وفي العالم تشجيع زيادة معدلات الولادة اليهودية، لذا فإن الوكالة اليهودية هي التي يجب عليها توفير المخصصات. هذه مصلحة يهودية بحتة». وعندما سُئل عن مصير عرب إسرائيل، أجاب أن «العرب في إسرائيل أو في سائر أنحاء العالم يستطيعون الحصول على مخصصات من التأمين العربى أو من أى جهة

عربية أخرى. ربما السعودية، أو حتى من أنفسهم بشكل تطوعي».

وعلى عكس المتوقع، قال فيجلين إنه يعارض شن عملية عسكرية في غزة، لكنه أسرع في إيضاح قصده. وقال «إنني أعارض الدخول إلى غزة في إطار التصور الحالي. إن مشكلتنا هي عدم إيماننا بأن غزة ويهودا والسامرة (الضفة الغربية) ملكنا. وإذا أرسل الجيش الإسرائيلي اليوم إلى غزة سيقتل المئات من جنودنا، وبعد مرور بضعة أيام ستجبرنا الأمم المتحدة على الخروج من هناك. لقد فقدنا أهم شيء وهو الإحساس بعدالة طريقنا. إن دولة إسرائيل تبث إلى العالم بأسره رسالة مفادها أن هذه الأرض ملكا للعرب، كما لو أننا المحتل الاستعماري الذي احتل الأرض من الفلسطينيين مواليد البلاد».

يقترح فيجلين شطب كلمة «السلام» من القاموس السياسي، والعمل على بناء الهيكل الثالث، وإنشاء ثقافة دينية مسيحية تقوم على الشريعة، كما يجب التوقف عن الحصول على المساعدات الأمريكية، التي يعتبرها «رشوة» حتى تبقى إسرائيل أداة في يد واشنطن.

رؤية عربية

١

الحالة الثقافية للطائفة اليهودية في مصر ما بين الانتفاء والبحث عن الذات

د. منصور عبد الوهاب
مدرس اللغة العبرية بجامعة عين شمس

وإذا أصدرنا حكماً على اليهود بأنهم لم يكونوا مواطنين مصريين يدينون بالولاء الكامل لمصر، هل يمكن أن ينسحب هذا الحكم على جميع اليهود الذين عاشوا في مصر فترات زمنية طالت أو قصرت..؟

من الأخطاء العلمية التي يقع فيها البعض إصدار أحكام عامة على أي جماعة بشرية، وعدم الوضع في الاعتبار أن لكل جماعة بشرية سمات أو خصائص تتسم بها دون غيرها من الجماعات، وأن هناك فروقاً بين شرائح أبناء الجماعة الواحدة تحددها ظروف وملابسات مرت بها الجماعة أو مر بها جزء أو أجزاء منها، ومن هنا أرى أنه لا يجب التعامل مع الطائفة اليهودية في مصر على أنها كتلة صماء تصدر حكماً عاماً عليها سواء بالانتماء أو بالانتماء المهزوز أو عدم الانتماء لهذا البلد. لم يكن في مصر من يطلقون على أنفسهم مصطلح طائفة أو جالية سوى هؤلاء الذين كانوا يعتبرون أنفسهم قادمين من خارج البلاد وليسوا جزءاً من نسيجها، ويريدون أيضاً أن يلحقوا معاملة خاصة وتمييزة، فنجد أن اليهود كانوا يعتبرون أنفسهم طائفة مستقلة مثلهم مثل الأرمن مثلاً، فكانوا يطلقون على أنفسهم "الطائفة الإسرائيلية" في مصر أحياناً أو "الطائفة اليهودية" أحياناً أخرى. وفي هذا الشأن لم تكن هناك مثلاً الطائفة أو الجالية المسيحية، أو القبطية؛ إذ إن المسيحيين لم يعتبروا أنفسهم جالية أو طائفة مستقلة في مصر بل رأوا أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من نسيج هذا المجتمع وهكذا أيضاً يراهم مجتمع الأغلبية المسلمة في مصر. لم تطلق الأغلبية المسلمة مصطلح "الطائفة اليهودية" أو "الإسرائيلية" على اليهود في مصر، بل هم من أطلقوا على أنفسهم هذا المصطلح. فمن المهم كيف يرى المجتمع أبناء تركيبته السكانية وكيف يتعامل معهم، والأهم هو كيف ترى كل شريحة أو تركيبة سكانية نفسها، فهذه النظرة تحدد مكانتها في المجتمع.

عند الحديث عن موضوع تاريخ اليهود في مصر يتبادر للذهن المصطلح المستخدم، فهناك من يستخدم مصطلح "يهود مصر"، أو "اليهود المصريون"، أو "اليهود في مصر"، أو "الطائفة أو الجماعة اليهودية في مصر"، وأحياناً "الجالية اليهودية في مصر". واستخدام أي من هذه المصطلحات يحدد إلى حد بعيد هل كان اليهود في مصر جزءاً من نسيج المجتمع المصري شأنهم في ذلك شأن المسلمين والمسيحيين..؟ أم أنهم كانوا جماعة دينية تعتبر فترة وجودها في مصر مرحلة عابرة فرضتها الظروف، أو محطة انتقالية لمرحلة أخرى من حياتها، وبالتالي لم يكن انتماءهم لمصر. من يستخدم مصطلح "يهود مصر" أو "اليهود المصريون" فهو يرى أنهم جزء من نسيج المجتمع المصري، وترجع جذورهم الأولى إليه، وهذا ينطبق بلا شك على جزء ضئيل من اليهود الذين قدموا إلى مصر واستقروا فيها منذ فترة بعيدة ولا ينطبق على عموم أبناء الطائفة اليهودية في مصر، أما من يستخدم أياً من المصطلحات الأخرى، فهو بذلك يقر بأنهم جماعة عابرة لا تنتمي لهذا البلد، وهذا ينطبق على جزء كبير من هؤلاء الذين قدموا إلى مصر مع موجات هجرة اليهود من أوروبا أو من فلسطين أو من أي مكان آخر هرباً من الحروب أو من أي ظروف غير طبيعية، أو طمعاً في وجود ظروف جيدة تتيح لهم حياة طبيعية أو تتيح لهم استثماراً مستقراً، وهذا ما دفع العديد من اليهود للقدوم إلى مصر سواء في فترة الحرب العالمية الأولى أو الثانية.

في ظل التعايش الطبيعي بين مختلف الجنسيات وأصحاب مختلف الديانات الذين عاشوا في مصر، هل كان هؤلاء اليهود يعيشون في مصر باعتبارها وطنهم الدائم..؟ أم أنهم عاشوا فيها بعقل غربي وبقلب مصري إلى أن ظهرت الفكرة الصهيونية..؟ وهل كان اليهود في مصر يعيشون في أوضاع تشبه أوضاع اليهود في الدول الأوروبية..؟

عندما تُطلق تركيبة سكانية ما على نفسها مصطلح "طائفة" أو "جالية" فهي تريد بذلك وضعاً يميزها عن بقية التركيبة السكانية، سواء أملاً في وضع متميز - بما لا يتفق مع شروط المواطنة الكاملة - أو أملاً في حماية من قبل قوة أكبر تتحكم في هذا البلد؛ وكان هذا هو الحال في مصر في النصف الأول من القرن العشرين عندما كانت تحت الاحتلال الإنجليزي.

بدأ الاهتمام الفعلي بحياة اليهود في مصر الحديثة منذ أن بدأ الصراع الإسرائيلي - العربي يأخذ بعداً رسمياً؛ أي مع بداية أولى حلقات الصدام العسكري المباشر بين الطرفين، وهي حرب ١٩٤٨، فحتى ذلك التاريخ كان اليهود في مصر وفي البلدان العربية يعيشون ضمن نسيج الحياة الطبيعي للشعوب العربية التي كانوا يعيشون بينها، فقد كانت لهم معابدهم ومدارسهم وأنشطتهم التجارية المتنوعة، بل وظهر العديد منهم وبرع في مجالات الفن والصحافة والأدب، بل تعدى الأمر ذلك إلى مشاركتهم في الحياة السياسية، ودور اليهود في الحياة السياسية عامة وفي اليسار المصري بصفة خاصة، سواء قبل ثورة ٢٣ يوليو أو بعدها، شاهد حتى على ذلك. كما اشتهر العديد من أبناء الطائفة اليهودية في مصر في مجالات الاقتصاد والمحاماة والصحافة والأدب. ولم يقتصر الأمر على وجود علاقات طبيعية بين اليهود والمسلمين والمسيحيين في مصر وفي بقية الدول العربية، بل كانت هناك علاقات شبه دائمة بين جماعات الاستيطان اليهودي في فلسطين وبين العديد من العناصر الثقافية والفنية والرياضية في مصر، فكان هناك من الأساتذة المصريين من درس بالجامعة العبرية بالقدس، كما كانت هناك منافسات رياضية بين بعض الفرق المصرية والأخرى التي تنتمي للاستيطان اليهودي في فلسطين. ولم يكن هذا هو حال اليهود في مصر دون غيرهم في بقية الدول العربية، فقد عاش يهود البلدان العربية - العراق، سوريا، اليمن، الجزائر والمغرب - في ظروف مشابهة لظروف حياة اليهود في مصر تقريباً، وما زال اليهود في المغرب حتى وقتنا هذا يعيشون كمواطنين مغاربة لهم الحقوق كافة وعليهم ما على المغاربة (أتباع الديانات الأخرى) من واجبات، وإن كانت غير كاملة تماماً.

لقد حدث تغير جذري في أحوال اليهود في مصر خاصة ويهود البلدان العربية عامة منذ حرب يونيو ١٩٦٧، حيث هاجر معظمهم، سواء طواعية أو قسراً، إلى خارج الدول العربية.

وتجدد الاهتمام مرة أخرى بحياة الطائفة اليهودية في مصر في أعقاب توقيع اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، ويمكن القول إن الاهتمام كان متبادلاً، بمعنى أن

المجتمع المصري بدأ الاهتمام بتاريخ اليهود في مصر بعد اللقاء المباشر بين الطرفين مع توقيع معاهدة السلام، كما أن اليهود الذين غادروا مصر بسبب الحروب بدأوا هم أيضاً في اجترار ذكرياتهم عن مصر، بل وبدأ بعضهم في زيارة الأماكن التي كانوا يعيشون فيها.

لقد عاش اليهود في مصر في ظل بيئة عربية إسلامية - مسيحية، وحتى بداية الصدام في حرب ١٩٤٨ لم تكن هناك مشكلة تعكر صفو العلاقات بين اليهود وبقية التركيبة السكانية في مصر، اللهم ما ندر من بعض الأحداث الفردية.

لقد تسببت الصهيونية - ليست السبب الوحيد - في تمزيق أوصال الطائفة اليهودية في مصر ومعظم البلاد العربية، حيث لم تكن الطائفة اليهودية في مصر - حتى ظهور الصهيونية - في حاجة إلى أي دعم أو تدخل خارجي لتحسين أحوالها، ولم يكن هناك ما يدفع اليهود للهجرة إلى أي مكان؛ حيث كانوا يتمتعون بما تتمتع به المصريون من حيث العدل والحرية، فقد كان للطائفة اليهودية الحرية في بناء دور العبادة - كانت معظم المعابد اليهودية تقام بتمويل من الحكومة المصرية - أو أداء الشعائر الدينية. كما كان لأبناء الطائفة اليهودية الحرية في اختيار نظام التعليم الذي يفضلونه، واختيار مجال العمل.

ومن الثابت تاريخياً أن الجماعات اليهودية لم تنعم بالحياة الطبيعية في مصر في العصر الحديث فقط، بل نعموا بها في الفترات المختلفة التي مروا بها في مصر، حتى في العصر الوسيط عاش اليهود في أحضان الثقافة الإسلامية نهلوا منها ما شاءوا وتأثروا بها، سواء على مستوى الفكر الديني أو على مستوى الإنتاج الأدبي والفلسفي، ومنهم أيضاً من ساهم في بناء هذه الثقافة بوصفه جزءاً من نسيجها.

كان الانتاج الفلسفي لليهود ثمرة اللقاء بين المصادر اليهودية التقليدية التي نشأ عليها هذا الانتاج وبين العالم الخارجي المتحضر غير اليهودي الذي عاشت فيه الجماعات اليهودية. يعد العصر الذهبي للفلسفة اليهودية هو العصر الوسيط، شأنها شأن الشعر العبري، وقد تأثرت تأثراً مباشراً بالفلسفة الإسلامية، فقد وجد اليهود في الفكر الإسلامي نموذجاً متطوراً للصراع بين فكرة التوحيد والفلسفة اليونانية، كما أن صلة اليهود بالأدب اليوناني الكلاسيكي كانت عبر المؤلفات التي ترجمت إلى اللغة العربية.

وقد كان هناك وجود يهودي في مصر في العصور التالية، ولكن هل كان لهذه الطائفة منابعها الثقافية الخاصة بها التي تميزها عن بقية التركيبة السكانية في مصر، أم كانت ثقافتها جزءاً من الثقافة المصرية التي كانت لها ملامح خاصة في كل عصر من العصور...؟ في هذا الشأن يرى جاك حاسون:

(هكذا قد يكون اليهودي من مصر مجرد خيال أو حتى ملحمة شعرية تشكلت من الشتات الذي شهدته إحدى الأقليات، كان هذا اليهودي في مسقط رأسه متعدد الهويات؛ فهو متنوع على مر الزمان، ومتعدد في المجتمع الذي انخرط فيه. وهو إذا كان تارة يؤكد على أصوله الوطنية، وتارة على استماته بنظام الحماية، فهو أيا كان الحال يجد نفسه على الدوام أحد أفراد أقلية من الأقليات).

ولذلك يمكننا رصد وجود يهودي في بلدهما، ويتمتع هذا الوجود باستمرار لفترة ما ثم ينقرض لأسباب مختلفة، أرى أن أهمها أن هذه الجماعة لم تشعر في فترة ما أنها جزء لا يتجزأ من المجتمعات التي عاشوا بينها، ولا يرجع ذلك إلى رفض هذه المجتمعات لوجود مثل هذا الجمع من البشر، رغم أن معظم المجتمعات أتاحت لهم فرص الاندماج الكامل وخرج مبدعون من بينهم بل وجعلتهم يساهمون إلى حد بعيد في بناء الوعي الثقافي العام لهذه المجتمعات، كما كانوا يشاركون في الحياة السياسية، ولكن إصرار الجماعات اليهودية على أن تكون دائما أقلية لها خصوصيتها وتفردا دون سائر التركيبة السكانية، جعل هذه المجتمعات ترفض منح وضع خاص لهم، بل ولفظتهم.

* نشأة الصحافة اليهودية في مصر:

قبل تناول نشأة الصحافة اليهودية في مصر من الضروري معرفة الواقع اللغوي للطائفة اليهودية في مصر، حيث إن هذا الواقع يفسر إلى حد بعيد اللغات التي صدرت بها الصحف أو المجلات اليهودية في مصر، كما يفسر أيضا الاتجاهات الفكرية لهذه الصحف أو المجلات.

فقد كان أبناء الطائفة اليهودية في مصر يتحدثون عدة لغات ولم تكن هناك لغة واحدة تجمعهم، ولا حتى اللغة العربية اللغة الرسمية لسكان مصر؛ فأقلية منهم كانوا يتحدثون اللغة العربية بدرجة تتيح لهم قراءة صحيفة أو كتاب أو إجراء حديث باللغة العربية. وكان معظم أبناء الطائفة اليهودية يتحدثون عدداً من اللغات الأوروبية مثل: الفرنسية بالدرجة الأولى بالإضافة للإنجليزية.

وكان بعضهم يتحدثون لغة اللادينو والبعض الآخر لغة اليديش، وكان من يتحدثونها قد وصلوا من روسيا في أعقاب الثورة البلشفية (١٩١٧) أو نزحوا من فلسطين، وكانت هناك قلة من أبناء الطائفة اليهودية يتحدثون الإيطالية أو اليونانية.

وكل من يحاول أن يبحث عن جذور وتاريخ الصحافة اليهودية في مصر يكتشف عند البحث عن اسم صحيفة جديدة أو اسم صاحب صحيفة أو صحفي جديد أن هناك نقصاً شديداً في المعلومات، باستثناء أعداد الصحف التي صدرت. ولذلك عندما شرع فيكتور نحامياس في البحث

عن هذا الموضوع سافر إلى باريس ووصل إلى القاهرة بحثاً عن كتب أو شهادات شفوية من أشخاص عايشوا تلك الفترة، كما تحدث مع أصدقاء له من أبناء الطائفة اليهودية في مصر الذين هاجروا إلى إسرائيل.

كان هناك نوعان من الصحفيين اليهود، الأول هم هؤلاء الذين كانوا يعملون في صحف يهودية، وهي ما يُطلق عليها الصحافة اليهودية المحلية، وكانت تتميز بنطاق نشر ضيق، حيث كانت توزع في الغالب في نطاق الطائفة، والنوع الثاني هم صحفيون عملوا في صحف مصرية لا تنتمي للطائفة وأصبحوا جزءاً من نسيج الصحافة المصرية بصفة عامة، مثل "يعقوب جيمس صنوع" المعروف بـ "أبو نظارة"، وهو أحد أساتذة الصحافة في مصر، وأصدر سلسلة من المجلات هنا في القاهرة وفي فرنسا عندما نفى من قبل الخديوي إسماعيل، وكان يهرب الصحف إلى مصر، ولكنها لم تكن صحف يهودية، بل كانت مصرية خالصة لا شأن لها بالطائفة اليهودية، حيث لم تقم تلك الصحف بمعالجة مشاكل تتعلق باليهود أو بالحركة الصهيونية، وكان هناك العشرات من الصحفيين اليهود الذين كانوا يعملون في الصحف المصرية، وما زال بعض هذه الصحف يصدر حتى اليوم مثل: Le Progrès Égyptien لوبروجريه إيجيبيان، و Egyptian Gazette إيجيبيان جازيت وغيرهما.

وهناك صحفي يهودي آخر كان له شأن كبير في مجال الصحافة اليهودية في مصر، وهو "ألبرت مزراحي" الذي أصدر جريدة "التسيرة"، التي لا تحسب على الصحافة اليهودية - شأنها في ذلك شأن جريدة "المصباح" (١٩٤٦) وجريدة "الصراحة" (١٩٥٠) - وبداية صدور جريدة "التسيرة" كان عام ١٩٤٤ حيث كانت تنشر أسعار السلع الغذائية لكل يوم، وقد صدرت هذه الجريدة لأهداف تجارية بحتة ثم تحولت بعد ذلك إلى جريدة سياسية، وألبرت مزراحي مقيم الآن في إسرائيل.

يقول فيكتور نحامياس: (... أثناء بحثي وتنقيبى عن أى معلومة، عثرت على مجلة صغيرة باللغة العبرية تصدر في باريس منذ عام ١٩٨٠ تحت عنوان "نهر متسرايم" (نهر مصر). يُصدر هذه المجلة بعض اليهود الذين نزحوا من مصر، ويشرف عليها دكتور/حاسون، وهو أستاذ علم نفس مقيم في باريس، وهو من الإسكندرية. ومن خلال هذه المجلة اكتشفت أن هناك مجلة أصدرها يهودي اشكنازى اسمه "روبرت بلوم باري" والاسم الأخير "باري" اسم فرنسي أضافه روبرت لاسمه، وورد أن هذه المجلة صدرت قبل عام ١٩٢٩ تحت عنوان "أنا مالي" ومن اسمها نستنتج أنها كانت ساخرة فكاهية).

* أهم الصحف والمجلات اليهودية التي صدرت في مصر:

١٨٧٩: مجلة "الكوكب المصري" (مجلة سياسية- أدبية- فنية)، أصدرها يهودى يدعى موشيه كاستيل.

١٨٨٩: مجلة "الميمون" (مجلة ساخرة) أصدرها موشيه كاستيل.

١٨٨٩: مجلة "الحقيقة" (مجلة سياسية، أدبية- فنية) أصدرها فرج مزراحي.

وبعد المؤتمر الصهيونى الأول فى ١٨٩٧ بدأت تظهر فى مصر صحافة يهودية ذات طابع صهيونى مائة فى المائة، تدعو بصراحة للفكرة الصهيونية وتروج لها، ولكن هذه الصحافة كانت تصدر بلغات أوروبية، وكان ما يصدر بها باللغة العربية قليل للغاية يصل إلى درجة الندرة.

بعد عامين من انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول بدأ صدور سلسلة من الصحف والمجلات، وكانت الأخيرة هى الأكثر شيوعاً، منها:

١٩٠٢: مجلة "الرسول الصهيونى La Messager Sioniste"، باللغة الفرنسية.

١٩٠٤: مجلة "متسرايم" (أى "مصر" باللغة العبرية)، وكانت تصدر باللغة العربية ولكن بحروف عبرية، أصدرها اسحاق كرمونا.

١٩٠٥-١٩٠٨: مجلة "لا فارا La Vara" (أى العصا) وكانت تصدر باللادينو.

١٩٠٦: مجلة "لاتريبونا La Tribuna" (المنصة)، بالفرنسية.

- مجلة "لاروز" (الأسبوع)، كانت تصدر باللادينو.

١٩١١: - مجلة "إسرائيل"، بالفرنسية.

مجلة "لاريفيه إسرائيليت ديبييت La Revue Israelite D'Egypte" (المجلة الإسرائيلية فى مصر).

مجلة "لارينسانس سوييف"، (البعث اليهودي).

١٩١٨: مجلة "لاريفيه زيونيست"، (المجلة الصهيونية).

وكانت المجلات التى صدرت من ١٩١١ حتى ١٩١٨ مجلات قصيرة الأجل، تصدر ثم تتوقف حسب إمكانيات ناشرها أو رغبته، وكان معظمها يقوم على العمل الفردى والجهود الذاتية، وكان معظم أصحابها يقومون برئاسة التحرير، والكتابة والطباعة والتوزيع. ويتوقف صدور المجلة إذا مرض صاحبها أو سافر أو توفي.

مجلة "إسرائيل": ١٩٢٠-١٩٣٤:

التحول الجذرى الأول فى مسيرة الصحافة اليهودية فى مصر حدث مع الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٩، عندما أنشأ دكتور/ ألبرت موصيرى مع زوجته مجلة "إسرائيل" بلغات ثلاث هى: العربية والفرنسية والعبرية،

وكانت النسخة العبرية هى الأقصر عمراً؛ حيث استمرت فى الصدور من ١٩٢٠ حتى ١٩٢٣. واستمرت النسخة العربية من عام ١٩٢٠ حتى ١٩٣٤، أما النسخة الفرنسية فقد استمرت فى الصدور من ١٩٢٠ حتى ١٩٣٩، أى أنها استمرت ١٩ عاماً. وكان رئيس تحرير المجلة هو سعد يعقوب مالكي. ولكن هل كان هناك فرق بين جريدة "إسرائيل" التى كانت تصدر باللغة العربية (١٩١٩- ١٩٣٤) وبين جريدة "الشمس" التى صدرت من ١٩٣٤- ١٩٤٨، وكان يرأس تحرير الجريدتين الشخص نفسه وهو سعد يعقوب مالكي..؟

الفرق بين الاثنتين شاسع، فقد كانت "إسرائيل" جريدة صهيونية تدعو للمشروع الصهيونى فى فلسطين صراحة وتؤيده، وتدعو لعودة اليهود وبناء الدولة والكيان الصهيونى، دون أى اعتبار أو تدخل فى المشاكل الوطنية المصرية.

وكان لجريدة الشمس اتجاه آخر وهو محاولة التوفيق بين المشروع الصهيونى كما كان يتطور فى تلك السنين فى فلسطين، وبين التطلعات الوطنية المصرية والمطالب السياسية للحركة الوطنية المصرية فى محاولة لإيجاد نقطة التقاء بين التيارين، ولكن هذا التطلع كان أكبر من طاقة وإمكانيات جريدة الشمس وصاحبها سعد يعقوب مالكي. ويثبت الواقع أنه فشل فى الاتجاهين وفى تحقيق هذا التوازن؛ حيث لم يحظ بتأييد الطائفة اليهودية فى مصر من ناحية، كما أنه لم يلقى ترحيب المصريين من ناحية أخرى، فضاع بينهما. جريدة "الشمس": ١٩٣٤- ١٩٤٨:

عندما توقف صدور النسخة العربية من جريدة "إسرائيل"، التى كانت فى النهاية جريدة تعبر عن وجهة النظر الصهيونية، قرر رئيس تحريرها سعد يعقوب مالكي ألا تبقى الساحة، أى ساحة رأى العام المصري، بلا جريدة تصدر عن أحد أبناء الطائفة اليهودية وتخطبه باللغة العربية، فأصدر جريدة "الشمس" باللغة العربية، واستمر صدورها من سبتمبر ١٩٣٤ حتى يوم الجمعة الموافق ١٤/٥/ ١٩٤٨ أى يوم إعلان قيام دولة إسرائيل.

* محاور اهتمامات الجريدة:

المحور الأول: تهتم الجريدة بأحوال الطائفة الداخلية وانتقاد أى مظاهر سلبية، مثل وجود متسولين من أبناء الطائفة فى شوارع القاهرة، والمطالبة بالتكافل الاجتماعى ومساعدة هؤلاء. كما وجَّهت الجريدة نداءً للطائفة بمساعدة أى محتاج من أبناء الطائفة وعدم ترك المحتاجين ليتسولوا المساعدة من خارج الطائفة، سواء تتعلق هذه المشاكل بالسكن أو بالطعام أو بأى مشكلة اقتصادية حياتية. المحور الثانى: اهتم هذا المحور بالحياة السياسية والحركة

الوطنية في مصر ومطالبها في سنوات الثلاثينيات (إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وانتهاء الاحتلال...)، وكان سعد يعقوب مالكي يرى أن على اليهود أن يكونوا وطنيين مصريين ولكن ديانتهم يهودية، والنظر إليهم على أنهم مصريون يعيشون في مصر منذ مئات السنين، ويريدون أن يعيشوا فيها إلى الأبد.

* الخلاصة:

هناك أربعة تيارات كانت تميز قضية انتهاء أبناء الطائفة اليهودية في مصر هي:

- التيار الأول: يتمثل في مجموعة (عدد قليل) عاشت واندججت في المجتمع المصري مع بقية التركيبة السكانية، وأسهموا مع بقية المصريين في بناء النسيج الثقافي لهذا المجتمع، ولم يكن هذا التيار ذي تأثير واضح على بقية أبناء الطائفة، ومنهم من واصل حياته في مصر حتى بعد هجرة معظم اليهود، سواء إلى إسرائيل أو إلى دول أوروبا.

- التيار الثاني: يتمثل في هؤلاء اليهود الذين كانوا يحاولون التوفيق بين المشروع الصهيوني في فلسطين من ناحية، والحركة الوطنية المصرية من ناحية أخرى، وهؤلاء كانوا يريدون أن يكونوا مصريين بعقلهم، وقلوبهم مع إخوانهم في المشروع الاستعماري في فلسطين باعتباره الخلاص الوحيد لليهود بعد الحرب العالمية الثانية وأحداث النازي.

- التيار الثالث: ويتمثل في هؤلاء اليهود الذين كانوا يتضامنون قلباً وقالبا مع المشروع الصهيوني في فلسطين، بل كانوا أيضاً يعملون ضمن إدارات الوكالة اليهودية سواء لجمع التبرعات أو الترويج للمشروع ودعوة اليهود للهجرة إلى فلسطين، وبالتالي فإنهم كانوا يشعرون بانتماء كامل للمشروع الصهيوني في فلسطين.

- التيار الرابع: ويتمثل هذا التيار في هؤلاء اليهود الذين كانوا ينتمون ثقافياً للثقافة الغربية عامة والفرنسية خاصة، ولم يكن يعنهم كثيراً فكرة تدعيم المشروع الصهيوني في فلسطين أو الهجرة إليها، كما أنهم لم تكن تعينهم فكرة تعلم العربية أو العبرية، بل كان كل اهتمامهم أن يتخذوا من اللغة الفرنسية لغة ثقافة وتعليم، فكانت لهم مدارسهم وأيضاً صحفهم الخاصة. وقد ذهب معظم هؤلاء إلى فرنسا أو إلى أي دولة أوروبية أخرى، بعد رحيلهم من مصر، ولم يفكروا في الهجرة إلى إسرائيل. ويتنمى هؤلاء للطبقة الارستقراطية.

٢- لم يكن هناك إنتاج أدبي - بالمعنى الكامل - لأبناء الطائفة اليهودية في مصر حيث إنهم لم يجيدوا اللغة العربية إجادة تسمح لهم بإنتاج إبداعات أدبية - فيما عدا قلة منهم - وكان انتباههم الثقافي في الغالب للثقافة الفرنسية أو الإنجليزية.

يمكننا رصد وجود يهودي في بلد ما، ويتمتع هذا الوجود باستمرارية لفترة ما، ثم يفرض هذا الوجود لأسباب مختلفة، أرى أن من أهمها أن هذه الجماعة لم تشعر في فترة ما أنها جزء لا يتجزأ من المجتمعات التي عاشوا بينها، ولا يرجع ذلك إلى رفض هذه المجتمعات لوجود مثل هذا الجمع من البشر يريد أن يكون له وضع خاص، فمعظم المجتمعات أتاحت لهم فرص الاندماج الكامل، وجعلتهم يساهمون إلى حد بعيد في بناء الوعي الثقافي العام لها، ولكن إصرار الجماعات اليهودية على أن تكون دائماً أقلية لها خصوصيتها وتفردا دون سائر التركيبة السكانية، جعل هذه المجتمعات ترفض منح وضع خاص لهم، بل ولفظتهم العديد من هذه المجتمعات.

الرؤية اليهودية لمختلف الأحداث كانت هي البعد الثابت في معظم إن لم يكن في كل ما صدر من صحافة يهودية في مصر منذ ١٨٧٩، حتى عندما خصصت جريدة "الشمس" جزءاً كبيراً منها لعالم السينما، كان الهدف الأساسي إلقاء الضوء على مساهمات أبناء الطائفة اليهودية في السينما المصرية ولم يكن الهدف تغطية النشاط السينمائي في مصر بصورة عامة.

كان أغلب أبناء الطائفة اليهودية يرون أنه من الأفضل أن يكونوا تحت حماية أجنبية، بمعنى ألا تحصل مصر على الاستقلال التام وتظل مصر تحت حماية دولة كبرى تفرض سيطرتها عليها، وهذا يعنى نوع من الاهتزاز في الانتفاء، فلم يكن انتهاء أبناء الطائفة اليهودية لمصر انتهاء خالص، رغم أن بعضهم كانوا يريدون مواصلة الحياة في مصر، ولكنهم كانوا يفضلون أن تكون مصر تحت سيطرة دولة أخرى أكبر.

لم يكن للطائفة اليهودية كيان ثقافي منفصل عن المجتمع المصري، ولم يكن لها إنتاج أدبي خاص بها، وإنما ما أنتجه بعض أبنائها كان جزءاً من الإنتاج الأدبي والثقافي للمجتمع كله، مثال ذلك ما كتبه مراد فرج وغيره من الكتاب، مع ملاحظة أن خطاب مراد فرج لليهود في فلسطين أظهر مدى انتمائه لأبناء دينه الذين احتلوا فلسطين.

كان الإنتاج الفلسفي لليهود ثمرة اللقاء بين المصادر اليهودية التقليدية التي نشأ عليها هذا الإنتاج وبين العالم الخارجي المتحضر غير اليهودي الذي عاشت فيه الجماعات اليهودية. يعد العصر الذهبي للفلسفة اليهودية هو العصر الوسيط، شأنها شأن الشعر العبري، وقد تأثرت تأثراً مباشراً بالفلسفة الإسلامية، فقد وجد اليهود في الفكر الإسلامي نموذجاً متطوراً للصراع بين فكرة التوحيد والفلسفة اليونانية، كما أن صلة اليهود بالأدب اليوناني الكلاسيكي كانت عبر المؤلفات التي ترجمت للغة العربية.

رؤية عربية

٢

إسرائيل وإفريقيا: قراءة في المشهد السياسي السوداني

محمد عبد الستار
باحث في الشئون الإفريقية

إفريقيا. وهناك مدركات سلبية لدى الأفارقة عن العرب ومنها أن العرب ينحازون إلى الطرف العربي عند حدوث نزاع مع طرف إفريقي، لذا فإن الدور الإسرائيلي لا يجد أى ممانعة على مستوى القارة الإفريقية في ظل الإشكالية الموجودة على مستوى الهوية العربية و الإفريقية، وأزمة المدركات السلبية بين الجانبين. فهناك إشكالية تصاعد رفض سيادة الثقافة العربية الإسلامية، وقد ساعد على ذلك "الصورة الذهنية القائمة لدى "الأفارقة جنوب لصحراء" عن العرب والمرتبطة بتجارة الرقيق، كما أن محاولة تسييس الدين في القارة الإفريقية والتي يمثل فيها الدين مكونا ثانويا يأتي بعد البعد القبلي والإثني، جعلت هناك مجالا للحديث عن الصراع بين العرب والأفارقة كما هو الحال في أزمة دارفور، خاصة مع تزامن تلك الأحداث مع البدء في الإستراتيجية الأمريكية في الحرب على ما يسمى بالإرهاب. وبعيدا عن حقيقة أبعاد هذا الدور تهوينا أو تهويلا سواء في السودان أو على مستوى القارة الإفريقية، في فإن ما يعنينا هنا هو أولا: كيفية التعاطي الإسرائيلي مع مفردات الواقع الإفريقي، ويعد السودان نموذجا لهذا الواقع.

وعندما يكون الأمر متعلقا بقراءة تحليلية لعلاقات إسرائيل بإفريقيا فإن النموذج السوداني يعطينا الكثير من الدلالات حيث يعد السودان صورة مصغرة للقارة الإفريقية بما يحويه من تعددية إثنية ولغوية ودينية، كما نجد في هذا النموذج المفارقة بين التعويل على السودان في الربط بين العرب وإفريقيا، وطبيعة الصراعات والأزمات التي عصفت به والمرتبطة بهذا الحلم.

فقد تم توصيف التمرد في جنوب السودان على أنه حركة إفريقية في مواجهة حكومة عربية، وحينما تصاعد الوضع في دارفور إلى أن أصبح أزمة تم تفسيرها على أنها صراع بين العرب والأفارقة، وهو ما يعطينا بعض الدلالات عن

دائما ما يقترن الحديث عن العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية، بالإشارة إلى إستراتيجية شد الأطراف ثم بترها بمعنى مد الجسور مع الأقليات، وتشجيعها على الانفصال، ويفترض وفقا لهذا التحليل أن إسرائيل تستطيع لعب هذا الدور بجدارة ولا تجد صعوبة في شد هذه الأطراف، والحقيقة أن هذه الأطراف مشدودة بالفعل وخرجت عن سياقها الوطني، حيث تعاني العديد من دول القارة من أزمة اندماج وطني تعلو فيه الولاءات الإثنية على غيرها من الولاءات. كما يستند هذا التحليل إلى تفسير أبعاد هذه العلاقات إلى محاولة إسرائيل إدارة الصراع العربي الإسرائيلي من خلال تواجدها في الساحة الإفريقية، ومع تسليمنا بهذا العامل كمحدد رئيسي من محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا، فإن التساؤل الملح هو وماذا عن الطرف الإفريقي "المفعول به" من وجهة نظر الباحثين وما تأثير مدركاته عن العرب على التوجه نحو إسرائيل، ويدرك المتابع للشأن الإفريقي أن التوجه صوب إسرائيل هو نتيجة لتلاقى المصالح والأهداف لكلا الطرفين خاصة أن الطرف الإفريقي غير معني بحسابات الأمن القومي العربي، بل أن منظور الأمن القومي العربي الذي يحرك سياسات بعض الدول العربية في القارة الإفريقية يشكل إشكالية كبيرة في العلاقات الإفريقية العربية. وهو ما حدث إبان توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد، وانتقال التوتر والخلافات بين الدول العربية إلى داخل منظمة الوحدة الإفريقية، مما أزعج الزعماء الأفارقة وجعلهم يشعرون بالقلق على وضع المنظمة والخوف من تمزقها نتيجة للخلافات العربية - العربية. بل أن الكثير من الساسة الأفارقة اتهموا بعض الدول العربية المنضمة لمنظمة الوحدة الإفريقية - آنذاك - باستغلال المنظمة لفرض سياستها على إفريقيا. ويشكك الكثير من الكتاب الأفارقة في حقيقة الانتهاء الإفريقي للعرب في شمال

طبيعة المدركات فيما يتعلق بمفاهيم العروبة والإفريقية وانعكاسات ذلك على علاقات إسرائيل بإفريقيا.

عندما نرصد الدور الإسرائيلي في النموذج السوداني وعلاقات إسرائيل بالتفاعلات السياسية في السودان سنجد أن المدخل هو البعد الإفريقي أو السودان الإفريقي، حيث نجد المدركات السلبية عن العرب، و كان من السهل أن تمارس إسرائيل أدوارا مختلفة في السودان من خلال مدخل الفصل بين الهوية العربية والهوية الإفريقية، مع إدراكها أن ثنائية العربى والإفريقي لا تعنى البعد الإثنى والعرقى بقدر ما تعنى هيمنة وتسلط العربى على الإفريقي، ساعد على ذلك التجربة السياسية المريرة نتيجة لسعى الحكومات المتعاقبة إلى سودان واحد وفق منظور أحادى إسلامى لا يستوعب التنوع الذى تتمتع به السودان، وكان ارتفاع المد الإسلامى العربى فى شمال السودان، يقابله ارتفاع المد الزنوجى الإفريقي فى جنوب السودان. وينطبق ذلك على باقى القارة الإفريقية جنوب الصحراء. وقد كرست الصراعات فى السودان الانقسام بين الأفارقة والعرب، وقد تم تناول مشكلة جنوب السودان لفترة طويلة على أنها مشكلة ثانوية تأتى بعد التأكيد على مسألة العروبة، أو محاولة استيعاب الجنوب فى إطار الثقافة العربية الإسلامية من خلال فرض الاندماج الطائفى الإكراهى، والخطاب الإسلامى الأصولى للترابى وحديثه عن "أعراس الشهداء" والجهاد ضد الكفار فى الجنوب، مما جعل جون جارانيج الزعيم السابق للحركة الشعبية والمتنمى لثقافة الدينكا يعلن كثيرا عن عدائه للعرب، وأن نظرتهم قاصرة لا تجد إلا معيارى العروبة والإسلام سبيلا لسودان قوى وموحد، وبطبيعة الحال اتجه يبحث عن حليف له مثل إسرائيل، حيث لا تعنيه منطلقات النظم الحاكمة فى السودان، خاصة مع تبنى برنامج الحركة الشعبية لتحرير السودان لسودان علمانى موحد جديد. ومن ثم كان التعاون بين جارانيج وإسرائيل ونجد ذلك التأثير واضحا فى إحدى خطب جون جارانيج فى مؤتمر الأفريكانيست السابع فى كمبالا عام ١٩٩٤م الذى تحدث فيها عن دعوته للإقتداء بالتجربة الإسرائيلية، فيما يتعلق بالدعم التى تلقاه إسرائيل من يهود الدياسبورا.

ويشير العديد من الباحثين إلى وجود دور إسرائيل فى أزمة دارفور، خاصة مع ما تردد عن علاقة فصيل عبد الواحد نور بإسرائيل، وفتح مكتب للحركة التى يتزعمها - حركة تحرير السودان SLA- فى إسرائيل، وما ورد من معلومات فى كتاب صدر فى عام ٢٠٠٣ من مركز الشرق الأوسط وإفريقيا التابع لجامعة تل أبيب بعنوان "إسرائيل والحركة الشعبية لتحرير السودان" والحديث عن الدور الإسرائيلى فى الحرب الأهلية بين شمال وجنوب السودان، والدعم الذى حصلت

عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM بقيادة جون جارانيج. ولكن المتابع والمعنى بالشأن السودانى يدرك تماما أن الصراع فى دارفور والذى تطور إلى أزمة هو فى الأصل صراع النخبة political class على السلطة فى السودان، وبقراءة لخريطة الصراع نجد أنها تتكون من حركتى تمرد رئيسيتين إحداهما كان الترابى وراء نشأتها وهى حركة العدل والمساواة JEM بعد انشقاقه عن نظام الإنقاذ، سعى لتقويض نظام البشير من خلالها، أى أن الهدف من إنشاء الحركة كان جزء من أجندة استعادة السلطة. وعلى الجانب الآخر سنجد أن حركة تحرير السودان إحدى حركات التمرد فى إقليم دارفور كانت أحد أدوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد انتقال صراع النخبة فى السودان إلى دارفور مع بدء ظهور بوادر التسوية فى مشكلة جنوب السودان، فقد أراد جارانيج أن يضغط على الحكومة السودانية من خلال هذه الحركة حيث عقد اجتماعا فى "رومييك فى" جنوب السودان مع مبنى أركو ميناوى، وعقب انتهاء الاجتماع تم إعلان إنشاء حركة تحرير السودان وبقراءة لبرنامجها أو اسمها سنجد أنه مستلهما من برنامج الحركة الشعبية لتحرير السودان والمبنى على أساس فكرة الوحدة والعلمانية والمساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الدين، والثقافة، والعرق.

وقد شاركت إسرائيل فى التصعيد الدراماتيكي لأزمة دارفور من ضمن فاعلين آخرين، ولكنها لم تشارك فى إنتاج هذه الأزمة ولم تنشئ الصراع بين الجنوب والشمال، وإنما عملت على تحقيق مصالحها وأهداف سياستها الخارجية فى ظل وجود هذه الأزمات. ومن الأدوات التصعيدية التى استخدمتها إسرائيل الترويج بأن الصراع فى دارفور بين عرب وأفارقة وأن الأفارقة يتعرضون لهولوكوست، أو من خلال مسألة اللاجئين لإضفاء بعد إنسانى على سياستها تجاه الأزمة، و بهدف تقديم العرب على أنهم يسيئون معاملتهم الأقليات، وقد أشار إلى ذلك مؤسس المجموعة الأمريكية المناهضة للعبودية anti slaving group حيث طالب اليهود بأن ينشطوا فى معارضة العبودية فى السودان. وأن إسرائيل كما ذكر رئيس المنظمة لها سجل طويل فى الاهتمام بالجماعات العرقية والأقليات فى العالم العربى كما حدث فى جنوب السودان و مع أكراد العراق. وقد لعبت المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهما فى هذا التصعيد، ومنها منظمة متحف الهولوكوست التى أصدرت إنذارا فى أبريل ٢٠٠٤ عن الإبادة الجماعية فى دارفور لأول مرة فى تاريخ هذه المنظمة. ويرى بعض الباحثين أن هناك حركة قومية سوداء نشأت بين أفارقة المهجر وأوساط السود الأمريكيين، لها جذور فى بعض مفكرى حركة الجامعة الإفريقية وتلقى دعما من الجماعات الصهيونية داخل المجتمع

الأمريكي، وقد برزت هذه الحركة منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين كاتجاه مناهض للعرب، وأنها خضعت للتأسيس منذ سبتمبر ٢٠٠١ ووجدت قضايا مشتركة لها مع اللوبي الصهيوني الأمريكي ويتضح ذلك من تصعيد أزمة دارفور سواء على المستوى السياسى أو الإعلامى.

المحور الثانى فى مسألة العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، ما يتعلق بالهوية الإفريقية وتأثيراتها على التوجه نحو إسرائيل، نجد أن النموذج السودانى به الكثير من الدلالات فى هذا الصدد، فعملية الربط بين السياسة الداخلية والخارجية فى التجربة السودانية منذ الاستقلال أخذت طابعين رئيسيين، وهما:

١- النمط السائد وهو الهوية العربية الإسلامية كقاعدة أساسية للسياسة الخارجية السودانية.

٢- موقف السودان الأكثر تصالحا مع اتفاقيات كامب ديفيد فى الفترة التى حدث فيها تصالح بين الهوية العربية والهوية الإفريقية نتيجة لاتفاقية أديس أبابا

أى أن تفاعل الهويات الإفريقية والعربية فى السياسة الداخلية السودانية، له انعكاسات على علاقات السودان الخارجية وخاصة الصراع العربى الإسرائيلى. وهذا يقودنا إلى أن التوجه نحو إسرائيل يأتى كرد فعل لمحاولة إنكار الهوية الإفريقية لصالح القضايا العربية، فقد نظر الراديكاليون العرب إلى اتفاقية أديس أبابا على أنها تشكل مكسبا للهوية غير العربية فى السودان، وخسارة للعرب، باعتبار أن السودان بتكوينه الجديد لا يمكن الاعتماد عليه لدعم الموقف العربى الراديكالى. ونجد ذلك أيضا عندما تم التوقيع على بروتوكول مشاكوس فى يوليو ٢٠٠٢ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، رأى الكثيرون أنها تشكل تهديدا للقضية العربية. وهذا المنحى كرس أزمة الثقة الموجودة لدى أصحاب الهوية الإفريقية تجاه العرب، لأن تأكيد هويتهم الإفريقية والسعى للعيش فى مجتمعات تعددية تستوعب ثقافتهم يلقى معارضة شديدة وتعارضاً مع التوجهات العربية، ونجد ذلك فى توصيف الحركة الشعبية لتحرير السودان على أنها حركة انفصالية تسعى لتدمير السودان العربى الموحد.

هذا التعارض بين مشروع السودان الجديد العلماني، ومحاولات العرب إبقاء السودان فى المنظومة العربية، نتج عنه توجه صوب إسرائيل من قبل الجماعات الإفريقية.

فى نفس الوقت استطاعت إسرائيل أن تفهم جيدا مفردات الواقع الإفريقى ومشكلاته. وقد حاولت إسرائيل التقارب مع إفريقيا من خلال المدخل الأيديولوجى، والحديث عن نقل التجربة الإسرائيلية أو النموذج الإسرائيلى، ونشير هنا إلى ما ذكرته جولدا مائير فى الخمسينيات "إن إسرائيل يمكن

أن تمد الدول الإفريقية المستقلة حديثا بنموذج أفضل لأن الإسرائيليين اضطروا لإيجاد حلول لأنواع من المشكلات التى لم تستطع أقوى وأكبر وأغنى الدول على مواجهتها،" و كانت هناك محاولة للربط الأيديولوجى فى فترات التحرر الإفريقى وذلك من خلال الربط بين أيديولوجية الزنوجة وحركة الجامعة الإفريقية والتى كنت تدعو إلى عودة أفارقة الشتات، والحركة الصهيونية ومحاولة إظهار وحدة المعاناة والهدف نحو الخلاص من هذه المعاناة على المستوى الإنسانى والاجتماعى والسياسى، وقد نجحت إسرائيل فى هذا التوجه ومن خلال فهم حقيقة المكون المسيطر على هذه الجماعات سواء على المستوى الثقافى أو الاجتماعى أو الإقتصادى. ونجد ذلك فى فكر أفارقة المهجر مثل ماركوس جارفى والذى وصفت حركته بالصهيونية السوداء و كان أتباعه ينتظرون عودته فى الميناء حاملين المشاعل وأطلقوا عليه "موسى الأسود".

محاولة إيجاد توازى وترابط بين تجربة الأفارقة وتجربة اليهود والتى نجدها عند الساسة الإسرائيليين، أشار إليها "تيودور هرتسل" من قبل. وحالة التنقيب فى الموروث الإفريقى لربطه مع التجربة الصهيونية، نجد النقيض لها فى الأدبيات السياسية العربية والتى يتم فيها تكريس الثنائية المتعسفة التى تعزل العربى عن الإفريقى ممهدة الطريق لدور إسرائيلى أكبر. حيث نجد هذا فى تصيد ما يشير فى الموروث الإفريقى وثقافات الجماعات الإفريقية إلى أى عدا للثقافة العربية كما هو الحال فى التفاعل مع ثقافة جماعة "الدينكا" فى جنوب السودان، تاركين كل ما يعكس حالة الازدواجية بين عالم الأسطورة الإفريقية، وعالم الأديان السماوية الشرق أوسطية، هذه التركيبة التى تجسد التنوع فى النسيج الاجتماعى والتراث الروحى فى الثقافة الدينكاوية والتى تصلين الأفارقة بالعرب.

صفوة القول أن دراسة ومعرفة الأبعاد الاجتماعية والأنثروبولوجية والفكرية للمجتمعات الإفريقية يصحح من اتجاه بوصلة التعامل مع الدول الإفريقية على مستوى النخبة وعلى المستوى الشعبوى، ويدشن لدور فعال للدول العربية. وإن إدراك طبيعة الجماعات الإفريقية التى ما زلنا نتعامل معها باعتبار أنها تمثل ركنا من أركان الصراع العربى الإسرائيلى وعمقا إستراتيجيا ولم ندرك بعد طبيعة البعد الفكرى والأنثروبولوجى لهذه الجماعات وما يعكسه من دلالات سياسية، والتى نجعلنا لا نتفاعل بشكل براجماتى مع الواقع الإفريقى وإدراك طبيعته التعددية، حيث مازال البعض يضع التفاعل الإفريقى مع الطرف الإسرائيلى فى إطار قيمى من خلال المنظور القومى العربى. وأن المدركات الإفريقية أو الصورة الذهنية عن العرب فى

العقل الإفريقي تمثل بعدا رئيسيا وثابتا في عملية بناء السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا، وعادة ما يتم توصيف هذه القدرة على التعامل مع مفردات الواقع الإفريقي في الأدبيات السياسية العربية على أنها تمثل "تغلغل إسرائيلي"، ولكن القراءة الموضوعية للمنهج الذي سارت عليه الإستراتيجية الإسرائيلية في القارة الإفريقية والتي حاولنا أن نرصد منها بعض الدلالات على سبيل المثال، يفسر قدرتها على إقامة علاقات وثيقة مع القارة الإفريقية وخاصة على مستوى الجماعات الإفريقية.

المصادر:

- ١ - ثقافات سودانية، كتاب غير دوري يصدر عن المركز السوداني للثقافة والإعلام.

- ٢ - د. فرنسيس ديتق، صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان، ترجمة د. حسن عوض، القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠١.
- ٣ - د. محمود أبو العينين، "الدور الأمريكي في أزمة دارفور"، أفاق إفريقية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد السابع، العدد ٢٤، ربيع ٢٠٠٧.
- ٤ - سامي السيد، "الأبعاد الداخلية للصراع في دارفور"، أفاق إفريقية القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد السابع، العدد ٢٤، ربيع ٢٠٠٧.
- ٥ - د. إبراهيم نصر الدين، "المشروع الصهيوني في إفريقيا"، أفاق إفريقية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الثالث، العدد ١١، خريف ٢٠٠٢.

◆ مصطلحات عبرية ◆

■ إعداد: وحدة الترجمة

١- كبوش هاعفودا: احتلال العمل

شعار مركزي للفكرة الأساسية لحركة العمال العبرية في "أرض إسرائيل" في أيام الهجرة الثانية لاحتلال العمل في جميع المرافق الاقتصادية، لخلق مكانة للعمال العبريين تكون أساساً لبنى سليم لشعب إسرائيل العائد إلى "أرض أجداده" لإحيائها وتخصيبها.. إن احتلال العمل في تلك الأيام ينطوي على كفاح مزدوج:

أ- تعويد الشاب اليهودي، الذي لم يكن متعوداً على العمل الجسدي وإعداده للعمل البدوي، خاصة في مجال فلاحه الأرض.

ب- الحصول على العمل لدى مستخدمين يهود، والسعي للتغلغل في مجال العمل الحكومي، منذ بداية عهد الانتداب البريطاني. إن مهمة الحصول على العمل كانت تنطوي على مصاعب خاصة بسبب العمل العربي الذي كان أرخص من الأجر الذي طالب به العمال العبريون. وقد استمر احتلال العمل سنوات عديدة، خاصة في مستعمرات المزارع في يهودا والسهل الساحلي.

٢- كيلي عكو: سجن عكا

السجن المركزي الذي كان مقاماً في قلعة عكا القديمة واشتهر بتاريخ الاستيطان اليهودي الجديد. في عام ١٩٢٠ سجن فيه زئيف جابوتنسكي و١٩ عضواً من منظمة الهاجاناه الذين اعتقلتهم سلطات الانتداب البريطانية نتيجة مقاومتهم المسلحة للثوار العرب أثناء أحداث ١٩٢٠ في القدس.

وبعد قيام إسرائيل تحول هذا السجن إلى مستشفى للأمراض العقلية. وقد تم تحويل قسم من السجن بما في ذلك

الحجرة التي سجن فيها جابوتنسكي وزملاؤه المدافعون عن القدس عام ١٩٢٠ إلى مكان تاريخي وطني، وإلى متحف.

٣- مفلجا ليبراليت عتمسائيت: الحزب الليبرالي المستقل هذا الحزب شكله الصهياني التقدميون عام ١٩٦٥ عقب معارضتهم لإقامة التكتل مع حركة حيروت بين عامي ١٩٤٨/١٩٦١.. كان الصهياني التقدميون منظمين في الحزب التقدمي الذي كان يضم ثلاثة تيارات هي: الصهياني العامون، والعامل الصهيوني، والهجرة الجديدة.

وقد شارك هذا الحزب في جميع الحكومات الإسرائيلية.. وفي عام ١٩٦١ اتحد الصهياني التقدميون مع الصهياني العامين وأقاموا "الحزب الليبرالي". وفي عام ١٩٦٥ انشق الصهياني التقدميون وأقاموا "الحزب الليبرالي المستقل" الذي أصبح متفرعاً عن الحركة العالمية (الحركة الصهيونية المستقلة).

٤- مشباط بيليس: محاكمة بيليس

محاكمة مناحم مندل بيليس من كيوب (روسيا) الذي اتهموه ظلماً بأنه قتل في عام ١٩١١ شاباً روسيا مسيحياً لاستخدام دمه في عيد الفصح. وبناء على شهادة كاذبة اعتقل بيليس وبدأت محاكمته عام ١٩١٣. وقامت جميع قوى الشر في روسيا على رأسها عدد من زعماء الحكومة المركزية بحملة تحريض شعواء ضد اليهود.

وقد أثارت المحاكمة ضجة في العالم اليهودي وغير اليهودي، وقد هب خيرة المحامين للدفاع عن بيليس إلى أن تمت تبرئته. وفي عام ١٩١٤ هاجر بيليس إلى فلسطين ولكنه عاش في فقر وذل، وفي نهاية عام ١٩٢١ رحل إلى الولايات المتحدة، حيث توفي فيها عام ١٩٣٤ عن عمر يناهز الحادية والستين.

الصحف الرئيسية في إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت يومية	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً في إسرائيل إذ يقرأها حوالي ثلثي قراء الصحف العربية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يوميا و ٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعي الجمعة
٢	هاآرتس يومية	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هي كتلة الإعلام شوكين	العدد اليومي (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف يومية	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودي الإعلامية	العدد اليومي (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه يومية	المراقب	١٩٣٨	المفدال الحزب الديني القومي	العدد اليومي (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست	بريد القدس	١٩٢٣	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجرون	العدد اليومي (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية في أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية في أوروبا)
٦	جلوبس يومية اقتصادية	-	١٩٨٣	شركة جلوبس لتقنيات النشر التي تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هاموديع يومية	المخبر	-	حزب أجودات إسرائيل	العدد اليومي (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٢٠٠٣ / ٣٠٠٦

الترقيم الدولي 6 - 229 - 227 - 977 I.S.B.N.

مطابع الأهرام التجارية - قلوب - مصر



مخبرات الإسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

